الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة 8 ماي 1945 قالمة

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR
ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

نيابة العمادة بعد التدرج و البحث العلمي
و العلاقات الخارجية

VICE DOYEN CHARGE DE LA POSTE GRADUATION
LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE ET LES RELATIONS EXTERIEURES

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية
قسم التاريخ و الآثار

FACULTE DES SCIENCES SOCIALES ET HUMAINES
DEPARTEMENT DE L'HISTOIRE ET DE L'ARCHEOLOGIE

مشروع البحث في إطار:
البرنامج الوطني للبحث (PNR)

تحت عنوان

التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري

رئيس المشروع: أ. د / صالح فركوس

نموذج تقديم المشروع

الوضع الحالي للمشروع

الرمز	*عنوان البرنامج*
	تاريخُ المقاومة الشعبية والحركة الوطنيةّ وثورة التحريرٌ الوطنًى

مشروع جديد

مشروع / أعيدت صياغته ***(إرفاق نسخة من قرار إعادة الصياغة)*** لا

1.1 تحديد مكان المشروع

جامعة 8 ماي 1954

2.1 التعريف بالمشروع

1.2.1 طبيعة المشروع

تكويني **أساسي**

عنوان المشروع	التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري
العنوان المختصر للمشروع	التشريعات الاستيطانية و آثارها
عنوان الموضوع	التشريعات المنظمة للاستيطان
عنوان المحور	المحور الرابع: النصوص التشريعية و دورها في تنظيم الحركة الاستيطانية
عنوان الميدان	الميدان الأول: المقاومة و الحركة الوطنية (1830 - 1954)
الكلمات المفتاحية (12كلمة على الأكثر)	التشريعا / الأرض / المعمرون / الاستيطان / الإستعمار / الجزائر / المجتمع / الفلاحة / الإقتصاد / الديموغراف / الآثار
مدة المشروع	24/ / شهرا

2.2.1 ملخص المشروع (250 كلمة)

لا شك أن موضوع "الاستيطان " أو «سياسة التعمير الفرنسية " بالاستيلاء على أراضي الأهالي من طرف المعمرين قد تناوله مؤرخون متخصصون، و لكن الذي تفتقر إليه تلك الدراسات هي التشريعات المنظمة للاستيطان و آثارها على المجتمع الجزائري.
لقد كان عدد الأوربيين يتزايد يوما بعد يوم، منذ احتلال الجزائر عام 1830، و لكن فكرة "الاستيطان" كانت قد أخذت الطابع الرسمي منذ صدور مرسوم وزاري مؤرخ في 22 مارس 1844، حيث ابتدأ إرساء المستوطنات مع نشأة المكاتب العربية بمقتضى مرسوم وزاري مؤرخ في فاتح فيفريي 1844. كما صدر مرسوم من الحاكم العام بتاريخ 30 جويلية 1846 ينص على إنشاء لجنة لاقتراح مراكز لإيواء المستوطنين. و بتاريخ 25 سبتمبر من نفس السنة صدر مرسوم آخر من طرف الحاكم العام لدراسة مراكز إستيطانية. لقد كان شره المعمرين للأرضي كبيرا و لم يكن همهم سوى الحصول على مزيد من أراضي الأهالي الخصبة. و هكذا توالت المراسيم و التشريعات. و نتيجة لمطالب المعمرين بمزيد من الأراضي و ضغطها الكبير على السياسة الإمبراطورية تأسست وزارة القطر الجزائري في 24 جوان 1858 بهدف تحقيق مصالح المعمرين، إذ تم إلغاء منصب الحاكم العام، لكن هذه الوزارة لم تستمر سوى عامين. و خلال السنتين اللتين استمرت طوالهما وزارة القطر الجزائري، تمت الموافقة على 4600 قطعة أرضية تدخل في إطار الهبات و 17 مركزا استيطانيا، هذا على سبيل المثال في مقاطعة قسنطينة. و لما كانت سنة 1863، صدر مرسوم إمبراطوري بتاريخ 23 أفريل "السيناتيس – كونسيلت" (Sénatus-Consulte) الذي كان يرمي إلى إنشاء الملكية الفردية. و قد بدأ الاستيطان مسلوبا من كل آماله، حينما أسندت مهمة القيام بتنفيذ المرسوم إلى لجان مكونة من المكاتب العربية بهدف تحويل الأراضي الجزائرية إلى بضاعة تجارية. و ظل الجزائريون نتيجة الصراع المحتدم بين المعمرين و العسكريين يدفعون الثمن باهضا.
إثر سقوط الإمبراطورية و إعلان الجمهورية الثالثة في الرابع سبتمبر 1870، توالت تباعا التشريعات المنظمة للاستيطان فكانت آثارها عميقة و كارثية على القبائل و المجتمع الجزائري بشكل عام من جميع النواحي الاقتصادية و الاجتماعية و غيرها.
و على أية حال سنتبين- إن شاء الله – هذه السلسلة الجهنمية من التشريعات التي جاءت وفق استراتيجية استعمارية و نتيجة لأطماع المعمرين التي وصفها أحدهم أنها كانت بلا حدود، في حين كتب الجنرال "لاكروتال" يصف حالة الجزائر قائلا: "إن العربي يسير شيئا فشيئا نحو الانقراض النهائي" نتيجة الاستيطان، فمثلا قبائل سهل متيجة في سنة 1869، كانت أراضيهم الخصبة قد التهم الاستيطان منها الثلثين (2/3).

3.1 إشكالية المشروع

ملخص (250 كلمة)

تكمن إشكالية مشروع البحث في تجميع و دراسة و تحليل ترسانة التشريعات المنظمة للاستيطان بهدف الاطلاع على طبيعة مراسيم و قوانين و قرارات الإدارة الاستعمارية التي جهزت و أعدت كل الإمكانيات لتجسيد ظاهرة الاستيطان بالقطر الجزائري، حيث قنّنت و شرعت تلك الظاهرة لتصبح واقعا مفروضا على المجتمع الجزائري. هذه السلسلة من التشريعات غيرت كل شيء على واقع الأرض و الممتلكات و قلبت الحقائق بتشجيع هجرة الغزاة المعمرين بالملايين ليحلوا محل السكان الأصليين بالبلاد بعد طردهم من أرضهم أو قتلهم أو نفيهم، ثم تكريس واقع زارعي و فلاحي يتناقض تماما و الموروث الفلاحي الجزائري، من حيث النوع الزراعي الذي أدخله المستعمر و الذي كان في معظمه يتنافى مع قيم الأمة الجزائرية كزراعة الخمور. و بموازاة مع هذه التشريعات، كانت كذلك تجرى مجابهات و صراعات سياسية و إعلامية بين النظام المدني و النظام العسكري أي بين المعمرين و المكاتب العربية. و قد كان الأهالي يذهبون ضحية هذا الصراع و هذه المنظومة التشريعية التي لم تبق و لم تذر.
و للوقوف على هذا الواقع، تُطرح الإشكالية الآتية: ما هي طبيعة التشريعات الاستعمارية التي قنّنت ظاهرة الاستيطان في القطر الجزائري؟
هذه الإشكالية تتفرع عنها جملة من التساؤلات:
1- كيف كانت الظروف السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي خلالها صدرت تلك المنظومة التشريعية؟
2- ما هي أبعاد تلك التشريعات ؟
3- كيف كانت آثارها الاقتصادية و الاجتماعية على المجتمع الجزائري ؟
4- هل يمكن لنا حصر النماذج الاستيطانية ؟
5- ما هي ردود الفعل الأهلية ؟
6- كيف كانت النتائج ؟

4.1 أهداف المشروع

الأهداف العلمية، التقنية، التكنولوجية، الاقتصادية الاجتماعية و/أو الاجتماعية الثقافية (250 كلمة)

لهذا البحث جملة من الأهداف يمكن إيجازها فيما يلي:
أولا- الأهداف العلمية التاريخية: الهدف العلمي الأساسي من هذا المشروع هو الوصول إلى جمع كل التشريعات الاستعمارية المنظمة للاستيطان و تبيان أهدافها الاستعمارية و تحليل معطياتها بهدف إثراء المكتبة الوطنية و وضع في متناول الباحثين دراسة أكاديمية يرجع إليها كل باحث يريد أن يتصدى لهذا الموضوع.
ثانيا- الأهداف التقنية: هو التوصل من خلال الدراسة إلى اقتراح نماذج زراعية تواكب ما يجري في العالم من تطور للزراعة و الانتقال من الزراعة التقليدية إلى الزراعة التكنولوجية.
ثالثا- الأهداف الاقتصادية : يتمثل الهدف الاقتصادي من خلال دراسة المشروع الاستيطاني الاستعماري و تشريعاته لتمكين المعنيين بالأمر من الاستفادة من التجارب التاريخية، و كيف يمكن إعداد منظومة تشريعية تنظم الفلاحة في البلاد.

رابعا- الأهداف الاجتماعية: الهدف الاجتماعي الأساسي يتمثل في تقديم تصور اجتماعي للفلاحة الجزائرية، و كيف أن المستعمر استغل الأرض بكل ما يملك من وسائل، و كيف يمكن الوصول إلى الاكتفاء الذاتي من حيث الحبوب و الفواكه و الخضر، كما كانت الجزائر قبل الاحتلال.

خامسا- الأهداف الثقافية: التاريخ ذاكرة الأمم، كما يقال، فالهدف الثقافي الأساسي هو معرفة سياسة الاستعمار الاستيطانية و خلفياتها الثقافية، و إحداث جو ثقافي من خلال الأيام الدراسية و الملتقيات يحفز على المناقشة و الكتابة و الحوار و يدفع إلى مزيد من البحث.

5.1 وصف المشروع.

1.5.1 وضعية المعارف حول الموضوع(500 كلمة)

إن اختيارنا لهذا المشروع، كان نتيجة دراسة و تمحيص دقيقين. ذلك أن قليلا من الباحثين من تناول بالدرس رُزنامة التشريعات الاستعمارية من مراسيم و قوانين و قرارات و أوامر و غيرها لتنظيم الاستيطان و تقنينه و تثبيته في الميدان، و من ثم دراسة الأوضاع السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لكل مرحلة من مراحل التشريعات التي كانت تتأثر و تتبدل تبعا لتبدل النظام السياسي الاستعماري، و لكن لم تكن لتخرج عن الإطار الاستعماري الذي لم يكن ليرعى لأصحاب الأرض حقوقهم أو يسعى على الأقل أن يقدم لهم البديل بل كانت الآثار وخيمة إلى حد الإبادة و التقتيل و التجويع و التهجير.

و إذا كانت المادة التاريخية و القانونية متوفرة و تشكل القاعدة التي سنبني على أساسها تصور المنظومة التشريعية للاستيطان، فإن هذه الدراسة من هذا المنظور تقدم لنا أرضية يمكن للباحثين أن يستفيدوا منها و أن ينطلقوا من حيث توقفنا. كما يمكن إدراك الأبعاد الاستعمارية الاستراتيجية للاستيطان و إحداث الانقلاب الاقتصادي و الزراعي الصناعي الذي كان يستهدفه المحتل في إطار مشروعه الاستعماري التدميري لكيان الإنسان الجزائري.

من هذا المنظور، سنعتمد في هذا البحث من ناحية أولى على "قاموس التشريع الجزائري"

« Dictionnaire de la législation Algérienne Code annoté et Manuel raisonné.
Des lois, Ordonnances, Décrets, Décisions et Arrêtés « par M. P. De Ménerville.

و غيره من التشريعات الأخرى، و من ناحية ثانية سنقوم بجرد لأهم الدراسات و الأبحاث التاريخية ذات الصلة بالموضوع، و ذلك لبناء نماذج للدارسة الاستيطانية، تأخذ في الاعتبار مختلف الخصوصيات التي تشكل ملامح السياسة الاستعمارية الاستيطانية، و ملامح المجتمع الجزائري الحضري و الريفي، و التعاطي مع مختلف أبعاد موضوع المنظومة التشريعية، و هي على سبيل المثال لا الحصر: البعد السياسي، البعد الاقتصادي البعد الاجتماعي و الديموغرافي و الصحي و حتى البعد المعرفي المتمثل في الثقافة و التربية و التعليم الذي كانت آثاره عميقة على العنصر الجزائري، نتيجة فقدانه الأمن و الغذاء و الاستقرار.

و مهما يكن، فإننا نعتزم –بإذن الله تعالى- تقسيم مشروعنا إلى جزأين رئيسيين:

أولا- الجزء النظري: و الذي من خلاله سنتعرض إلى رزنامة التشريعات المنظمة للاستيطان من بداية الاحتلال الفرنسي إلى غاية نهايته بالبلاد. كما سنتناول النماذج الكمية المتعلقة بقياس تكاليف إرساء مشاريع الاستيطان، مبينين من خلال الإحصائيات مشروع الاستعمار الاستيطاني.

ثانيا- الجزء التطبيقي: سنحاول من خلاله الاحتكاك بمخابر متخصصة و أرشيفات وطنية و فرنسية من أجل الوصول إلى تصور كامل و دراسة وافية للمشروع، و الوقوف على عينات من آثار الاستيطان في عين المكان مع وضع خرائط و صور و جداول، و توزيع العمل مرحلة مرحلة، دون إغفال ردود الفعل الأهلية و الثورات المناهضة للاستيطان.

2.5.1 المنهجية المفصلة (300 كلمة)

يعتمد هذا المشروع على ثلاثة مناهج رئيسية:

أولا- النهج الاستقرائي: عرض و ترتيب حسب التسلسل الزمني لمجموع التشريعات المنظمة للاستيطان مع وصف و قراءة الأحداث
و الوقائع التاريخية و الظواهر الاستيطانية و الأوضاع السياسة و الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد.

ثانيا- المنهج التحليلي: و ذلك بهدف تحليل تلك التشريعات ثم استخلاص النتائج التي تصب في مسار البحث و أهدافه مع استخدام أدوات أخرى بحثية مثل المعاينات لآثار مراكز الاستيطان و ذلك بالقيام بدراسة استطلاعية لضبط عينات و نماذج تاريخية للبحث. و هذا يقتضي منا إعداد و رسم خرائط حضرية و ريفية لتلك المراكز الاستيطانية.

ثالثا- المنهج المقارن: و قد نعتمده لمقارنة بعض المواقف و الأحداث و الآراء و النظريات الاستيطانية ما بين قادة الاحتلال أنفسهم.
و كما أن هذا المشروع يستوجب منا الدقة و التحري في النقل و العرض و الاستنباط فإنه يقتضي تناوله على ثلاث مراحل، يُطور في كل مرحلة فصل يدور حول المادة التاريخية التي تتعلق بالموضوع:

المرحلة الأولى: سرد لمجموع التشريعات المنظمة للاستيطان طوال فترة الاستعمار، أي من البداية إلى النهاية.

المرحلة الثانية: تحليل تلك التشريعات من جميع النواحي، القانونية، و السياسية، و الاقتصادية ، و الاجتماعية، و آثارها على المجتمع الجزائري.

المرحلة الثالثة: استنباط و استقراء للآراء و المواقف الاستعمارية من خلال المنهج المقارن و استخلاص النتائج.

شهادة إيداع مشروع بحث في إطار البرنامج الوطني للبحث

أنا الممضي أسفله: فركوس صالح

الوظيفة: أستاذ التعليم العالي

أشهد أن إيداع مشروع بحث بعنوان:

التشريعات المنظمة للإستيطان الإستعماري في الجزائر و آثارها على المجتمع الجزائري

في إطار البرنامج الوطني للبحث (PNR)

عنوان البرنامج	تا ريخ المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة التحريرّ الوطنّي
الميدان	الميدان الأول
المحور	المحور الرابع : النصوص التشريعية و دورها في تنظيم الحركة الإستيطانية
الموضوع	السادس: التشريعات المنظمة للإستيطان

بإشراف السيد : فركوس صالح

أعضاء فرقة البحث المشاركة في تنفيذ المشروع:

اللقب و الإسم	الإمضاءات
1 – فركوس صالح	
2 – شرقي محمد	
3 – بورغدة رمضان	
4 – روابحي العياشي	
5 – قاسمي يوسف	
6 – سلاطنية عبد المالك	

بـ قـــــــالمة. في: 2010/12/06

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique & Populaire

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

Université du 8 Mai 1945 – Guelma

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 – قالمة

مخبر التاريخ للأبحاث و الدراسات المغاربية

Laboratoire d'Histoire des Recherches et Etudes Maghrébines

LHREM

N° :……/L.H.R.E.M/2013.

رقم:...../ م.ت.ا.د.م./2013

Guelma, Le : ……

قالمة، في: .....

A MONSIEUR :

Le Vice Recteur de la formation 3ème Cycle de l'Habilitation Universitaire, de la Recherche Scientifique et de la Formation en Poste –Graduation

Objet : Gestion Budget de fonctionnement PNR

Titre de projet : التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر و أثارها على المجتمع الجزائري

Chef de Projet : Ferkous Salah

Budget PNR	Budget Consommé	Reliquat
1 500 000,00 DA	1 300 000,00 DA	200 000,00 DA

Le directeur du laboratoire

مخبر التاريخ للابحاث والدراسات المغاربية

إمضاء: مدير المخبر

الأستاذ: شرفي محمد

الـــــــفـــــهـــــــرس

الموضوع	الصفحة
المقدمات	1
المقدمة	7
الفصل الأول النظام الإداري الاستعماري و ظاهرة الاستيطان (1830-1900).	10
أولا - النظام الإداري في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر	10
ثانيا - مرحلة الاحتلال المحدود والجدل حول جدوى الاستيطان(1830-1834)	23
ثالثا - التركيبة الإثنية للمستوطنين، وتطور تعدادهم	42
رابعا - الاستيطان بعد 1871(عصر الجمهورية الثالثة، زمن المستوطنين)	59
خامسا - عمالة وهران (واحة الاستيطان)	60
الفصل الثاني التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر1830 – 1860	66
أولا: المراسيم و القوانين من 1830 الى 1858	66
ثانيا: نشأة وزارة القطر الجزائري و المستعمرات 1858 – 1860:	91
الفصل الثالث المراسيم و القرارات و القوانين من 1863 إلى 1962	95
اولا: المرسوم الامبراطوري أو القرار المشيخي 22 أفريل 1863	95
ثانيا: القرار المشيخي (1856)	105
ثالثا: مرسوم 22 مارس 1865	126
رابعا: المجابهات السياسية بين المعمرين و المكاتب العربية	128
خامسا: النتائج المباشرة لثورة المقراني	143
الفصل الرابع المؤسسات العقارية الاستعمارية ودورها في تطوير الاستيطان الأوروبي في الجزائر	165
أولا - الاستيطان الأوروبي في الجزائر و أهم التشريعات العقارية.	166
ثانيا: المؤسسات العقارية الخاصة بالقرض الأهلي:	173
ثالثا: المؤسسات العقارية الخاصة بالقروض الموجهة للكولون:	185
الفصل الخامس الإدارة العسكرية والمستوطنون(الصراع على السلطة)	205

أولا-الإدارة الاستعمارية الخاصة بالأهالي المسلمين:	205
ثانيا - الصراع بين المكاتب العربية والمستوطنين الأوروبيين	210
ثالثا - انهيار الإمبراطورية الثانية، أو انتصار المستوطنين	230
الفصل السادس الآثار الاقتصادية لظاهرة الاستيطان	243
أولا: استغلال اليد العاملة الجزائرية	244
ثانيا: تحطيم البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري	256
ثالثا: الفقر و الأوبئة و المجاعات	261
رابعا: الهجرة	284
خامسا: تسخير الثروة الحيوانية لصالح الاستيطان	286
سادسا: الضرائب	291
سابعا: ظاهرة الربا	313
ثامنا: الغرائم الحربية	322
الفصل السابع الآثار الاجتماعية لظاهرة الاستيطان	328
أولا: الأوضاع الاجتماعية و الخسائر البشرية	328
ثانيا: تفكيك الوحدة القبلية	336
ثالثا: تدهور مستوى المعيشة	340
رابعا: حالة البؤس الشديد نتيجة فقدان الأرض	343
الفصل الثامن ردود الفعل الأهلية	347
أولا: الاحتجاجات و الشكاوي	347
ثانيا: المطالبة بإرجاع أملاك الوقف	353
ثالثا: الثورات	374
الخاتمة	405
الملاحق	410
المصادر و المراجع	452
الفهرس	461

المـقـــــدمـــــة

إثـر احـتلال مدينـة الجزائـر عـام 1830م، بـدأت الإدارة الفرنسـية فـي التفكيـر فـي طريقـة ترسـيخ دعـائم الوجـود الفرنسـي وتمكينـه؛ ذلـك أنـه لـن يتـأتى لهـا ذلـك إلا مـن خـلال السـيطرة المنظمـة والواسـعة عسـكريا ومـدنيا لأجـل تأسـيس قاعـدة إقليميـة وإداريـة دائمـة. فشـجعت الهجـرة الاسـتيطانية قصـد بنـاء قاعـدة ديموغرافيـة لتـدعيم القـوة العسـكرية، لتسـهل بـذلك عمليـة تـدمير البنـى الاجتماعيـة والاقتصـادية والثقافيـة للمجتمـع الجزائـري. بهـذا باشـرت الإدارة الاسـتعمارية منـذ السـنوات الأولـى للاحـتلال **"سياسـة اسـتيطانية"** شرسـة وواسـعة، جنـدت لهـا كـل الإمكانيـات الماديـة والبشـرية، العسـكرية والمدنيـة.. زيـادة علـى إقامتهـا للبنـاءات القاعديـة الضـرورية مـن: سـبل الاتصـال والسـدود ومـد القنـوات، وتقـديم المسـاعدات و المسـاهمة فـي إقامـة المؤسسـات الاقتصـادية والماليـة. وراح فـي هـذا السـياق القـادة الفرنسـيون يتسـابقون لخدمـة الاستيطان الذي بدونه لا تستقر أحوالهم في الجزائر.

يلخـص **"الامورسـير"** موقـف العسـكريين مـن الاسـتيطان، قـائلا:" **مـن أجـل تحقيـق هـذا الهـدف لابـد مـن الاسـتعانة بـالمعمرين الأوربيـين، وذلـك أننـا لا نسـتطيع علـى أيـة حـال أن نثـق ثقـة تامـة بالأهـالي؛ فهـؤلاء سـيغتنمون أول فرصـة ليثـوروا ضـدنا. فإخضـاع العـرب لسـلطتنا إن هـو إلا مرحلـة انتقاليـة ضـرورية بـين حـرب الاحـتلال والفـتح الحقيقـي، والشـيء الوحيـد الـذي يجعلنـا نأمـل أن نـتمكن ذات يـوم مـن تثبيـت أقـدامنا فـي الجزائـر، هـو إسـكان هـذه الـبلاد بمعمـرين مسـيحيين يتعـاطون الزراعة..**" ([1])

ومـن الأطـراف الأخـرى التـي سـاهمت مسـاهمة كبيـرة فـي وضـع الأسـس والمفـاهيم التـي انطلـق منهـا الاسـتيطان الأوربـي فـي الجزائـر، نـذكر علـى سـبيل المثـال: دور **"المدرسـة السانسـيمونية"** و**"الكنيسـة المسـيحية"**، و**"المؤسسـة التعليميـة"؛**

---

(1) عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط4 منقحة، الجزائر 2007 ، ص 154

فضلا عن المؤسسات الاقتصادية والمالية والاعلامية؛ كلها انطلقت من فكرة مركزية مفادها بـ:" **أن الأراضي غير الأوروبية تعد مناطق خالية من الحضارة، فهي ملائمة للاستعمار.**"

من هنا فقد شهدت الجزائر حركة استيطان واسعة للعنصر الأوروبي على حساب العنصر الجزائري، وكادت عدة عوامل منها الهجرة والتهجير والإبادات الجماعية.. أن تقضي قضاء يكاد يكون كاملا على البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري. وقد واكبت حركة الاستيطان مرحلتين: **الأولى** مرحلة الاحتلال الضيق؛ حيث انحصر الاستيطان تقريبا في المناطق الشمالية، لكن تخوف فرنسا من تنامي قوة **مقاومة الأمير عبد القادر** وإجبارها على الاعتراف بحدود نفوذه؛ جعلها تعيد النظر في سياستها الاستيطانية من خلال المباشرة في **المرحلة الثانية** عبر الاحتلال الشامل، الذي ساعد بشكل كبير على انتشار حركة الاستيطان في باقي المناطق. ناهيك عن الدعم المادي والمعنوي الذي لقيه المستوطنون الأوروبيون من طرف سلطات الاحتلال الفرنسي، التي راحت تسن القوانين لصالح الحركة الاستيطانية، ما شجعهم على اعتبار الجزائر **"مستوطنة فرنسية"**؛ لكنها مستقلة عن فرنسا، خاصة أنه كان من بين المستوطنين شخصيات سياسية معارضة للأنظمة الملكية المتعاقبة على الحكم، فضلا عن رجال الأعمال والمال.

ضمن هذا الإطار تأتي هذه الدراسة البحثية العلمية؛ بهدف معالجة اشكالية **"الظاهرة الاستيطانية الأوروبية** و رصد آثارها الديمغرافية على المجتمع الجزائري: اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. لكن قبل التطرق إلى ذلك يجب أولا تتبع نشأة الظاهرة ومراحل تطورها، في العهدين العسكري والمدني؛ لنتمكن من تحليل طبيعتها، نتائجها، آثارها وأبعادها الخطيرة على السكان الجزائريين.

سنعالج الموضوع ضمن منهجية تاريخية تتوخى توصيف الظاهرة الاستيطانية تحليلها، معتمدين النصوص والقوانين التي نظمت العملية؛ فضلا عن الدراسات التي تناولت القضية بالمعالجة التاريخية العلمية.. متطلعين إلى إحداث

مقـــاربة علميـــة – تاريخيـــة للموضـــوع بموضـــوعية ومنهجيـــة علميـــة تتـــوخى معالجـــة الســـياقات الزمنيـــة التاريخيـــة، بعيـــدا عـــن التفســـيرات الذاتيـــة الضـــيقة والظـــرفية المتعجلـة.

محتوى انجاز المشروع (الجانب النظري و التطبيقي)

أولا - الجانب النظري:

1. اسـتطعنا أن نطلـع علـى مصـادر كثيـرة و مراجـع تتعلـق بالموضـوع، باللغـة الوطنيـة و اللغـة الأجنبيـة، و قـد قمنـا بتجميـع المـادة التاريخيـة، ثـم بنائهـا حسـب التسلسـل التاريخي.
2. حاولنـا أن نتتبـع التشـريعات الاسـتعمارية الاسـتيطانية مـن أولهـا الـى آخرهـا، لنتبـين الـى أي حـد كانـت تلـك الترسـانة مـن المراسـيم و القـوانين تعمـل علـى ترسـيخ ظـاهرة الاستيطان بالقطر الجزائري، وذلك بتجريد الأهالي من أراضيهم.

ثانيا - الجانب التطبيقي:

1. هنـاك مـن أعضـاء فريـق المشـروع سـافر الـى فرنسـا علـى حسـابه الخـاص و اطلـع علـى وثـائق كثيـرة لهـا علاقـة بالموضـوع مـن أرشـيف إكـس – أون – بـروفنس و أرشيف وزارة الحربية (فانسان) ، حيث عززت تلك الوثائق مشروع البحث.
2. قمنا بزيارات ميدانية الى مراكز استيطانية.
3. قمنا كذلك بوضع ملاحق تشمل وثائق تنشر لأول مرة، زائد خرائط و صور.

و الله ولي التوفيق

الفصل الأول

النظام الإداري الاستعماري و ظاهرة الاستيطان (1830-1900).

أولا - النظام **الإداري في الجزائر المستعمرة خلال القرن التاسع عشر**

بعد يوم واحد من احتلال مدينة الجزائر، أصدر قائد الحملة الفرنسية على الجزائر الجنرال دي بورمون (De Bourmont) قرارا يوم 06 جويلية 1830 أكد في ديباجته أن الاحتلال العسكري لمدينة الجزائر يجب أن يتبع مباشرة بسيطرة مدنية وبقيادة إدارية للبلد من قبل السلطات الفرنسية، وأكد أنه اعتبارا لأهمية دراسة حاجيات البلد وموارده قبل وضع أسس تنظيم إداري له، فإنه قرر في المادة الأولى من هذا القرار:" تشكيل لجنة حكومية تحت سلطة القائد العام ، تكلف بالاستجابة – بصفة مؤقتة –لاحتياجات المصلحة، ودراسة وتقديم اقتراحات للقائد العام حول النظام الإداري الخاص لمدينة الجزائر وأراضيها". ونصت المادة الثانية على أن هذه اللجنة الحكومية تتشكل من المعتمد الرئيسي(l'intendant en chef) كرئيس، والمارشال تولوزي (Tholosé)، والسيد فيرينون(Firino) الذي يشغل أمينا للخزينة، والسيد دوبينيو (d'Aubignosc)، فريق الشرطة (– lieutenant général de la police)، وقنصل فرنسا،السيد ديفال (Duval)، والسيد إدموند دي بوسيار(Edmond de Bussière) كسكرتير، والسيدين جيراردان (Gérardin) ولصال (Lassalle) كمترجمين.([1])

غير أن التطور الجوهري الذي شهده التنظيم الإداري الفرنسي في الجزائر المستعمرة، هو إنشاء الحكومة العامة بموجب الأمر الملكي(ordonnance

[1] -Gouvernement général de l'Algérie, recueil des actes du gouvernement de l'Algérie (1830-1854), imprimerie du gouvernement, Alger, 1856, p. 01.

(royale) الذي أصدره الملك لوي فيليب (Louis Philippe) يوم 22 جويلية 1834، حيث نص في مادته الأولى على أن[1]:" القيادة العامة والإدارة العليا للأملاك الفرنسية في شمال أفريقيا (إيالة الجزائر القديمة) قد عهدت إلى حاكم عام، يمارس مهامه تحت سلطة وزيرنا، كاتب الدولة للحرب"، وحددت المادتين الثانية والثالثة تركيبة مجلس الحكومة العامة الذي يساعد الحاكم العام في مهامه، وهو خليط من المدنيين والعسكريين، لكون الحاكم العام –طبقا لهذا الأمر الملكي- يجمع بين السلطتين المدنية والعسكرية في الجزائر.

أما المادة السادسة من هذا الأمر الملكي، فقد نصت على أن:" أوامر خاصة ستحدد مهام الحاكم العام والمجلس(le conseil)، وكذلك تنظيم الإدارة المدنية، وتلك الخاصة بالعدالة والمالية. أما إدارة الجيش والبحرية ستبقى خاضعة للقوانين والأوامر التي تحكمها".[2]

وتبعا لذلك أصدر رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة للحرب يوم 21 سبتمبر1834 " ينظم أشكال الإدارة المدنية والمحلية للأملاك الفرنسية في أفريقيا الشمالية"، حيث خصص الفصل الأول للإدارة العام، وورد في مادته الأولى أن:" الإدارة المدنية للأملاك الفرنسية في أفريقيا الشمالية قد فوضت –تحت سلطة الحاكم العام- مدير مدني(intendant civil) مقيم في مدينة الجزائر، ولنائبي مدير مدنيين، يقيم أحدهما في وهران والآخر في عنابة...". أما الفصل الثاني، فقد خصص للإدارة المحلية، حيث نصت المادة السادسة على أن:" الإدارة المحلية للمدن الآتية: الجزائر، وهران، عنابة، قد أوكلت إلى مدير ونائبي مدير مدنيين، وهيئة محلية، تتشكل من : رئيس بلدية ونائبين، أحدهما فرنسا والآخر مسلم، وحسب يمكن أن يكون هنالك نائب إسرائيلي، بالإضافة إلى مستشارين محليين"،

[1] –Ibid, p. 53.

[2] – Idem.

وفـي مسـتغانم وعنابـة يقـوم محـافظون مـدنيون بالمهـام المحليـة بصـفة مؤقتـة، بطريقـة يتم تحديدها من قبل الحاكم العام[1]

ويعـين رئـيس بلديـة مدينـة الجزائـر بموجـب قـرار مـن الـوزير، كاتـب الدولـة للـدفاع علـى أسـاس اقتـراح يرفـع إليـه مـن قبـل الحـاكم العـام، فـي حـين يعـين رؤسـاء بلـديات المـدن الأخـرى ونـواب رؤسـاء البلـديات مـن قبـل الحـاكم العـام. ويضـطلع رئـيس البلديـة ونوابـه –موجـب المـادة الثامنـة مـن هـذا القـرار بالوظـائف المتعلقـة بالحالـة المدنية، وكل الوظائف المحلية الأخرى....[2]

ثـم أصـدر رئـيس مجلـس الـوزراء فـي اليـوم نفسـه " قـرارا يـنظم اختصاصـات الحـاكم العـام، ورؤسـاء الإدارة الموضـوعين تحـت سـلطته، ومجلـس الإدارة"، حيـث يتبـين مـن هـذا القـرار أهميـة منصـب الحـاكم العـام باعتبـاره يمثـل الحكومـة الفرنسـية فـي الجزائـر، حيـث يجمـع بـين السـلطتين العسـكرية والمدنيـة، إذ نصـت المـادة الأولـى علـى أن:" للحـاكم العـام، تحـت أوامـر وزيـر الحـرب السـلطات الضـرورية لممارسـة مهـام القيادة (العسكرية) والقيادة العليا للإدارة التي كلف بها".

وتحـدد المـادة الثانيـة مهامـه العسـكرية فـي:" الـدفاع الخـارجي والـداخلي عـن الأمـلاك الفرنسـية فـي إفريقيـا الشـمالية، ويقـع تحـت سـلطته المباشـرة الحـرس الـوطني والحضري، والدرك والقوات بكل أصنافها، النظامية وغير النظامية.

ونصـت المـادة الثالثـة، علـى أنـه وحـده المخـتص بـإدارة العلاقـات مـع قبائـل الـداخل ومـع السـلطات السياسـية للـدول المجـاورة، ومـع أعـوان القـوى الدوليـة المتواجـدين علـى امتداد أراضي حكومته".

أمـا المـادة الواحـدة والعشـرين، فقـد بينـت مـن جديـد رفعـة منصـب الحـاكم العـام، فهـو وإن كـان يتواصـل مـع الحكومـة الفرنسـية مـن خـلال وزيـر الحربيـة إلا أنـه يعـين

[1] -- Gouvernement général de l'Algérie, recueil des actes du gouvernement de l'Algérie (1830-1854), imprimerie du gouvernement, Alger, 1856, p.59.
[2] - ibid, pp.58-59.

مـن قبـل الملـك:" إن الحـاكم العـام يعـين مـن قبـل الملـك، بـاقتراح مـن الـوزير، كاتـب الدولة للحرب...."."([1])

أمـــا بالنســـبة للتقســـيم الإداري، فقـــد أصـــدر الملـــك لـــوي فيليـــب(Louis Philippe) يـــوم 15 أفريـــل 1845 أمـــرا (ordonnance)- بـــاقتراح مـــن الـــوزير- كاتـــب الدولـــة للحـــرب- قســـم بموجبـــه الجزائـــر إداريـــا إلـــى ثـــلاث عمـــالات (provinces)، حيـث ورد فـي البـاب الثـاني، المـادة الحاديـة عشـر أن : الجزائـر قـد قسـمت إلـى ثـلاث عمـالات، وهـي : عمالـة الجزائـر، عمالـة قسـنطينة، وعمالـة وهـران، وميـزت المـادة نفسـها بـين : الأراضـي المدنيـة والأراضـي المختلطـة والأراضـي العربيـة. ووضـحت المـادة الثالثـة عشـر معـاني هـذه المنـاطق الإداريـة المختلفـة، فبينـت أن المقصـود بالأراضـي المدنيـة، هـي تلـك يعـيش فوقهـا عـدد كبيـر مـن السـكان المـدنيين الأوروبيين(مسـتوطنين)، وهـو مـا يسـمح بوضـع وتنظـيم كـل المصـالح الإداريـة العموميـة. أمـا الأراضـي المختلطـة، فهـي تلـك التـي يعـيش فوقهـا عـدد قليـل مـن السـكان المـدنيين الأوروبيـين، وهـو مـا لا يسـمح بوضـع وتشـغيل المصـالح الإداريـة العموميـة. أمـا الأراضـي العربيـة، فهـي تلـك التـي تقـع فـي السـاحل أو فـي الـداخل، ومـا هي بأراض مختلطة أو مدنية.

وتبـين المـادة الرابعـة عشـر الـروح الإدماجيـة لهـذا الأمـر الملكـي، حيـث نصـت علـى أن :" الأراضـي المدنيـة تـتم إدارتهـا بواسـطة القـانون العـام(le droit commun)، مثلمـا يشـكله التشـريع الخـاص بـالجزائر، ولكـن بشـرط وضـع ترتيبـات خاصـة بالأهـالي الـذين يسـكنون نفـس هـذه الأراضـي"، وتكـون الإدارة فـي هـذه الأراضـي مدنيـة، وللأوروبيـين حريـة إنشـاء المؤسسـات، مهمـا كانـت طبيعتهـا. أمـا الأراضـي المختلطـة، فهـي تخضـع لنظـام اسـتثنائي، حيـث تتكفـل السـلطات العسـكرية فـي هـذه المنـاطق الإداريـة والمدنيـة والقضـائية، ويسـتطيع الأوروبيون(المسـتوطنون)

[1] - voir le texte intégral de l'arrête du 1er septembre 1834 qui règle les formes de l'administration civile et municipale des possessions françaises dans l'Afrique du nord, in : Gouvernement général de l'Algérie, recueil des actes ..op.cit, pp.58-63.

فيهـا إنشـاء مؤسسـات، وبيـع أو شـراء عقـارات ولكـن ضـمن الحـدود التـي يرسـمها وزير الحربية باقتراح من الحاكم العام.

أمـا الأراضـي العربيـة، فقـد نصـت المـادة السادسـة عشـر مـن الأمـر الملكـي نفسـه علـى أنهـا" تـدار عسـكريا"، ولا يسـمح للأوروبيـين بالاسـتقرار فيهـا بهـدف تحقيـق منفعة عمومية، وبموجب ترخيص خاص وشخصي، يمنحه الحاكم العام.[1]

ويبـدو أن مشـكلة تـوفير الأمـن للمسـتوطنين فـي عمـق الأراضـي الجزائريـة كانـت تـؤرق الإدارة الاسـتعمارية، خاصـة أن كثيـرا مـن المنـاطق الجزائريـة كانـت مـا تـزال بعـد خـارج سـيطرتها، كمـا أن مقاومـة الأميـر عبـد القـادر كانـت مـا تـزال مسـتعرة، رغـم التحـديات الجسـيمة التـي كانـت تواجههـا فـي ذلـك الوقـت، ولهـذا كانـت الإدارة الاسـتعمارية تريـد أن تلجـم المضـاربين المغـامرين الـذين كـانوا يسـعون للاسـتيلاء علـى أكبـر قـدر مـن الأراضـي العربيـة، ثـم بيعهـا بأثمـان باهظـة، ولهـذا، نصـت المـادة السـابعة عشـر علـى أن:" الأوروبيـين الـذين يسـمح لهـم بالاسـتقرار فـي الأراضـي المختلطـة أو الأراضـي العربيـة يخضـعون للنظـام الإداري الخـاص بتلـك الأراضـي"، ويعنـي ذلـك الإدارة العسكرية.

أمـا البـاب الثالـث، فقـد كـرس" للقيـادة العامـة والإدارة العليـا فـي الجزائـر"، حيـث نصـت المـادة الواحـدة والعشـرين علـى أن:" القيـادة العامـة والإدارة العليـا" فـي الجزائـر قـد أوكلـت إلـى حـاكم عـام مـزود لهـذا الغـرض بسـلطات مدنيـة وعسـكرية، ويعـين مـن قبلنـا(أي الملـك لـوي فيليـب)، ويمـارس سـلطاته تحـت الأوامـر المباشـرة لوزيرنـا للحربية وبواسطة السلطات المدنية والقضائية والعسكرية.

ويسـاعد الحـاكم العـام فـي مهامـه –طبقـا للمـادة 22 مـن الأمـر الملكـي نفسـه- مـدير للشـؤون المدنيـة، ومـدراء للمصـالح الإداريـة، ومجلـس أعلـى لـلإدارة(conseil supérieur de l’administration)، ومجلـس منازعـات(conseil du

[1] – Gouvernement général de l’Algérie, recueil des actes du gouvernement de l’Algérie (1830-1854), op.cit, p.334.

contentieux).([1]). وخصص الفصل الأول من هذا الأمر الملكي لمهام الحاكم العام، وهي كثيرة وقد نصت عليها المواد ما بين 27 و36، وهي مهام ذات طابع عسكري ومدني.([2])

وهكذا، فلغاية نهاية حكم الملك لوي فيليب نتيجة ثورة 1848، يمكن القول أن الملامح الرئيسية للنظام الإداري الفرنسي في الجزائر المستعمرة قد جرى وضعها، وأن سمتها البارزة هي ازدواجية النظام الإداري(عسكري، مدني)، مع وجود إرادة واضحة لتحقيق الإدماج في إطار توسيع مستمر للحكم لأراضي الحكم المدني، ومحاولة تحقيق التماثل في النظام الإداري بين فرنسا والجزائر بتزويد الجزائر بمؤسسات إدارية مماثلة لما هو موجود في فرنسا.

وبعد قيام الجمهورية الثانية عام 1848، انتهج النظام الجديد في فرنسا سياسة تشجيع وتمويل الهجرة والاستيطان إلى الجزائر وتكييف المنظومة الإدارية والقانونية بشكل يخدم المستوطنين الذين تزايد عددهم بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة. وضمن هذا السياق أصدر 09ديسمبر 1848 رئيس المجلس، المكلف بالسلطة التنفيذية (رئيس الوزراء) قرار(Arrêté) "خاص بتنظيم الإدارة العامة في الجزائر"، حيث يتبين من التقرير الذي رفعه السيد دي لامورسيير(De Lamorciere)، وزير الحربية الفرنسي إلى رئيس المجلس المكلف بالسلطة التنفيذية، حول مبررات إصدار مرسوم 09ديسمبر 1848، خاص بتنظيم الإدارة العامة في الجزائر، برز بشكل واضح الحرص على مصلحة المستوطنين، وفي الوقت نفسه أهمية تزايد تعدادهم من خلال " المستعمرات الزراعية" في تحقيق الهدف الجوهري من هذا القرار، ويتمثل في تحقيق " إدماج تصاعدي" (assimilation progressive)([3]).

---

[1] - Gouvernement général de l'Algérie, recueil des actes du gouvernement de l'Algérie(1830-1854),op.cit,p.334.

[2] -ibid, pp.334-335.

[3] - ibid, p.637.

ولقد أبقى هذا القرار على التقسيم الإداري المبني على ثلاث عمالات ساري المفعول، وهو ما نص عليه الأمر الملكي الصادر يوم 15 أفريل 1845 الذي سبقت الإشارة إليه.غير أن الجديد الذي ورد في هذا القرار يتعلق بداية بتقسيمه كل عمالة إلى مناطق حكم مدني، ومناطق حكم عسكري(المادة الأولى).

وتبدو النزعة الإدماجية واضحة في المادة الثانية من هذا القرار، والتي نصت على أن:"المقاطعة ستخضع للنظام الإداري نفسه الخاص بالمقاطعات الموجودة في المتروبول (le métropole)، ما عدا الاستثناءات الناتجة عن التشريع الخاص بالجزائر.

وتزداد هذه النزعة الإدماجية جلاء، حينما ندرس الباب الثاني من هذا القرار والذي خصص " للإدارة المدنية"، حيث عزز مركز الولاة في النظام الإداري الفرنسي في الجزائر المستعمرة، فإذا كانت المادة الحادية عشر قد نصت على تقسيم المقاطعات إلى دوائر(arrondissements)، وبلديات، فإن المادة الثانية عشر قد نصت على أن" الولاة يراسلون مباشرة وزير الحربية، ومختلف وزراء الارتباط، ونصت المادة الثالثة عشر على استحداث مجلس ولاية لدى الوالي، له نفس السلطات التي يتمتع بها نظيره في فرنسا، وتلك التي سبق أن منحت إلى مجلس الإدارة بموجب التشريع الخاص بالجزائر.([1])

أما الإدارة العسكرية التي خصص لها الباب الثالث من هذا القرار، فقد نصت المادة السابعة عشر على أن" الأراضي العسكرية داخل كل عمالة ستدار تحت أوامر الحاكم العام من قبل الجنرالات، قادة العمالات، طبقا للترتيبات التي سيتم وضعها لاحقا، ويتكفل الأمين العام بمركزة كل القضايا الخاصة بالأهالي المقيمين في الأراضي العسكرية، وسيربط به مكتب خاص سيكلف بما يلي:

-الاستيطان في هذه الأراضي.

-الإدارة الأهلية.([2])

[1] -ibid, p .640.

[2] – Gouvernement général de l'Algérie, recueil des actes du gouvernement de l'Algérie (1830-1854), op.cit, p640.

وهكـذا، فعلـى سـبيل المثـال، كانـت الجزائـر عـام 1863 مقسـمة إلـى ثـلاث عمـالات، وكـل عمالـة قسـمت إلـى أراضـي مدنيـة، وأراضـي عسـكرية، وتشـكل الأراضـي المدنيـة فـي كـل عمالـة مقاطعـة(Département)([1]) تخضـع لـنفس التنظـيم الإداري المعمـول بـه فـي فرنسـا، مـا عـدا الاسـتثناءات المرتبطـة بالتشـريعات الخاصـة بـالجزائر، وخاصـة وضـع الـوالي(le préfet) تحـت سـلطة الجنـرالات، علـى عكـس مـا هـو معمول به في فرنسا، حيث يخضع الولاة الجنرالات إلى الاستجواب.([2])

لقـد كانـت المقاطعـة (département) تضـم الولايـة (préfecture)، والـدوائر(les arrondissements)، والمحافظـات المدنيـة، والبلـديات كاملـة الصـلاحيات أو مـا يلحـق بهـا (les communes de pleine exercice et leurs annexes)، والمناطق التي لم تحول إلى بلديات.

تـتم إدارة المقاطعـة مـن قبـل وال (préfet) يعاونـه مجلـس ولايـة، فـي حـين يـتم تسـيير الـدائرة مـن قبـل رئـيس الـدائرة (sous - préfet)، وتضـم إلـى جانـب البلـديات منـاطق (districts) تـدار تحـت سـلطة رئـيس الـدائرة مـن قبـل محـافظين مـدنيين (commissaires civils).أمـا البلديـة فتـتم إدارتهـا مـن قبـل رئـيس البلديـة بمسـاعدة مجلس بلدي.

بالنسـبة للأهـالي الـذين يعيشـون فـي منـاطق الحكـم المـدني، تـتم إدارتهـم مـن قبـل رؤسـاء مـنهم، تحـت رقابـة رئـيس بلديـة البلديـة التـي يتبعونهـا، حيـث يوجـد فـي كـل مقاطعـة مكتـب عربـي (bureau arabe départemental)، كمـا تـم إنشـاء مكاتـب عربيـة مدنيـة علـى مسـتوي الـدوائر، كـانوا يسـيرون مـن قبـل نـواب رئـيس المكتـب العربي للمقاطعة تحت سلطة رئيس الدائرة.([3])

---

[1] – حولت الأراضي المدنية داخل العمالات إلى مقاطعات بموجب قرار صدر يوم 29 ديسمبر 1848

[2] –Albert Lavigne : Question algérienne, le régime du sabre, imprimerie Emile voitelain, Paris ;1871, p.13.

[3] – Gouvernement général de l'Algérie, état actuel de l'Algérie, publié d'après les documents officiels, imprimerie impériale, Paris : 1863, p p. 05-06.

تتشكل العمالات الثلاث كذلك من مقاطعات عسكرية (divisions militaires)، حيث تضم عمالة الجزائر ستة شعب عسكرية (subdivision militaires)، هي الجزائر، البليدة، المدية، مليانة، أورليون فيل(Orléonville)، الأصنام، ثم الشلف حاليا، أومال(Aumale)، سور الغزلان حاليا.

أما عمالة وهران فتتكون من خمسة شعب عسكرية، وهي: وهران، مستغانم، سيدي بلعباس، معسكر، تلمسان.

في حين تتكون عمالة قسنطينة من أربع شعب عسكرية(subdivision militaires)، هي: قسنطينة، عنابة، سطيف وباتنة.

وكل شعبة تتشكل من دائرة (cercle) أو عدد من الدوائر، يقود كل واحدة منها ضابط سامي، بحيث أن عددهم هو 11 ضابط في كل عمالة، حيث يضطلع هؤلاء الضباط بقيادة القوات المرابطة في دائرته، والإشراف على الهيئات الإدارية، وحكم القبائل الأهلية من خلال المكاتب العربية([1])

وترتبط إدارة المناطق العسكرية بالقيادة العسكرية، حيث تشمل إدارة خاصة بالأوروبيين، وأخرى خاصة بالأهالي المسلمين، وتخضع هذه الإدارة لسلطة قائد المقاطعة العسكرية (division militaire)، ويوجد لدى كل قائد مقاطعة عسكرية مكتب خاص بالإدارة لمدنية.

أما المهام القضائية، فتتم ممارستها في كل جهة (localité) من قبل قاضي السلم (le juge de paix) وفي حالة عدم وجوده ينوب عنه القائد العسكري للمكان أو أي ضابط أخر معين لهذا الغرض من قبل قائد المقاطعة (le commandant de division)

أما الجرائم والجنح المقترفة من قبل الأهالي المسلمين، فتدخل ضمن اختصاص مجالس الحرب(les conseils de guerres)، في حين تحال ملفات

[1] – Hugonnet Ferdinand, souvenirs d'un chef de bureau arabe, Michel Lévy frères , librairies – éditeurs, Paris: 1858, p.14.

الأوروبيين المتهمين باقتراف جنح أو جرائم أمام محاكم الجنايات (les cours d'assises) التابعة لمناطق الحكم المدني(قرار 15 مارس 1860).

وتقوم القيادة العسكرية في الدوائر (les cercles) بالمهام نفسها التي يقوم بها المحافظون المدنيون في مناطق الحكم المدني. وفي حالة عدم وجود موظفين مدنيين يقوم الضباط في مناطق الحكم العسكري بالوظائف البلدية والمهام الخاصة بضابط الحالة المدنية، ويمارسون مهام قاضي السلم (le juge de paix)، حيث تدخل ضمن اختصاصهم سلطة النظر والبت في المخالفات (les contraventions) المقترفة ضمن حدود دائرة اختصاصهم.

ويوجد على مستوى كل شعبة (subdivision)، وكل دائرة (cercle) مكاتب عربية مكلفة بإدارة السكان المسلمين تحت سلطة القيادة العسكرية، حيث أنه في كل مقاطعة عسكرية (division militaire) إدارة مقاطعية للشؤون العربية (direction divisionnaire des affaires arabes) تدار من قبل ضباط، تحت سلطة القيادة العسكرية.([1])

والجدول التالي يحدد الوحدات الإدارية في مناطق الحكم المدني([2])

العمالات	المقاطعات	الدوائر	المحافظات المدنية	البلديات	الملحقات
الجزائر	01	04	06	29	64
وهران	01	04	04	18	35
قسنطينة	01	05	05	24	27
المجموع	03	13	15	71	126

[1] – Gouvernement général de l'Algérie, état actuel de l'Algérie, publier d'après les documents officiels, imprimerie impériale, Paris :1863, p.07.

[2] – ibid, p.09

أما الجدول الآتي فيبين التقسيم الإداري في مناطق الحكم العسكري عام 1863([1])

العمالات	المقاطعة (division)	الشعب (subdivisions)	الدوائر (les cercles)	القبائل (les tribus)
الجزائر	01	05	13	1200
وهران	01	05	15	
قسنطينة	01	04	16	
المجموع	03	14	44	1200

ومهما يكن من أمر فقد شهد التنظيم الإداري في الجزائر منذ عام 1870 تحولا كبيرا عقب سقوط الإمبراطورية الثانية وقيام الجمهورية الثالثة، حيث أفلح المستوطنون في دفع الحكومة الفرنسية إلى إلغاء الحكم العسكري في الجزائر ، واستبداله بحكم مدني، ما مكن المستوطنين من السيطرة على دواليب الإدارة في الجزائر المستعمرة.

وهكذا، فبموجب قرار 24 أكتوبر 1870 تحولت العمالات السابقة إلى مقاطعات، تتشكل من أراضي مدنية تدار مباشرة من وال، وأراضي قيادة(territoires de commandements)، تدار من قبل ضابط سامي يخضع لسلطة الوالي. وقد جرى تقليص مساحة أراضي القيادة تدريجيا إلى غاية إلغائها نهائيا عام 1923([2])

ويمكن في هذا السياق أن يكون مفيدا توضيح التقسيم الإداري الذي كانت عليه الجزائر المستعمرة في ذروة سياسة الإدماج، أي في أواخر عام 1879، من خلال المعطيات الرسمية الصادرة عن الجهات المختصة في الحكومة العامة للجزائر، حيث يتضح أنه إلى غاية 31 ديسمبر 1879كانت الجزائر تضم 181 بلدية كاملة الصلاحيات(communes de pleines exercices)، و 60 بلدية مختلطة (commune mixte)، منها 44 بلدية مختلطة في أراضي الحكم المدني،

[1] – idem.

[2] -Claude Collot, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), OPU, Alger :1987, p.45.

و28 بلديــة أهليــة (communes indigènes)، وهــي موزعــة علــى بــين منــاطق الحكم المدني والعسكري على النحو الآتي:([1])

أراضي الحكم المدني إلى غاية 31 ديسمبر 1879			
المقاطعات	**الدوائر**	**بلديات كاملة الصلاحيات**	**بلديات مختلطة**
الجزائر	الجزائر	52	05
	المدية	04	01
	مليانة	08	02
	أورليـــون فيل(الأصـــنام، ثـــم الشلف حاليا)	04	04
	تزي وزو	06	03
وهران	معسكر	02	01
	مستغانم	15	04
	وهران	27	03
	سيدي بلعباس	04	02
قسنطينة	عنابة	12	02
	بجاية	05	02
	قسنطينة	16	05
	قالمة	08	01
	سكيكدة	09	03
	المجموع	181	04

[1] -Gouvernement général de l'Algérie, Etat actuel de l'Algérie, de 31 décembre au 01er octobre 1880, imp. Administrative, Alger, 1880, p.31.

أراضي الحكم العسكري إلى غاية 31 ديسمبر 1879			
المقاطعات (division)	الشعبة (subdivision)	بلديات مختلطة	بلديات أهلية
الجزائر	الجزائر	لا شيء	لا شيء
	المدية	02	04
	أومال(Aumale)	01	02
	ديلس	لا شيء	01
	أورليون فيل	لا شيء	03
وهران	وهران	02	لا شيء
	معسكر	03	02
	تلمسان	04	لا شيء
قسنطينة	باتنة	01	03
	عنابة	01	03
	قسنطينة	01	05
	سطيف	01	05
	المجموع	16	28

وفيما يتعلق بالتمثيل النيابي للمقاطعات الجزائرية في البرلمان الفرنسي، فقد نص قانون 28 جويلية 1881، الذي أدخل تعديلات لائحة الدوائر الانتخابية، أصبحت المقاطعات الجزائرية الثلاث مدعوة لأن تنتخب عن كل واحدة منها ممثلين

اثنين([1])، وبهذا أصبح للمستوطنين من يمثلهم بصفة رسمية في المؤسسة البرلمانية النافذة في فرنسا ويدافع على مصالحهم([2]).

ثانيا - مرحلة الاحتلال المحدود والجدل حول جدوى الاستيطان(1830-1834)

كانت الحركة الاستيطانية في بدايتها مجرد تجربة محدودة، تعلقت بجنود الحملة العسكرية الفرنسية في الجزائر، حيث انطلقت الحركة الاستيطانية باستيطان عسكري، بمبادرة من الحاكم العام الجنرال كلوزال (Clauzel)، الذي صادر 1000 هكتار تمثل مساحة " حوش حسن باشا" الذي يقع في ضواحي منطقة الحراش، ومنح إدارتها لمجموعة من الجنود تحت تسمية" المزرعة الإفريقية النموذجية"(ferme expérimentale d'Afrique)، لأنه كان من أبرز المتحمسين الأوائل للاستيطان، حيث أراد أن يجعل من الجزائر سان دومنيك جديدة من خلال تهيئة الظروف الملائمة التي تسمح بتحويل رؤوس الأموال الأوروبية من أمريكا إلى الجزائر، ولهذا الغرض أصدر يوم 08 سبتمبر 1830 قرار رقم 07 يحدد أملاك الدولة نصت المادة منه أن كل:" المنازل والمحلات والمؤسسات والدكاكين والحدائق والمقرات والمؤسسات مهما كانت التي كانت مستغلة من قبل الداي أو البايات الذين غادروا تراب إيالة(la régence) الجزائر أو الأملاك التي تسير لفائدتهم، وكذلك الأملاك التي خصصت بأية طريقة لمكة والمدينة (الأملاك الوقفية) تعود إلى مصلحة أملاك الدولة وتسير لفائدتها.([3]) وهو اعتداء سافر على مضمون معاهدة التسليم المبرمة بين الداي حسين وقائد الحملة الفرنسية، الجنرال دي بورمون (De Bourmont).

وكان الغرض منه هو توفير الأراضي الضرورية من أجل المستوطنين، ومنذ ذلك الوقت ارتبط نمو حركة الاستيطان، بقضية مصادرة الأراضي من

---

[1] - Gouvernement général de l'Algérie, Etat actuel de l'Algérie, 1er au 31 décembre 01er 1880, 2eme au 1er octobre 1881, imp. Administrative, Alger, 1880, p.02.

[2] - في ظل الجمهورية الثالثة (1871-1940)، كان نظام الحكم في فرنسا نظاما برلمانيا، حيث كانت الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، فهو الذي يصادق على تشكيلتها وبرنامجها، ويستطيع سحب الثقة عنها، وبالتالي، فوجود ممثلين للمستوطنين في هذه المؤسسة، إلى جانب نفوذهم المالي المتصاعد، جعل الحكومات الفرنسية المتعاقبة تبني سياساتها الجزائرية لخدمة مصالح المستوطنين فقط.

[3]

المسلمين الجزائريين وتسليمها لهؤلاء المستوطنين الذين قدموا إلى الجزائر من دول أوروبية مختلفة منذ بداية الاحتلال.

وتبعا لذلك، أصدر الفريق قائد جيش الاحتلال(le Lieutenant-Général, commandant le corps d'occupation) يوم 10 جوان 1831 " القرار الذي يخضع للمصادرة كل العقارات التي تعود ملكيتها للداي والبايات والأتراك الذين غادروا أراضي إيالة الجزائر"([1])

وقد نصت المادة الأولى منه على أن:" كل العقارات، مهما كانت طبيعتها، سواء أكانت ملكيتها تعود إلى الداي أو البايات أو الأتراك الذين خرجوا من إيالة الجزائر، توضع من الآن تحت طائلة المصادرة، وستسير من قبل إدارة أملاك الدولة". وألزمت المادة الثانية، كل الأشخاص، مهما كانت جنسيتهم الذين يملكون أو يستأجرون أو يسيرون هذه العقارات أن يعلنوا في غضون ثمانية أيام من صدور هذا القرار عن طبيعة العقارات التي يستغلونها أو يؤجرونها وعن مبلغ الإيجار الذي يحصلون عليه، وعن آخر عملية تسديد قاموا بها. وإن لم يفعلوا ذلك، فإن المادة الرابعة من القرار نفسه نصت على غرامة لا تقل عن نصف المدخول السنوي الذي يحصلون عليه من استغلال العقار، وإن رفضوا ذلك، أو تأخروا عن تسديد هذه الغرامة، يتعرضون للإكراه الجسدي لحمله على تسديدها.([2])

ولقد حاول كلوزيل أن يجعل من المزرعة الإفريقية النموذجية"(ferme expérimentale d'Afrique)، التي سبق ذكرها نموذجا يحتدى به، وقام بشراء ثلاث مزارع من أمواله الخاصة، حيث أراد أن يوطن فيها مستوطنين، وطلب من الضباط أن يفعلوا الأمر نفسه، غير أن الجنرال بارتوزان(Berthezène) الذي خلفه في منصبه، انتقد الطريقة التي حصل بها كلوزال على أملاك أولاد عدة، قرب الحراش، وبابا علي، ليس بعيدا عن المزرعة النموذجية، واعتبرها عملية اغتصاب حقيقية لأملاك أفراد، منهم أطفال قصر، ومن دون دفاع، وتواطأ معه اليهوديان

[1] - Gouvernement général de l'Algérie, recueil des actes du gouvernement de l'Algérie (1830-1854), imprimerie du gouvernement, Alger, 1856, p. 10.
[2] -ibid, p.10.

بكري وبوشناق.([1]) ولكن تجربة المزرعة النموذجية هذه فشلت، فتم التخلي عنها بعد مغادرة الجنرال كلوزيل لمنصبه.

وبغض النظر، عن هذه المبادرة الشخصية الفاشلة التي قام بها الجنرال كلوزال، فإنه من المفيد في هذا السياق الإشارة إلى أنه في الأيام الأولى من الاحتلال لم يكن هنالك في الجزائر المستعمرة شيء منظم لاستقبال المهاجرين، الذين لم يكونوا في غالبيتهم من المزارعين، ولم يكونوا على ثقة بمستقبلهم في هذه الأرض، فقد تجمعوا في مدينة الجزائر، وانخرطوا في العديد من الأشغال، مثل أعمال البناء والمضاربة والتجارة، كما وجد بين المهاجرين بعض العناصر التي اهتمت بالمجال الزراعي، مثل الأسبان والماؤنيين(les mahonais)، الذين وجدوا في المزارع التي تركها المورسكيون مزروعات مماثلة لتلك التي تركوها في جزيرتهم.

كما كان من رواد الاستيطان مجموعة من المهاجرين الألمان الذين جندهم عون هجرة إلى أمريكا، وتركهم في هافر(Havre)، فقامت السلطات الفرنسية بالتكفل بهم، وأكملت تعدادهم إلى 400 فرد، وأرسلتهم إلى الجزائر من أجل إنشاء بلدة القبة، ودالي إبراهيم بمدينة الجزائر، ولكن العملية فشلت، إذا لم يستطع هؤلاء المهاجرون التكيف مع البيئة الجديدة، فقد هلك منهم عدد كبير من الأفراد، كما أن الأراضي التي وزعت عليهم كانت صغيرة جدا، فلم يبقى في دالي إبراهيم إلا بعض المستوطنين، وماؤونيين(les mahonais) الذين اشتروا أراضي المستوطنين الألمان المفلسين، أما في القبة، فقد جرى تعويض المهاجرين الأوائل بمهاجرين آخرين، الذين كانوا أكثر مغامرة في التوغل في سهل متيجة، ولكنهم اضطروا فيما بعد – نتيجة لغياب الأمن إلى الانكفاء، والاقتراب من مدينة الجزائر.

إن نجاح حركة الاستيطان في بدايتها يعود إلى عناصر فرنسية، أطلق عليهم" المستوطنون أصحاب القفازات الصفراء"(les colons aux gants jeunes)، الذين هيمنوا على تاريخ الاستيطان في ثلاثينيات القرن التاسع عشر،

[1] -Julien (ch.R), op.cit, p.77.

وعلى حركة الاستيطان في سهل متيجة، كانوا يملكون الأموال، وينتمون إلى الطبقة الأرستقراطية، ينتمون إلى الحزب الملكي، المعروفين بالشرعيين (les légitimistes)، أي المدافعين عن حق الأسرة البربونية في الملك، ولهذا يكونوا مرتاحين في ظل حكم الملك لوي فيليب(Louis Philippe)، فقد استقروا في البداية قرب مدينة الجزائر والساحل. فقد قدم سنة 1831 إلى الجزائر المستوطن أوغستين فيالار(Augustin Vialard)، واستقر في القبة، في حين اختار المستوطن ماكس دوطوناك (Max de tonnac) تقسيرين (Texirain)، وبعد أن فتحت متيجة أمام المستوطنين الأوروبيين عام 1834، اندفعوا بعيدا في هذه الأرض الخصبة.

فقد حاول المستوطن فاليه (Vallier)، إلى السوق الأسبوعي الذي كانت تنظمه قبائل متيجة أسبوعيا كل يوم اثنين، ولكنه منع من المرور، ولكنه عاد يوم الاثنين الموالي، ومعه المستوطنين أوغستين فيالار(Augustin Vialard)، و ماكس دوطوناك (Max de tonnac) ، ومستوطنين آخرين، ومعهم الجنرال بيليسيه(Pelissier)، و 08 عناصر من السبايس(Spahis)، وفي الصباح قامت سريتين عسكريتين من قناصة إفريقيا بالمرابطة في السهل، فاستقبل المستوطنون هذه المرة استقبالا جيدا، ومنذ ذلك الحين أصبح سهل متيجة مفتوحا أمام نشاط المستوطنين.([1])

أما النشاط الاستيطاني في منطقة وهران فقد كان بطيئا، فقد قام الجيش بزراعة الأرض، وفي أحيان أخرى كلف المهاجرين الأسبان بذلك، ولكنه رفض لمدة معينة توفير الحماية للمستوطنين، ولهذا لم يستقر في الأشهر الأولى من بداية الاحتلال تقريبا إلا الموثق لنجولي(Lanjoulet)، أما الأكثر شهرة من المستوطنين ذووا القفازات الصفراء(les colons aux gants jeunes)، في هذه المنطقة، فهو جيل دو بري دو سانت موغ(Jules de pré de saint maur) ، فلم يأتي إلى هذه المنطقة إلا عام 1840.

[1] - Marc Baroli, mémoire de l'afrique du nord, les pionniers, revus par odette goinard, p.03.

والواقع أن هذه المحاولات المحدودة قد تمت في مرحلة بدأ فيها الشك والتردد حول مصير الجزائر يساور الأوساط السياسية الفرنسية، وانقسمت الآراء بين مؤيد ومعارض للبقاء في الجزائر، خاصة أن التكاليف المالية المرتبطة بالجزائر كانت ضخمة، فقد بلغت 21 مليون فرنك فرنسي، مقابل مداخيل ضريبية لا تتجاور 1500.000 فرنك، والخطر الذي يشكله في حالة اندلاع حرب عدم جاهزية 22000 جندي مرابط في الجزائر، ولكن الكبرياء الوطني والخوف من الطموحات الانجليزية ومجد الجيش، أكثر من مصلحة المستوطنين، معطيات فرضت على الفرنسيين عدم مغادرة الجزائر.

وقد تجلت مواقف مختلف الأطراف السياسية الفرنسية من مصير الوجود الفرنسي في الجزائر خلال المناقشات البرلمانية خلال فترة(مارس – جوان 1833) بمناسبة مناقشة الاعتماد المالية التكميلية لميزانية 1833، وميزانية 1834، واستجواب المارشال كلوزيل(Clauzel)، فبالنسبة للتيار المعارض للاستعمار، ويبرز منهم رجل الاقتصاد، السيد إيبوليت بسي(Hippolyte passy)، عبر في تدخله عن الحجج التقليدية للبراليين في معارضتهم للحركة الاستعمارية، في حين أكد النائب كسفيي دو ساد (Xavier De Sade) في تدخله الذي جرى يوم 03 أفريل 1833م أن النفقات على المستعمرات تكلف 40 مليون فرنك،" في حين أنها لا تقدم خدمة إلا إصابة التجارة بالشلل" إن كل زيادة في مساحة الأراضي، لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة في القوة، كما في حالة الجزائر، حيث أننا نبذر الأموال لفائدة المضاربين وحدهم، ومن أجل استعمار مستحيل، إنها مبالغ ضخمة كان يمكن استغلالها في أشياء مفيدة في فرنسا....من الأفضل خلق مدارس في فرنسا"، ولهذا فإن دو ساد (De Sade)، وإن كان من أنصار الجلاء عن الجزائر، فقد قبل الاحتفاظ في الجزائر بمراكز عسكرية كما فعل الإسبان من قبل.([1])

[1] - Charles –André Julien, Histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les de la colonisation (1827-1871), éditions Casbah, 2004,pp. 106-107.

أمـا أنصـار الاسـتعمار، وبقـاء فرنسـا فـي الجزائـر، فقـد كـانوا أكثـر حيويـة وإصـرارا علـى الـدفاع عـن وجهـة نظـرهم، ومـنهم النائـب روشـفكو((Rochefoucauld) الـذي صـعد إلـى المنصـة ثـلاث مـرات مـن أجـل الـدفاع عـن وجهـة نظـره، ووجـد دعمـا قويـا مـن قبـل المحـامي اللبرالـي المتميـز، السـيد موغـان(Mauguin)، وكـذلك السـيد لبوغـد(Laborde)، الـذي وإن كـان قـد سـبق أن عـارض الحملـة الفرنسـية علـى الجزائر إلا أنه أصبح مدافعا صلبا عن البقاء في الجزائر.

وإن كـان هـذا التيـار قـد سـوق للمزايـا الاقتصـادية والعسـكرية التـي توفرهـا الجزائـر المسـتعمرة لفرنسـا، فـإنهم لـم يؤيـد السياسـات الجزائريـة للحكومـة الفرنسـية، وعلـى الـرغم مـن أنـه ينتمـي للأغلبيـة الحاكمـة، إلا أن تـدخلات النائـب روشـفكو(Rochefoucauld)، أخـذت شـكل لائحـة اتهـام، حيـث نـدد بالدعايـة الحاليـة- فـي شـكل منشـورات- لفائـدة حكومـة علـى الـنمط التركـي، كمـا نـدد بتهجيـر وإبـادة الأهـالي، وعـدم انسـجام الإدارة وعجزهـا، و" نظـام الرعـب" المطبـق ضـد الأهـالي، واحـتلال المسـاجد وتـدميرها، والنظـام الضـريبي التعسـفي، ولهـذا اعتبـر هـذا النائـب أن الاسـتيطان يبـدو مسـتحيلا مـن دون تغييـر النظـام الـذي فـرض عمليـة الفصـل بـين السلطة المدنية والعسكرية.([1])

ولكـن المناقشـات البرلمانيـة طغـى عليهـا التنـاقض بـين مواقـف المارشـال كلوزيـل(Clauzel)، والنائـب بـارتوزان (Berthèzene)، فكلوزيـل الـذي رد علـى النائـب دو سـاد (De Sade)، حـاول أن يبـين أنـه لا يمكـن الاحتفـاظ بـالجزائر إلا بواسـطة الاسـتيطان، " إن الجزائـر تملـك كـل عناصـر الازدهـار"، ولكنهـا فـي الوقـت الحـالي" لا تنـتج أي شـيء، أو تقريبـا أي شـيء، لأنـه لا أحـد يجـرؤ فيهـا علـى تكـريس وقتـه للزراعـة الأراضـي، أو إنشـاء فـرع صـناعي مهـم" ، ولكـن إذا كانـت عزيمـة الحكومـة قويـة" ووفـد آلاف المسـتوطنين" مـن أجـل زراعـة القطـن، والقنـب(chanvre)، وأشـجار النيلـة(indigo)، فإنـه مـن الآن إلـى غايـة سـبع أو ثمـان

[1] - ibid,p.107.

سنوات، فإن الوطن الأم(le métropole)، لن يدفع شيئا من أجل الإدارة والاستيطان.

ولكن هذا الموقف الذي يتسم بكثير من التفاؤل، وهو أمر متوقع من أحد القادة الأوائل للحملة العسكرية الفرنسية على الجزائر، هاجمه بعنف يوم 17 أفريل 1833 النائب بارتوزان(Berthèzene)، وإن لم يطالب بسحب القوات الفرنسية من الجزائر، فإنه ختم مداخلته بقوله:"دائما مؤسسات ما وراء البحار تكون مكلفة لفرنسا"، فكان لخطابه المعتدل والدقيق صدى كبيرا في الأوساط السياسية الفرنسية، خاصة لدى مجلس الملك ولدى غرفة النواب.

وقد حاول كلوزيل(Clauzel)، الرد على النائب بارتوزان(Berthèzene)، ودعم في ذلك السيدان لبوغد(Laborde)، وفرنسوا آرغو(François Argou)، الذين لم ينسيا تجاربهما المريرة في الساحل البربري، حيث تدخل يوم 19 أفريل 1833، فاقترح تسريع حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر، بتثبيت الـ3000 جندي الذين يعودون إلى فرنسا كل عام، وأكد أنه يمكن إدخال زراعات جديدة إلى الجزائر بنجاح، حيث ذكر أن التجارب أثبتت أنه يمكن إنتاج قطن مماثل للقطن الذي ينتج في ولاية كارولينا الجنوبية(la Caroline du sud)، ولويزيانا'Lousiane)، و جورجيا(Géorgie) بالولايات المتحدة الأمريكية، وأكد أنه يكفي أن لضمان ازدهار الاستيطان أن تقوم الحكومة " بحماية المزارعين أينما استقروا "، وأن تبدد المخاوف من عدم توفر الأمن، لأن" 2000 فرنسي يستطيعون – بنجاح – مقاتلة كل قبائل الجزائر"([1])

وعلى الرغم من موافقة مجلس النواب على الميزانية، وخاصة الاعتماد المخصصة للجزائر، إلا أنه استقر الرأي على المطالبة بتشكيل لجنة مختصة لزيارة الجزائر، وتقديم تقرير إلى السلطات، مرفق بمقترحات حول مصير المستعمرة، ولهذا اقترح المارشال كلوزيل(Clauzel)، يوم 07 جويلية 1833على الملك لوي فيليب(Louis Phillipe) تشكيل لجنة خاصة تذهب إلى

[1] - Charles –André Julien, op.cit,p.108.

الجزائـر للقيـام بتحقيـق، وبعـد عودتهـا تنـدمج فـي لجنـة أوسـع تقـدم تقريـرا أوسـع للحكومة.

وقـد شـكلت اللجنـة مـن شخصـيات بـارزة، منهـا رئيسـها الجنـرال كونـت دو بـوني(le général comte de bonet)، الـذي بـرز خـلال الحملـة الفرنسـية فـي أسبانيا، وإلى جانبه أربعة نواب وماريشال، وقائد سفينة.

أمـا عمـل هـذه اللجنـة، فهـو ذو طـابع استشـاري، حيـث يجـب عليهـا أن تحقـق هـدفين أساسـيين : تحضـير الحلـول لمختلـف المشـكلات المرتبطـة بـاحتلال الجزائـر، وملاحظـة السـائدة فـي الـبلاد، واقتـرح عليهـا مزايـا وأعبـاء الاحـتلال، النظـام الـذي يجـب إتباعـه فـي حالـة تقـرر الاحتفـاظ بـالجزائر مـن أجـل تشـكيل إدارة دائمـة، سـواء بنفـي الأهـالي، وتعويضـهم بسـكان أوروبيـين، سـواء بإدخـالهم فـي تعـداد العناصـر المـدعوة لمسـاعدة الإدارة علـى النجـاح فـي إنجـاز مهامهـا، كمـا كلفـت بتحديـد طبيعـة العلاقـة التـي يجـب أن تـربط إدارة الاحـتلال بالعناصـر المحليـة، الأتـراك، المورسـكيين، العـرب والقبائـل، وكـذلك اقتـراح الإجـراءات التـي يجـب القيـام بهـا مـن أجـل ضـمان تطـور مجموعـة سـكانية أوروبيـة إلـى جانـب السـكان الأهـالي، وطلـب منهـا تقـديم توصـيات حـول الأشـكال المختلفـة الممكنـة للاسـتيطان، وكـذلك النظـام التجـاري والضـريبي، وتنظـيم المصـالح الإداريـة، والممارسـة المنفصـلة أو المشـتركة للسـلطات المدنيـة والعسـكرية، مـع تحديـد العنصـر المهـيمن(مـدني أو عسـكري) فـي حالـة الممارسة المشتركة للسلطة.

ولقـد منحـت الحكومـة لجنـة التحقيـق كـل التسـهيلات مـن أجـل الإطـلاع علـى الوثـائق الرسـمية، مـن دون التـدخل فـي عملهـا، واقترحـت عليهـا المسـاعدة مـن خـلال تحريـر –لفائـدتها - تعليمـات إلـى الجهـات الإداريـة المختصـة لتسـهيل عملهـا، وهـي تعليمـات تكشـف أن الحكومـة تفضـل خيـار الاحـتلال الـدائم وتطـوير الاسـتيطان بسـرعة، وإنشـاء إدارة فعالـة تشـجع التجـارة والصـناعة الناشـئة، والاسـتيطان الخاص.([1])

[1] -- Charles –André Julien, op.cit, *pp.108-109*.

ولـم تكتفـي اللجنـة بالوثـائق التـي وفرتهـا الإدارة، بـل إنهـا اسـتقبلت خـلال وجودهـا فـي بـاريس، وخـلال زيارتهـا إلـى الجزائـر عـرائض مـن الأهـالي ومـن المسـتوطنين علـى حـد سـواء، حيـث عبـر المسـتوطنون منـذ البدايـة عـن عـدائهم لـلإدارة العسـكرية، التـي تمـارس فـي حقهـم " التعسـف فـي أقـبح صـوره". أمـا سـي حمـدان خوجـة، فقـد وجـه مـذكرة إلـى اللجنـة، خاطـب مـن خلالهـا نزاهـة وعدالـة أعضـاء اللجنـة، وعبـر عـن أملـه فـي أن يقترحـوا " تغييـرا للنظـام" وهـو وحـده الكفيـل" بإعـادة النظـام إلـى الجزائـر، وإحيـاء الثقـة مـن جديد"غرفـة التجـارة فـي مرسـيليا بحملـة مركـزة لفائـدة الاسـتيطان، وجمعـت كثيـر مـن الوثـائق مـن أجـل إنجـاز مـذكرة ترسـل إلـى لجنـة التحقيـق، وقـام أحـد أعضـائها، السـيد ديرفيـو(Durvieu) بنشـر هـذه المـذكرة، التـي تـم الـدفاع فيهـا عـن الاحـتلال، وانتقـد بشـدة الأصـوات المعارضـة، وأشـار ضـمنيا إلـى السـيد جـونتي دي باسي(Genty De passy).

وقـد قامـت اللجنـة بإنجـاز مهمتهـا خـلال الفتـرة الممتـدة مـا بـين 02 سـبتمبر و19 نـوفمبر 1833، حيـث زارت مدينـة الجزائـر والسـاحل ومتيجـة إلـى غايـة البليـدة غربـا، كمـا زار بعـض أعضـائها وهـران وآرزيـو وبجايـة، وبعـد 24 جلسـة عمـل عقـدتها فـي فتـرة (24 أكتـوبر-19 نـوفمبر 1833)، أنجـزت اللجنـة عملهـا فـي شـكل مـذكرة عسـكرية، عشـرة تقـارير حـول البحريـة والاحـتلال والقطـاع العـام والاسـتيطان، مؤسسـة مكـة والمدينـة (الوقـف)، مؤسسـة بيـت المـال، الضـرائب، القبائـل، التجـارة والجمارك.

وقـد رسـمت اللجنـة لوحـة قاتمـة عـن الأوضـاع السـائدة فـي الجزائـر، فالسياسـة الأهليـة بالنسـبة للجنـة تعتبـر سياسـة مفلسـة، حيـث أن العـرب الـذين تعرضـوا للنهـب والاضـطهاد، وتقلبـوا بـين الخـوف والاحتقـار، أمـا الأوروبيـين الـذين خـدعوا بـوهم المـوارد الضـخمة للجزائـر، فقـد وجـدوا يائسـين أو محطمـين، وإذا كانـت النتـائج فـي مجـال الاسـتيطان – حسـب اعتقـاد اللجنـة لا تضـاهي النفقـات المبذولـة فـي هـذا المجـال، فـذلك راجـع، لـيس فقـط إلـى الاختيـار السـيئ للمسـتوطنين، ولكـن كـذلك للاختيـار السـيئ لمراكـز الاسـتيطان، أمـا " المضـاربون المغـامرون، الـذين هـم فـي الواقـع مـن دون

مـوارد حقيقيـة، فقـد ارتمـوا علـى الجزائـر كغنيمـة سـهلة لاسـتغلالها، فقـد اجتـاحوا كـل نوع من أنواع الثروة.."([1])

وعلـى الـرغم مـن التقيـيم السـلبي لكـل جوانـب السياسـة الفرنسـية فـي الجزائـر خـلال الـثلاث سـنوات الأولـى مـن الاحـتلال، توصـلت إلـى توصـية حاسـمة، وهـي " أن الجزائـر يجـب أن تبقـى نهائيـا محتلـة مـن قبـل فرنسـا"، وأوصـت اللجنـة بـأن تصـبح الجزائـر مسـتعمرة العمـال الأحـرار سـواء أكـانوا فرنسـيين أم أجانـب، ولـيس مسـتعمرة عسـكرية أو مسـتعمرة إصـلاحية (colonie pénitentiaire) " مـن اليـوم الـذي يتقـرر أن يكـون الاحـتلال دائمـا، يجـب أن يكـون الاسـتيطان كحـظ وحيـد لجعـل الاحـتلال مثمـرا يومـا مـا، والحصـول علـى تعـويض فـي المسـتقبل علـى الأعبـاء التـي تحملهـا الـوطن مـدة طويلـة"، وهـي حجـة كانـت الحكومـة الفرنسـية تريدها.وأوصـت اللجنـة بـأن يـتم اختيـار المسـتوطنين لـيس فقـط مـن الفرنسـيين وحـدهم، ولكـن أيضـا مـن الأجانـب، وخاصـة الألمـان الـذين يتميـزون بصـفات صـلبة، أمـا المـالطيين والمـاؤنيين(les Mahonais)، وإن أبـدت اللجنـة رغبـة أقـل فـي اسـتقطابهم للاسـتيطان فـي الجزائـر، إلا أنهـم فـي نظرهـا يسـتطيعون التكيـف مـع الأوضـاع السـائدة في الجزائر بسهولة.

ونظـرا للحاجـة إلـى عـدد ضـخم مـن المسـتوطنين لتثبيـت الوجـود الفرنسـي فـي الجزائـر واسـتغلال المسـتعمرة، فقـد أوصـت اللجنـة بتجنـب" الإصـرار علـى النوعيـة، فـي المكـان الـذي يفـرض الحاجـة إلـى الكميـة"، ومـن الأفضـل بالنسـبة للجنـة جلـب مـزارعين محتـرفين رأس مـال يتـراوح مـا بـين 1500 و2000 فرنـك، لأن الاسـتيطان الصـغير هـو الـذي يضـمن تكـوين مجتمـع اسـتيطاني واسـتغلال المسـتعمرة، وأكـدت أنـه لا اسـتيطان مـن دون أمـن، ولاحظـت أنـه فـي الظـروف التـي وجـدتها سـائدة، فإنـه فـي مدينـة الجزائـر فقـط يمكـن أن يكـون الاحـتلال – فـي الوقـت نفسـه- عسـكريا وزراعيـا

[1] – ibid , p.110.

وإداريا، وفي عنابة يمكن أن يكون عسكريا وزراعيا، في حين يمكن أن يكون في وهران عسكريا فقط.([1])

وعلى ضوء تقرير اللجنة، قرر الملك لوي فيلب يوم 12 ديسمبر 1833 تشكيل اللجنة العليا، التي سميت باللجنة الأفريقية، تتشكل من الأعضاء الثمانية للجنة الخاصة، وترأسها الدوق ديكازDuc Decaz) وخمسة نواب في البرلمان، منهم منهم النائبين باسي وساد(Passy et Sade) المعروفين بمواقفها المعادية للاستعمار، وحاكم القاعدة البحرية في طولون(Toulon)، و المعتمد العسكري، البارون فولون(le baron Volland) الذي أعلن عام 1831 تأييده للاحتلال الدائم للجزائر.

ولم تقم اللجنة بإعادة دراسة الملفات والتقارير السابقة، ولكنها قررت الاستماع إلى كثير من الشخصيات السياسية الفرنسية والأهلية، منهم الجنرالات: بوير(Boyer)، كرمون(Caraman)،، ودامريمون(Damrémont)، والناطق الرسمي باسم المستوطنين، السيد موريس(Maurice)، ورئيس بلدية روان السيد باربي(Barbet)، الذي حصل أملاك واسعة جدا في الجزائر، وبودربة الذي أثارت شهادته اهتمام اللجنة، وسي حمدان بن عثمان خوجة، صاحب كتاب المرآة، والآغا سي حمدان بن الأمين سكة

ولقد أعادت اللجنة الأفريقية في تقريرها الذي صادقت عليه يوم07 مارس 1834 معظم اقتراحات اللجنة الخاصة، وصادقت بأغلبية 17 صوت مقابل اعتراض 02 على التوصية الهامة الآتية المتعلقة بمصير الوجود الفرنسي في الجزائر:" إن الشرف ومصلحة فرنسا يحتمان عليها الاحتفاظ بممتلكاتها المتواجدة على ساحل شمال أفريقيا"، مع تعيين "حاكم عام، أمين على السلطة الملكية، يجمع بين كل السلطات العسكرية والمدنية، ويوضع تحت سلطته المباشرة قادة عنابة ووهران، مع إنشاء مجلس تكون مهمته مساعدة الحاكم العام في أداء مهامه، ويقترح ميزانية خاصة بحكومة الجزائر

[1] - Charles –André Julien, op.cit , p.112.

وفي مجال الاستيطان، ورد في تقرير اللجنة أن([1]):"أسلوب النفي العنيف للأهالي، واحتلال الأراضي، والإحلال الراهن والمباشر للسكان الأوروبيين مكان السكان الموجودين قد تم اقتراحه بقوة....إنني لا أشك أبدا أنه من أجل الحصول على عدد كبير من المستوطنين، ولكي يحدث في المستعمرة ازدهار كاف، يجب فتح الأبواب أمام كل الأجانب. إن الألمان والسويسريين هم الذين يجب أن نرغب أكثر في جلبهم إلى أملاكنا في إفريقيا(الجزائر)

أوصت اللجنة الأفريقية بانتهاج سياسة حذرة، تسمح –تبعا للنجاح الجزئي- " بالسير خطوة خطوة، والرفع التدريجي للنفقات على ضوء النتائج المتحصل عليها" .([2])

وتبعا لذلك أصدر الملك لوي فيلب مرسوما ملكيا يوم 22 جويلية 1834، ضم بموجبه الجزائر، حيث اعتبرها" أملاك فرنسية في شمال أفريقيا(Des possessions françaises en Afrique du nord)، تحت شكل" مستعمرة عسكرية" مرتبطة بوزارة الحربية، ومسيرة من حاكم عام مكلف بالقيادة العسكرية والمدنية، ويتمتع من خلال تفويض من الملك بسلطات واسعة. ([3])

وهكذا، كان مرسوم 22 جويلية 1834 نقطة تحول جوهرية في تاريخ الاحتلال الفرنسي للجزائر، فقد بدأ الاحتلال الشامل، والذي كان يتطلب أن يواكبه حركة استيطانية مكثفة تحت رعاية الدولة، ولهذا جرى انتقاد الاستيطان العشوائي، وهو ما عبر عنه – على سبيل المثال- عضو اللجنة العلمية للجزائر، السيد أنفونتان (Enfantin) الذي أكد أنه لا يمكن بواسطة الاستيطان العشوائي،

[1] -Procès-Verbaux et Rapports de la commission nommée par le roi le 07 juillet 1833, Paris, imprimerie royal,1834.

[2] - Charles –André Julien, op.cit , pp.112-113.

[3] - Gouvernement général de l'Algérie, recueil des actes du gouvernement de l'Algérie (1830-1854),op.cit, p. 53.

بنـاء مسـتوطنة، فقـال([1]):" نحـن الـذين واجهتنـا صـعوبات جسـيمة مـن أجـل الاسـتقرار فـي الجزائـر عسـكريا علـى الـرغم مـن النظـام والانضـباط الـذي يسـود فـي الجـيش، ومـع القـوة التـي يملكهـا، اعتقـدنا أنـه لمـا نقـول للمسـتوطنين اسـتقروا حيثمـا تريـدون، وكيفمـا تريـدون، منعـزلين، إن كـان هـذا يـروقكم، أو مجتمعـين إن كـان هـذا يناسـبكم، أذهبـوا بحريـة أزرعـوا بلـدا لا نسـتطيع تثبيـت أقـدامنا فيه...لقـد اعتقـدنا – أقـول هـذا –أننـا هكـذا نستطيع تكوين مستعمرة.

واعتبـر السـيد أنفونتـان(Enfantin)، وإن أقـر بـأن الحـاكم العـام كلـوزال قـد قـام بالاسـتيطان، ولكنـه اسـتيطان عشـوائي، لقـد طبـق – حسـب تعبيـر الكاتـب - الاسـتيطان الحـر والفـردي (la colonisation libre et individuelle)، وهـو نظـام " دعـه يفعـل"(laissez - faire)، الـذي أبـدع مـن أجـل شـعب لـه حكومـة عـاجزة وفاسـدة، وهـذا النظـام غيـر قابـل التطبيـق فـي الجزائـر، حسـب اعتقـاد الكاتـب، وبـرر ذلـك بفكـرة اعتبرهـا بسـيطة للغايـة، وهـي أن الاسـتيطان مسـتحيل فـي ظـل حكومـة عـاجزة وفاسدة.([2])

واقتـرح ثـلاث شـروط ضـرورية يجـب توفرهـا لانجـاز مسـتوطنة، وهـي الأمـن، السـلامة و الخصـوبة (sécurité, salubrité, fertilité)، لأن الكفـاح مـن دون توقـف ضـد رجـال أعـداء، وضـد منـاخ قاتـل، أو ضـد أرض قاحلـة، هـو بمثابـة الحكـم على النفس بالقلق والمرض والبؤس.([3])

أمـا الأب أنفوتـان (Enfentin)، السـان سـيموني (le saint -simonien)، المتخـرج مـن المدرسـة المتعـددة التقنيـات، وعضـو اللجنـة العلميـة للجزائـر، فقـد حـدد الأمـن والسـلامة والخصـوبة كشـروط جوهريـة لإنشـاء المسـتوطنات، لأن ذلـك مـا يبحـث عنـه المسـتوطنون الحقيقيـون، ولـيس المغـامرون، والمضـاربون وأكـد أن كـل الغـزاة سـاروا مـن الشـرق إلـى الغـرب: الرومـان، العـرب، الأتـراك، ولهـذا يجـب علـى

[1] --Enfentin (membre de la commission scientifique de l'Algérie, l'Algérie, P . Bertrand, librairie, Paris :1843, p.187.

[2] -idem.

[3] – Enfentin (membre de la commission scientifique de l'Algérie, op.cit, p.197.

الفرنسيين أن يبدأوا من الشرق، وعلى الدولة أن تقدم تضحيات من أجل انجاح الاستيطان الذي يجب أن يكون عسكريا على الخط الممتد من قسنطينة إلى تلمسان، وأن يكون مدنيا في المناطق الساحلية.([1])

وفعلا ، فإن توفير الأمن للمستوطنين كان منذ البداية هاجس السلطات الاستعمارية الفرنسية، حيث بادرت إلى رفع تعداد عناصر الجيش العاملين في الجزائر، حيث ارتفع تعداد الجيش الفرنسي في الجزائر بشكل كبير، فقد كان عدد القوات في سنة 1831 11939 فرد، ثم ارتفع يوم 01 جانفي 1847 إلى 97760 فرد، بالإضافة إلى 7048 فرد من التشكيلات العسكرية الأهلية الملحقة بالجيش الفرنسي (الزواف، القوم...Goumiers)، وهو ما يجعل تعداد الجيش العامل في الجزائر 104808 فرد. ([2])في فرنسا يقدر تعداد الجيش بـــــ300000 عنصر، وعدد السكان بحوالي 30,000.000 نسمة، أي أن جنديا واحدا يكفي لتوفير الأمن لـــــ100 ساكن، أما في الجزائر فقد كان تعداد السكان الأوروبيين سنة 1830 حوالي 602 فرد، أي أن كل مستوطن يقوم على ضمان الأمن له 62 عنصر من الجيش([3])

ولكن ارتفاع وتيرة الحركة الاستيطانية- وإن واكب ذلك نمو في تعداد الجيش-أدى إلى تغيير في المعادلة، ففي سنة 1831 أصبح 06 جنود مقابل مستوطن واحد، وفي سنة 1834 أصبح 03 جنود مقابل مستوطن واحد، وفي سنة 1839، وجد 02 من الجنود مقابل مستوطن واحد، وفي سنة 1845 أصبح تعداد الجيش (95000) مساويا لتعداد المستوطنين، أي أن كل جندي يضمن الحراسة لمستوطن واحد، وأخيرا، ففي سنة 1846، أصبح 10 جنود يضمنون الأمن لـــــ11 مستوطن.

ومع تنامي تعداد المستوطنين، وامتداد حركة الاستيطان إلى المناطق المعزولة، وانتشاره في شتى أنحاء الجزائر، عمدت السلطات الاستعمارية

---

[1] - Enfentin, la colonisation de l'Algérie, Bertrin librairie, Paris : 1843, pp.197-216.

[2] - Rozet et Carette, l'Algérie, imprimerie de l'institut, Paris : 1850,p.208.

[3] -Idem.

المختصة إلى إنشاء الملشيات الجزائرية، التي كانت بمثابة قوة حقيقية، حيث بلغ تعدادها 12000 عنصر.([1])

ونظرا لتزايد تعداد المستوطنين، أصدر الحاكم العام مجموعة من القرارات يومي 22 أفريل و23 ماي 1835 بادر الحاكم العام بإنشاء 14 بلدية ريفية ، وهي لابوانت باسكاد(la ointe pescade)، بوزريعة، دالي إبراهيم، كادوس(Kaddous)، القبة، حسين داي، بير توتة، ديشويد(Dechioued)، الدويرة، مازفران، وفي بعض هذه البلديات لم يكن يوجد أوروبيون بين سكانها.

ولقد صدم المارشال فالي(le maréchal Valée) بالنتائج الهزيلة للحركة الاستيطانية نتيجة الفوضى

السائدة في هذا المجال، وغياب إستراتيجية محكمة، ولهذا فمباشرة بعد توليه السلطة في الجزائر يوم 01 ديسمبر 1837، انتفض ضد هذه السياسة، ووصل إلى حد منع بيع الأراضي في عمالة قسنطينة بشكل مطلق، و وفعل الأمر نفسه بعد ذلك في عمالة الجزائر، حينما استأنفت الحرب ضد الأمير عبد القادر، حيث حذر المستوطنين المغامرين في السهل أن عليهم أن لا يعتمدوا عليه في الدفاع عن أملاكهم.

وفي مقابل ذلك انشغل بتنظيم حركة الاستيطان، حيث حدد النقاط التي يجب إنشاء مستوطنات فيها، وعدد الأسر التي ستجلب إلى الجزائر، وفرض بعض شروط التمليك الفردي والمصالح المشتركة، وأعلن أن عصر الاستيطان العشوائي قد انتهى. و هي نفس القناعة الحكومة العامة فيما بعد، في عملها المنشور بمناسبة الذكرى المئوية للاحتلال الفرنسي بينت الحكومة العامة للجزائر أهمية الاستيطان الرسمي بقولها([2]):" إن الجهد الفردي لا يتوفر إلا على وسائل متواضعة جدا، لا يسمح بالقيام بعمل كاف ومستديم، فالمستوطن وحده سيكون عاجزا عن ضمان أمنه

[1] -ibid, p. 210.

[2] --gouvernement général de l'Algérie, la colonisation en Algérie 1830-1921(exposition nationale coloniale, Marseille 1922), éditions Pfister, Alger, 1922, p21.

الخـاص وأمـن محاصـيله، وإنشـاء طـرق المواصـلات الضـرورية لتنقلاتـه، والحصـول على الماء الذي يحتاجه للشرب ولسقي أراضيه.....".

ومهمـا يكـن، فقـد ارتفـع تعـداد المسـتوطنين مـع مـرور الوقـت، بعـد أن بـدأت السـلطات الاسـتعمارية تسـخر مزيـدا مـن المـال والجهـد لخدمـة الاسـتيطان، وهـو مـا يوضـحه الجـدول الآتـي الخـاص بتعـداد المسـتوطنين الأوروبيـين فـي عـدد مـن المـدن الجزائرية (01 فيفري 1839) ([1])

المدن	الفرنسيين	الانجليز	الإسبان	الإيطاليين	الألمان	الإغريق والروس	البرتغاليين	المجموع
الجزائر	5392	971	4311	750	584	.....	.....	12008
وهران	1394	189	2073	777	123	.....	24	4510
عنابة	1134	1162	124	527	118	05	.....	3070
بجاية	112	50	120	11	08	.....	.....	301
مستغانم	72	02	66	47	02	.....	.....	189
المجموع	8034	2374	6694	2112	835	05	24	20078

ولقـد شـهدت الحركـة الاسـتيطانية تطـورا كبيـرا علـى يـد الجنـرال بيجـو (Bugeaud) الـذي صـرح أن([2]):" العـالم يعـرف أن الاسـتيطان فـي الجزائـر لا يعنـي فرنسـا وحـدها فقـط، إنـه ينظـر إليـه كغـزو حضـاري للبربريـة، وأنـه حقـل جديـد فـتح لنشـاط كـل الأمـم، لفائـدة الفنـون والعلـوم والزراعـة والصـناعة والتجـارة، التـي تحكـم السلام".

وإذا كـان الجنـرال بيجـو مـن أنصـار الاسـتيطان الرسـمي والمـنظم، فـإن ذلـك يعـد رد فعـل منـه علـى الاسـتيطان العشـوائي الـذي أدى إلـى كارثـة فـي سـهل متيجـة، وكـان هدفـه الأساسـي هـو تعزيـز النظـام العسـكري ، فكـان أن أسـاليب الاسـتيطان العاديـة سـتؤدي إلـى نمـو تعـداد السـكان المـدنيين الـذين يتميـزون بعـدم الانضـباط وغيـاب

[1] - Ministère de la guerre, tableau de la situation des établissements française dans l'Algérie en 1839, imp. . royale, Paris, juin 1840, p.52 .

[2] – Albert la vigne, questions algériennes, le régime du sabre, librairie internationale, Paris ; 1871, p.15.

الفاعلية، كما سيؤدي ذلك إلى توسيع دائرة اختصاص وسلطات الإدارة المدنية على حساب الإدارة العسكرية، ولم يكن مستعدا لتحمل الانتقادات التي لا تطاق من قبل الصحافة والبرلمان، كما كانت تزعجه العرائض والشكاوى، ولهذا رأى أن العسكري المتميز بطاعة رؤساءه هو وحده القادر على انجاز المهمة والتحول إلى فلاح، فاعتبر أن العسكريين القدامى المتكتلين والمنظمين يمكن أن يتحولوا إلى مستوطنين مثاليين.([1])ولم يكن بيجو(Bugeau) في هذا المجال يؤمن بالعمل الفردي، ولكن يمكن اعتباره اشتراكيا طوبويا(utopique) .

وكان الجنرال بيجو يرى بأنه إذا أرادت فرنسا الاحتفاظ بالجزائر فعليها بذل جهدي عسكري مهم جدا ، ولمدة طويلة على الأقل إلى غاية تعويض الجنود بالمستوطنين، فبالنسبة للجنرال، فإن الاستيطان هو الحل للمشكلة الجزائرية، ويتمثل في زرع أكبر عدد من المستوطنين في مختلف أنحاء الجزائر، ومنحهم أكبر قدر ممكن من الموارد المتاحة، مثل الأراضي والقروض الميسرة، وبناء مستوطنات وربطها بمنظومة اتصالات، وتوفير الأمن.

وبعد الانتصار على الأمير عبد القادر اندلعت ثورة 1848، التي أدت إلى قيام الجمهورية، وكان جمهوريو ذلك الوقت من أكثر أنصار الغزو والاستيطان صلابة، ولهذا، لم يكن غريبا أن تكون الجمهورية هي التي بدأت بتجسيد البرنامج الاستيطاني، من خلال تحويل الجزائر إلى ثلاث مقاطعات فرنسية، وإرسال عدد كبير من العمال الباريسيين الذين ثاروا خلال شهر جوان 1848 احتجاجا على البطالة.([2])، وهو ما أدى إلى ارتفاع تعداد المستوطنات الفلاحية الفرنسية التي

[1] - Julien , op.cit, p. 232

[2] - Sénat, groupe interparlementaire d'amitié, Algérie –France : comprendre le passé pour mieux construire l'avenir, intervention du prof. Guy Pervillé : la France avait –elle – une politique algérienne entre 1830-1954 ? actes du colloque du 30 juin 2012, palais du Luxembourg, salle Clemenceau.

أقيمت في الجزائر، فوصل يوم 30 جوان 1849 إلى 13418 شخص كانوا موزعين على النحو الآتي([1]):

-الرجال: 5967

-النساء:44366

-الأطفال من 02 إلى 07 سنوات: 2277

-الأطفال دون سن 02 سنة: 808

المجموع: 13418

وقد ارتفع تعدادهم في الفترة الممتدة ما بين 30 جوان 1849 و 31 ديسمبر 1850 بعدد من المهاجرين الجدد موزعين على النحو الآتي:

- الرجال: 2297

-النساء: 1700

-الأطفال من 02 إلى 07 سنوات: 878

-الأطفال دون سن 02 سنة: 310

المجموع: 5185.

وعلى الرغم من انقلاب الرئيس لويس نابليون على الجمهورية الثانية عام 1852، وإعلان نفسه إمبراطورا تحت تسمية" الإمبراطور نابليون الثالث"، وتبنيه لفكرة المملكة العربية، وافتخاره بأنه:" إمبراطور العرب، مثلما أنه إمبراطور الفرنسيين"، إلا أن الحركة الاستيطانية في عهده (1852-1870) شهدت ازدهارا كبيرا.

ففي خطابه الذي ألقاه بمدينة الجزائر يوم 19 سبتمبر 1860 مدح بحرارة المستوطنين، فقال([2]):"وبالنسبة لهؤلاء المستوطنين الجسورين الذين أتوا لغرس العلم الفرنسي في الجزائر، ومعه تبرز فنون شعب متحضر، هل أنا في حاجة إلى

[1] - J CH- M. Boudin, histoire de la colonisation et de la population en Algérie, librairie de l'académie impériale de la médecine, Paris : 1853, p13

[2] - Georges Voisin, l'Algérie pour les algérien, librairie – éditeurs, Paris : 1861, p. 02.

القـول بـأن حمايـة الـوطن الأم لـن تنقصـهم أبـدا، إن المؤسسـات التـي منحتهـا لهـم، جعلـتهم يجـدون هنـا بعـد وطـنهم كـاملا " ، وهـو مـا يتوافـق مـع وجهـة نظـر الـدكتور وارنييـر، النـاطق الرسـمي باسـم المسـتوطنين الـذي ألـف كتابـا بعنـوان:" الجزائـر أمـام الإمبراطـور(l'Algérie devant l'Empireur)، صـدر فـي بـاريس خـلال شـهر أكتـوبر 1865، وهـي السـنة التـي زار فيهـا الإمبراطـور نـابليون الثالـث الجزائـر، حيـث دافـع الـدكتور وارنيـه منـذ بدايـة الكتـاب عـن المسـتوطنين فـي الجزائـر، ودورهـم فـي صـناعة مجـد فرنسـا الاسـتعماري، مـثلهم مثـل الجـيش الإفريقـي (l'armée d'Afrique)، فبالنسـبة للمؤلـف، فـإن الاسـتيطان قـد بـين – علـى عكـس مـا يعتقـده الـرأي العـام-أن فرنسـا تملـك أبنـاء –لا أقـول فـي حكومتهـا-يمثلـون عناصـر قـوة اسـتعمارية مـن الطـراز الأول، وقـد برهنـت علـى ذلـك بمـا يزيـد عـن الحاجـة، رغـم العوائـق الكثيـرة، فـلا توجـد مسـتعمرة أجنبيـة فـي عمـر الجزائـر تعـيش فـي أحسـن شروط الازدهار المادي مثلها. ([1])

فحسـب السـيد وارنيـه، فـإن المسـتوطنين الـذين كـان عـددهم عـام 1865م 225000 مسـتوطن فرنسـي أو أوروبـي كـانوا يملكـون حـوالي 700.000 هكتـار، سـواء كأراضـي امتيـاز تابعـة لأمـلاك الدولـة(des concessions domaniales)، أو أراضي تم شراؤها من عند الأهالي.([2])

ولقـد كـان الإمبراطـور نـابليون الثالـث سـخيا للغايـة بالنسـبة للمسـتوطنين، حيـث مرسـوما إمبراطوريـا يـوم 31 ديسـمبر 1864 ورد فيـه أنـه([3]):" مـن الآن فصـاعدا تخصـص الأراضـي التابعـة للدولـة ومسـاحتها 900.000 هكتـار لفائـدة الاسـتيطان، وقـد بـين الحـاكم العـام للجزائـر بواسـطة منشـور (circulaire) موجـه إلـى قـادة العمـالات الـثلاث أن الغـرض المتـوخى تحقيقـه هـو :" فـتح منـاطق جديـدة للنشـاط الأوروبـي (الاسـتيطان)، وتهيئـة أراضـي الدولـة لفائـدة المهـاجرين" الفرنسـيين

[1] --Warnier, l' l'Algérie devant l'Empereur, avant propos, éditions Challamel Ainé, Paris, octobre 1865,p. 03.

[2] - Warnier, op.cit,p. 03.

[3] - Jules Duval, Auguste Warnier, op.cit, pp.43- 44.

وغيرهم، وفي حالة ما إذا كانت " الأرض التابعة للدولة غير صالحة للاستيطان " أمر " بالحصول على أحسن الأراضي من خلال التبادل مع الأهالي، أو بواسطة شرائها من القبائل، وحتى – في حالات كثيرة –عن طريق اللجوء إلى نزع الملكية للمصلحة العمومية"، وهي في الواقع مصلحة الاستيطان.

وطبقا للإحصاء الخماسي الذي جرى تنظيمه عام 1861، من قبل الجنرالات، قادة المقاطعات، و ولاة المقاطعات المدنية، فإن تعداد المستوطنين الأوروبيين(لا يشمل هذا الإحصاء أفراد الجيش)، هو كما يبينه الجدول الآتي ([1])

العمالات	الأراضي	الفرنسيين	الأجانب
الجزائر	الأراضي المدنية	47.944	53490
	الأراضي العسكرية	1787	486
وهران	الأراضي المدنية	28779	27331
	الأراضي العسكرية	3276	1878
قسنطينة	الأراضي المدنية	29485	16934
	الأراضي العسكرية	958	308
المجموع		12229	80517
المجموع العام		1927446	

ثالثا - التركيبة الإثنية للمستوطنين، وتطور تعدادهم

كان تعداد السكان المدنيون الأوروبيون في الجزائر يوم 31 ديسمبر 1830 602 شخص فقط، ولكن تعدادهم تطور بشكل متصاعد في السنوات الموالية مع تزايد مساحة الأراضي المحتلة، وتشجيع السلطات الاستعمارية للهجرة الأوروبية إلى الجزائر، والتي كانت حسب شهادة، نقيبا الهندسة العسكرية روزي وكرات(Rozet et Carette) أكثر حيوية من هجرة الفرنسيين أنفسهم، فنسبة

[1] - Gouvernement général de l'Algérie, état actuel de l'Algérie, publié d'après les documents officiels , imprimerie impériale, Paris :1863, p10.

المستوطنين الفرنسيين إلى المستوطنين الأوروبيين التي كانت يوم 31 ديسمبر 1843 هي: 28000 مقابل 31000، انخفضت، فأصبحت يوم 31 ديسمبر 1846 48000 مقابل 61000 .([1])

ويمكن تفسير هذه الظاهرة بالأوضاع الصعبة التي كانت تمر بها العديد من الشعوب الأوروبية كالأسبان والإيطاليين والمالطيين، و اعتماد الفرنسيين منذ بداية الاحتلال على العديد من العناصر الأوروبية كيد عاملة زراعية، مثل الماؤنيين(les Mahonais) الذين شكلوا أول المستوطنين، ثم تلاهم المالطيين والأسبان، ابتداء من 1831، الذين وجدوا أنفسهم محشورين في معسكرات(baraquements) أنشأت قرب ميناء الجزائر، حيث طالبوا بإصرار بالحصول على قطع أرضية لجعلها بساتين.([2])

وهكذا، استقر الإيطاليون والمالطيون في الشرق الجزائري، خاصة في المدن الساحلية، حيث استقطبت مدينتي عنابة وسكيكدة العدد الأكبر منهم(73%) وكانوا في أغلبهم يشتغلون في التجارة والزراعة، وقد اضطلعوا في بداية الاحتلال بتوفير المئونة للجيش الفرنسي.([3]) ومنذ عام 1820 اقترح الفرسان المالطيون مساعدة السلطات الفرنسية على احتلال الجزائر، واقترحوا استغلال المالطيين من أجل تسهيل التواصل مع السكان المحليين، ومساعدتها على التوغل في أرجاء البلاد. وفي سنة 1830، مباشرة بعد احتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر، كتب القنصل الفرنسي في مالطا السيد دومنيك مياج (Dominique Miège) إلى مسئوليه في فرنسا رسالة طويلة الأمل الذي تفتحه العملية الجارية في الجزائر بالنسبة للمزارعين المالطيين، وأكد أن عددا كبيرا من أرباب الأسر طلبوا من القنصلية الترخيص لهم بالاستقرار في الأرض التي لم تصبح بعد مستعمرة، وأكد إمكانية توطين 3000 قروي مالطي.

---

[1] - Rozet et Carette, l'Algérie, imprimerie de l'institut, Paris : 1850,p.208.

[2] --Violard, les villages algériens :1830-1890, tome 01,éditions V.Heinzn Alger :1926, p.04.

[3] - Kamel Kateb, européens, indigènes, juifs en Algérie (1830-1962), éditions El Maarifa : 2010, p.28.

أمـا لجنـة التحقيـق التـي أرسـلت إلـى الجزائـر عـام 1833(اللجنـة الأفريقيـة)، فقـد أوصـت بتسـريع عمليـة الاسـتيطان فـي الجزائـر" جلـب مسـتوطنين مـن كـل مكـان : الألمـان لـديهم ميـزات صـلبة، والمـالطيين مرغـوب فـيهم بصـورة أقـل، ولكـنهم متكيفـون بسهولة".

وهـذا التوجـه يتوافـق مـع مـذهب الجنـرال بيجـو(Bugeaud) الـذي طالـب بتسـريع عمليـات الاسـتيطان ، وجلـب المسـتوطنين مـن كـل مكـان" مـن جيراننـا"، ولكـن تعالـت أصـوات أخـرى معارضـة لمجـيء المسـتوطنين القـادمين مـن مالطـا، وضـد أولائـك القـادمين مـن مايوركـا(المـاؤونيين les mahonais) وطلائـع المسـتوطنين الأسبان.

وهكـذا تأسـف مستشـار الدولـة، السـيد جنتـي دي بيسـي(Genty De Bussy) لكـون أوروبـا ترسـل إلـى الجزائـر حثالتهـا(ses rebut) ، جاعلـة منهـا مسـتودعا لمتسوليها.

أمـا الجنـرالين لمورسـيير(Lamorcière) و بيـدو(Pedou)، فقـد قـدما عـام 1847 مشـروعا للاسـتيطان فـي عمـالتي وهـران وقسـنطينة، فأوصـيا بعـدم رفـض أي نمـط مـن أنماط الاستيطان ، ما عدا استيطان الفقراء([1])

والجـدول الآتـي يبـين تطـور تعـداد المسـتوطنين المـالطيين فـي الجزائـر(1833-1920)([2])

السنة	عدد المستوطنين	السنة	عدد المستوطنين
1833	1213	1881	15402
1841	3795	1891	14677
1856	7114	1906	10933
1866	10627	1921	5000

[1] – Marc Donato, l'émigration des Maltais en Algérie, p. 05.

[2] -Idem.

وهكذا بدأ المهاجرون المالطيون يستقرون في الجزائر مباشرة بعد احتلال الفرنسيين لمدينة الجزائر، حيث استقر التجار وأصحاب السفن على السواحل الجزائرية، وبعد تدفق مزيد من المهاجرين المالطيين إلى الجزائر، واستقر السواد الأعظم منهم في مدن الشرق الجزائري: عنابة، قسنطينة وسكيكدة، ونسبة أقل في مدينة الجزائر، ففي سنة 1872، استقر 73% من المالطيين في عمالة قسنطينة، و 26% في عمالة الجزائر، و 01% في عمالة وهران

أما الإيطاليون، فينحدرون في أغلبهم من مناطق جنوب إيطاليا ومن صقلية، وهذه الهجرة هي جزء من الهجرة الإيطالية العامة التي كانت نتيجة طبيعية للأزمة الزراعية وما نتج عنها من بؤس في مناطق جنوب إيطاليا، وقد احتكروا بشكل شبه كامل صناعة الصيد البحري في موانئ شرق ووسط الجزائر، حيث بينت جداول المؤسسات الفرنسية الخاصة بسنتي(1844-1845)أن الإيطاليين كانوا يملكون 196 سفينة صيد من مجموع 201 سفينة كانت تقوم بصيد المرجان و148 سفينة من مجموع 306 صيد، حيث كانت حصتهم من السمك الذي تم صيده عام1844 حوالي 56%، ومثلما كان عليه حال الأسبان في الغرب الجزائري، فقد شكل الإيطاليون اليد العاملة الضرورية لانجاز البنى التحتية الضرورية لاستغلال المستعمرة(الطرق، السكك الحديدية، الجسور، الموانئ...إلخ) ([1])

ومن جهتهم شكل الإسبان جزءا معتبرا من تعداد المستوطنين في الجزائر المستعمرة، نتيجة قرب موطنهم من سواحل الغرب الجزائري، واحتلالهم لمدينة وهران لمدة طويلة، ونتيجة كذلك للاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها إسبانيا، وبالتحديد مناطق الجنوب، و والتي بلغت أوجها سنوات: 1847-1848، 1856-1857، 1868-1869، و قد شكل المهاجرون من مرسيا، أليكانت، فالنسيا، مالقا، وجزر البليار غالبية المهاجرين الأسبان، وقد شغلوا في بداية الاحتلال في مجالات متنوعة مثل: سياقة العربات، أعمال الحفر، الأعمال الزراعية، وساهموا خاصة في أشغال إنجاز البنى التحتية، مثل الطرق والجسور،

[1] -- Kamel Kateb, op.cit, p.28 .

وطـرق السـكك الحديديـة.([1]) و يمكـن أن تتبـين أهميـة المسـتوطنين الأسـبان مـن الناحيـة العدديـة مـن المثـال الآتـي، وهـو أنـه فـي سـنة 1846، مـن بـين 14079 مسـتوطن قـدموا إلـى الجزائـر مـن مختلـف أنحـاء أوروبـا، كـان هنـاك 6356 أسـباني، أي أقـل مـن الـنص بقليـل، ومتفـوقين بكثيـر علـى المسـتوطنين الفرنسـيين الـذي قـدموا إلـى الجزائـر والـذين لم يتجاوز عددهم 2969 شخص في السنة نفسها. ([2])

أمـا المسـتوطنون الألمـان فلـم يكونـوا يشـكلون إلا نسـبة محـدودة مـن تعـداد المسـتوطنين الأوروبيـين فـي الجزائـر، حيـث بـدأت هجـرتهم إلـى الجزائـر عـام 1832، واسـتمرت إلـى غايـة عـام 1890، حيـث بلـغ عـددهم عـام 1855م حـوالي 10000 مسـتوطن، وانخفـض تعـدادهم فـي إحصـاء عـام 1876إلـى 5722، ثـم إلـى 3949 عـام 1881(([3])

أمـا المسـتوطنون المنحـدرون مـن أصـول فرنسـية، فقـد كـانوا فـي البدايـة أقليـة، ولكـن تعـدادهم ارتفـع بشـكل كبيـر خـلال فتـرة(1841-1846)، وهـي فتـرة ازدهـار الاسـتيطان الرسـمي علـى يـد الجنـرال بيجـو، ولكـن نسـبة النمـو بـدأت فـي التراجـع بعـد ذلـك(8% فـي السـنة بـين 1846 و1856، و 6% بـين 1856و1872، ومـع ذلـك أصـبح المسـتوطنون مـن أصـول فرنسـية أكثـر عـدد مـن المسـتوطنين الآخـرين، وذلـك ابتداء من عام 1851.([4])

[1] - demontès,le peuple algérien, essai de démographie, Alger imprimerie alg ; 1906, 619p.

[2] - Rozet et Carette, l'Algérie, op.cit,p.208.

[3]- اضطر كثر من الألمان إلى مغادرة الجزائر المستعمرة بعد تنامي مشاعر العداء لهم في أوساط الفرنسيين نتيجة حرب عام 1871، واقتطاع ألمانيا لمقاطعتي الألزاس واللورين من فرنسا، والعداوة التي تفاقمت بين ألمانيا البسماركية وفرنسا.

[4] - Kamel Kateb, op.cit, p.29.

والجـدول الآتــي يبــين تطــور تعـداد المســتوطنين الأوروبيــين فــي الجزائــر(1833-1872)([1])

السنة	عـــــــدد الفرنسيين	الفرنســـــــيين المتجنسين	مجمـــــــوع الفرنسيين	أجانـــــــب أوروبيين	مجمـــــــوع الأوروبيين
1833	3478		3478	4334	7812
1836	5485		5485	9076	14561
1839	11000		11000	14000	25000
1841	15497		15497	20230	35727
1846	46339		46339	49780	96119
1847	42274		42274	67161	109400
1851	66050		66050	65233	131283
1856	92738		92738	66544	159282
1861	112229		112229	80517	192746
1866	122119		122119	94871	217090
1872	129601	34574	1644175	115516	279691

لقـد شـكل المسـتوطنون مـن أصـول أوروبيـة نسـبة معتبـرة مـن التعـداد الكلـي للمسـتوطنين، حيـث بلغـت نسـبتهم عـام 1851 حـوالي 49/5%، مـع تسـجيل تراجـع طفيـف عـام 1872، حيـث بلغـت نسـبتهم 41,3%، وهـو مـا أثـار قلـق السـلطات الاسـتعمارية الـذين فتحـت لهـؤلاء الأوروبيـين إمكانيـة الحصـول علـى الجنسـية الفرنسـية طبقـا لقـانون سـناتيس كونسـيلت(Sénatus consulte) الـذي صـدر عـام 1865م([2])

[1] --Annuaire statistique de l'Algérie, 1932.in ,kamel Kateb, op.cit, p.29

[2] - Kamel Kateb, op.cit, p.29.

ويتضح من الجدول الآتي طبيعة تطور التركيبة الإثنية للمستوطنين الأوروبيين في الجزائر(1833-1851)([1])

السنة (إلى غاية 31 ديسمبر	الفرنسيين	الأجانب	المجموع
1833	3483	4329	7812
1834	4349	5401	9750
1835	4888	6333	11221
1836	5485	9076	14561
1837	6592	10178	16770
1838	8032	12044	20078
1839	9526	13497	23023
1840	12032	14955	26987
1841	15947	19780	35727
1842	19056	25475	44531
1843	28163	31023	59186
1844	37701	37719	75420
1845	46339	48982	95321
1846	48274	61126	109400
1847	53696	50197	103893
1848	63540	51561	115101
1849	53005	54602	112607
1850	62044	63704	125748
1851	66050	65233	131283

[1] J CH- M. Boudin, op.cit, p.03.

وقد كان توزيع المستوطنين الأوروبيين على العمالات الثلاث على النحو الآتي:

- عمالة الجزائر:57081 نسمة
- عمالة وهران:46820 نسمة.
- عمالة قسنطينة:27382 نسمة.

وإلى غاية 31 مارس 1852، كانوا موزعين بين الريف والمدينة على النحو الآتي:

- سكان حضريين: 85678 نسمة.
- سكان مزارعون(population agricole): 33810 نسمة.
- سكان ريفيين مزارعين(population rurale agricole):13494([1])

أما المستوطنون الأوروبيون(غير الفرنسيين)، فقد كانت تركيبتهم على النحو الآتي إلى غاية 31 ديسمبر 1851

الأصل	العدد	الأصل	العدد	المجموع العام
الأسبان	11750	الألمان	2851	
الإيطاليون	7555	السويسريون	1645	65283
المالطيين:	7307	جنسيات أخرى	4122	

وتجدر الإشارة في هذا السياق أن الكولون قد استوطنوا عمالتي الجزائر ووهران، في حين لا نجد إلا عددا محدودا جدا في عمالة قسنطينة، على عكس الإيطاليين استقروا بعمالة قسنطينة، وكذلك ثلثا المستوطنين المالطيين، في حين أن الثلث الباقي منهم استقر بعمالة الجزائر.

أما الألمان فقد توزعوا على العمالات الثلاث بنسب متقاربة، وفي المقابل، فقد تركز وجودهم بالأساس في عمالة الجزائر(08/12)، وبنسبة أقل في عمالة قسنطينة(03/12)، و 1/12 بعمالة وهران.

[1] - J-Ch. –M. Boudin, op.cit, p.04.

أمـا البروسـيون، فقـد اسـتقر أغلـبهم فـي عمالـة وهـران، والتـي اسـتقر بهـا أيضـا السـواد الأعظـم مـن المسـتوطنين المنحـدرين مـن بلجيكـا وهولنـدا. أمـا الانجليـز الإسـبان (سـكان جبـل طـارق) والبرتغـاليين، فقـد اسـتقروا خاصـة بعمالـة وهـران، مـع وجـود الـبعض منهم في عمالة الجزائر.

أمـا عـدد المسـتوطنين الـروس فـي عمالـة وهـران، فقـد كـان يسـاوي عـددهم فـي العمـالتين الأخـريين، فـي حـين تـوزع اليونـانيون فـي عمـالتي الجزائـر وقسـنطينة، واسـتقر البولونيـون فـي أغلـبهم بعمالـة الجزائـر، ولـم تسـتقطب عمـالتي قسـنطينة ووهران إلا 82 و32 مستوطن على التوالي.([1])

ويمكـن أن نعـد مـن مجمـوع المسـتوطنين: 53351 رجـل، و 38047 امـرأة، 39885 طفل، حيث أن عدد الرجال يزيد عن عدد النساء بـــ15304 نسمة.

لقـد وجـد المسـتوطنون صـعبات كبيـرة فـي التـأقلم مـع الظـروف المناخيـة الحـارة التـي تميـز الجزائـر عـن مـواطنهم الأصـلية، كمـا أن انتمـاء الغالبيـة العظمـى مـنهم إلـى الطبقـات السـفلى مـن مجتمعـاتهم الأصـلية، وضـعف الرعايـة الصـحية، وعـد اكتشـاف المضادات الحيوية بعد، جعلهم عرضة للأوبئة، مما أثر في زيادتهم الطبيعية سلبا.

و فـي هـذا السـياق اعتـرف الجنـرال بيجـو بالأوضـاع الصـعبة لسـكان المسـتوطنات الزراعيـة، ففـي مـذكرة وزعـت علـى نـواب البرلمـان عـام 1848، خاطـب الجنـرال بيجـو (Bugeaud) النـواب قائـل: "يكفـي مراقبـة ضـواحي قرانـا المدنيـة حتـى نقتنـع بأنـه توجـد كثيـر مـن الأسـر التـي لا تسـتطيع تقريبـا أن تعمـل ، كثيـرون فقـدوا المعيـل الوحيـد، ولـم يبـق إلا أسـرة مشـكلة مـن امـرأة وأربعـة أو خمسـة أطفـال....في فنـدوك(foundouk) يوجـد ثلاثـين طفـلا، يتـامى الأبـوين، لا يسـتطيعون العـيش إلا بالصـدقات الحكوميـة، وفـي قـرى أخـري نجـد كثيـر مـن الأشـخاص الـذين أصـبحوا أرامـل.إن البروسـيين الـذين قـدموا إلـى الجزائـر منـذ شـهرين فقـط يمكـن أن نعـد مـن بيـنهم كثيـر مـن الرجـال الـذين فقـدوا نسـاءهم وأطفـالهم، وعـدد كبيـر مـن الأسـر لـم يبقـى منهـا إلا امـرأة عجـوز ومعهـا أربعـة أو خمسـة أطفـال غيـر قـادرين علـى العمل.ويوجـد

[1] J-Ch. –M. Boudin, op.cit, p.05.

عـدد مهـم مـن الأسـر لا تتشـكل إلا مـن يتـامى أب وأم لـيس لهـم أيـة إمكانيـة لإعالـة أنفسـهم، يجـب علـى الإدارة العسـكرية أو المدنيـة أن تتكفـل بهـم لمـدة أربـع أو خمـس سنوات..."[1]

لقـد كـان معـدل الوفيـات فـي أوسـاط المسـتوطنين كبيـرا، ففـي سـنة 1849 كـان عدد وفياتهم في العمالات الثلاث على النحو الآتي[2]:

- في عمالة الجزائر: أكثر واحد من كل 15 أوروبي
- عمالة وهران: أكثر من 01 من كل 10 أوروبيين
- في عمالة قسنطينة: أكثر من 01 من كل عشرة أوروبيين.

وفي إحصائيات رسمية أخرى تعود إلى عام 1849 نجد وفاة أكثر من:

-100 مدني أوروبي من 1000 في مدينتي مليانة وسكيكدة.

-103 مدني أوروبي من 1000 في تنس وعنابة

-105 مدني أوروبي من 1000 في البليدة.

-107 مدني أوروبي من 1000 في وهران

-110 مدني أوروبي من 1000 في مستغانم.

-323 مدني أوروبي من 1000 في شرشال.[3]

[1] - Idem, p.12.

[2] -idem.

[3] -ibid, 13.

أمـا الجـدول الآتـي، فهـو يبـين تعـداد الوفيـات مقابـل المواليـد فـي أوسـاط المسـتوطنين الأوروبيين في فترة(1833-1851) ([1])

السنوات	عدد السكان إلى غاية 31 ديسمبر	المواليد	الوفيات
1833	7812	214	221
1834	9750	344	389
1835	11221	369	606
1836	14561	437	738
1837	16770	590	909
1838	20078	721	757
1839	23023	880	1312
1840	26987	1101	1457
1841	35727	1236	1637
1842	44531	1467	2358
1843	59186	2012	2604
1844	75420	2709	3357
1845	95321	2903	4113
1846	109400	2943	4350
1847	103893	4283	5163
1848	115101	4347	4835
1849	112607	5206	10493
1850	125748	5166	7137
1851	131283	5612	6828

غيـر أن المجهـودات التـي بـذلتها السـلطات الاسـتعمارية لخدمـة الاسـتيطان أدت إلـى تحسـن ظـروف الحيـاة بالنسـبة المسـتوطنين، تـرجم بتراجـع نسـبة الوفيـات مقابـل نسـبة المواليـد ابتـداء مـن عـام 1856، علـى عكـس مـا كـان عليـه الحـال فـي الفتـرة

[1] - Idem.

الممتـدة مـا بـين عـامي 1830 و1855، وهـو مـا يوضـحه الجـدول الآتـي(الوفيـات والمواليد الأوروبيين في الجزائر من 1830 إلى 1876 لكل 1000 ساكن)([1])

الفترة	المواليد	الوفيات	السنة	المواليد	الوفيات
1834-1830	26	43	1862-1856	41	32
1840-1835	35	50	1866-1863	40	31
1850-1841	36	51	1872-1867	38	36
1855-1851	41	51	1876-1873	39	34

رابعا - الاستيطان بعد 1871(عصر الجمهورية الثالثة، زمن المستوطنين)

إن تعميـر الجزائـر بالمسـتوطنين الفرنسـيين أو المتجنسـين، يعتبـر الهـدف الرئيسـي لـلإدارة المركزيـة منـذ عـام 1871، ومنـذ سـت سـنوات تقـوم بهـذا العمـل الشـاق، حيـث دعمـت مجهوداتهـا بقـوة مـن قبـل الحكومـة المركزيـة، وكـذلك مـن قبـل المجـالس العامـة (les conseils généraux) فـي المسـتعمرة، وهـذا مـا تشـهد عليـه قـوانين 21 جـوان و 15 سـبتمبر 1871، ومراسـيم 16 أكتـوبر 1871 و15 جـوان 1874، والدراسـات التـي أنجـزت مـن أجـل تقـديم كـل الضـمانات المرغـوب فيهـا مـن قبـل الـوكلاء(les concessionnaires)، وهـي الاسـتقرار والامـتلاك النهـائي لأراضي الالتزام (les concessions)، والأمن([2])

بـلا شـك، فـإن المراكـز الأولـى التـي بنيـت فـي فتـرة مـا بعـد 1871، لـم تصـل كلهـا منـذ البدايـة إلـى درجـة الازدهـار المرغـوب فيهـا، لأسـباب مختلفـة، منهـا قلـى خبـرة عـدد مـن المسـتوطنين الجـدد، منعـت تطـورا منتظمـا لهـذه المسـتوطنات، ولكـن زمـن الصـعوبات تـم تجـاوزه، بفضـل الجهـود الجبـارة التـي تـم بـذلها، حيـث قامـت الإدارة

[1] - R Ricoux, 1880 ,in ;kamel Kateb , op.cit , p.33

[2] - Gouvernement général de l'Algérie, Etat actuel de l'Algérie,1876, imprimerie administrative, Paris :1877, pp.87.

باتخاذ الإجراءات الضرورية لفائدة المستوطنين مباشرة بعد استقرارهم، من خلال توفير ما هو ضروري لحياتهم، فتم ضمان التزود بالماء و كذلك الاتصالات ، كما شقت الطرق، وحددت الأراضي، وملجأ لأطفالهم.

كما اتبعت سياسة جديدة نصت عليها التعليمات الصادرة عن الحاكم العام، والتي لخصها في الفقرات الآتية:" وسعوا في كل مكان، إذا كان ذلك ممكنا المراكز القديمة، بأن تضم إليها الأراضي المصادرة أو التي جرى شراؤها، أو تم تبادلها"." قسموا هذه الأراضي على مزارع تتراوح مساحتها ما بين 30 و 100 هكتار حسب نوعية ووضعية الأراضي"." اختاروا من الأفضل للمراكز الجديدة مواضع على الطرق الموجودة، التي تكون عملية في كل الفصول بالقرب من النقاط التي تم شغلها بعد، بطريقة تؤدي إلى تجميع الاستيطان، وتجنب العزلة المضرة بالأمن ". ([1])

وهكذا كان النشاط الاستيطاني في هذه الفترة مكثفا، وتطور بشكل سريع، وتم تحقيق نتائج ضخمة خلال ست سنوات فقط، خاصة مع الهجرة المكثفة للفرنسيين النازحين من الألزاس واللورين بعد احتلالها من قبل ألمانيا.

وهكذا، ففي الفترة الممتدة ما بين 1871 و1876، تم إنشاء 126 قرية أو ضيعة صغيرة(Hameaux)، تضم مساحة 235961 هكتار و18 آر، و62 سنتيار، قسمت على 5947 قطعة أرضية موزعة على النحو الآتي: قطع أرضية خاصة بالنشاط الصناعي:981 قطعة.

- قطع أرضية للقرى: 4395 قطعة.

-قطع أرضية خاصة بالمزارع: 571 قطعة.([2])

في حين هيأت في عمالة قسنطينة 188 قطعة أرضية كمزارع على 29 قطعة من أراضي العزل، والتي تبلغ مساحتها الإجمالية 30712هكتار و88 آر و 19

[1] - idem.

[2] - Gouvernement général de l'Algérie, Etat actuel de l'Algérie,1876, imprimerie administrative, Paris :1877, pp.89.

سـنتيار، وبالتـالي فـإن العـدد الإجمـالي للقطـع الأرضـية المهيئـة كمـزارع هـو 759 قطعـة، وبالتـالي، فـإن المسـاحة الممنوحـة للمسـتوطنين هـي 266674 هكتـار و06 آر و61 سنتيار.([1])

كمـا تـم توسـيع المراكـز الاسـتيطانية التـي أنشـأت فـي فتـرات سـابقة، وعـددها 25 مركـزا، ووزعـت علـيهم أراض إضـافية مسـاحتها 22157 هكتـار و 54 آر و22 سنتيار قسمت على 742 قطعة أرضية على النحو الآتي:

-قطع أرضية مخصصة للنشاط الصناعي: 125 قطعة.

- قطع مخصصة للقرى: 501 قطعة.

- قطع هيأت كمزارع: 116 قطعة.

ويمكـن أن نلاحـظ المكاسـب النوعيـة للاسـتيطان - بفعـل مجهـودات الإدارة الاسـتعمارية- خـلال مـدة سـت سـنوات(1871-1876) مـن خـلال توزيـع 288.831 هكتار و 61 آ و 03 سنتيار على المستوطنين.

وقـد بلـغ عـدد القـرى والضـياع(les Hameaux) المسـتحدثة خـلال هـذه الفتـرة 126، فـي حـين تـم توسـيع 25 مركـز قـديم، أي مـا مجموعـه 151 مركـز وضـيعة. كمـا وزعـت 1106 قطعـة أرضـية مخصصـة للنشـاط الصـناعي، و 4896 قطعـة أرضـية مخصصة للقرى، و1.059 قطعة أرضية منحت كمزارع.([2])

[1] – idem.

[2] – idem.

والجدول الآتي يبين مساحة وعدد القطع الأرضية الموزعة على المستوطنين في العمالات الثلاث خلال فترة(1871-1876) وحدها.([1])

العمالة	تعيين الأراضي	عدد القرى والضياع	المساحة بالهكتار	القطع الأرضية الصناعية	القطع الأرضية الخاصة بالقرى	قطع أرضية (مزارع)	المجموع
الجزائر	الأراضي المدنية(قرى أو ضياع أو مزارع	36	51,490 ه و 03 آر و 50 سنتيار	154	1.094	212	1457
	توسيع مراكز قديمة	06	10496 ه و 23 آر و 16 سنتيار	27	334	50	411
	أراضي عسكرية(قري، أو مزارع أو ضياع)	04	11.409 ه و 77 آر و 40 سنتيار	23	273	30	326
	توسيع المراكز القديمة في الأراضي العسكرية	.....	.....	.....	.....	.....	.....
	المجموع	46	73.396 ه و 04 آر و21 سنتيار	204	1698	292	2194
وهران	الأراضي المدنية(قرى أو ضياع أو مزارع	32	42.478 ه و 75 آر و 10 س	259	965	93	1317
	توسيع مراكز قديمة	04	1.606 ه و 39 و 70 سنتيار	27	44	.....	71
	أراضي عسكرية(قري، أو مزارع أو	04	4.701 ه و 39 آر و 48 س	19	123	06	148

[1] - ibid,, pp.90-91.

	ضياع)						
	توسيع المراكز القديمة في الأراضي العسكرية	03	1.715 ه و51 آر و 24 سنتيار	66	39	.....	105
	المجموع	43	50.502 ه و 05 آر و 52 سنتيار	371	1171	99	1641
قسنطينة	الأراضي المدنية(قرى أو ضياع أو مزارع	41	102.442 ه و 61 آر و 85 س	91	1685	174	1950
	أراضي مهيأة كمزارع معزولة	....	30.712 ه و 88 آر و 19 س	.....	.....	372	372
	توسيع مراكز قديمة	12	8339 ه و 40 آر و 12 س	05	84	66	155
	أراضي عسكرية(قري، أو مزارع أو ضياع)	09	23.438 ه و 61 و 85 س	435	258	56	749
	توسيع المراكز القديمة في الأراضي العسكرية	....	.....	....	.....	.....	.....
	المجموع	62	164.933 ه و 51 آر و 30 س	531	2027	668	3226

وطبقا للمادة الحادية عشر من القرار الصادر يوم 15 جويلية 1874، فإنه يمكن منح أراضي تابعة لأملاك الدولة في الجزائر على شكل التزام (concession)، إلى شركات خاصة، حيث ورد فيها ما يلي:"إن المؤسسات التي تتجند للبناء والتعمير بهدف التصنيع أو الاستيطان لقرية أو عدد كبير من القرية، يمكن أن يحصلوا على أراضي التزام ، طبقا للشروط المحددة هذا المرسوم.....".

وقد منحت أرض التزام (concession) لشركة بورليه وسي(Bourlier et Cie) تشمل قرية الأربعطاش في مقاطعة الجزائر، حيث أن تعميرها يجب أن ينجز خلال شهر نوفمبر 1876.

كما كانت توجد شركات أخرى في الانتظار من أجل الحصول طبقا لشروط المادة الحادية عشر من المرسوم المذكور أعلاه على أراضي التزام ذات مساحة معتبرة.

وقد بلغت المساحة الكلية لأملاك المعمرين، وهي أملاك ريفية (propriétés rurales) سنة 1876 حوالي:984.654 هكتار، كانت موزعة على العمالات (provinces)الثلاث كما يلي:

- عمالة الجزائر.....250.150 هكتار.
- عمالة وهران.....294.944 هكتار.
- عمالة قسنطينة.....439.570 هكتار.([1])

وتبين المساحة الكلية – بما لا يدع مجالا للشك –أملاك المستوطنين قد توسعت بشكل محسوس عما كانت عليه عام 1875، وبلغ الفارق الإيجابي 106.961 هكتار. ولكن هذه الزيادة في مساحة الأراضي التي يملكها المستوطنون الأوروبيون واكبتها زيادة في عددهم سنة 1876 حوالي 123.304 نسمة، مقابل 118.852 نسمة عام 1875، أي بزيادة قدرها 4452 مستوطن.

وحتى تتبين أهمية مساحة أراضي المستوطنين- وهي من أجود الأراضي الجزائرية – يمكن أن نقارنها بمساحة الأراضي التي يملكها الأهالي المسلمون الذين يبلغ عددهم حسب الإحصائيات الفرنسية حوالي:2.136424 نسمة، إذ كانت لديهم 17.592.669 هكتار، ولا شك أنها أراضي أقل جودة بكثير من أراضي المستوطنين، فإذا بحثنا عن متوسط الملكية لدى الطرفين، سنجد تفوقا لصالح الأهالي الذين يبلغ متوسط ملكياتهم 8 وتسعة أعشار هكتار لكل شخص، مقابل ثمانية وثلاثة وعشرون من المائة بالنسبة للمستوطنين. لكن المستوطنين يتفوقون

[1] - Gouvernement général de l'Algérie, Etat actuel de l'Algérie,1876, imprimerie administrative, Paris :1877, p.92.

لـيس فقـط مـن خـلال نوعيـة التربـة، وإنمـا كـذلك مـن خـلال الـدعم الحكومـة، ومنـاهج ووسـائل الإنتـاج الحديثـة، التـي تجعـل المـردود الفلاحـي جيـدا، وهـو مـا تبينـه مقارنـة بسيطة بين قيمة الأدوات الفلاحية لدى الطرفين من خلال الجدول الآتي:([1])

////////////////////// ///	عـــــــدد الأدوات الفلاحية	قيمتها
المســـــــــــتوطنون الأوروبيون	62.958	9.927.405
الأهالي المسلمون	214.342	2.874.843
المجموع	277.300	12.802.248

ويتضـح مـن الجـدول الآتـي أن المسـتوطنين أفلحـوا فـي الاسـتحواذ علـى مزيـد من الأراضي بعد عام 1870 ([2])

الفترة	الاستيطان الرسمي	الاستيطان الخاص	المجموع
قبل 1870	481000 هكتار	23116 هكتار	504116 هكتار
1900-1870	697196 هكتار	446819 هكتار	1144015 هكتار
1900	1178196 هكتار	469935 هكتار	1648131 هكتار
1917-1900	193360هكتار	475955 هكتار	669315 هكتار
1917	1371556 هكتار	945890 هكتار	2317446 هكتار
1933-1917	277121 هكتار	248901 هكتار	528219 هكتار
1933	1648677 هكتار	696989 هكتار	2345666 هكتار

[1] – Gouvernement général de l'Algérie, Etat actuel de l'Algérie,1863, imprimerie administrative, Paris :1877, p.93.

[2] - répartition de la propriété foncière en Algérie ,in ; Guy Perville, pour une histoire de la guerre d'Algérie , éditions J. Picard, Paris 2002, p.62.

خامسا ـ عمالة وهران (واحة الاستيطان):

إن تعاقب الأحداث العسكرية في عمالة وهران منذ يوم 04 جانفي 1834، تاريخ السيطرة على وهران من قبل الجنرال دان ريمون (Damrémont) لم يسمح بالانشغال بطريقة جدية بالاستيطان، وظل الأمر على هذا النحو إلى غاية نهاية عام 1845، حيث بفضل المجهودات التي قام بها الجنرال بيجو(Bugeau)، وبمساعدة الجنرالين لامورسيير(Lamoricière)، وكافينياك (Cavaignac)، والعقيد بيليسييه (Pélissier)، أحكم الفرنسيون سيطرتها على وهران ومناطقها، و في إطار سياسة الجنرال بيجو المشجعة للاستيطان المنظم، ذو الطابع العسكري التي تبناه منذ عام 1841، تم إنشاء مزارع عسكرية في منطقة مسرغين من قبل السبايس(spahis) في معسكر التين(le camp de figuier) التابع للفيلق الأول الخفيف للمشاة.([1])

وحول هذه المزارع، وحول المراكز العسكرية الأبعد داخل العمالة، استقر المستوطنون، وتشكلت تجمعات سكانية (agglomérations)، وبنيت منازل، وانتهى الأمر بتشكيل قرى استيطانية، وهكذا، ففي يوم 31 ديسمبر 1845 كان يوجد في عمالة وهران 07 مراكز استيطانية، هي: تيارت وسيدي بلعباس (1843)، السانية ومزغران(1844)، سيدي شامي وسانت دونيس بسيق (Saint-Denis du sig)، وهي دائرة سيق حاليا، و آرزيو (1845).

وخلال الفترة التي امتدت بين 1846 و 1851، شهد النشاط الاستيطاني تطورا ملحوظا، حيث تم تأسيس 35 مركزا استيطانيا، هي([2]): مزغران، المرسى الكبير، نمور(Nemours)، سان لوي(Saint Louis)،سان كلود (Saint Claude)، سان لو(Saint -Lou)، سان بربار بتليلات (Saint –Barbe – du

[1] - M. Nouvion, préfet d'Oran : situation au 31 décembre 1878 du département d'Oran au point de vie de la colonisation, des nouveaux villages et de la construction de la propriété indigène, éditions imprimerie Heintz, 1879, p. 14.

[2] – العديد من هذه المراكز، استمرت في التطور، وأصبحت مدنا، وجرى بعد الاستقلال تغيير أسماء تلك التي تحمل أساء فرنسية بأسماء جزائرية.

Tlélat)، لا ستيديا (Lastidia)، وسات ليوني(Saint Léonie) (1846)، فالمي (Valmy) و أركول(Arcole) (1847) ، ومانجان(Mangin) وحاسي بونيف، وحاسي بن عقبة، وحاسي بن فريح، وحاسي عمور، وفلوريس(Flourus)، ميفسور(Méfessour)، كليبر(Kléber)و دامسم (Damesme)، سوق الميتو، كروبة، تونا(Tounin)، عين نويسي(Nouissy - Ain)، غيفولي(Rivoli) أبوقير(Aboukir)، بليسيه(Pélissier) (1848)، نغرييه (Négrier)، وبريه (Bréa) (1849)، السفساف(Sef- Sef)، المنصورة، عين التـرك، تافراوي(Tafaraou)، سان أندري بمعسكر (Saint - André)، وسان إيبوليت (Saint Hipolyte) (1852).([1])

ويعود هذا التطور الكبير للحركة الاستيطانية في منطقة وهران، وفي بقية أنحاء الجزائر إلى الديناميكية الكبيرة التي أضفتها حكومة الجمهورية الفرنسية على الحركة الاستيطانية، حيث صادق البرلمان الفرنسي على تخصيص مبلغ مقداره 50 مليون فرنك لإنشاء المستوطنات الزراعية في الجزائر، وهو ما سمح بخلق 24 قرية استيطانية خلال فترة(1848-1850).

وعلى الرغم من قلة الأراضي التي منحت لكل مستوطن، والتي تتراوح بين 08 و12 هكتار، ورغم الأمراض والأوبئة، مثل وباء الكوليرا الذي أصاب المنطقة خلال سنة 1848 والذي تسبب في خسائر بشرية كبيرة، ورغم عدم أهلية المستوطنين الأوائل الذين تم جلبهم لاستيطان المنطقة، إلا أن المجهودات التي بذلتها الإدارة الاستعمارية لم تذهب سدى .

فعلى الرغم من أن الغالبية الساحقة من المستوطنين الأوائل قد اختفوا، إلا أنه تم تعويضهم بمستوطنين جدد أكثر أهلية للعمل في الحقول، وتمكنوا من الحصول على قطع أرضية مختلفة، وبعد عشرين سنة من إنشائها تجاوزت تلك

[1] – M. Nouvion, préfet d'Oran : situation au 31 décembre 1878 du département d'Oran au point de vie de la colonisation, des nouveaux villages et de la construction de la propriété indigène, éditions imprimerie Heintz, 1879, p. 15.

القرى حالة البؤس التي كانت عليها، وأصبحت قرى مزدهرة، يتمتع سكانها بأوضاع صحية جيدة، حيث أورد والي وهران(le préfet d'Oran)" أن متوسط الوفيات في تلك القرى أقل مما هو عليه في مجموع التراب الفرنسي".([1]) وأورد والي وهران في تقريره أن هذا الازدهار قد استمر لفترتين خماسيتين، وهو ما سمح حسبه ببناء 30 مركزا استيطانيا جديدا، وهي: بلاد التوارية، عين تدليس، عين سيدي الشريف، عين بودينار، جسر الشلف (Pont – du –chélif)، هينايـة (Hennaya)، عين تموشنت (1851)، أورياح (Ouréah) (1853)، بوسفر (1854)، بوتليليس، الأندلوسيات وتيصالح (Thessalah)(1855)، عين كيال، و لورمال (Lourmel) (1856)، غليزان (1857)، لاتينيراح (La Ténirah)، جسر دو ليسر(Pont- de –l'Isser)، لامليطا (La M'léta)، بيريغو (Perrégaux)، عين العربة وتامزوراح (Tamzourah)(1858)، لامورسيار(Lamoricière)، الهليل(L'Hillil)، ريو صلادو(Rio Salado) الراحل، سيدي لحسن، سيدي إبراهيم، بوخنيفيس، وسيدي علي بن يوب (1859).

غير أن الحركة الاستيطانية في منطقة وهران سرعان ما أصيبت بالشلل خلال الخماسيين الآتيين (1861-1866، و1866-1871) نتيجة ثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1864، ونتيجة لمجاعة 1867 والوباء الذي واكبها، وكذلك نتيجة الأفكار التي كانت مطروحة على مستوى حكومة الإمبراطور نابليون الثالث، حول مسألة المملكة العربية، ولهذا لم تنشأ خلال العشر سنوات الممتدة ما بين 1861 و1871 في عمالة وهران إلا المراكز الاستيطانية القليلة الآتية:

بوغيرة (Bouguirat)، وموكتا دوز(Douz- Mocta) (1862)، لي طرمبل(Les Trembles)، وسيدي خالد(1863)، واد أمبار (- Oued Imbert)(1864)، و باليكاو (Palikao)، وأنكرمان (Ankermann)(1870). ([2])

[1] - M. Nouvion, préfet d'Oran : op.cit, p. 16.

[2] – M. Nouvion, préfet d'Oran : op.cit, p. 17.

غيـر أن تشـكل حكومـة جمهوريـة فـي فرنسـا فـي مطلـع عـام 1871، أدى إلـى انبعـاث جديـد للحركـة الاسـتيطانية، حيـث تـم خـلال ثـلاث سـنوات (1871-1874) خلـق 12 مركـزا اسـتيطانيا، وهـي: سـان إيمـي (Saint Aimé)، عـين فكـان، أولاد تاريـة، تـارني (Terny)، وزرويلـة (1872) حمـو دو لبـرا (Hameau de l'Habra)، كاصـينيي (Cassaigne)، بوسـكي (Bosquet)، ويلـيس (Ouillis)، فرانشـوتي (Franchetti)، تكبالي (Tekbalet)، عين فضة (1873).

وقـد بلغـت وتيـرة الاسـتيطان ذروتهـا خـلال فتـرة (1874-1879)، حيـث تـم إنشـاء 27 مركـزا اسـتيطانيا، وهـي : شـعبة اللحـم، حمـام بوحجـار، سـيرات(Sirat)، رونـو (Renault)، فروحـة (Froha)، مارسـيي لاكومـب (Mercier - Lacombe) (1874)، بوهـاني، لمطـر، عـين لحجـر، تفـيلاس (Tiffilès) (1875) أرلال (Arlal)، لوغـاز (l'Ouggaz) ، سـان لوسـيان (Saint - Lucien)، بـلاد تواريـة، حمدونـه (Hamadena)، الرمحـي، ماوسـة (1876)، سـحورية، أولاد الجماعـة، القاصـر، وتابيـه (Tabia) (1877)، لـي سـيلو(Les Silos)، تيارفيـل (Tiersville)(1878) مطمور، ثيزي (Thizy) والرمشي (1879).

وخـلال الفتـرة نفسـها (1874-1879)، تـم توسـيع العديـد مـن المسـتوطنات التـي أنشـأت مـن قبـل، وهـي: باليكـاو (Palikao)، سـيدي لحسـن (1875)، إينكرمـان (Inkermann) (1877)، ويلـيس (Ouillis)، أولاد أمبـار (Oued- Imbert)، مكطـا دوز (Mocta - Douz)(1878)، ريـو-صـلادو(Rio -Salado)، وسـوق الميطـو (Souk- el -Mitou)(1879)، وهـو مـا يرفـع عـدد المراكـز الاسـتيطانية المنشأة أو الموسعة في هذه الفترة إلى 35 مركز استيطانيا.

ويمكـن للجـدول الآتـي أن يقـدم صـورة دقيقـة عـن الحركـة الاسـتيطانية فـي عمالـة وهران خلال الفترة التي امتدت ما بين 1841 و1878 ([1])

تحديد الفترة الخماسية	عدد المراكز التي تم إنشاؤها خلال كل فترة	عدد المراكز التي تم إنشاؤها إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الأخيرة لكل فترة.	المجموع إلى غاية 31 ديسمبر من السنة الأخيرة لكل فترة					
			السكان المزارعون (Population (agricole	المواشي (les bestiau (x	الأدوات الفلاحية	البناءات	الكروم هكتار	زراعة من كل الأنواع ------- هكتار
-1841 1845	07	07	447	———— -	———	——— –	——	———
-1846 1850	35	42	2916	6.370	644	567	15	4.180
-1851 1855	13	55	17.061	30.739	4.817	1.714	136	16.769
-1856 1860	17	72	26.554	65.455	11.643	4.102	1.246	39.867
-1861 1865	05	77	27.229	92.703	14.327	5.615	3.003	41.759

[1] – Ibid, p. 18.

73.093	3.735	6.726	20.034	129.137	28.704	79	02	1866-1870
95.795	4.875	7.758	22.902	140.498	39.271	101	22	1871-1875
108723	7.068	8.957	30.694	157.428	47.601	115	14	1876-1878

وبعد تبيان تطور الادارة العسكرية الاستعمارية و علاقتها بظاهرة الاستيطان، نحاول أن نتبين التشريعات المنظمة لتلك الظاهرة و آثارها، فكيف تم تقنين تلك التشريعات؟ و كيف كانت أبعادها و أهدافها؟ و كيف كانت أثارها؟ و أخيرا كيف كانت ردود الفعل الأهلية؟

الفصل الثاني

التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري في الجزائر1830 – 1860

أولا: المراسيم و القوانين و القرارات من 1830 إلى 1858:

لا شك أن موضوع "الاستيطان" أو "سياسة التعمير الفرنسية" بالاستيلاء على أراضي الأهالي من طرف المعمرين قد تناوله الكثير من المؤرخين المتخصصين، و لكن الذي تفتقر إليه تلك الدراسات هي المنظومة التشريعية للاستيطان و أبعادها الاستعمارية و آثارها الاقتصادية و الاجتماعية على الجزائريين. فالإشكالية التي تطرح في هذا المشروع الاستعماري الضخم هي: إلى أي حد ساهمت تلك المنظومة في تشجيع الاستيطان و تثبيت المعمرين بالأرض الجزائرية؟ و إلى أي حد ساهم النظام العسكري و خاصة المكاتب العربية في التمكين للمعمرين و تجريد الجزائريين من أراضيهم؟ ثم كيف انقلبت الأمور و ظهرت الصراعات بين النظامين المدني و العسكري، التي ذهب ضحيتها الجزائريون؟

- **مرسوم 8 سبتمبر 1830:**

الحقيقة أنه منذ احتلال الجزائر العاصمة عام 1830، كان عدد الأوروبيين يتزايد بقوة سنة بعد سنة، و اعتبر الفرنسيون ذلك "تعميرا" و هو في الواقع كان تدميرا، و سموه كذلك "استيطانا"، و هو في الأصل – طرد الأهالي من أراضيهم و ديارهم.

كان الاستيطان في واقع الأمر يشكل السياسة الفرنسية في الجزائر، حتى يمكن القول إنه ترك بصماته الواضحة على كل نواحي الحياة في الجزائر بحيث ظلت العلاقة التأثيرية بين الاستيطان و التشريع و بين الاستيطان و السياسة الأهلية و بين الاستيطان و المجتمع.

و ما أن استقر الاحتلال الفرنسي حتى صادر مساحات واسعة من أراضي الأهالي و ادعى لنفسه حقوقا ليست له على أرض الجزائر، و كل ذلك قبل أن ينجح في اجتذاب المهاجرين الذين لا يمكن الاستفادة من الأراضي المصادرة بدونهم، لهذا تورطت الإدارة

الاستعمارية فيما يسمى "لعبة التشريع" و تطوير القوانين لاستخدامها كأسلحة للنهب، في حين كان يفترض فيها حماية الحقوق.

و تنفيذا لسياستها أعلنت سلطة الاحتلال الفرنسي، رغم تعهدها باحترام ممتلكات الأهالي، على تكوين "قطاع أملاك الدولة " تحت إسم "الدومين" (Les domaines) و ضمت إليه بموجب مرسوم 08 سبتمبر 1830م أراضي الحكام العثمانية من الدايات و الباشاوات و البايات و بعض الكراغلة الذين كانت قد أعادتهم طردا إلى تركيا[1]

و يعتبر كلوزيل أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا لسياسة الاستعمار و الاستيطان الأوروبي بالجزائر، لأنه عاش بعض الوقت في أمريكا الشمالية و شاهد هناك تجارب لأنكلو – سكسون في عمليات الاستعمار، و الاستيطان الأوروبي، و توهم أن تلك التجارب ستنجح في الجزائر كذلك، و تفتح بذلك الطريق لهجرة المستعمرين الأوروبيين إلى الجزائر بمختلف الوسائل، و لكن الاستيطان الحر لم ينجح بسبب حالة الحرب القائمة في معظم أنحاء البلاد، و جهل المستوطنين الأوروبيين بطبيعة البلاد و أهلها، و بما تصلح، حتى إنهم ظنوا أن هذه البلاد تنتج محاصيل البلاد الاستوائية الحارة، و أصابتهم الدهشة فيما بعد عندما اكتشفوا أنها من بلدان البحر المتوسط، و إلى جانب هذا فإن هؤلاء المستوطنين الأوائل كانوا شديدي الجشع، حريصين على الإثراء السريع و العودة إلى فرنسا و أوروبا بعد ذلك.

و لهذا السبب عملت السلطات الاستعمارية على تبني الاستعمار الرسمي و التوسع فيه، و دعمه بالإمكانيات اللازمة، فأخذت تهجر على نفقتها الأوروبيين من فرنسا و أوروبا إلى الجزائر و تقدم لهم الأراضي و المعونات المادية و الفنية حتى يستطيعوا أن يقوموا بأعمالهم الفلاحية و يتأقلموا بطبيعة البلاد و يثبتوا و يستقروا في أملاكهم و مزارعهم التي تم الاستيلاء عليها[2].

---

[1] إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 – 1960. دار هومة. الجزائر 2007، ص. 122.

2 يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية 2007، ص. 8.

و هكذا بعد احتلال الجزائر العاصمة، و بسرعة بدأت تتدفق على الجزائر و سهول متيجة أفواج من المهاجرين الأوروبيين فمنذ سنة 1837، كان المعمرون الأوائل قد استغلوا 7000 هكتاراِ في سهول متيجة، بل تم الاستيلاء على 3/4 هذه السهول الخصب[1]

- **مرسوم 22 جويلية 1834:**

صدر هذا المرسوم لتحكم السلطات الاستعمارية قبضتها الاستعمارية على البلاد و تضفي طابع الشرعية على مخططاتها الاستعمارية فقد نص على إلحاق الجزائر جزءا من التراب الفرنسي يديرها حاكم عام يتبع رأسا لوزير الحربية في باريس، و يساعده مجلس استشاري من كبار الشخصيات المدنية و العسكرية.

و عندما عين كلوزيل حاكما عاما سنتي 1835 و 1836 نشط في تطبيق سياسة الاستيطان الحر و الرسمي، وصمم على تحويل سهل متيجة و قراه العمرانية إلى وطن حقيقي للمهاجرين الأوروبيين الوافدين من فرنسا و أوروبا و حضرت أفواج عديدة منهم من إسبانيا، و إيطاليا، و مالطة، و جزر البليار، و سويسرا، و باريس، و مرسيليا، أغلبهم من الصعاليك، و المنحرفين، و ذوي السوابق، و سيطروا على معظم الأراضي و المباني، و القرى و الغابات الساحلية بشكل فوضوي لا مثيل له بعد أن طردوا منها سكانها و أرغموهم على النزوح و الهجرة تحت سمع و بصر كلوزيل، و أمثاله، من ضباط الاحتلال الفرنسي.

و قد شجع كلوزيل هذه العملية و تحمس لها، و أنشأ قرية بوفاريك غرب مدينة الجزائر و أخذ يوزع الأراضي، و الآلات و الحيوانات مجانا على المستوطنين الأوروبيين الجدد تشجيعا لهم على الاستقرار و البقاء في أراضيهم و استثمارها و استغلالها.

و مع ذلك لم تصادف هذه السياسة نجاحا كبيرا لغاية عام 1839 لم يزد عدد المهاجرين الأوروبيين على 25 ألف شخص[2]

- **قرار 18 أفريل 1841:**

لم يكن الأوروبيون الذين جاؤوا لاستيطان الجزائر، يتمتعون برؤوس أموال تمكنهم من التخصص في التجارة أو الصناعة بل كانت الفلاحة هي النشاط الوحيد الذي بدا لهم ممكنا

---

[1] Djilali Sari: La dépossession des fellahs, S. N. E. D, Alger, sans date, p. 10.

2 - المرجع نفسه، ص. 9.

حين تحصلوا على الأراضي مجانا بعد طرد أهلها السكان الأصليين منها. كانت الأهداف الأساسية التي تدفع الناس للهجرة هي الرغبة في أن يصبحوا ملاك أراض من غير أن يكلفهم ذلك دفع فلس واحد. بعبارة أخرى كان الدافع للهجرة هو الرغبة في تحقيق ثروات كبيرة إما عن طريق استغلال المزارع أو المضاربة العقارية[2] على حساب الأهالي لكن الجزائر لم تكن أرضا شاغرة أو خالية، فكيف إذن يمكن تجريد الجزائريين من أملاكهم؟ دأب المستوطنون على اعتبار المسألة بسيطة ما دام وصولهم إلى الجزائر قد تزامن مع الخراب الذي نجم عن الحرب و تدهور الأوضاع الأمنية لفترة طويلة و مع الهجرة المكثفة. لقد أدت جميع تلك العوامل إلى إخلاء عدة مناطق من سكانها.

كان الجنرال بيجو الذي قرر استعمار الجزائر بالبندقية و المحراث، قد أصدر هذا القرار الذي كان يهدف إلى تمكين الضباط و الجنود من مصادرة أراضي الفلاحين الجزائريين على أساس أن هؤلاء أقدر على حماية تلك الأراضي إدا ما تعرضت للخطر.

و قد تضمن القرار خمسة عشر مادة تشرح بالتفصيل شروط الاستفادة من الأراضي الزراعية في الجزائر، و كذلك الكيفية التي يتم بها إنشاء مراكز جديدة للاستيطان. و هو قرار ينص على نظام الامتلاك عن طريق الامتياز[1]. وقد تم إنشاء بموجبه سبعة قرى نموذجية للاستيطان على أراضي الأهالي الثائرين، و تم استقدام عدد لا بأس به من المهاجرين الألمان، و الإيطاليين، و الإسبان.

و لمزيد من التحفيزات تم توزيع منشورات في كامل القطر الفرنسي تحفز على الهجرة و الاستيطان في الجزائر و تعد الوافدين بأراض زراعية من 4 إلى 12 هكتارا، زائد القروض المالية لاقتناء العتاد الفلاحي. و قد تأسس نتيجة هذه الوعود 17 مركزا استيطانيا سنة 1842 و 14 سنة 1843 و 17 أخرى سنة 1844[2].

و قد اعتبر المعمرون أن الأراضي شاغرة و غير محروثة، فهي بالتالي – حسب زعمهم – مهجورة متوفرة للاستيطان. و اعتمد المشرع الاستعماري على ما يسمى بـ "ملكية الاحتلال". بل اعتبر ذلك أمرا مقضيا و تبرير مشروع الاستيطان على النحو التالي:

---

(2) - شارل روبير أجرون: الجزائريون المسلمون و فرنسا 1871 – 1919. الجزء الأول. دار الرائد للكتاب – الجزائر 2007، ص. 131. نقله إلى العربية م. حاج مسعود و أ. بكاي.

(1) - M. P. de Menerville : Dictionnaire de la législation algérienne, 1er V, 3ème édition, Paris, 1877, pp. 226 – 228.

(2) - Le Département d'Oran et son conseil général, 1830 – 1930, p. 204.

1. مصادرة أراضي الأوقاف الإسلامية.
2. مصادرة أراضي المخزن أو الدولة التركية الراحلة.
3. وضع الحراسة القضائية و الإدارية على أراضي الفارين أو الهاربين من القبائل من بطش الاستعمار.
4. تفتيت أراضي الأعراش و توزيعها بواسطة قوانين و مراسيم.

و فيما بين أعوام 1842 – 1845 تم إنشاء 35 قرية استيطانية و بلغ عدد المهاجرين الأوروبيين 46.180، و ابتكر عام 1844 أساليب جديدة لانتزاع ملكيات الأهالي، حيث تم الاستيلاء بموجبها على 27 قرية استيطانية بمتيجة و الساحل[1].

– مرسوم وزاري مؤرخ في 22 مارس 1844:

صدر هذا المرسوم، عندما أرسى الجنرال "نقريي" (Négrier) مجلة عسكرية بالحروش بمقاطعة قسنطينة لتأمين طرق المواصلات مع البحر. و بناء على طلب من "الدوق دومال" صدر مرسوم وزاري مؤرخ في 22 مارس 1844 يعطي لمركز الحروش وجودا فعليا و ذلك بتخصيص إقليم خصب منه تقدر مساحته بـ 1600 هكتارا. كما تم تأسيس ضيعات فلاحية بضواحي مدينة سكيكدة هيئت للمعمرين، من ذلك على سبيل المثال: ضيعة "برانكار" (Brincard) و قرية "فالي" (Valée) على جهة النهر الأيسر بواد الصفصاف و كذا قرية "دامريمون" (Damrémond) على ناحية النهر الأيمن[2].

لقد سعد المعمرون باحتلال "بلد لم يكن يوجد فيه سوى أملاك عمومية في متناول من يطلبها"، حسب اعتقادهم، بل إن الجنرال "برتزان" (Berthezène)، صرَّح قائلا: "حيثما تحولنا في هذه الشواطئ الجنوبية للمتوسط، فإننا نجد الأوروبيين هنا و مواطنينا الفرنسيين بصفة أخص متمسكين بادعاء الحق في أملاك الأهالي[1].

---

(1) - يحيى بوعزيز: المرجع نفسه، ص. 10.
(2) - L. CH. – Féraud : Histoire des villes de la province de Constantine. Constantine 1870, p. 107 – 108, voir aussi, Recueil des actes du gouvernement de l'Algérie (1830 – 1854), p. 276.
(1) - شارل روبار أجيرون: المرجع نفسه، ص. 132.

- **مرسوم 30 جولية 1844:**

في 30 جويلية عام 1844، صدر مرسوم للحاكم العام، ينص على إنشاء لجنة لاقتراح ثلاثة مراكز لإيواء المعمرين بضواحي مدينة قسنطينة. هذه اللجنة تتكون من المهندسين "رانكار" و الضابط "صادي" نائب رئيس المكتب العربي بقسنطينة لدراسة الأراضي المحاذية للنقاط التالية:[2]

1. واد بعقوب و بومرزوق
2. واد قاتز على بعد أربعة أميال من مدينة باتنة
3. واد حجر على بعد أربعة أميال من الطريق المؤدي إلى مدينة سكيكدة.

و إذا كانت فكرة الاستيطان قد أخذت الطابع الرسمي عام 1845 لدى الاستعمار، إلا أنها من الناحية العملية قد سبقت هذا التاريخ، حيث بدأت هجرة المعمرين منذ بداية الاحتلال، إذ قسم المشرع الفرنسي القطر الجزائري بعد صدور قرار تأكيد إلحاق الجزائر بفرنسا في شهر أفريل 1845، إلى ثلاث مناطق:

1. منطقة مدنية تخضع للإدارة المدنية و تشمل المدن, و القرى الساحلية التي يكثر فيها الأوروبي.
2. منطقة مزدوجة يقل فيها العنصر الأوروبي، يخضع فيها الأوروبيون للحكم المدني، و الأهالي للحكم العسكري.
3. منطقة عسكرية ينعدم فيها العنصر الأوروبي، و تشمل الهضاب العليا و الصحراء، فيخضع فيها الأهالي للحكم العسكري.

كما تأسست لجنة أخرى بمقتضى مرسوم مؤرخ في 04 أوت 1846م لتحضير مركز استقبال للمعمرين بأراضي الإيدوغ (دائرة عنابة). و كانت هذه اللجنة تضم: "لابوري" (Laborie)، مهندس في الطرقات و الجسور، رئيسا، و "دوقور" (De Gore) نقيبا في الهندسة و "روز" (Rose) رئيس مكتب عنابة[1].

كما كان الضابط "روز" (Rose)، أحد ضباط المكاتب العربية، أحد أعضاء اللجنة المؤسسة بمقتضى مرسوم للحاكم العام بتاريخ 25 سبتمبر من نفس السنة،

---

(2) – Bulletin officiel des actes du Gouvernement, T. 6., 1846, (N° 231), voir pp. 186 – 187.

(1) - Idem, (N° 231), pp. 187 – 188.

و ذلك لدراسة مراكز استيطانية: اثنان على حافة الطريق الرابط ما بين عنابة و قالمة و اثنان آخران على حاشية الطريق ما بين عنابة و تبسة و مركز آخر ما بين عنابة و القالة و آخر قريب من الذرعان[2].

- **المرسوم التشريعي 01 أكتوبر 1844:**

نصت المواد من 24 إلى 79 من الفصل الرابع على المصادرة من أجل المنفعة العامة كإقامة المدن و القرى أو بناء التحصينات و المستوطنات العسكرية، دون أي تعويض للفلاحين الجزائريين كما نشأت في 31 جانفي 1848 ست بلديات كاملة الصلاحيات.

- **مرسوم 01 نوفمبر 1844:**

هذا المرسوم أثبت "شرعية" ما تملكه المعمرون و صادق على العقود العقارية السابقة، و قرر أن مسألة المساس أو التصرف في أملاك الأحباس فكرة لم يعد لها تأثير على الممتلكين الأوروبيين، و أعلن بأن الريع العقاري الذي شكل ثمن البيع قابل للاشتراء ثانية بدفع التعويض النقدي عنه، و ذكر بأن الصفقات العقارية بين الأهالي و الأوروبين ستكون محل رعاية القانون الفرنسي مستقبلا، أي أن القانون الفرنسي سيكون هو المرجع المتحكم في عمليات انتقال الأراضي بين الأوروبيين و الجزائريين، بهذا الشكل سيضمن هذا المرسوم الحقوق العقارية للحائزين الفرنسيين[1].

و لتفعيل المشروع الاستيطاني، فقد أقر مرسوم 1844 ضريبة خاصة على الأراضي "غير المستغلة" أو "المهملة"، حسب زعم المحتل كما أقرّ إمكانية انتزاعها من أصحابها[2].

- **مرسوم 31 جويلية 1845:**

هذا المرسوم الحكومي خوّل للهيئات العسكرية حق الاعتداء على أراضي الأهالي، كمرسوم حربي، و ذلك بمصادرة أراضي المجاهدين الثائرين على المحتل الغاصب. و قد نصّت مادته العاشرة على مصادرة أراضي كل من اقترف أعمالا عدائية ضد الفرنسيين أو ضد القبائل الخاضعة، أو قدم مساعدات مباشرة أو غير مباشرة للمجاهدين أو كانت لهم علاقات معهم.

---

(2) - Idem., p. 238.

(1) - Addi Lahouari : De l'Algérie près coloniale à l'Algérie coloniale, Alger, E. N. A. L 1985, p.52,

(2) -Arthur Girauld : Principe de la colonisation et de la législation coloniale, Paris 1924, p. 356.

و كان المرسوم يهدف إلى كسب قبائل المخزن و المتنفذة إلى التحالف و التعاون مع المحتل. و قد تشكلت بمقتضى هذا المرسوم النواة الأولى للاقطاعية أو البرجوازية العقارية خلال فترة الاحتلال[3].

- **مرسوم 21 جويلية 1846:**

هذا المرسوم قرر إجراءات تستهدف تحقيق عقود الملكية العقارية الريفية بتحديد مساحاتها بموجب قرارات تصدرها وزارة الحربية. كما قرّر أن كل الأراضي التي ليس لها سندات ملكية، فإنها تتحول إلى ملكية الدولة، و مس هذا المرسوم أراضي البور لافتراض أنها بدون مالك، أي أن عدم زراعة الأراضي سيكون سببا من الأسباب الاستعمارية اللاشرعية لمصادرة تلك الأراضي و جعلها تحت تصرف "الدومان"، كما نص على تحديد الملكيات الأرضية في آجال معينة، و ما لم يتم تحديدها قبل الآجال المحددة، فإنها تخضع لعقوبة الحجز على اعتبارها شاغرة و غير مستغلة[1]. وذلك بمقتضى شريعة الاحتلال و قوانين و مراسيم الاعتداء و الاستيلاء.

و قد تم مصادرة حوالي: 78.000 هكتار بموجب هذا المرسوم في أراضي المتيجة، مست تجريد حوالي 2.000 أسرة جزائرية من أراضيها. كما تم مصادرة: 168.000 هكتارا في منطقة الجزائر العاصمة وحدها، عاد منها: 95.000 هكتارا لقطاع الدولة، و 37.000 هكتارا لصالح المعمرين[2].

و يمكن القول أن الدور الذي لعبه ضباط المكاتب العربية بمقتضى مراسيم 1844م إلى غاية عام 1846م قد أدى إلى استقرار الكثير من الأوروبيين بالضواحي القريبة من المدن. و نستطيع أن نعد بالنسبة لمدينتي: قسنطينة و سكيكدة، فقط على سبيل المثال 259 قطعة أرضية للاستغلال الخاص، حيث كانت تمثل قيمة 1742000 فرنكا. كما كان هناك جزء كبير من الأراضي قد خصص للمروج الطبيعية منها 688 هكتارا و 282 هكتارا للحبوب[3].

---

(3) - عبد اللطيف بن أشنهو: تكون التخلف في الجزائر، ترجمة نخبة من الأساتذة الجزائريين، ش. و. ت. (بدون تاريخ)، ص. 52.

(1) – M . P. de Ménerville : Op. cit., p. 57.

(2) – عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع نفسه، ص. 27.

(3) - A. Nouschi : Enquête sur le niveau de vie des populations rurales Constantinoises de la conquête jusqu'à 1919, Paris 1961, p. 191.

لقد كان شره المعمرين للأراضي كبيرا و لم يكن همهم سوى الحصول على مزيد من تلك الأراضي الخصبة. "لم يكونوا كذلك يهتمون إلا بمصلحتهم العاجلة غير مبالغين بمشكل الأهالي و إنما حريصين على المطالبة بانتشار النظام المدني بداخل البلاد أين تنحصر القبائل"[1] المجردة من ممتلكاتها و المضطهدة في عقر دارها.

و قد لجأت السلطات الاستعمارية إلى أساليب عديدة لنهب المزيد من الأراضي كالإيجار أو البيع الصوري (الشكلي)، حيث يقول أحدهم: "عندما كان الأهالي يرفضون بيع أراضيهم كنا نطـاردهم فإذا قاوموا بالسلاح، فإن ذخيرة الجنود كانت أقوى من الأوراق القانونية، و هنا هو حق الغزو.."[2].

و في 6 أفريل عام 1847م، كان قد تم تأسيس قرية "سانت شارل" (St. Charles) على بعد 17 كلم من مدينة سكيكدة على طريق قسنطينة. و قد خصصت لهذه القرية ساحة تقدر بحوالي 1400 هكتارا، انتزعت من أراضي قبيلة بني مهانة، حيث استقرت بها - آنذاك – خمسة عشر عائلة سويسرية. كما قدم إليها معمرون جدد – فيما بعد – حيث شرع في العمل لمنح هؤلاء المعمرين تنازلات كبيرة و ذلك في وادي الصفصاف. فكان الاستيطان في تزايد مستمر[3].

فمثلا في سهول المتيجة حوالي 2000 أسرة انتزعت منها أراضيها و أصيبت بانحطاط كبير، حيث سلب منها حوالي 30000 هكتارا، و ضمت إلى مصلحة الاستعمار[4]

- تعليمة الحاكم العام 1847 حول الاستيطان:

في 30 أكتوبر 1847م صدرت تعليمات عن الحاكم العام كالتالي: "إن استيطان الأهالي هو التجربة التمهيدية التي لا يمكن الاستغناء عنها بالنسبة للاستعمار الأوروبي"[1]. و لم يعرف الأهالي من الاستيطان، حسب نوشي: "سوى مظهره السلبي، حيث تركوا أراضيهم رغبة منهم أو كرها و دون أن يأخذوا التعويضات عن ذلك"[2] و الحقيقة أن الأهالي ما تركوا أراضيهم رغبة منهم بل أخرجوا منها بغير وجه حق.

---

(1) - R. Germain : La politique indigène de Bugeaud, Paris 1955, Paris 1961, p. 191.
(2) – إبراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر 1830 – 1962، دار هومة، الجزائر 2007، ص. 124.
(3) – L. CH-Feraud, Histoire des villes de la province de Constantine.. op. cit., p. 112.
(4) – H. Ismard: Réorganisation de la propriété rurale en Algérie. Alger 1943.
(1) - A. Nouschi, op. cit., p. 268.
(2) - Idem., p. 268.

هذا و قد انصرف الجنرال "هربيون" (Herbillon) و بجدية إلى الانشغال بتشييد القرى الفلاحية للمعمرين، فقد أنشئت قرية "روبرتفيل" (Roberville) بتاريخ 16 نوفمبر 1847 على بعد 24 كلم جنوب مدينة سكيكدة بمرج الشيخ (على بعد 7 كم من الحروش)، حيث قدم حوالي 400 معمرا في الأيام الأخيرة من عام 1848م. أما مساحة تلك القرية فقد قدرت بـ: 2500 هكتارا أخذت من قبيلة تابنة[3].

قرية أخرى أنشئت في نفس الفترة، و هي قرية: "قاسطونفيل" (Gastonville)، حوالي 300 هكتار بضواحي الصفصاف على بعد 24 كلم من سكيكدة على طريق قسنطينة. هذه القرية أنشئت فوق أراضي قبيلة بني مهانة في المكان المسمى عند الأهالي بدير علي، حيث قدم حوالي 600 معمرا للاستقرار بتلك القرية.

- **مرسوم مؤرخ في 28 مارس 1848:**

كذلك أقيمت قرية "جامباز" (Jemmapes) بمقتضى مرسوم مؤرخ في 28 مارس 1848م على بعد 41كلم من سكيكدة بالمكان المسمى "فنداك" الذي تعد أراضيه من أخصب الأراضي الجزائرية[4].

و إذا كان الأمر الملكي المؤرخ في فاتح سبتمبر 1847م يضع القبائل تحت ضباط المكاتب العربية، دون تمييز ما بين قطاع مدني أو عسكري[1]، فإن سياسة الاستيطان و ما ترتب عنها من هجرات أهلية نتيجة تجريدهم من أراضيهم، قد أفرزت مشكلا رئيسيا بالنسبة لضباط تلك المكاتب العربية و هو: التقليص من الأراضي التابعة للقطاع العسكري، أين سيظهر – فيما بعد – عنصر الصراع بين المعمرين و هؤلاء الضباط.

كان قلق الأهالي يتزايد نتيجة توافد الأوروبيين على القطر الجزائري بالآلاف. و قد عكس لنا صورة هذا القلق الشديد، مكتب القالة في نهاية عام 1848م، حيث أقبل الكثير من السكان على هذا المكتب لمعرفة نوايا السلطة الفرنسية تجاه موضوع المعمرين[2]: "فمنذ مدة – أضاف تقرير عنابة – بدا تذمر عام لدى العرب .. ذلك أن الأشغال التحضيرية

---

(3) - L. CH-Feraud, op. cit., p. 119.

(4) – Idem, pp. 120 – 121.

(1) – IKK6, Rapport du 27 septembre 1847 (N° 45).

(2) – F80 495, cercle de la Calle, Rapport de la 1er quinzaine de décembre 1848.

المتعلقة بالمعلومات المستقاة حول الأراضي التي يمكن أن تعطى للمعمرين، بدأت تزعج الأهالي، و كذا تخصيص قوافل من الأحمرة و البغال لتهيئة الأراضي، بالإضافة إلى التويزات الشاقة و الأبحاث الأخرى الجديدة عن الأراضي لمعمرين آخرين في طريق المجيء ..."[3].

كما أشار تقرير مكتب سكيكدة إلى الاستياء العام الذي إنتاب القبائل المرحلة من أراضيها[4]. كذلك عم نفس التذمر و الاستياء أهالي دائر قسنطينة، حيث سارع ضباط تلك الدائرة إلى تهدئة الخواطر واعدين القبائل المطرودة من أراضيها حماية مصالحها و منحها أراض أخرى[1]. وما هي – في الحقيقة – إلا وعودا زائفة كانت تستهدف ربح الوقت و امتصاص الغضب.

هذا في الوقت الذي أصدر فيه الحاكم العام الجنرال "كافيناك" قرارا بتاريخ 16 أوت 1848 ينص على إنشاء بلديات كاملة الصلاحيات في القطر الجزائري.

– مرسوم 19 سبتمبر 1848:

يقضي هذا المرسوم في مادته الأولى بمنح اعتماد مالي قدره 50 مليون فرنك لوزارة الحربية لتمكينها من تغطية تكاليف السنوات الأربعة (1848 - 1851) الخاصة بإنشاء المستعمرات الفلاحية في مناطق الجزائر و كذلك للخدمات ذات المنفعة العامة و المكرسة أساسا لضمان الازدهار و الرفاهية للكولون. و من جهة أخرى حُدِّد عدد الكولون المستفيدين من هذا المرسوم بـ 12 ألف مستفيد خلال سنة 1848، على أن تكون المستعمرات الزراعية الممنوحة من نصيب مواطنين فرنسيين أرباب أسر أو عزاب[2].

و نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن الكولون المزارعين أو الراغبين في التحول إلى مزارعين سيتلقون من الدولة قطعا أرضية زراعية بشكل مجاني تتراوح مساحتها من 02 إلى 10 هكتار للعائلة الواحدة، بما يتوافق مع أفرادها

---

(3) - F80 497, cercle de Bône, Rapport de la 1er quinzaine de janvier 1849, voir aussi A.M.G., H 229. Mémoires divers 1845 – 1882.

(4) – F80 510, cercle de Philippeville, Rapport de la 1er quinzaine de novembre 1848.

(1) – F80 510, cercle de Constantine, Rapport de la 1er quinzaine de novembre 1848.

(2) – Maxime RASTEIL. Le calvaire des colons de 48, Paris 1930, p 168.

و وظائفهم، و طبيعة الأراضي الممنوحة، و المساعدات المالية الضرورية لإقامتهم و استقرارهم.

أما المادة الرابعة فقد نصت على أن المساعدات الخاصة باستصلاح الأراضي مهما كانت طبيعتها، فلا يمكن بحال من الأحوال أن تتجاوز ثلاث سنوات، و بعد انقضاء هذه المدة فإن المباني المنجزة للكولون، و الأراضي الممنوحة لهم تصبح ملكا شرعيا لهم شريطة الامتثال للمراسيم و للقرارات المنظمة للملكية في الجزائر.

و إن كانت المادة 05 من ذات المرسوم قد قررت نزع الملكيات و الحيازات الأرضية الممنوحة من أصحابها ما لم يستغلوها في الظرف الزماني المحدد بثلاث سنوات، إلا في الحالات المبررة بالظروف القاهرة، فإن المادة 10 طلبت من الكولون المستفيدين بالتوجه فورا و في أقرب الآجال إلى الجزائر[1].

- **قرار 27 سبتمبر 1848:**

أصدر الجنرال "لاموريسيار" وزير الحربية الفرنسية قرارا في يوم 27 سبتمبر 1848 ضمنه شروط قبول المواطنين الراغبين في الهجرة إلى الجزائر بصفتهم مزارعين أو عمالا فنيين، و توقع مسبقا عدم السماح بالهجرة إلى الجزائر للأشخاص العزاب، أو المتزوجين ممن تجاوز عمرهم الستين سنة، و قال بلهجة صارمة: "الشيء الوحيد الذي يجعلنا نأمل في التمكن ذات يوم من تثبيت أقدامنا في الجزائر هو توطين معمرين مسيحيين يتعاطون الزراعة في هذه البلاد" إلى أن قال: "ينبغي أن نبذل جميع المساعي لترغيب أكبر عدد ممكن من المعمرين بالمجيء فورا إلى الجزائر، و تشجيعهم على البقاء فيها باقتطاعهم أراضي زارعيه فور وصولهم إليها"[2].

و وضعت الترتيبات الخاصة بنقل الكولون و عائلاتهم، و أمتعتهم، و أثاثهم من مقرات سكناهم إلى غاية أماكن إقامتهم في الجزائر، على أن يرافق قافلة الكولون في رحلتها إلى

---

(1) – Idem, p. 169.

(2) - Maxime Rasteil. Op. cit, p. 171.

الجزائر موفد خاص، و موظف مدني أو عسكري مهمته ضمان أمن و سلامة المهاجرين أثناء السفر بحرا ثم برا[3].

- **منشور الحاكم العام بتاريخ 27 فيفري 1849:**

جاء في هذا المنشور دعوة ضباط المكاتب العربية إلى بذل المزيد من المساعي و الجهود قصد إقامة "علاقات جيدة بين المعمرين و الأهالي[1]. و لكن أية علاقات "جيدة" و أراضي المستضعفين تنزع منهم عنوة و قهرا؟!.. ألا ساء ما يحكم هذا المستعمر!..

و الدليل على ذلك أن الجمهورية الثالثة بعد سقوط عرش الملك لويس– فيليب، زاد اهتمامها بأمر التهجير و الاستيطان الأوروبي، ووضعت خطة لتهجير مائتي ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف عشر سنوات خاصة المشاغبين وذوي السوابق، و اعتمد مجلس النواب الفرنسي 50 مليون فرنك لتنفيذ المرحلة الأولى من الخطة على أمل إسكات أصوات العمال الذين فشلت الحكومة في إيجاد عمل لهم، رغم وعود الزعيم الاشتراكي لويس بلان Louis Blanc في الاكثار من المصانع الأهلية لاستيعاب أكبر عدد منهم. و شرعت في عملية التهجير حيث من باريس نفسها حوالي 15 ألف شخص من ضمن 20 ألف شخص مهاجر، و وطنتهم في 42 قرية استيطانية منها 12 في منطقة الجزائر و 9 في منطقة وهران و 8 في مقاطعة قسنطينة. وأقامت وحدة جمركية بين الجزائر و فرنسا لخدمة اقتصادهم[2].

لقد شهد أحد ضباط المكاتب العربية على نفسه فيما كان يفعل و ما كان المعمرون كذلك يفعلون. إنه "فرديناند هيقونيت" الذي كتب بالحرف الواحد شهادته التالية: "لقد تبنت السلطة مبدأ المسؤولية الجماعية (أي العقاب الجماعي) .. حينما لا يكتشف المتهمون، فإن القبيلة تتحمل عقوبة الغرامة الجماعية أو غيرها من عقوبة أخرى .. و بهذا الإجراء كنا قد أرضينا كثيرا من الأوروبيين استجابة لشكاويهم .. و إذا لم نستجب إليهم، فإن ذلك يعني بالنسبة إليهم أننا لا نريد دعم مصالحهم"[1]. تلك هي العلاقات "الطيبة" التي يسمونها هؤلاء..

---

[3] – بن داهة عدة الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض (1830 - 1962)، ج 1، مطبعة خاصة وزارة المجاهدين، الجزائر 2008، ص. 326.

[1] - 30 KK 45, Philippeville, le 17 mars 1849 (N° 24).

[2] - يحيى بوعزيز: المرجع نفسه، ص. 13.

[1] - F. Hugonnet : Souvenirs d'un chef de Bureau arabe, Paris 1858, pp. 155 – 156.

و هكذا منذ سنة 1845م، إلى غاية عام 1850م كان تكاثر الهجرات الأوروبية بشكل ملحوظ و كذا بناء المستعمرات الفلاحية بالقطر الجزائري عامة. كما كان سقوط عرش لويس فليب عام 1848م بفرنسا، قد زاد من تلك الهجرات. و فعلا فقد سجل هذا التكاثر منذ 31 ديسمبر عام 1846م إلى غاية 31 ديسمبر سنة 1850م إلى 27382 معمرا[2] ليصبح هذا الرقم 33979 في 31 ديسمبر من عام 1856م[3].

- **مشروع قانون 1850:**

لقد كانت أراضي الأهالي تصادر بدعوى أنها مهجورة أو متروكة بورا، فاعتمد نفس التبرير في مشروع القانون المقترح سنة 1850 من طرف المجلس الاستشاري لمدينة الجزائر، إذ نصَّ على أن الأرض ملك للدولة. و الحق أن القانون العقاري الأول لجزائر 1844 – 1846 قد مكن أملاك الدولة من الحصول على 94797 هكتار من إجمالي المساحة التي يملكها في منطقة الجزائر، و المقدرة بـ: 168.203 هكتارا. و قد تم تقليص الرقم الأول إلى 78.000 هكتار من طرف اللجنة التي كانت تدعى بلجنة البيع و التقسيم[4].

و كان ضباط المكاتب العربية يشجعون الهجرات الأوروبية و تشييد القرى الفلاحية، حيث تأسست حوالي 56 قرية و ذلك ما بين سنتي 1853م و 1859م. و قد لجأ الحاكم العام – آنذاك – "رندن" إلى المطالبة من الأهالي "ترك الأراضي التي لا يحتاجونها إلى الدومان (أملاك الدولة) و بالمقابل فإن الدولة تعترف لهم بحق الملكية الفردية أو الجماعية للأراضي التي ترغب تركها لهم"[1]. ولكن أي حق في الملكية يتكلم عنه هذا الحاكم الاستعماري و على أي أرض يعترف بها و قد سلب هذا الحق و جرد الأهالي من أراضيهم!.

و نتيجة لهذا السلب و هذا النهب، كانت قبائل كثيرة تثور و تقاوم من أجل سيادتها و كرامتها و المحافظة على أرضها.

كما كان لهذا الاستيطان الجهنمي نتائج أخرى و خيمة على القبائل، خاصة منها الهجرة نحو القطر التونسي، حيث هاجرت على سبيل المثال عائلة من بني مهانة نتيجة الطرد. و لم

---

(2) - A. Nouschi, op. cit., p. 190.

(3) – Idem., p. 238.

(4) - أجيرون: المرجع نفسه، ص. 134.

(1) – CH.R. Ageron, Histoire de l'Algérie Contemporaine, Série. Que sais-je? P. 27.

تكن الثورات أو الهجرات فقط – بل كان إلى جانبها كذلك الحرائق للغابات كوسيلة للاحتجاج[2].

– قانون 26 أفريل 1851:

صدر هذا القانون في هذا التاريخ ليقضي بتنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين، و يشترط فيمن تمنح له قطعة أرض من 20 إلى 150 هكتار أن يشارك بمبلغ مالي في استصلاحها، و لا تصبح ملكا له إلا بعد مضي ثلاث سنوات على استقراره بها[3].

كما أن هذا القانون لا يجبر الكولون مسبقا بتبرير مواردهم أو أهليتهم أو جنسيتهم بهدف تمكينهم من الاستفادة من قروض فلاحية لا يلتزمون فيها بارتباطات أو إجراءات قانونية، فإن قانون 04 فيفري 1851 سبق و أن فتح لهم الباب واسعا لتسويق منتجاتهم الزراعية باتجاه فرنسا و غيرها، الأمر الذي فسح المجال أمام توسيع الأراضي الزراعية.

وبمقتضى المنح المجاني للأراضي الزراعية فيما بين 1848 – 1851، فقد تم إنشاء 42 مركزا استيطانيا جديدا لـ: 20.000 معمر. و بهذا الشكل بلغ عدد السكان الأوروبيين 151.000 شخصا منهم 33 ألف معمر ريفي[1].

و ظل هذا القانون معمولا به حتى سنة 1861، ثم حتى سنة 1861، ثم اتجهت حكومة الإمبراطور نابليون الثالث إلى تشجيع الاستيطان الرأسمالي الواسع عن طريق الشركات الرأسمالية التي وعدت بإنشاء قرى استيطانية كثيرة، لأعداد كبيرة من المهاجرين الأوروبيين التي تتولى هي تهجيرهم من أوروبا مقابل حصولها على أراضي و أملاك عقارية واسعة[2].

كما حصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على 50 ألف هكتار في خلال عشر سنوات، و حصل المهاجرون الأوروبيون على حوالي 250 ألف هكتار، و ارتفع عددهم في الأرياف و المناطق الداخلية إلى 189 ألف شخص.

---

(2) - A. Nouschi, op. cit., p. 147.

(3) - يحيى بوعزيز: المرجع نفسه، ص. 15 – 16.

(1) - بن داهة عدة: المرجع نفسه، ص. 327.

(2) - يحيى بوعزيز: المرجع نفسه، ص. 15 – 16.

و حصلت شركة جنيفوار السويسرية على 25 ألف هكتار في أحواز سطيف، عام 1858 و على 281 هكتار خلال عشر سنوات و هجّرت إليها 956 مستوطنا أوروبيا، ثم تراجعت عل أعمالها، و تخلت عن تعهداتها و طردت المستوطنين و عوضتهم بمستخدمين و مستأجرين من الأهالي لرخص أجورهم، و سهولة السيطرة عليهم، و كثرة أرباحها، و فوائدها من ذلك و حصلت الشركة العامة للهجرة و مقطع الحديد على 25 ألف هكتار عام 1865.

و حصلت الشركة العامة الجزائرية عام 1865 على 100 ألف هكتار بإيجار فرنك واحد للهكتار و أغلبها (80 ألفا) في مقاطعة قسنطينة، و عندما أفلست حولت أملاكها إلى الشركة الجزائرية التي تنازلت الدولة مجانا على 70 ألف هكتار و حصلت عام 1867 على 170 ألف هكتار أخرى من أجود الأراضي في منطقة وادي زناتي تأمينا للقرض المالي الذي قدمته للسلطات الاستعمارية، و مبلغه 100 مليون فرنك[1].

و حصلت جمعية الغابات، و هي شركة، على 160 ألف هكتار من أراضي الغابات لتستغلها مدة 90 عاما، غير أنها باعت امتيازها هذا إلى ثلاثين مستوطنا أوروبيا، و بمقتضى هذه السياسة سيطرت الشركات الرأسمالية على حوالي 600 ألف هكتار و سيطر المستوطنون على حوالي نصف مليون هكتار أخرى. و سيطرت السلطات الاستعمارية على حوالي 200 ألف هكتار من أراضي الغابات و كان المفروض أن تعمل الشركات على استغلال الأراضي، و تهجير العناصر الأوروبية لتوطينها بالجزائر. و لكنها لم تقم بذلك، و فضلت استخدام الأهالي بأجور منخفضة و بأعداد كبيرة، لتوفير المزيد من الأرباح و لم تستعمل إلا سبع الأراضي التي حصلت عليها.

و لكي تسهل حياة المستوطنين الأوروبيين، و تذلل مصاعبهم الاقتصادية، تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر و فرنسا عام 1851، و أنشئ بنك الجزائر في أوت من نفس العام، و بورصة الجزائر في إبريل 1852، و نجحت زراعة القطن منذ عام 1850، و زراعات: التبغ و الكروم، و البطاطا، و النباتات العطرية، و تم التوسع في زراعة القمح

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 16.

الصلب كأهم منتوج زراعي للبلاد، و اهتمت الإدارة الاستعمارية بإنشاء شبكة من الطرق البرية، و الحديدية، و الجسور الكبرى، منذ مطلع الخمسينات و خاصة ابتداء من 1857[2].

لقد استخدم الفرنسيون القانون الذي يفترض فيه أن يحمي الحقوق ليعتدوا على حقوق الأهالي في سلسلة من التشريعات الجائرة التي لم يكن الهدف منها تنظيم الملكية العقارية كما يقول الفرنسيون، بل الاستيلاء على أخصب الأراضي لتوزيعها على المستوطنين الفرنسيين و الذين يتزايدون في أعداد مضطردة حيث الجدول التالي:[1]

السنوات	رجال	نساء	أطفال	المجموع
1830	_	_	_	600
1832	_	_	_	4858
1833	4596	1545	1671	7812
1840	12028	9159	8017	27204
1850	51007	37212	37529	125748
1855	55255	43035	57317	155607

أما الجدول التالي فيبين توزيع هؤلاء المستوطنين على المقاطعات الثلاث لمدة ثماني عشرة سنة الأولى:[2]

السنوات	مقاطعة الجزائر	مقاطعة وهران	مقاطعة قسنطينة
1837	9825	3909	3015
1838	12008	4699	3317
1839	14434	5219	3470
1844	53140	11427	10833
1845	66945	16540	11827

[2] – المرجع نفسه، ص. 16 – 17.
[1] - مياسي إبراهيم: المرجع نفسه، ص. 125.
[2] - المرجع نفسه: ص. 126.

1846	75075	22586	11507
1849	57610	35246	19551
1853	62440	41464	20288
1854	67309	45016	31062
1855	71288	51393	32926

و كانت جنسيات المستوطنين في الجزائر سنة 1855 على النحو التالي:

فرنسون..... 86.969

إسبان..... 42.569

إيطاليون..... 9.082

مالطيون..... 6.536

ألمان..... 6.040

سويسريون..... 2.105

بلجيكيون و هولانديون..... 444

إنكليز و إيرلانديون..... 434

بولونيون..... 290

برتغاليون..... 285

إغريق..... 94

أجناس مختلفة..... 869

و مما لا شك فيه أن هذه الأرقام تتحدث عن نفسها و تبين أعدادهم و أجناسهم في منتصف القرن التاسع عشر.

و في عهد الإمبراطورية الثانية و رغم سياسة الامتيازات بقيت هجرة الأوروبيين إلى الجزائر مستمرة. و في سنة 1866م أصبح عدد الأوروبيين يبلغ 200 ألف نسمة، بيد أنه كان يبلغ 160 ألفا سنة 1856م[1].

و هكذا فتح المحتل الباب على مصراعيه للكولون و بدأ حصر الأهالي بل حشرهم في أماكن عديدة و أراض بور و تبين بأن صفة "العرش" تعني "حق انتفاع " فإنه يمكن لنظرية الحصر (أو الحشر) بمصادرة الأراضي، إذ أن حسب ادعاء المحتل أن ميزة الحصر هي أن يخلف في كل مكان يطبق فيه ما يحدث في رقعة شطرنج من تجاوز المربعات التي سيشغلها العرب مع مساحات محررة معدة لإقامة السكان الأوروبيين.

كان الضباط في المكاتب العربية قد تكفلوا، في البداية، بمهام الحشر اعتقادا منهم بأنها مجرد تدابير ترمي إلى حسن ترتيب أوضاع الناس في الأراضي. لكن عند الاطلاع على طبيعة ما كان يُنتظر منهم ثارت ثائرتهم، و قد كتب أحدهم يقول: "بموجب قيامي بمهامي باعتباري قائدا أعلى في دائرة سكيكدة لمدة تزيد عن خمس سنوات، و حيث أنني أنهيت ما كُلفت به من مهام الحشر فيها فإنني في موقع يجعلني أعلم من الجميع بما جرى هناك، و يمكن أن ألخص كل هذا في هاتين الكلمتين: "سرقة و نهب".[2] لقد كانت عمليات الحشر تتم من غير (صدور) أوامر معينة و لا نصوص قانونية، و كانت التجاوزات مفظوحة.

- **قانون 16 جوان 1851:**

نصَّ هذا القانون في مادته العاشرة على أن "الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي و الملاك الفرنسيين أو غيرهم". لكن الحقيقة بينت غير ذلك، فبصدور هذا القانون أصبح الجزائريون لا يتحملون العيش داخل الأرياف المحاذية للمساحات الغابية بسبب الاتهامات المتتالية للإدارة الاستعمارية لهم بارتكاب المخالفات، ففيما بين 1883 و 1890 حرّرت الإدارة 96570 دعوة قضائية تتهم فيها الجزائريين بارتكاب مخالفات.

---

[1] - المرجع نفسه، ص. 127.

[2] - رسالة Lapasset إلى Frédéric Lacroix 1 جويلية 1962 نفس الكلام ورد في رسالة Lapasset إلى Urbain: "لو رافقني أولئك الذين يصرون على إلصاق العيب بكم لاضطروا عند مشاهدة أولاد قصير في الأصنام و هم يستنزفون من ممتلكاتهم إلى حد الإقعاد عن طريق توزيع مجحف للأرض إلى الاعتراف بأن الحشر لا يعتبر مجرد نهب بل هو ضرب من الجنون الإداري. لقد أثبت M. Yacono (Les bureaux arabes p. 184) بأن أولاد قصير قد فقدوا حوالي 3/1 من أراضيهم. عن أجيرون، ص. 139.

و للعلم فإن قانون 1851 قد حضّرت له لجنة ترأسها الجنرال "دي لامورسيار" أحد مؤيدي فكرة ترحيل الجزائريين و حشدهم في جهات معينة.

و بمقتضى هذا القانون الذي ضم الأراضي الغابية إلى أملاك الدولة، فإن 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و 60 ألف هكتار من أراضي القبائل أعلنت تابعة للدولة[1].

و بهذا الإعلان عادت عملية حرية ابتلاع الأراضي إلى الواجهة لتجسّد مجددا فكرة الاستغلال و الاستيطان في الجزائر. كما سلّح القانون الغابي الرهيب الأعوان الغابيين بـ: 225 مادة تمنع جميعها الفلاحين الجزائريين من الخدمات التي كانت الغابة تقدمها لهم، و مكن السلطات العسكرية الفرنسية من فرض عقوبات جماعية على القبائل المجاورة للغابات التي تشتعل فيها النيران، و ذلك لاعتبار إشعال النار في الغابة عملا عصيانيا، الأمر الذي كثيرا ما تسبب في ردود فعل عنيفة في شكل انتفاضات محلية قامت بها القبائل المجاورة للغابات، و التي منها على سبيل المثال انتفاضة 1858 في شرق بلاد القبائل داخل المثلث المحصور بين جيجل، القل و ميلة، ضد طوابير الجنرال "غاستو" (GASTU) الذي حاول التدخل لفرض عقوبات جماعية على القبائل إثر الحرائق التي نشبت في الغابات[2].

زد على ذلك، فقد تنازل الماريشال – بيليسيي – عن مساحات غابية تقدر بـ149.793 هكتار في إقليم قسنطينة لـ 34 معمر كما مس قانون 16 جوان 1851 غابة مولاي إسماعيل الأميرية الواقعة في أراضي قبيلة الغرابة ببلدية "سان لوسيان" (زهانة حاليا) و التي قدرت مساحتها آنذاك بـ 12.000 هكتار، مع العلم أن حدود هذه الغابة قد ثُبّتت مبكرا و ذلك خلال عامي 1846 – 1847 طبقا للأوامر الواردة في البرقية الوزارية الصادرة بتاريخ 13 أوت 1848، و في 10 ماي 1848 صودق على مشروع تهيئتها، و في عام 1855 تخلت السلطات الاستعمارية عن 800 هكتار لصالح قبيلة الغرابة بدعوى أن أهالي قبيلة الغرابة قد استقروا فيها بطريقة شرعية وفق قرار وزاري مؤرخ في 14 سبتمبر 1850، كما اقتطعت

---

[1]: المرجع نفسه، ص. 329.

(2) - بن داهة عدة: المرجع نفسه، ص. 330.

مساحة 2.800 هكتار من غابة مولاي إسماعيل لإنشاء مركزي أرزيو و المالح الاستيطانيين[1].

كما مس القانون الغابي لـ 16 جوان 1851 غابة بني خنيس بجبال بني شقران – شمال معسكر – التي تغطى مساحتها 3.698 هكتار، إلا أن قبيلة بين خنيس احتجت على قرار المصادرة لاعتبار الغابة ملكا جماعيا، تم شراؤها و فق عقد مكتوب من باي معسكر عام 1801 بمبلغ 2.500 ريال.

و نظرا لما تشكله الأراضي الغابية لقبيلة بني خنيس من خطر على أمن الفرنسيين في ضواحي مدينة معسكر فإن الحاكم العام – الفرنسي – للجزائر قد اقترح إخضاع 2.040 هكتار من أراضي الغابة لقانون 16 جوان 1851[2].

- **قانون 19 جوان 1851:**

نص في مواده الثمانية عشرة من الفصل الرابع على المصادرة لأجل المنفعة العامة، تماما كما هو مرسوم أول أكتوبر 1844.

و بناء على ما ادعته فرنسا بالمصادرة من أجل المنفعة العامة، قامت بإنشاء 146 مركزا استيطانيا فيما بين 1836 – 1860 لاستقبال الكولون الوافدين.

- **قانون 18 جويلية 1851:**

وضعت المواد من 07 حتى 17 من الفصل الثالث لقانون 18 جويلية 1851 ثلاث قواعد:

أولها: أن الملكيات العقارية للأهالي و للأوروبيين على حد سواء هي قابلة للخرق (المادة: 10)، و اعترفت هذه القاعدة بالحالة التي وجدت عليها الأراضي غداة الاحتلال، أو بعد التأكد من أنها ملكية يتمتع بها الخواص، أو هي ملك جماعي للقبائل أو لبطون القبيلة التابعة لها (المادة: 11)، و بهذا الشكل ظهر لأول مّرة الفصل بين أراضي الملك و أراضي

(1) – G.G.A, Dpt d'Oran. Arrondissement d'Oran, C.M de ST lucien, Forêt domaniale de Mouley Ismaem (archives de la direction des forêts-Mascara).

(2) – M.P de MENERVILLE . Op. cit.. p 232. .

العرش، إلاّ أن هذا المبدأ اعتبر قدحا أو احتجاجا ضد مرسومي 1844 و 1846، و بالفعل فإن المادة 22 م قانون 1851 قد وضعت حدًّا لعملية التثبت من عقود الملكية[1].

ثانيها: إن حق التملك و التمتع بالأراضي التابعة للقبيلة غير قابل للتحول لصالح الأشخاص الأجانب عن القبيلة (المادة 14، الفقرة 02) إلا لصالح الدولة، و هذه المادة جاءت لتمنع الأوروبيين من الحصول على أرض خارج النطاق الذي حددته السلطات الاستعمارية للكولون، و قد سبق لهذا الإجراء أن حددته المادة 19 من مرسوم 1844.

و الداعي إلى إصدار هذه المادة القانونية هو ضمان أمن الكولون حتى لا يغامروا بأنفسهم داخل القبائل، و بالتالي يعرقلون النشاطات العسكرية ضد القبائل المتمردة و الثائرة، لاسيما في المناطق العسكرية، لأن المناطق المدنية قد ضمنت فيها المادة 17 من قانون 1851 الحق للأوروبيين في شراء أراضي الحبوس.

ثالثها: إن عمليات المتاجرة بالأملاك العقارية فيما بين الجزائريين ستتم وفق إجراءات إسلامية، و وفق القانون المدني في جميع الحالات الأخرى (المادة: 16)[1].

و اعتبرت المادة 04 من هذا القانون أملاكا تابعة للدولة جميع العقارات التي كانت تدعى بأملاك الأحراش و الغابات، **و** هذا طبقا لقرار 31 أكتوبر 1845[2].

و خلال هذه السنة بلغ عدد الذكور الأوروبيين المهاجرين إلى الجزائر، 40.103 نسمة مقابل 230212 من الإناث، أما الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة فعددهم 29.142 نسمة[3].

و للإشارة فإنه خلال الفترة من 1840 إلى 1851 و هي التي جرى فيها تطبيق نظام الامتياز المجاني (Système de concession gratuite) و الدعم الرسمي قد تمكنت الحكومة من تثبيت 44.045 معمرا.

و بمثل هذا التشريع حققت فرنسا بعدا سياسيا، إذ بتحطيمها للبنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري تكون قد سدت الطريق في وجه الطبقة التقليدية المسيطرة[4].

---

(1) – Arthur GIROULT : Op, cit p. 355. عن بن داهة عدة، ص. 333.

(1) - بن داهة عدة، ص. 334.

(2) - المرجع نفسه، ص 335.

(3) - Jules DUVAL . L'Algérie et les colonies françaises, Paris 1877, p. 34.

(4) - بن داهة عدة، ص. 335.

و هكذا كان الاستيطان بتأييد و دعم من النظام العسكري عن طريق مؤسسة المكاتب العربية قد بلغ أوجه إلى غاية عام 1860م.

و لم تترك المخططات الاستيطانية بالقطر الجزائري سوى المناطق الجبلية لبلاد القبائل و الأوراس. أما في منطقة قالمة مثلا فقد فقدت ثلاث قبائل من 40 إلى 50% من ممتلكاتها و قبيلة أخرى أخذ من أراضيها 85% في حين تحول السكان الحضر إلى بدو. و أصبح الأهالي – كما عبر عن ذلك أحد ضباط المكاتب العربية "لاباسيت" (Lapasset) – "تحت رحمة البؤس الرهيب" و استمر الكثير منهم في الهجرة نحو الأراضي التونسية. و لم يبد – فقط – المعمرون عدم اكتراثهم التام لبؤس الأهالي، بل كانوا فوق ذلك يحتجون ضد عدم كفاية الإجراءات[1] المانحة لهم حقوق الاستيطان و الامتيازات الأخرى.

و لقد عبر المعمرون عن أبشع مظهر من مظاهر حب الذات و السطو على حقوق الناس بالسلب و النهب و بكل الوسائل الجشعة و اللاإنسانية بتاريخ 12 جويلية عام 1861م بجريدة "السايبوس": "حسب اعتقادنا نحن، فلا يوجد بإفريقيا سوى مصلحة واحدة محترمة هي مصلحة المعمر، هي مصلحتنا ولا يوجد سوى حق واحد جدي هو حقنا..."[2].

و كان لهذا السلوك الظالم أن أحدث اضطرابات أخرى خطيرة في أوساط القبائل و حتى المكاتب العربية التي قد ساندت و أيدت الاستيطان، لأن ضباطها كانوا يرون في تلك السياسة وسيلة لتعزيز الاحتلال، فصارت منذ ذلك الحين "ضد النهب القوي"[3] و ضد المعمرين الذين يسعون إلى امتلاك أكبر قدر ممكن من أراضي القبائل، حيث تم انتقال حوالي 75000 هكتارا بشرق البلاد في أواخر عام 1857 – كما أشار إلى ذلك مكتب قسنطينة – إلى المصالح المدنية و انتقل إثرها الأهالي القاطنين بها تحت أوامر المكتب العربي الولائي[4].

هذا بالإضافة إلى أن المعمرين كانوا يسعون لتكسير الحاجز الذي يقف عائقا ضد تقدمهم في الإقليم العسكري بهدف الحصول على أملاك عقارية فسيحة و تحقيق أرباح كبيرة، حيث

---

(1) - CH. A. Julien, Histoire de l'Algérie Contemporaine,(1821 - 1871) , Paris 1964, pp. 405 – 406.

(2) - Idem., p. 406.

(3) - Idem., P. 406.

(4) - F80 508, Constantine, le 07 novembre 1856.

تحولت الأرض الجزائرية إلى شيء عقاري أو تجاري أكثر مما كانت عليه ذات قيمة استقلالية.

و هكذا و نتيجة لاتساع الأقاليم المدنية في كامل أنحاء البلاد، بدأ يشعر ضباط المكاتب العربية و النظام العسكري بشكل عام أن سيادتهم على الأهالي و كذا على مؤسسات القطر، أخذت تسير نحو التلاشي و الزوال أمام مطالب المعمرين بالحرية في حكم البلاد. و من هنا يبدأ الصراع و تبدأ المجابهات السياسية بين الطرفين، حيث راح ضحيتها الجزائريون.

و منذ سنة 1853م، كانت الأقاليم المدنية تزداد اتساعا، حيث انتقل عدد كبير من الأهالي تحت سلطة القضائية المدنية، و وجد الجزائري نفسه مقيدا بالتشريع الفرنسي، بل بنظام قضائي يطبق قاعدة "الغالب" من أجل تحقيق السيادة الاستعمارية[1] الأمر الذي أدى إلى تحطيم حياة الفرد الجزائري تحطيما عقائديا و اقتصاديا و ثقافيا، أي تحطيم موروثه الحضاري، و قد استخدمت كل الوسائل من أجل جعل "الجزائر فرنسية، ففي أكتوبر عام 1854م صدر مرسوم إمبراطوري يقضي بإعادة تكييف القضاء الإسلامي حتى يتسنى إخضاع الجزائريين تدريجيا للقانون النابليوني[2].

و في 31 ديسمبر 1859م، صدر مرسوم آخر يؤكد على إخضاع القضاء الإسلامي إلى التشريع الفرنسي فقد نصت على سبيل المثال المادة رقم 3 منه على وجوب إخضاع القضايا الجنائية إلى قانون العقوبات الفرنسية. كما صارت القضايا و الأحكام الصادرة عن القضاة الجزائريين تترجم إلى اللغة الفرنسية[1].بل أكثر من هذا فقد طبق على الجزائريين قانون "لنش" و العقوبات الجماعية و غيرها.

كانت الأقاليم المدنية تزداد اتساعا بازدياد المعمرين. ففي خلال شهر مارس من عام 1855، كان الجنرال "مسيات" (Maissiat) قائد قسمة سطيف، قد لفت انتباه سلطاته العليا حول تجريد الأهالي من أراضيهم: "هناك عشائر بتمامها من قبائل قد جردت تماما من أراضيها". كما كانت هناك رغبة شديدة للهجرة نحو تونس من طرف الأهالي. و قد استلمت الشركة السويسرية 10.000 هكتارا من 20.000 هكتارا، كان من المفروض أن تأخذها. و

---

(1) – Annie-Rey Gold zeiguer, Op.cit.. voir pp. 31 – 38.

(2) - M.L. Menerville. Dictionnaire de la législation Algérienne. 1er volum 1830 – 1860 Paris. 1877. pp. 411 - 413

(1) – Idem.

عندما يستوجب تسليم ما تبقى أخذه من طرف تلك الشركة، فإن السكان الأهالي الباقون سوف يغادرون أوطانهم[2].

و كان رئيس مكتب سطيف قد أشار في تقرير له بتاريخ 31 أكتوبر 1856م إلى الاضطراب الخطير الذي نجم نتيجة انتزاع أراضي القبائل منها، و أوصى – في آن واحد – إلى توطينها في مكان لا يخشى فيه طردهم[3].

– **منشور الحاكم العام بتاريخ 22 أفريل 1858:**

أصدر الحاكم العام "رندن" منشورا مؤرخا في 22 أفريل 1858م أكد فيه على تطبيق الاستيطان، في حين صرح والي قسنطينة "زوبفيل" (Zoepffel) في رسالة له إلى الجنرال قائد الناحية ما يلي: "يوجد فوق الاستيطان العادل للعرب، مصلحة ذات نظام أكثر سموا، هي مصلحة الاستعمار الأوروبي"[4]. و هل في تجريد القبائل أراضيها و طردها منها عدل و حفاظ على وجودها؟!... ذلك هو المنطق الاستعماري.

و مما يؤكد ذلك، أن المستعمر لم يرد أن يترك أي شيء للأهالي من أراضيهم و ممتلكاتهم، فقد أمر الوالي القائمين على تنفيذ سياسة الاستيطان "بأخذ ما ترك القبائل من الأراضي مؤقتا بين أيديهم، و الذي بفعل قوة الأشياء جعلتنا – كما يقول – نتركها إليهم ..".

غير أنه اصدم بمعارضة المكاتب العربية التي بينت "مشاكل" الاستيطان. فالمكتب العربي بمدينة قالمة – مثلا – كان قد أوصى بـ "التحفظ الكبير جدا " في الدراسة و كذا "الاحتياط الكبير" في التطبيق، إذ "ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الحاضر و المستقبل و مراعاة الحالة الراهنة للاستعمار و مستقبله"[1]. نفس الموقف كذلك، كان بالنسبة لمكتب سكيكدة: "إن عملية الاستيطان هي عملية أكثر ليونة من أية عملية أخرى يمكن الشروع فيها، فهي ليست منظمة، بل تؤدي إلى إخلاء البلاد من السكان لتجعل منها صحراء إلى الأبد"[2]. و نفس الانشغالات التي أشار إليها تقرير تفتيش المكاتب العربية بتاريخ 5 أكتوبر 1857م الذي

---

(2) - A. Nouschi, op. cit., p. 252.

(3) - A. O. M., K. Rapports mensuels, subdivision de Sétif 1854 – 70, Rapport du 31 octobre 1856.

(4) - A. Nouschi, op. cit., p. 272.

(1) - F80 506, Rapport du 31 décembre 1856.

(2) -A.O.M.K, Inspection générale, Rapports du décembre 1851 – 59, Rapport du 5 octobre 1857.

بين حالة "الخوف التي حلت بالعرب نتيجة الغزو و الاستيلاء على أراضيهم من طرف الأوروبيين"[3].

أما مكتب مدينة بجاية، فقد كان أكثر دقة في معارضته، حيث بين "استحالة الاستيطان" في دائرته، في حين أن مكتب برج بوعريريج قد طرح "المشاكل الجديدة التي اعترضت الاستيطان، لأن أولاد مقران و هاشم يملكون وحدهم أكبر جزء من الأراضي الصالحة للزراعة"[4].

ثانيا: نشأة وزارة القطر الجزائري و المستعمرات 1858 – 1860:

نتيجة لمطالب المعمرين بمزيد من الأراضي و ضغطها الكبير على السياسة الإمبراطورية تأسست وزارة القطر الجزائري في 24 جوان سنة 1858م بهدف تحقيق مصالح المعمرين. إذ تم إلغاء منصب الحاكم العام، لكن هذه الوزارة لم تستمر سوى عامين، حيث قدم الأمير نابليون استقالته في 7 مارس 1859م ليخلفه الكونت "دي شاسلوب لوبات" (Le compte de Chasseloup Laubat) بعد فترة قصيرة، قام فيها "روهي" (Rouher) بالنيابة كوزير للفلاحة و التجارة. و كان "شاسلوب" يختلف عن الأمير نابليون بعض الشيء فقد التزم بالسياسة الاستعمارية الرأسمالية التي تتجاوب مع أفكار الإمبراطور نابليون الثالث، و لم يعارض الاستيطان، إلا أن "إصلاحات" الأمير نابليون كانت مستوحاة من عداوته "لنظام السيف" حيث تبنى فكرة المعمرين المتعلقة بالملكية الفردية[1] ذلك أن المعمرين كانوا يرغبون – قبل كل شيء – في حكومة مستقلة بالقطر الجزائري حسب مزاجهم، أي كانوا يرفضون بشدة كل "إستبداد عسكري" لمصالحهم تحت وصاية تلك المؤسسة.

و في خلال السنتين اللتين استمرت خلالهما وزارة القطر الجزائري، تم الموافقة على 4600 قطعة أرضية تدخل في إطار الهبات و 17 قرية استيطانية بمقاطعة الشرق منها: مركز هنشير السعيد، "غاليني" (Galiéni)، و "قاستي" (Gastu) على بعد 19 و 34 كلم

---

(3) - Idem., Rapport du 7 octobre 1857.

(4) - Idem., Rapport du 9 octobre 1857.

(1) - CH. A. Julien, op. cit., pp. 415 – 416.

في الشمال الغربي لمدينة قالمة، و "مادجيبة" بمقربة من الخروب، و مجاز الصفا على بعد 9 كلم في الجنوب الشرقي من قرية "ذفيفيي" (Duvivier) على بعد 32 كلم في الشمال الغربي من مدينة سوق اهراس، و "لامبلاش" (Lamblèche) على بعد 12 كلم شرق مدينة قسنطينة، الخروب و أولاد رحمون على بعد 16 و 28 كلم في الجنوب الشرقي[1].

كان الجنرال "فلوري" (Fleury) أحد مرافقي الإمبراطور و مراسل باستمرار العقيد "لاباسيت" – قد نجح في جلب اهتمام الإمبراطور نابليون الثالث حول مشكل الأهالي، حيث قرر – بعد الخطاب الذي ألقاه بالجزائر العاصمة في 19 سبتمبر 1860م إلغاء الوزارة بالقطر الجزائري. حيث أكد هذا الجنرال للعقيد "لاباسيت" على مساهمته الفعالة في تحقيق تلك النتيجة[2]. و منذ ذلك الوقت – أي بعد إلغاء تلك الوزارة بمقتضى مرسوم مؤرخ في 24 نوفمبر عام 1860م – أصبح ضباط المكاتب العربية يهاجمون بشدة المعمرين و فكرتهم الاستيطانية لأن "نفوذهم" بدأ يسير نحو التلاشي نتيجة اكتساح المعمرين و بقوة البلاد.

و هكذا بات ضباط المكاتب يضيقون ذرعا بالمعمرين كما أصبح المعمرون يضيقون كذلك بهؤلاء الضباط و يحتجون ضد "تجاوزاتهم" مطالبين بتحقيق سياسة الإدماج[3].

كما ظهر ضباط المكاتب بمظهر "المدافع" الزائف أو "المحامي" المحتال على مصالح الأهالي بهدف تبرير أهمية وجودهم و ضرورة تسييرهم للبلاد، حيث كتب أحدهم و هو النقيب "فييو" (Villot): "أن الأهالي لا يملكون لا جرائد و لا هيئة انتخابية. لقد كنا نحن المترجمين لمتطلباتهم و كذا لما يكابدونه من آلام ... و ذلك هو سر الأحقاد المتظافرة تجاه المكاتب العربية، أو بالأحرى تجاه الإدارة العسكرية"[4].

أما "لاباسي" فقد حمل سياسة الاستيطان ما نجم عنها من تحطيم للأهالي "البؤساء" الذين تقهقروا أمام مسيرة الاستعمار. ذلك أن الاستيطان قد بدا "كنهب" بالنسبة لسكان كامل

---

(1) - CH. A. Julien, op. cit.. p. 417.

(2) - CH. – R. Ageron, op. cit.. p. 40.

(3) - CH. A. Julien, op. cit.. p. 404.

(4) - CH.- R. Agéron, op. cit.. p. 20.

القطر الجزائري الذين أصبحت حياتهم مهددة بسببه حيث أصبحوا يقاومونه بشدة[1]، في حين أوضح قائد دائرة سكيكدة: "أن الاستعمار قد نزع من العرب الأراضي الغنية و الخصبة، بل سيزيد من انتزاع أراض أخرى، و إذا لم تتخذ الاحتياطات اللازمة، فسوف يجيب عن ذلك احتجاجات البارود"[2].

هذا و قد لاحظ مكتب سطيف أن 42 خماسا قد غادروا الإقليم الذي يوجد به المعمرون نتيجة عدم تجاوبهم مع أصحاب الامتيازات و ذلك في إشارة إلى تجاوزات "الكولون" في حين كشف أحد ضباط المكاتب العربية و هو "لاكروتال" (Lacretelle) – الذي ارتقى إلى رتبة جنرال -: "أن الاستعمار كان قد إنتزع من الأهالي أحسن أراضيهم"، بل "جردهم لذة التمتع بالحياة و كذا الدخول إلى ساحات المياه. لذلك لم يقدر العرب على المقاومة ضد الجفاف"[3].

لقد بدا المعمر "كعنصر مشوش" في أعين ضباط المكاتب العربية، للنظام العام، حيث صار هؤلاء الضباط يقودون معارضة شديدة و هجمة كبيرة ضد الاستيطان لما أحدثه في نظرهم "من قلق و إزعاج في أوساط القبائل"[4]. و كان النظام العسكري ممثلا في مؤسسة المكاتب العربية كان حريصا على راحة الأهالي.

و قد ظهر "فرديناند هيقونيت" بمظهر الأذكى من رفقائه الآخرين من رؤساء المكاتب العربية، حينما وجه إصبع الإتهام إلى تلك المكاتب التي بدت – في نظره – تفتقر إل "الكياسة" و "الذكاء" و ذلك من خلال "عدائها لتطور الاستعمار". هذا العداء "الناجم في بعض الحالات الخاصة "بسبب المحاولات اليائسة للمعمرين الذين يتعاطون كل أنواع الرذائل ..."، معللا في ذات الوقت صلاحيات المكتب العربي الذي ليس له "حق الفيتو" فيما يتعلق بالاستعمار. و إنما يبدي – فقط – آراءه و يقدم معلومات إلى السلطة العليا[1].

---

(1) - A. Nouschi, op. cit., voir pp. 274 – 277.

(2) -F80 517, Sétif, Rapport du mois de septembre 1857.

(3) -J. Duval et A. Warnier, Burau arabes et colons. Paris 1869, voir pp. 107, 108, 164.-

(4) - X. Yacono, Les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie des indigènes dans l'ouest du tell Algérois, Paris, 1953, pp. 167 – 168.

(1) - F. Hugonnet, op. cit., pp. 252 – 253.

هذا و قد سجلت إدارة الشؤون العربية بقسنطينة أن عمليات الاستيطان، كانت تتم دون تعويضات أو ضمانات بالنسبة لحقوق الأهالي، و لكن الإصرار الشديد على تثبيت الأوروبيين بالأراضي، قد أدى إلى "تنظيم" الطرد الفوضوي للقبائل[2].

[2] - A. Nouschi, op. cit., p. 270.

الفصل الثالث
المراسيم و القرارات و القوانين من 1863 إلى 1962

أولا - المرسوم الإمبراطوري أو القرار المشيخي (Sénatus consulte) بتاريخ 22 أفريل 1863:

لما كانت سنة 1863م، صدر مرسوم إمبراطوري بتاريخ 22 أفريل "السيناتيس – كونسيلت" (consulte Sénatus) الذي لم يكن من حيث الشكل سوى ميثاقا عقاريا، و لكن من حيث المضمون كان يرمي إلى إنشاء الملكية الفردية. و كان هذا المرسوم يزعم الاعتراف للقبائل بحقوقها حول ملكية القطعة الأرضية التي تحت حوزتها، إذا لم توجد هناك تعويضات ممكنة لأقاليم أخرى. كما أوجد تمييزا دقيقا بالنسبة لوضعية الملكية الجزائرية القديمة: أراض زراعية جماعية (أراضي العرش) و أراضي البور أو (أملاك البلديات) كانت قد أعلن عنها أنها "ملك القبائل التي لها حق التمتع التقليدي و الدائم" و ينبغي أن توزع بين مختلف الدواوير ..

لقد تحدث الجنرال "ألارد" (Allard) في تقريره لمجلس الشيوخ بتاريخ 9 مارس 1863 عن 16 قبيلة تم حشرها من

سنة 1857 إلى 1863 و التي قلصت مساحتها الأرضية من 387.357 هكتار إلى 282.024 هكتار [1].

لقد كرس القانون الإمبراطوري واقعا مضللا حين حوّل حقول الأهالي في أراضي العرش إلى ما اصطلح عليه قانونيا بـ (حقوق الملكية الجماعية) و حين أجّل إلى وقت غير محدد ميعاد توزيع "الأراضي الجماعية" بين أعضاء القبيلة أو الدوائر. و قد ندّد المستوطنون بما أسموه باطلا و زورا "الشيوعية الزراعية التي تمثل – حسب زعمهم – عائقا في وجه التقدم"، و الحجة الأساسية التي قدّمها مُنظِّروهم هي أن أعضاء القبيلة يتمتعون، دون غيرهم، بحق امتلاك الأراضي "المهملة" من طرف حائزيها المتخلين عنها الاستيلاء على الأرض بحجة مفترية أنها مهملة[1].

ما من شك في أن شيوع الأرض مصدر سرِّ استمراريتها و تمسك الناس بها هذا يعود إلى تاريخ القبائل الجزائرية التي حافظت على تقاليدها الجماعية و لكن إذا صادف الغربيون أن وجدوا أنفسهم أمام أوضاع ملكية تتميز بـ:

1) تعدد الشركاء فيها، و هذا حتى في الأراضي المسماة "ملك"، بل فيها بصفة أخص.

---

[1] - أجيرون، المرجع نفسه: هامش ص. 140.

[1] - المرجع نفسه، ص. 141 – 142.

2) بالاستغلال الجماعي.

3) بمقتضيات ظروف الحياة البدوية و ممارسة السلطة «القبلية".. فإن هؤلاء الغربيين الذين فقدوا الذاكرة التي كانت تربطهم بتاريخهم الزراعي سيبادرون حالا و بإصرار إلى الإشارة إليها بمصطلح الشيوعية"[2]

و من منطق الغموض الذي يكتنف هذا الاعتقاد بجماعية الملكية فإنَّ القانون الإمبراطوري، الصادر سنة 1863، قد أنشأ تصنيفا دقيقا يُعين على التمييز بين الحالات، و قد يكون مبالغا في الدقة بالنظر إلى الأوضاع التي كانت عليه الملكية الجزائرية سالفا: أراض مشتركة للزراعة و أراض مشتركة للرعي و أراضي ملك. فبالنسبة للأراضي المشتركة للزراعة أو "أراضي العرش الحقيقية" و للمراعي المشتركة أو "الأملاك البلدية" فقد تم التصريح بها على أنها "أملاك للقبائل التي كانت تنتفع بها بصفة تقليدية دائمة" و يجب أن توزع بين مختلف الدواوير. أما الأراضي الممسماة "مخزن" أي التي تم التنازل عنها لفائدة مستوطنات عسكرية وكذا الأراضي المسماة "العزل"، و الأراضي التي كان البايات يُقطعونها لصالح خدامهم أو لقائدة قبائل مقربة فقد صُرح بها

---

[2] - المرجع نفسه، ص. 143.

أيضـــا، و كـــذا أراضـــي "ملكيـــة جماعيـــة" للقبائـــل. تســـتثنى الأراضـي التـي تـم التعـرف عليهـا بأنهـا ملـك لتظـل فـي معـزل عـن عمليـات القـانون الإمبراطـوري الـذي يشـمل 5/3 مـن مجمـوع القبائـل. و فـي الأخيـر تـم التصـريح علـى أن الأراضـي المشـتركة (المشاعة) سوف يُجمد بيعها إلى تاريخ تكوين الملكية الفردية.

فـي ظـروف مثـل تلـك اعتبـر الاسـتيطان نفسـه قـد حـرم مـن كـل مـا كـان يعقـده مـن آمـال لأن تكـوين الملكيـة الفرديـة، التـي نصـت عليـه تـدابير القـانون الإمبراطـوري باعتبـاره هـدفا أسـمى، قـد أوكـل تنفيـذه إلـى لجـان كـان لهـا مطلـق الحريـة فـي ذلـك و اللجان هي المكاتب العربية.

و لكـن التطبيـق جـرى بشـكل يتنـاقض تمامـا مـع روح القـانون الإمبراطـوري. و عـل سـبيل المثـال نـذكر بـأن التعليمـات قـد نصـت صـراحة علـى أن القـانون الإمبراطـوري يُطبـق علـى أراضـي "المخـزن" و أراضـي "العـزل" غيـر أن مصـالح أمـلاك الدولـة سـبق أن وثَّقتهـا فـي سـجلاتها فرفضـت التخلـي عنهـا حتـى و إن أُرغمـت علـى قبـول اللجـوء، بعـد إبـرام صـفقة أو صـدور حكـم مـن العدالـة، إلـى حصـر القبائـل و إعـادة ترتيـب أوضـاعها، و قـد بينـت النتـائج التـي أفضـت إليهـا تطبيقـات القـانون الإمبراطـوري أن المسـتفيد الأساسـي مـن القـانون هـي مصـلحة

أملاك الدولة. طلبت إحدى التعليمات الصادرة عن الحاكم العام بتاريخ 1 مارس 1865 أن يعترف للأهالي في مناطق "العزل" بالحق في "جزء من الأراضي التي يشغلونها". تكفلت بذلك لجنة دعيت بلجنة "العزل" إلى غاية سنة 1870. و قد خضعت الملاحظات الواردة فيها إلى مختلف التحويرات نتيجة الصفقات التي تمت بين المستفيدين و مصالح الدولة[1]. و بفضل مواصلة تحصيل حقوق الدولة المترتبة لها عن مختلف أوضاع الملكية المخولة مثل: غياب الوارث أو بسبب الحجز أو الحبس أو الغابات فقد تمكنت أملاك الدولة من الحصول على ما يربو عن مليون هكتار. و من جملة 6.888.381 هكتار الخاضعة لفحص القانون الإمبراطوري فقد تم إدراج 1.0003.072 هكتار ضمن أملاك الدولة، و بلغت نسبة تنفيذ المهمة، وقتها، إلى حوالي النصف.

مع ذلك كله فإن قراءة كتابات المستوطنين تعطي انطباعا مغايرا تماما. و الحجة التي يُستدل بها، في كل مرة، هي أن أملاك الدولة كانت تتوفر، إلى غاية 31 ديسمبر1862، على ما مجموعه 892.616 هكتار، بل ذهب "باروش" Baroche إلى حد التسرع في التصريح أمام مجلس الشيوخ

---

(1) – A.O.M. F80 1836.

بأن"تلك المساحة المقدرة بـ 900.000 هكتار قد خصصتها الدولة للاستيطان دون منازع"[1]، في حين صرح الحاكم العام "مكماهون"Mac Mahon، سنة 1866، بأنه بعد التنازل عن 100.000 هكتار لصالح الشركة "الجزائرية" لم يبق سوى 124.000 هكتار من أراض "جاهزة للاستيطان"[2].

كما يذكر مكماهون أن أملاك الدولة احتفظت بحوالي 200.000 هكتار بعد أن وزعت حوالي 170.000 هكتارا ثم أضاف أنه تم، بفضل تطبيق القانون الإمبراطوري، استرجاع مدخرات أملاك الدولة من جديد. و أن الأراضي المتحصل عليها بواسطة تطبيق القانون الإمبراطوري أو عن طريق ضم الأراضي التي لم يعد لها مالك من أراضي القبائل تسخر للاستيطان[3].

و الحقيقة أن القرار المشيخي كان يستهدف فرنسة الأراضي الجزائرية و إخضاعها للنظام الضريبي. و مع أن المعمرين، بالرغم من

---

[1] - في سنة 1872 صرح Warnier بأنه لم يتوفر في سنة 1872 سوى 226.000 هكتار، (En commission le 3 mars 1782 – A.N. C 2803). عن أجيرون،ص. 145.

[2] - أوضح Mac Mahon في سنة 1867 بأنه من 31 ديسمبر 1862 إلى 31 ديسمبر 1866 تم توزيع 38.213 هكتار في شكل استفادات فردية و (100.000) للشركة الجزائرية، كما أن 110.000 هكتار (بمدينة الجزائر) قد تم التنازل عنها أو بيعت (للمستوطنين؟)، 378.000 (في وهران) قد أجرت للقبائل ما عدا 28.000 بيعت للمستوطنين. 377000 (في قسنطينة) قد أجرت للقبائل في شكل عزل (و لا يبدو هذا الكلام جادا). عن أجيرون، ص. 145.

[3] - أجيرون، ص. 145 – 146.

أنهم ظلوا يحتفظون بامتيازات قانون 1851 بمصادرة أراضي الأهالي بشتى الطرق، إلا أنهم ثاروا ضد القرار المشيخي، فطمأنهم نابليون الثالث، بل حفزهم على مزيد من الظلم و الاضطهاد للأهالي، مخاطبا إياهم: "ينبغي طرد السكان العرب إلى الصحراء، والحكم عليهم بنفس المصير الذي لحق بهنود أمريكا الشمالية.

و يبدو التناقض بين أقوال الإمبراطور و قراره، فقد جاء في المادة الأولى من القرار على "الملكيات الأرضية التي بحوزة القبائل في الجزائر، و التي ظلوا يتمتعون بها بشكل دائم و تقليدي مهما كانت الصفة تعتبر ملكية مثبتة قانونا.

كما نص هذا القرار بحق الملكية للجزائريين، و إمكانية إحداث "ملكية فردية للعرب" إلا أن التطبيق الميداني كان عكس ذلك، فقد صاحب تطبيقه عمليات مصادرة كبيرة منها على سبيل المثال تم حجز 108 هكتار في دائرة مستغانم و أكبر عملية حجز شهدتها دوائر وهران و سيدي بلعباس و سعيدة و معسكر، كما عرفت دائرة تلمسان أكبر مصادرة لـ: 24 قبيلة، خلال سنة 1863 تاريخ صدور القرار[1].

[1] - Mahfoud Kaddache et Djilali Sari: l'Algérie dans l'histoire, O.P.U. Alger, 1989, p. 49.

و نص أيضا هذا القرار في مادته السادسة (06) على رفع الحضر الذي كان مضروبا عل الصفقات العقارية بين الجزائريين و الأوروبيين بمقتضى المادة 14 من قانون 16 جوان 1851، الأمر الذي شجع المعمرين على تجريد كثير من القبائل من أراضيها الزراعية و دفعها للهجرة.كما سمح هذا القرار بوضع اليد على أراضي البايلك و مصادرة الأراضي "للصالح العام الاستعماري" كشق الطرق و إنشاء المدن و غيرها.

و مهما يكن من أمر فإن تطبيق هذا القرار قد أدى إلى تفكيك وحدة القبيلة بإنشاء الملكية الخاصة بأراضي العرش، فبإلغائه للفقرتين 02 و 03 من قانون 16 جوان 1851، يكون قد أقرَّ إمكانية إجراء صفقات تجارية داخل جميع القبائل، حيث توجد أراضي الملك، و هذا بمجرد تخليص الأملاك العامة و البلدية، على أن يفضي تطبيقه التدريجي إلى إزالة العقبات التي تعرقل أي نشاط استعماري في أراضي الأهالي[1].

و باستثناء أراضي الملك التي بقيت خارج أعمال "السناتيس – كونسيلت" و التي كانت تمس 5/3 من القبائل، فقد تم التأكيد على عدم

[1] - M.P. De Ménerville: Op. cit., 2eme V. p. 15.

التصـرف فـي الأراضـي الجماعيـة إلـى غايـة تأسـيس الملكيـة الفرديـة، و قـد بـدا الاسـتيطان فـي تلـك الظـروف، مسـلوبا مـن كـل آمالـه، حينمـا أسـندت مهمـة القيـام بتنفيـذ هـذا المرسـوم إلـى لجـان مكونـة مـن المكاتـب العربيـة. غيـر أن تأسـيس الملكيـة الفرديـة، اتضـح تحقيقهـا مـن الصـعوبة بمكـان، بـل بـدت بمثابـة هـدف طوباوي لا يمكن الوصول إلى تطبيقه في الميدان[2].

لقـد كـان تصـور الإدارة الاسـتعمارية – و علـى وجـه الخصـوص المكاتـب العربيـة – حـول موضـوع الاسـتيطان لا يعـدو أن يكـون سـوى خطـوة نحـو تأسـيس الملكيـة الفرديـة. غيـر أن هـذا التصـور لـم يكـن واضـح الرؤيـة، فهـل يعنـي تحقيـق ذلـك بسـرعة عـن طريـق المـرور بمرحلـة الملكيـة الجماعيـة؟ - هنـا كـذلك لـم تسـتطع تلـك المكاتـب و الإدارة الاسـتعمارية أن تـنجح في بلورة نظرية واضحة يمكن تبنيها في هذا الميدان[3].

و هكـذا يمكـن القـول أن الحـاكم العـام "شـانزي" (Chany) كـان، حسـب "أجيـرون": "أمينـا" للفكـرة التـي كانـت تنـادي بهـا المكاتـب العربيـة، و هـي: مواصـلة عمـل "السـيناتيس – كونسـيلت" متشـبثا بالملكيـة الفرديـة بمعنـى الملكيـة "العائليـة"[4].

---

[2] - CH.-R. Agéron, les Algériens musulmans.. op. cit., p. 74.

[3] - X. Yacono, op. cit., p. 155.

[4] - CH.-R. Agéron, op. cit., pp. 84 – 85.

و الحقيقة أن الهدف الذي اقترحه المشرع من هذا المرسوم هو تحويل الأرض الجزائرية إلى مادة تجارية[1]. و ظل الجزائريون نتيجة هذا الصراع المحتدم بين المعمرين العسكريين يدفعون الثمن في كل شيء.

لقد كانت أطماع المعمرين بلا حدود، في حين كانت المكاتب العربية تريد الاحتفاظ لنفسها بالسطلة في إدارة شؤون البلاد، لذلك بدأت تقف بالمرصاد لتلك الأطماع التي كانت تتعارض مع ما تطمح إليه. لقد كتب "الاباسي" يقول: "إن الهوة التي تعمقت بين المعمرين و الأهالي، سيأتي اليوم الذي تملأ فيها بالجثث[2]، في حين كتب الجنرال "لاكروتال" قائلا: "إن العربي يسير شيئا فشيئا نحو الانقراض النهائي نتيجة احتكاكه بالأوروبي."[3].

و يمكن أن نستخلص النتائج التالية من الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي (22 أفريل 1863):

1. تمكين الكولون من تجريد الأهالي من أراضيهم باسم الملكية الفردية لمصادرة الأراضي الجماعية.

---

(1) - J. Duval et A. Warnier, Bureaux Arabes et Colons, op. cit., p. 147.

(2) - CH. –R. Agéron, op. cit., p. 35.

(3) - Idem., voir la marge de la p. 370.

2. مكن هذا القرار من إجراءات تطبيقية في الميدان، حيث تم استغلال المساحات التالية في زراعة: 172.179 هكتارا (حبوبا)، 3.535 هكتارا (خضرا)، 20.000 هكتارا (كروما)، 21.132 هكتارا (بستنة)، 3.000 هكتارا (أشجار تبغ)، 2.500 هكتارا (قطنا)، 1.694 هكتارا (أشجارا مثمرة)، 300 هكتارا (كتانا)، أي ما مجموع: 225.000 هكتارا.[4]

3. و من بين القبائل التي خضعت للإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي التي استمرت حتى 30 سبتمبر 1892 قد شملت 416 قبيلة و 754 دوارا، و مست: 7.703605 هكتار من بينها: 5.906.488 هكتار في التل و 1.601.647 هكتار بالهضاب العلي، و 195.470 هكتار في الصحراء[1].

ثانيا القرار المشيخي (1865):

فتح المجال للمسلمين الجزائريين للحصول على المواطنة الفرنسية عن طريق التجنس و لكن شرط التخلي عن أحوالهم الشخصية أي عن دينهم. و هو في الحقيقة قرار لا معنى له،

---

(4) – Jules Duval: Réflexion sur la politique de l'empereur en Algérie, Paris 1866, p. 121.

(1) – بن داهة عدة، ص. 356.

بـل فـتح البـاب علـى مصـراعيه لإمعـان الكولـون فـي مطـالبهم اللامحدودة للأراضي..

و مـا يلاحـظ فـي هـذه الظـروف أن الـبلاد ضـربتها مجاعـة مفزعـة سـنة 1867 أودت بحيـاة 500 ألـف شـخص، و دفعـت بـالجزائريين إلـى رهـن ممتلكـاتهم الزراعيـة و كرائهـا للكولـون و التحـول إلـى أجـراء يعملـون فـي أراضـيهم السـابقة، الأمـر الـذي سـيؤول لا محالـة إلـى المسـاهمة فـي نشـاة بروليتاريـا زراعيـة فـي الجزائر[2].

و يمكـن أن نـذكر هنـا بعـض الأمثلـة أو بعـض النمـاذج لقرارات منح الأراضي[3]:

الجزائر منطقة قسنطينة[4]

الأمبراطورية الفرنسية

قرار منح الأرض

نحن[5]. مشير فرنسا. والي الجزائر العام.

---

[2] - بن داهة عدة، ص. 358.

[3] – عبد الحميد زوزو: نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830 - 1962)، الجزائر. م. و. : 1984، ص. 155 – 158.

[4] - منطقة أو ولاية.

[5] – والي الولاية

نظـرا إلـى الأوامـر المؤرخـة بـ 21 جويليـة 1845، و 5 جـوان و أول سـبتمبر سـنة 1847. و إلـى المرسـوم الرئاسـي بتـاريخ 26 أفريـل 1851. و بنـاء علـى رأي مجلـس [1] الحكومـة بتاريخ 2 ماي 1865.

نقرر

المـادة 1 – مـنح السـيد سيسـتي؟ Cesti طبيـب عسـكري مـن الدرجـة الأولـى بفيلـق اللفيـف الأجنبـي الثـاني، الحامـل لوسـام الشـرف و القـاطن بباتنـة، قطـة أرض حكوميـة، سـعتها تسـعة و تسـعون هكتـارا، اثنتـان و ثمـانون آرا، و خمسـون سـنتيارا، تقـع بـأرض المعـذر (دائـرة باتنـة العسـكرية). كمـا هـو مبـين فـي التصميم المرفق..

المـادة 2 – سـيقدم المسـتفيد إلـى الدولـة إيـرادا سـنويا و دائمـا، مقـداره تسـعة و تسـعون فرنكـا، و خمسـة و تسـعون سـنتيما، يـدفع مسـبقا كـل ثلاثـة أشـهر إلـى قـابض صـندوق الأمـلاك العقاريـة التابعـة لباتنـة، و ذلك بدءا من جويلية 1859.

و قـد يتحصـل علـى الإيـراد بطريقـة الجبـر. أمـا فـي حالـة عـدم التسـديد فـيعلن إداريـا عـن سـقوط الحـق. و هـذا طبقـا لإجـراءات

[1] –مجلس الحكومة، و مجلس الولاية أو اللجنة الاستشارية.

الأمر المؤرخ بـ 11 جوان 1847. كما يمكن شراء الإيراد المذكور طبقا للإجراءات المتعلقة بالفصل الثاني من الأمر المؤرخ بأول أكتوبر 1844.

كما ترتبط بالمستفيد كل الأعباء و الضرائب التي قد تفرض في وقت لاحق على الملكية العقارية بالجزائر.

المادة 3 - على المستفيد من جهة أخرى تشييد منزل من مواد بنائه بالأرض المعينة بغرض استعماله ضيعة، و ما إلى ذلك من أبنية أخرى لإيواء العمال و حفظ المعدات الزراعية اللازمة لاستثمار الأرض الممنوحة. و من الواجب إنها الأشغال في مدة سنتين، و استثمار جميع الأراضي الممنوحة في أجل أقصاه ثلاث سنوات، بدءا من تاريخ هذا القرار. هذا و تعتبر الأرض المتروكة براري طبيعية كأنها أرض مزروعة، على أن تنقى، و على أن لا تزيد مساحتها عن نصف القطعة الكلية.

المادة 4 – و على المستفيد، في نفس الأجل غرس 25 شجرة غابية أو مثمرة ذات الساق العالي بالنسبة للهكتار الواحد، على أن تبقى حرية توزيعها على مجموع الأراضي الممنوحة خاضعة لرغبته.

المادة 5 – و يستخلص المستفيد من التزامات المادتين الثالثة و الرابعة، إذا قام في غضون السنة الأولى ببناء منزل استثماري و صرف ما معدله مائة فرنك للهكتار الواحد.

المادة 6 – يجب على المستفيد صيانة قنوات الري و التصريف التي تمر بملكيته صيانة جيدة، و غرس أطرافها بأشجار باسقة أو بغيرها. و من واجبه أيضا تطهير أو تنظيف المجاري المائية – غير الصالحة للملاحة أو الطفو – التي تشق أو تحد الملكية الممنوحة، وفقا للقوانين و التنظيمات المعمول بها في فرنسا، و الخاصة بهذا الموضوع.

المادة 7 – و المستفيد لا يتمتع بالمنابع و المجاري المائية الموجودة في الملكية المذكورة إلا بصفة منتفعا، و طبقا للتنظيمات المتوفرة أو التي ستدخل على نظام المياه بالجزائر.

المادة 8 – و سيتخلى للدولة، لمدة عشر سنوات، و بغير تعويض عن الأراضي اللازمة لشق السبل و الطرقات، و إقامة القنوات أو غيرها من المشاريع ذات النفع العام. و ستحتفظ الدولة لنفسها بملكية التحف الفنية، و القطع الفسيفسائية، و النقوش البارزة، و كذا التماثيل و بقاياها و الأوسمة، التي قد توجد بالقطعة الأرضية الممنوحة.

المادة 9 – و سيتحصل المستفيد على ملكية العقار الممنوح عند استكمال الشروط المحددة و سيكون في إمكانه بعد ذلك رهن أو تحويل جزء من العقار أو كله بالبيع أو التبرع. لكن طالما أنه لم يتخلص من الشرط المبطل فإن المحتفظين بالعقار سيخضعون مهما تعاقبوا للالتزامات التي تفرض عليهم. أما الاختصاصات الرهنية فستسري عليها إجراءات المادة 2، 125 من القانون المدني.

المادة 10 – في حالة الاختصاصات الرهنية أو التحويل العقاري الجزئي أو الكلي و بأي شكل كان، يكون من واجب المفترضين و الملاكين مهما تتابعوا اختيار الموطن من وضع الأملاك في نطاق دائرة اختصاص المحكمة، زيادة على إبلاغ الوالي بالاتفاق الحاصل بين الطرفين، بواسطة عقد خارج المحكمة في أجل مدته خمسة عشر يوما.

المادة 11 – و في غضون الشهر اللاحق لنهاية الأجل، لتطبيق الشروط و بالأحرى إذا ورد طلب من المستفيدين أو من ذوي الحقوق، سيعمد غلى التحقيق في الحالة المالية للعقار و إلى تقسيم المصاريف الحاصلة حسب الأشكال القانونية التي سنها مرسوم 26 أفريل 1851.

المـادة 12 – فـي حالـة اسـتيفاء جميـع الشـروط أو وجـود المسـتفيد فـي الحالـة التـي تـنص عليهـا المـادة 5، يعلـن عـن تخلـيص العقـار من الشرط الناسخ.

المـادة 13 – أمـا إذا لـم تنفـذ كـل الشـروط فـإن الأمـر سـيبت فيـه إمـا بتمديـد الأجـل أو إسـقاط الحـق كـاملا أو جزئيـا، طبقـا للأوامـر المؤرخـة بواحـد و عشـرين جويليـة 1845، و 5 جـوان و أول سبتمبر 1849.

المـادة 14 – فـي حالـة سـقوط الحـق، سـيعود العقـار الممنـوح إلـى الدولـة حـرا خالصـا مـن كـل الأعبـاء، لكـن إذا أدخـل المسـتفيد تحسـينات مفيـدة، منصـوص عليهـا فـي محضـر ا لتحقيـق، سـيعمد عـن طريـق الإدارة إلـى طـرح العقـار فـي مزايـدة عموميـة. و يطلـب مـن المتنافسـين اسـتظهار الإمكانيـات الكافيـة التـي ستساعدهم على الاستجابة للشروط المفروضة.

و سـيعود ثمـن المزايـدة ، بعـد طـرح المصـاريف، إلـى المسـتفيد أو إلـى مـن انتقـل إليـه الحـق. و سـيتحمل الـثمن المـذكور كافـة الحقـوق الناتجـة عـن عمـل المسـتفيد. و يصـبح العقـار بعـدها، بدون مجال للمنازعة، حرا من كل القيود بفعل المزايدة.

المـادة 15 – و فـي حالـة عـدم تقـدم أي مزايـد، سـيعود العقـار إلـى الدولــة حــرا، معفــى مــن كــل الأعبــاء الصــادرة عــن المســتفيد المجرد من الحق.

المـادة 16 – و إذا لـم يتـول المسـتفيد تمليـك القطعـة الممنوحـة فـي مـدة ثلاثـة أشـهر، بـدءا مـن تـاريخ تبليغـه بهـذا القـرار، فـإن حقـه في الاستفادة سيضيع بدون مجال للنزاع.

كتب في الجزائر يوم 29 ماي 1856[1]

مشير فرنسا، حاكم الجزائر العام

التوقيع راندون

للمصادقة

الأمين العام للحكومة

التوقيع غير مقروء

[1] - المصدر: A.O.M. 30 L 26 نقلا عن عبد الحميد زوزو، ص 158

الولاية العالة للجزائر[1]

نابليون بفضل الله، و الإدارة الوطنية، إمبراطور الفرنسيين

السلام على كل الحاضرين و الغائبين

- نظرا للأمر بتاريخ 21 جويلية 1845
- و بناء على تقرير من وزيرنا، كاتب الدولة بالدائرة العسكرية
- و بمقتضى اقتراحات الوالي العام للجزائر

قد قررنا و نقرر ما يلي:

المادة 1

أنشيء بدائرة باتنة، ولاية قسنطينة، و عند المؤسسة السجينة للأمبيز، مركز سكني من حوالي 60 بيتا، و الذي سيحمل اسم لامبيز.

المادة 2

تم تعيين أرض فلاحية مساحتها 4610 هكتارا، و 9 آر، و 11سنتيارا، لمكز السكان هذا طبقا للرسم المرفق لهذا القرار.

المادة 3

يتولى وزيرنا، كاتب الدولة للدائرة العربية. و والي الجزائر العام، كل في ما يعنيه تنفيذ هذا القرار.

يوم 14 جوان 1862

التوقيع نابليون

عن الإمبراطور، مشير فرنسا، وزير، كاتب الدولة بالدائرة الحربية

---

[1] – عن عبد الحميد زوزو، المصدر نفسه، ص. 159.

شهادة تسليم أراضي لامبيز إلى مصلحة الاستيطان

يشهد والي ولاية قسنطينة بأنه قد تم تسليم، من مصلحة الأملاك إلى مصلحة الاستيطان، بحسب المحضر المؤرخ بتاريخ 30 أكتوبر و 5 نوفمبر 1862، أراضي لامبيز الواقة بدائرة باتنة العسكرية و المبينة كالآتي:

رقم السجل الثابت	طبيعة العقار	أصله	موقعه	السعة الحقيقية	الحدود و النواحي
2	آثار لامبيز و أراضي فلاحية	عرش أراضي للقبائل سلمت لمصلحة الأملاك	دائرة باتنة العسكرية	4.733 ه. 10 آر. 50 سنتيار	يحدها شمالا و شرقا أراضي باتنة و من نواحي أخرى أراضي عروشة

قسنطينة 6 أفريل 1862
الوالي.

المصدر: A.O.M. IL 209 عن عبد الحميد زوزو ص. 160.

ولعل رسالة نابلين الثالث تبين حقيقية سياسة الامبراطور التي تبدو في الظاهرة تعطف على الاهالي و لا تنكرهم بعض الحقوق ولكن في الواقع هذه السياسة تمعن في افقارهم و تجريدهم من أراضيهم و إبادتهم.

من رسالة نابليون الثالث إلى سعادة المريشال، دوق مالاكوف، و والي الجزائر العام بتاريخ 6 فيفري 1861

"... و لو قيل أن العرب لا حقوق لهم في ملك أراضيهم، و أن سلطانهم فيما مضى من الزمان هو مالك الأراضي و إننا ورثنا منه ملكها بمجرد أمر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنسية استعمال بعض قواعد قديمة و واهية أساسها كبير الترك أن ذلك محال، و لو كان قصد الدولة إنجاز هذا الأمر المكروه وجب عليها أن تطرد العرب كلهم من أوطانهم و تشردهم في الصحراء كما وقع للأجيال المتوحشين من بلاد أمريكا الشمالية حين دخلها بعض أمم النصارى في القرون الماضية، شردوهم من البلاد المعمورة إلى المفاوز و القفار لكن ذلك مذموم عندنا و مخالف للإنسانية و غير ممكن في زماننا. فنطلب الآن الوسائل لإصلاح خاطر العرب و إمالة قلوبهم إلينا لأنهم جنس زينتهم العقل و الهمة العليا و الشجاعة و المهارة في بعض أمور الفلاحة. و قد علمنا أن قانون من قوانين شرعنا مؤرخ في سنة 1851 يتضمن

إقرار حقوق العرب في أملاكهم و حقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح، لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتقييدها، و الآن يلزم علينا الخروج من هذا الحال المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب. و نبدأ بالنظر في أوطان الأعراش و حدودها ثم نقسم كل وطن أقساما بين الدوائر حتى يمكن للدولة فيما بعد تفريد الأملاك و تعيينها لأصحابها شخصا شخصا سالكة فيه طريق التيقظ و الاحتياط، ثم عند إقرار العرب في أملاكهم إقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التصرف فيها كما يشاءون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم و بين النصارى و تزيد يوما يوما إن شاء الله و ذلك أنفع من القهر في تأليف قلوب العرب و إصلاح لنفوسهم بقبول عوائدنا و عمراننا ثم إن بلاد الجزائر مساحتها واسعة جدا و المحصولات التي يمكن استخراجها منها كثيرة. فللإنسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها مسرحا لعمله و محلا لمهارته على قدر طبيعته و عوايده و حاجاته. أما العرب فلهم تربية الخيل و الأنعام مع الاشتغال بما سهل من أمر الحراثة. و أما النصارى المميزين بالفهم و النشاط في العمل فلهم جلب المنافع من الغابات و المعادن و تغوير المياه و الغدران و حفر القنوات و الأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة في إصلاح الفلاحة و إنشاء

المصـانع و المعامـل الدالـة علـى ترقـي الحراثـة أو مصـاحبة لهـا، و أمـا الدولـة فلهـا النظـر و العمـل فـي المصـلحة العامـة و تأديـب النفـوس بتعلـيم العلـوم و تكثيـر خيـر العبـاد بإحـداث كـل مـا يتعلـق بـنفعهم مـن فـتح الطـرق و غيـر ذلـك. و تعطيـل القـوانين الواهيـة المتشـابهة التـي فائـدتها غيـر ظـاهرة فيجـوز للنـاس كلهـم التصـرف الكامـل فـي معـاملاتهم، و علـى الدولـة أيضـا موافقـة سـعي الجماعـات التـي يعقـدها أصـحاب الأمـوال بقصـد انتشـار فوائـد التجـارة و الحراثـة و يلزمهـا منـذ الآن الامتنـاع مـن التـدبير بنفسـها فـي تعميـر الـبلاد بإقامـة القـرى الجديـدة و إصـراف مـا لهـا جلـب السـكان إليهـا مـن وراء البحـر تخلـص بـذلك مـن حاجـة النظـر فـي حـال المسـاكين الـذين أنعمـت علـيهم بقطـع أرض و لـيس لهـم حرفـة يكسـبون بهـا معاشـهم. و ممـا ذكرنـا تفهـم يـا محبنـا المرشـال مقصـدنا فـي شـأن الجزائـر و توضـح لـك الطريـق التـي عزمـت علـى سـلوكها لأن تلـك الـبلاد لا يلقبـه اسـم قولونيـة يعنـي مـأوى لـبعض أمـم جنسـنا بـل هـي مملكـة عربيـة و أهلهـا علـى سـواء مـع الفرنسـيين و تحـت ظـل دولتنـا المنصـورة، لأنـي إمبراطور العرب و إمبراطور الفرنسيين معا ....[1]".

[1] – المصدر: الأرشيف الوطني الفرنسي بباريز رقم 4 A.P 235 عن عبد الحميد زوزو ص. 161 – 162.

مقتطف من رسالة نابليون الثالث الطويلة إلى ماكماهون

بتاريخ 20 – 06 – 1865

تحتضن الجزائر: 20580.000 أهلي

و 200.000 أوروبي 112.000 فرنس

و 76.000 من الجيش 80.000 أجنبي

فهي حينئذ مملكة عربية، و في ذات الوقت مستوطنة أوروبية، و معسكر فرنسي، و لذلك يقتضي الأمر النظر في المسألة من أوجهها الثلاثة. إن تهدئة العرب هي القاعدة التي لا غنى عنها للاستيطان، و إن التباين في الدين و العادات لا يشكل حاجزا منيعا في وجه التهدئة، فعلينا إذن واجب استمالتهم بممارسة عدالة سريعة و منصفة إزاءهم. و العمل على إسعادهم أكثر، و تنمية التربية و مكارم الأخلاق لديهم. و هل كانت المجهودات الحكومية السابقة كلها في هذه الاتجاه؟ من المسموح للإنسان أن يشك في هذا، ذلك أن المصالح المختلفة من أجل تدعيم احتلالنا كانت مسيرة من العاصمة، و هذا إلى غاية سنة 1861 و أن أنواع الإدارات التي تعاقبت قد عمل كل نوع منها في مجاله الخاص من غير اهتمام بالتصور الشامل للمسألة.

ينقسم السكان العرب إلى قبائل، على رأسها عائلات ذات نفوذ، لكننا أفلسناها و جردناها من اعتباراتها، كما حاولنا تفكيك القبائل، و الإخلال بالقضاء الإسلامي، من غير أن يكون لدينا عوض نمنحه لهذا الشعب الذي أمسى تائها من غير دليل، بعد أن تعرضت مؤسساته لهزة عنيفة لم يسلم منها سوى جهله و تعصبه الديني.

لقد طرد السكان من أراضيهم (و هناك وثائق تبين الطريقة القسرية التي استعملتها مصلحة الأملاك اتجاههم). و اضطروا إلى اكتراء الأراضي المحتجزة التي هي ملك لهم منذ عهد سحيق كما أتعدوا من السهول، فالتجأوا إلى الجبال حيث منعتهم إدارة الغابات استغلال هذه الأماكن التي اتخذوها فيما سلف مراع لمواشيهم.

أما أراضي العزل (و هي جزء من ملكية الدولة. كان العرب على الدوام يستأجرونها، فتكترى بالمزايدة. و أن نقصا في الأراضي عند الأهالي سيؤدي إلى مزايدات مبالغ فيها قد تفلسهم، و تكون نتيجتها إفقار الأرض بسبب إرهاقهم لها لمواجهة احتياجاتهم).

و أما الضريبة التي تشمل الأراضي و الأنعام و الأشجار المثمرة فهي الأخرى غير سليمة، إذ المفروض أن تكون

عقاريــة فقــط، و فــي الأراضــي المدنيــة وقــع تجــاوز للشــرع باسـتخلاص رسـوم بلديـة ثقيلـة مـن الأهـالي القـاطنين الخيـام، فـي الوقت الذي لا تعود عليهم بأي نفع.

و هـذه الأعبـاء جميعهـا تتطلـب مـن أكثـريتهم سـلفيات ربويـة قـد تـؤدي بهـم إلـى الإفـلاس الكامـل، خاصـة أن كـل الملكيـات العربيــة مثقلــة بــالرهون، التــي ستســلب مــنهم يــوم أن تتأســس الملكية الخاصة..

... بشــأن تنشــيط الاســتيطان تــم تطبيــق إجــراءين، همــا موضــع لــوم أيضــا. يتمثــل الأول فــي تأســيس المراكــز الاصـطناعية بمـا تتطلبـه مـن وسـائل و مـا تسـتوجبه مـن العنايـة بـالكولون مـن حيـث معيشـتهم و عملهـم، لفتـرة ثـلاث سـنوات علـى الأقـل، فـي حـين كـان الأمـر يقتضـي تحديـد دائـرة معينـة بوضـوح حــول كــل واحــدة مــن العواصــم الــثلاث كمكــان لتمركــز الاسـتيطان، و مثـال أمريكـا التـي تسـاق عـادة فـي هـذا المضـمار غيـر مقنـع لأن مـا كـان يخلـص الكولـون عنـد وصـولهم إلـى العـالم الجديـد هـو الأجـور العاليـة لليـد العاملـة، و عثـورهم بسـرعة علـى شــغل مــدرار بالكفايــة يســمح لهــم بــالتوفير و يمكــنهم مــن تملــك الأرض.

أمـا الإجـراء الثـاني فكـان مـنح القطـع الأرضـية بالمجـان، و هـذا مـن شـأنه أن يحـدث نتـائج مضـرة، كمسـاعدته علـى خلـق مضـاربات لا طائـل تحتهـا، و علـى انحطـاط القيمـة الأرضـية، و بـذلك يلحـق خطـر محقـق مـن غيـر تعـويض مـن حيـث التوسـع الاستيطاني.

المصدر: A.M.G. H 179 عن عبد الحميد زوزو، ص. 163 – 164.

صكوك منح القطع الأرضية [1]

السنة	المكان	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	المساحة الممنوحة	الاسم	اللقب	المهنة
						س آ هـ			
63	لامبيز	"	"	"	"	20 39 16	François Joseph	AMMAN	فلاح، تاجر
"	"	"	"	"	"	15 54 18	Basile	ARRIPE	قـابض الضـرائب (باتنة)
"	"	"	"	"	"	71 26 23	jean	ASSIER	بناء
"	"	"	"	"	"	65 72 25	Jean Pierre	ASSIER	بناء
"	"	"	"	"	"	94 79 25	Atoine	BAC	فلاح
"	"	"	"	"	"	23 97 29	Jean Pierre	BAC	فلاح
"	"	"	"	"	"	31 26 25	Pierre	BAC	فلاح
"	"	"	"	"	"	43 52 17	Abraham	BENSIMON	تاجر فلاح
"	"	"	"	"	"	17 50 16	Raphael	BENSIMON	فلاح
"	"	"	"	"	"	10 73 9	Barthelemy	BERGER	خباز و فلاح

[1] – خلال سنة 1863 بلغ عدد المستفيدين من ا لقطع الأرضية الممنوحة ببلدية نازنولت 122 من ضمنهم أهلي واحد هو مسعود ابن يحيى.

صانع	BERTRAND	Augustin	27 47 36	"	"	"	"	"	"
غير مذكور	M^me veuve BESSA-NCENEZ	Née Samaha Announ	27 82 92	"	"	"	"	"	"
فلاح	BESTAGNE	Antoine	6 59 40	"	"	"	"	"	"
فلاح	BIGO	Emanuel	18 68 96	"	"	"	"	"	"
صانع القرميد و فلاح	BOFFA	Dominique	15 60 31	"	"	"	"	"	"
فلاح	BOREL	Pierre	30 88 81			أراضي	دار و	"	"
تاجر و فلاح	BORG	Fortunato	24 98 24	و للزراعة	للبستنة	المدينة	داخل	"	"
طبيب خاص بالاستيكات	BOISSET	Marie Indou	19 71 82	و للزراعة	للبستنة	المدينة	داخل	"	"
فلاح	BONET	François	30 84 83			أراضي	دار و	"	"
نجار	BOUHABEU	Pierre	20 84 82	و للزراعة	للبستنة	المدينة	داخل	"	"
غير مذكور	BRETON	Gaspard	00 11 54			المدينة	داخل	"	"
ذات إيرادات	Mme veuve BRUNI et Héritiers		00 23 58			المدينة	داخل	"	"

"	"	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	63 26 00	Pierre et Gesta	CARAUT	ناحتا حجارة
"	"	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	45 04 18	Jean Batise	CERRUTO	جزار
"	"	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	80 88 23	Joseph	CORNEY	ناحت حجارة
"	"	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	27 25 00	Louis	BERARD	مالك، يسكن عين البيضاء
"	"	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	36 54 26	Jean Antoine	DOME	صانع عربات، حداد، فلاح
"	"	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	32 35 00	Louis	DUMOULIN	صانع خبز، يقطن باتنة
"	"	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	30 50 23	Michel	DUPUIS	يقطن سطيف
"	"	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	96 05 29	Née Marie Gaumet	M^{me} GOYON	تقطن بعين سمار
"	"	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	12 07 29	André	GIRAUD	حارس بالسجن
"	"	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	77 44 16	Joseph	GRANJON	فلاح
"	"	قطعة	أرض			40 44 01	Dominique	GONSON	حارس بالسجن
"	"	داخل	المدينة	للبستنة	و للزراعة	61 91 15	Etienne	GUIZARD	ضابط صف متقاعد، فلاح

المصدر: A.O.M. 2 M 274. 2 M 275، عن عبد الحميد زوزو: ص. 165 – 166.

– ثالثا مرسوم مارس 1865:

خلال عام 1865 كانت اللجان المكلفة بتطبيق "السناتيس – كونسيلت" قد قامت – فقط – بفرز و تجميع كل أملاك القبيلة سواء كانت عرشا أو ملكا. و جاء مرسوم 22 مارس 1865 فأنشأ ما يسمى "بالحق العقاري الجديد"، و لكن ليس معنى ذلك "الحق الفردي" المعلن عنه. و على الرغم من رسالة "السيناتيس" فإن الملكية الفردية لم تؤسس في حين "أن الملكية المشاعة الإسلامية" قد بقيت بحكم "إرادة المكاتب العربية" التي كانت تشكك في تفكيك الملكية و في تغيير شروط الإنتاج. ذلك أن تربية الحيوانات لا تستطيع أن تستمر أمام تقسيم أرض العرش. و حسب المكاتب العربية فإن تنظيم المجتمع العربي على شكل عائلات ذات الوصاية الأبوية، لا يجسد تجزئة الملكية[1].

و كان الحاكم العام قد استشير حول تلك النقطة من طرف السلطة المركزية بباريس، حيث قرر سنة 1866م أن عمليات "السناتيس" ينبغي أن تعترف بالملكية المشاعة مع الإشارة إلى أسماء المشتركين في الملك العقاري. غير أن المعمرين كانوا قد قاموا بهجوم مضاد مغتنمين فرصة انعقاد مجلس الدولة في شهر أوت 1867م لتحديد الجزء المشاع من الأرض لكل مشترك في الملك العقاري و إعطائه اسما يحدد الحصة النسبية لحقه. بالإضافة إلى ذلك، فإن المختص بهذا الجزء تصبح له حرية التصرف فيه. و قد تمت التجربة بالنسبة لستة عشر من الدواوير تحتل مساحة أرضية تقدر بـ: 50.000 هكتار فترتب عنها مشاكل ضخمة[2]. و لقد مسّ هذا القرار 124 قبيلة في القطر الجزائري[3].

- القرار الإمبراطوري الصادر بتاريخ 25 أفريل 1866 نص على أن قبيلة الحازج في إقليم سيدي بلعباس التي تمتلك أراضي فلاحية مساحتها تقدر بـ 18.306 هكتارا على مصادرتها بحيث لم تترك للقبيلة سوى 4.846 هكتارا أراضي ملكية. غير أن وزير الحربية الماريشال "راندن" ذكر أن القبيلة لها أكثر

---

(1) - CH. –R. Agéron, pp. 74 – 76.

(2) - Idem., p. 76.

(3) - Voir, M.P. de Menerville: Op. cit. p. 224.

مـن ذلـك، حيـث قـدّر مـا تملـك بـ 45.000 هكتـارا و أن المسـاحة الأكبـر قـد تمـت مصادرتها[1]

و خـلال شـهر مـارس عـام 1869م، كـان الحـاكم العـام قـد أعطـى شـروحا و تفصـيلات عـن ذلـك مشـيرا إلـى أن هـذا الجهـد كـان بـدون فائـدة. ذلـك أن النتـائج المُتوصل إليها كانت نتائج مؤقتة.

و إذا كـان الهـدف مـن "السـيناتيس" لـيس تأسـيس الملكيـة العائليـة و إنمـا تأسـيس الملكيـة الفرديـة، إذ ينبغـي الوصـول إلـى تحقيـق حريـة التصـرف فـي الأرض. لأن هـذه النظريـة هـي نفسـها نظريـة المعمـرين و المعارضـة التـي تتكـون مـن الجمهـوريين، حيـث وضـعت مصـدرا تشـريعيا ابتـداء مـن شـهر مـارس 1869 مـن خلالـه "يسـمح لأهـالي القطـر الجزائـري أن يسـتفيدوا – فـي أقـرب وقـت – مـن المـادة رقـم 815 للقـانون المـدني". حيـث لا يبقـى أحـد فـي الشـيء المشـاع. أمـا "الاباسـي" و "إربـان" فقـد أعلنـا عـام 1863 أن تطبيـق تلـك المـادة يعنـي نهايـة الملكيـة العربيـة لعـدم تجربـة الأهـالي و نتيجـة للقـروض ذات الطـابع الربـوي التـي يقـدمها اليهـود و المعمـرون، "إذ مـن أجـل بضـعة دراهـم و كـيس مـن الـدقيق كـان الـبعض مـن الأهـالي قـد جـرد مـن أملاكه"[2].

لقـد كـان نـابليون الثالـث يعـول كثيـرا علـى "إسـماعيل إربـان" و علـى مواتـاة الظـروف كـي يجسـد فـي الواقـع فكرتـه السياسـية الهادفـة إلـى تكـوين "مملكـة عربيـة" ترمـي إلـى تحقيـق غـايتين أساسـيتين همـا: تقسـيم الـبلاد إلـى قسـمين: القسـم الأول يشـمل المجتمـع الجزائـري التقليـدي و التقسـيم الثـاني يشـمل المعمـرين و اعتبـار نفسـه كـذلك إمبراطـــــــــــــــــــــــــــــــورا للعـــــــــــــــــــــــــــــــرب.

و لكن فكرته هذه لم تكن سوى فكرة خيالية، لم يفلح في تجسيدها في الواقع.

هـذا فـي الوقـت الـذي كانـت فيـه معارضـة "الأرسـتقراطية الأهليـة" خاصـة منهـا أسـرة المقرانـي للسياسـة الاسـتعمارية التـي مـا انفكـت تسـعى للتقلـيص التـدريجي مـن امتيازاتهـا، حيـث انتهـت تلـك المعارضـة الشـديدة لثـورة تلـك الأسـرة التاريخيـة عـام

[1] – M.P. De Ménérville: Dictionnaire de la législation Algérienne 2.V. 1860 – 1866 Alger. Paris 1877, p. 240.

[2] - Idem., pp. 76 – 77.

1871م، مغتنمة الفرصة فئة المعمرين لتوجيه الاتهام إلى المكاتب العربية على تشجيعها على اندلاع تلك الثورة.

- **رابعا الصراع السياسي بين المعمرين و المكاتب العربية:**

لقد سأل ذات نابليون الثالث، "مكماهون": "إشرحوا لي لماذا المعمرون يكرهون إلى هذا الحد المكاتب العربية؟. فكانت إجابة مكماهون: مولاي، إن السبب الذي يجعل المعمرين يكرهون المكاتب العربية، مثل السبب الذي يجعل رجال التهريب يكرهون الجمارك .."[1].

لقد كانت التهمة الموجهة إلى المكاتب العربية من طرف المعمرين هي تأخير عمليات الاستيطان تدريجيا و كذا تأسيس الملكية الفردية. كما ظلوا يعتبرون ضباط تلك المكاتب يحظون بسلطة واسعة الصلاحيات في إدارة البلاد لا تخضع إلى أية مراقبة[2].

و إذا كانت الفكرة الرئيسية للمعمرين بالنسبة لإدارة الأهالي تتخلص في الكلمات التالية: الإدماج، القانون العام، النظام المدني، حيث يفهم من ذلك معارضتهم للمكاتب العربية و الإدارة العسكرية بوجه عام و مطالبتهم محاكاة الإدارة الفرنسية بفرنسا نفسها[1]، فإن جوهر الصراع – في الحقيقة – يرجع إلى محاولة النظام المدني الاستئثار بالسلطة و إبعاد النظام العسكري عن حكم القطر الجزائري.

كانت الجمهورية الثانية قد التفتت بوجه خاص إلى المعمرين، حيث وعدتهم بالإدماج التدريجي لمؤسسة القطر الجزائري مع مؤسسات فرنسا. و قد كان المعمرون يطالبون – آنذاك – بالعمل على إنهاء النظام الاستثنائي الذي كان، كما يقولون: "قد فرض عليهم و ذلك عن طريق الإدارة العسكرية[2].

---

(1) - CH.-R. Ageron, op. cit.., p. 20.

(2) - A.M.G., H230. Memoires divers 1845 – 1882.

(1) - CH.-R. Agéron, op. cit.., p. 129.

(2) - Idem., p. 37

و علـــى أيـــة حـــال فـــإن جمهوريـــة 1848م كانـــت قـــد جـــاءت بمجموعـــة مـــن الإجـراءات التـي اسـتمرت بعـدها و هـي: تقسـيم القطـر الجزائـري إلـى إقلـيم عسـكري و إقلـيم مـدني، و أنشـأت كـذلك ثـلاث ولايـات تخضـع للنظـام المركـزي بفرنسـا، كمـا ربطـت القضـاء و كـذا التكـوين الشـعبي و الشـؤون الماليـة بـالوزارات الفرنسـية و طرحـت كـذلك مسـألة إزالـة منصـب الحـاكم العـام و جعـل السـلطة العسـكرية تابعـة للسـلطة المدنيـة. كـل هـذا كـان معروفـا أثنـاء الجمهوريـة الثانيـة، و لكـن الشـيء الجـدير بمعرفتـه أن هـذه الجمهوريـة كانـت قـد عكفـت – فـي نفـس الوقـت – علـى جعـل "الإنديجينـة" أو "السياسـة الأهليـة" شـرطا خاصـا لإعـداد قـانون خـاص بالأهـالي مـن حيـث القضـاء. فسياسـة الإدمـاج إذن لـم تكـن سـوى فقـط لصـالح الفرنسـيين و حـدهم أو المتجنسين بالجنسية الفرنسية[3].

لقـد كانـت المكاتـب العربيـة محـط إنتقـادات لاذعـة و هجومـات شـديدة مـن طـرف المعمـرين و ممثلـيهم، حيـث مـن خـلال تلـك المكاتـب كـان المسـتهدف – فـي الواقـع – النظام العسكري بالجزائر الذي عمل نابليون الثالث على ترسيخه و تكريسه[4].

و كانـت مسـألة الضـابط "دوانـو" (Doineau) رئـيس مكتـب تلمسـان، الـذي شـغل قبـل عـام 1856 رئـيس مكتـب عنابـة، قـد هـزت الـرأي العـام الـداخلي و الـرأي الفرنسـي بشـكل عـام. لقـد إتهـم باغتيـال آغـا بنـي عبـد الله خـلال شـهر سـبتمبر مـن نفـس العـام[1]. و كانـت تلـك الجريمـة التـي اتهـم بهـا هـذا الضـابط قـد تطـورت بحـدة، حيـث أصـبحت الـدعوى ميـدانا حقيقيـا للصـراع مـا بـين العنصـر المـدني و العنصـر العسـكري للسـيطرة علـى المسـتعمرة[2]. لقـد هـاجم المعمـرون بشـدة مؤسسـة المكاتـب العربيـة مسـتغلين تلـك الحادثـة لصـالحهم، فصـاحوا بـأعلى صـوتهم متهمـين تلـك المؤسسـة: "لقـد سـجلنا حادثـة سـريعة وقعـت بـين تلمسـان و وهـران. لا تعـود مسـؤوليتها إلـى قطـاع الطـرق مـن الأهـالي و لا إلـى مجموعـة الأشـرار الأوروبيـين، و إنمـا ترجـع إلـى أحـد ضـباط

---

(3) - Idem., pp. 37 – 38.

(4) – Albert Ringel : Les Bureaux arabes de Bugeaud et les cercles militaires de Galliéni, Paris 1903, pp. 83 – 84.

(1) – X.Yacono, op. cit., p. 21.

(2) – A.Rey. Goldzeiguer: Le Royaume arabe. La politique algérienne de Napoléon III (1861 - 1870), SNED, Alger 1877, pp. 32 – 33.

المكاتب العربية و هو النقيب دوانو الذي كان يريد منع ذهاب أحد رؤساء الأهالي إلى وهران لأن ذهابه إلى هناك، كان يستطيع بشكواه ضده أن يؤثر على تقدم دوانو في رتبته. فخرج دوانو ليلا مدعما برجاله الذين يخضعون لأوامره و ذلك لقطع الطريق أمام الآغا، حيث انتهت المواجهة باغتيال الآغا و مترجمه و أحد المفاوضين من ذوي السمعة العالية بالجزائر العاصمة، كان يوجد معهم في العربة. و إذا كان المجرم الحقيقي يستحق الإعدام، فإنه لم يجد في رتبته من الدعم كضابط في المكاتب العربية ما يسمح له ذلك الدعم بمواجهة الرأي العام بحرية .."[3].

و أمام هذه الجريمة النكراء أحيل النقيب "دوانو" على مجلس القضاء بوهران، حيث حكم عليه بالإعدام في شهر أوت 1857م، و لكن لم ينفذ هذا الحكم، إذ حظي بالإعفاء في شهر نوفمبر 1859م. و كانت هذه الجريمة قد هزت مؤسسة المكاتب العربية، حيث "أهملت شؤون الأهالي". غير أن هذه الجريمة لم تكن "إلا أزمة عابرة"[1]، كما يذكر "ياكونو".

و يتضح أن مسألة "دوانو" لم تكن سوى الفرصة السانحة بالنسبة للمعمرين لكشف حقيقة ضباط المكاتب العربية الذين كانوا – مثلهم في ذلك مثل المعمرين – لا يفرقون بين عدوهم و صديقهم من الأهالي، فالعداوة واحدة – إذن – و الجميع على قدم المساواة في التفنن في القتل و التدمير و زرع الموت و الرعب و الفساد في الأرض. فكانت بذلك فضيحة المكاتب العربية مناسبة سعيدة للمعمرين كي يتخذوا من آلام و دماء و دموع الجزائريين حجة للدفاع عن مصالحهم و لإنهاء حكم العسكريين للبلاد، حيث انتهت تلك الفضيحة بتدشين وزارة القطر الجزائري رمز انتصار النظام المدني و تحقيق سياسة الإدماج.

و اعتقد المعمرون أنهم ربحوا المعركة في سنة 1858 و ذلك بإنشاء تلك الوزارة
و إلغاء منصب الحاكم العام، إذ عين – كما بينا ذلك – الأمير نابليون جيروم، حيث

[3] – J. Duval et A. Warnier, Bureaux arabes et colons op. cit., pp. 141 – 142.
[1] – X. Yacono, op. cit., p. 21.

أعلن بجلاء تام عن سياسة الإدماج قائلا: "إننا أمام جنسية عسكرية .. و ينبغي القضاء عليها بواسطة الإدماج .. ففي الأقاليم العسكرية، يمارس رؤساء العرب، تحت سلطة الجنرالات تأثيرا يقتضي منا التخفيف منه ثم القضاء عليه. إن هدفنا يقتضي منا تطوير العمل الفردي .."[2].

كما كان الأمير نابليون يستهدف تعميم النظام المدني على جميع سكان القطر الجزائري، و كذا اللامركزية الإدارية و المركزية السياسية و تفكيك البنيات التقليدية للمجتمع العربي. و ذلك عن طريق تأسيس الملكية الفردية و تحطيم تأثير القياد و الأغوات و غيرهم ..[1].

أثناء ذلك، كان المحامي "ليسات" (Lucet) (1816م – 1883م) و الذي كان كاتبا بمحافظة الجمهورية الثانية و محاميا "بتولوز" قد أظهر معارضة عنيفة ضد نابليون الثالث. و لما انتقل إلى قسنطينة كمحام و كصحفي بجريدة "المستقل" (L'indépendant) منذ بداية عام 1859م، بدأ يعارض كذلك بشدة نظام المكاتب العربية و الإدارة الإمبراطورية، حيث أصبح – في الوقت نفسه – الناطق الرسمي باسم المعمرين، ليرتقي في النهاية إلى منصب والي ولاية قسنطينة في 06 سبتمبر 1870م[2].

لقد كانت جريدة "المستقل" القسنطينية تشن منذ عام 1859م حربا دعائية ضد النظام العسكري، إذ كان يوجد كذلك على رأس تلك الجريدة "لامبارت" (Lambert) و "مارل" (Marle) مثل زميلهما "أندريوس" (Andrieux) بجريدة "الجزائر" "البريد" و "الخبر". فكانت المستقل كصحيفة معارضة تابعة للمعمرين بالمقاطعة القسطينية، قد أعلنت – و بقوة – عن كل العراقيل الإدارية التي تعترض سبيل الاستغلال الاستعماري، مطالبة بالحرية المطلقة للمعمرين[3].

---

(2) - CH.-R. Agéron, op. cit.., p. 38.

(1) - Idem., pp. 38 – 39.

(2) - Correspondance du Dr. A. Vital avec J. Urbain, voir la marge de la p. 75.

(3) - A. R. Goldzeiguer, op. cit., pp. 66 – 67.

لقد كان المعمرون يرون في النظام الإمبراطوري و إدارته العسكرية عن طريق المكاتب العربية، العقبة الرئيسية لانتشارهم في البلاد و امتلاكهم مزيدا من الأراضي. و لعل المثال البارز هو: معارضة "الاباسيت" بدائرة سكيكدة للوالي "زوبفال" (Zoepffel) أحد الأنصار المتحمسين للاستيطان[4]. لكن لم تكن المكاتب العربية كذلك في هذه المعارضة القوية لعمليات الاستيطان من أجل صالح الأهالي، بقدر ما كانت من أجل استمرارية النظام العسكري في البلاد و الإمساك بزمامها.

و إذا كانت إدارة أملاك الدولة – آنذاك – تبحث و بحماس عن كل الأراضي التي يمكن أن تطالب فيها بحقوق الدولة"، فإن "الاستعمار كان يتوطد في كل مكان يبدو له مناسبا، دون إتباع قواعد ثابتة و محددة". و في عام 1860م، بينت التقارير "قلة انتشار المحراث الفرنسي بين الفلاحين، إذ كان الفلاحون يتركون الحقول التي تنتقل بين أيدي الأوروبيين، حيث كانوا يفرضون عليهم تكاليف ثقيلة. و من جهة أخرى لم يكن المعمرون يبدون اهتماما كبيرا لزراعة الأراضي المستفيدين منها، سواء بسهول سطيف أو بسهول عنابة و هذه اللامبالاة أصبحت القاعدة بالنسبة للأفراد كما هي بالنسبة للشركات الكبيرة، فالشركة السويسرية، كانت قد رضيت بوضع أجور للكراء بالنسبة للأراضي المحصل عليها .."[1].

و يتساءل "أ. نوشي": كيف أن ذلك المشهد لا يثير أحقاد الفلاحين و رغبتهم أخيرا في تسوية مسألة الملكية؟!. و هكذا، فإنه كلما كانت تؤجر الإدارة قطعة أرضية، كان المشترون بالمزايدة يندفعون على "مستويات شاذة" .. و النتيجة هي: أن الأراضي الخصبة قد بقيت بورا لأن الشروط المفروضة على الفلاحين كانت صعبة للغاية .. و كانت المكاتب العربية و السلطات المحلية قد بينت القلق الذي انتاب الفلاحين بسبب هذه الحالة، "إلا أن صوتهم لم يكن مسموعا أبدا في الوقت

---

[4] - Correspondance du Dr. A. Vital avec J. Urbain, voir la marge de la p. 175.
[1] – A. Nouschi, op. cit., pp. 287 – 288.

الـذي كانـت فيـه الجزائـر فـي منتهـى الاسـتيطان و القطـر الجزائـري يعـود مباشـرة لوزارة هذا القطر تحت قيادة الأمير جيروم المحامي الرسمي للمعمرين"[2].

لقـد كـان الأميـر يريـد أن تسـتمر "مصـلحة العائلـة عـن مصـلحة القبيلـة و تعـويض الملكيـة المشـاعة و الجماعيـة بالملكيـة الخاصـة"[1]. إنمـا لقـي كـذلك معارضـة مـن ضـباط المكاتـب العربيـة. و لـم تكـن – فـي الحقيقـة – الإجـراءات المتخـذة فـي شـأن الإدمـاج السياسـي أو الإداري تسـتهدف لا مصـلحة العائلـة و لا القبيلـة ناهيـك عـن الفـرد الجزائـري. هـذه الإجـراءات التـي نسـفتها الإمبراطوريـة بعـودة النظـام العسـكري عـام 1860م.

أمـا بالنسـبة للمعمـرين فـي عهـد الأميـر نـابليون جيـروم، كـان شـغلهم الشـاغل البحـث عـن مزيـد مـن الأراضـي. لـذا قـاوموا بفعاليـة كبيـرة وقـوف المكاتـب العربيـة ضـدهم، حيث طالب بعضهم بإزالتها بالمرة[2].

و أصـبح الـدكتور "وارنـي" (A.Warnier) و كـذا "ديفـال" (J. Duval) فـي نهايـة عهـد الـوزارة بـالقطر الجزائـري النـاطقين الرسـميين المسـموعين لـدى المعمـرين، حيث كانا يقودان حملة صحافية عشواء ضد المكاتب العربية و النظام العسكري.

كانـت انتقـادات "وارنـي و "ديفـال" ضـد محـرر جريـدة "الدسـتور" (Le Constitutionnel) شـديدة اللهجـة. هـذه الجريـدة التـي بينـت منـذ عـام 1847م أن تلـك المكاتـب "كانـت تحكـم الأهـالي بـذكاء و إخـلاص و بجـدارة حيـث لا يسـتطيع أحـد آخـر أن يخلفهـا" و تسـاءل "وارنـي" و "ديفـال" عـن سـبب "تضـاؤل السـكان الأهـالي إلـى درجـة أن الجنـرال "لاكروتـال" صـار يشـك فـي انقراضـهم، إذا مـا اسـتمرت تلـك الحالـة لمـدة سـنتين. كمـا تسـاءلا أيضـا عـن سـبب تحـول طبقـة الأهـالي "إلـى حالـة الحيوانـات المتوحشة – حسب ما أورد ذلك "لاكروتال" حينما باعت كل ما تملكه[1]؟!..

---

[2] - Idem., p. 288.

[1] - A. R. Goldzeiguer, op. cit., p. 415.

[2] - CH.-R. Agéron, op. cit.., pp. 39 – 40.

[1] - J. Duval et A.Warnier, op. cit., p. 103.

لقد كانت إجابة "وارنيي" و "ديفال" أن "ما بين المكاتب العربية الناكرة لحقوق الخماسين[2] في توزيع الأراضي من أجل زيادة نصيب الأرستقراطية العربية، و ما بين المطالبين بحقوق البروليتارية، يوجد بالتأكيد تلك الفكرة المتعلقة بالأراضي التي يراد أخذها من جهة و لا يراد تركها من جهة أخرى. فهناك – دوما – الصراع ما بين الاستعمار و المملكة العربية ..". لقد بات الجزائريون في خضم هذا الصراع موضوع مقايضة.

و واصل "وارنيي" و "ديفال" انتقاداتهما الشديدة للمكاتب العربية: "إن تأسيس الملكية الفردية لا يمكن أن تمس بالضرورة سوى الأراضي الزراعية و تقتضي إنهاء كل شيء مشاع بتحديد الأراضي المختصة بالعائلات التي تمتلكها .. و من خلال تلك النظرية، فإن الأراضي الزراعية هي التي سوف تقسم .. بالنسبة لتلك النظرية ليست هناك أية مادة في السيناتيس كونسيلت و كذا في قانون الإدارة تنص على أن الأراضي الزراعية هي وحدها التي تخضع للتقسيم في أقاليم العرش، فبالعكس من السهل علينا أن نستخرج نصوصا دالة أمام "السينات" مجلس الحكومة بهدف توسيع قاعدة الملكية الفردية أكثر من تحديدها. و إذا كانت النظرية التي نحن نحاربها قد عملت على إبراز تأسيس الملكية الفردية في أراضي العرش، فإن تلك الملكية لا يمكن لها أن تتجاوز مليونين من الهكتارات. أما المجموعة الكبيرة من الأراضي فقد بقيت على الحالة التي كان السيناتيس – كونسيلت يرغب في تغييرها .. "و إلى حد الساعة، فإن الاستطلاعات التي قامت بإجرائها لجان التنفيذ للسناتيس – كونسيلت، بينت أن أراضي الملك أكثر من أراضي العرش .."[1].

و هكذا كان "وارنيي" و "ديفال" و المعمرون بشكل عام قد احتجوا ضد تلك النظرية التي – حسب رأيهم – تنفي "السيناتيس كونسيلت" في مجمله كما تقوم بإلغائه في جزئياته.

---

[2] – لقد انتقد كذلك مدير الشركة السويسرية إدارة المكاتب العربية، مدعيا أن "هجرة الخماسين، إنما كانت نتيجة سلوك عناصر الإدارة الأهلية تجاههم". أنظر:
F80 442. Constantine, le 07 novembre 1857.

[1] - J. Duval et A. Warnier, op., pp. 157 – 159.

إن نظرية المكاتب العربية من خلال "السيناتيس" – في نظر "وارنيي" و "ديفال" تبقي الأراضي الجزائرية" في حالة بور يرثى لها[2]. و في هذا إشارة إلى المطالبة بتنازلات استيطانية جديدة.

"إن المكاتب العربية في الوقت الراهن – أضافا – هي سيدة البلاد .. ترفض الأرض للخماسين الذين هم وحدهم يقومون بزرعها و للمعمرين الذين هم وحدهم و عن طريق الأساليب الإصلاحية و استثمار رؤوس الأموال الضرورية، يستطيعون أن يحولوا تلك الأراضي إلى كل ما تستطيع أن تنتجه .."[3].

كما سجلا انتقادا آخر يؤاخذان فيه ضباط المكاتب العربية عل تأخيرهم تنفيذ المادة رقم 15 من "السيناتيس – كونسيلت" التي تنص على تأسيس الملكية على أساس عقاري تجعل منها كمادة تجارية و ذلك "عن طريق انتقال الملكية لتسجيل زيادة مداخيل الضريبة، يعود ذلك لأسباب مختلفة: تأجيل غير محدد لتأسيس الضريبة العقارية عند الأهالي، في حين متابعة تطبيقها - و بجدية – على أملاك الأوروبيين، المحافظة على الوضع الراهن لمدة طويلة من الزمن. و بكلمة مختصرة، فإن التفسيرات المعطاة من طرف جريدة "الدستور" تؤكد العتاب الموجه من طرفنا للمكاتب العربية على أنها لم تلتزم بما جاء في المادة 15 فيما يخص القالب التجاري"[1].

تقول جريدة "الدستور" دفاعا عن المكاتب العربية: "إن هذه المؤسسة، كانت قد قدمت خدمات جليلة للمستعمرة، حيث عملت بما لديها من ذكاء و من حماس و بما لديها من صبر و حيوية على انصهار الشعبين، و إذا كانت (هذه المؤسسة) قد عملت على إحاطة الأهالي بحمايتها القوية ضد تجاوزات و سطو رؤساء القبائل، فإن رعايتها بالنسبة للمصالح الشرعية للمعمرين الأوروبيين لم تكن قليلة"[2]. كذلك كان يرى كل طرف و كذلك كان يزكي نفسه ينفسه، و لكن العنصر الحقيقي و هو

---

(2) - Idem., pp. 160 – 161.

(3) - Idem ., pp. 160 – 161.

(1) - Idem., p. 54.

(2) -Idem., p. 54.

صاحب الحق المغتصب أي الجزائري المطرود من أرضه المضطهد في عقر داره المسلوب الشخصية و المنزوع الحقوق و الهوية، لا أحد يدافع عن استقلاله و لا أحد يزكيه، إلا رجاله الذين كانوا من حين لآخر يثورون و ينتفضون ضد هذا الأخطبوط الاستعماري.

كما هاجم بشدة المعمرون المكاتب العربية و النظام العسكري في كتيب لهم تحت عنوان "العرب و المكاتب العربية" الذي هو عبارة عن نقد لاذع موجه لتلك المكاتب و المطالبة بذهابها. لقد جاء فيه ما يلي: "ما دامت المكاتب العربية لا تزال بتقاليدها السيئة و إجراءاتها الغير عادلة، تمسك زمام البلاد و تضع يدها على كامل دواليب السلطة، فإننا لا يسعنا سوى مواصلة ممارسة اللاعدل تجاه العرب"[3]. ألا ساء ما يحكم هؤلاء! ممارسة اللاعدل تجاه اللاعدل أو معالجة الظلم و القهر بالظلم و القهر. و ما ذنب هذا الشعب الذي ظل صابرا على الاضطهاد الاستعماري؟! ..

و تواصل هذا الهجوم من خلال هذا الكتيب: "هل رأيتم مثل هؤلاء الضباط الشباب الذين – في معظمهم – برتبة ملازم أول مكلفين بوظائف: المراقبة، إعداد الضريبة، مراقبة القبائل، سلطة فرض الغرائم، القضاء، إلخ .." ".. إنه رئيس المكتب العربي الذي يترجم شكوى الأهالي ضده أو ضد مساعديه. فماذا يمكن انتظاره من مثل هؤلاء الضباط؟ إنه أمر محزن للغاية!"[1].

و قد صعّد حدة الصراح "وارنيي" و "ديفال"، حينما أعلنا صراحة رفضهما المطلق لحكومة عسكرية: ".. إننا لسنا بحاجة إلى الحماية من طرف حكومة عسكرية .. و ينبغي أن يكون للاستعمار سلطته الحقيقية"[2].

و لتبرير استغناء النظام المدني عن النظام العسكري، راحا يعرضان و صفا لمقاطعة قسنطينة و مناطقها المعزولة التي لا تخضع إلى المراقبة العسكري: "ففي مقاطعة قسنطينة التي تصل مساحتها مساحة المقاطعتين الأخيرتين، و كذا نفس الشيء بالنسبة لسكانها، تشكل قسمين طبيعيين بحيث تجعل الدراسة سهلة:

---

(3) – Les Arabes et Bureaux arabes, Paris 1864. p. 14.

(1) – Idem., p. 7.

(2) – J. Duval et A. Warnier, op. cit., p. 131.

"في الشمال و على طول الساحل، هناك منطقة جبلية موازية للبحر.

"في الوسط سهل كبير يمتد من الحدود التونسية حتى البيبان أو الأبواب الحديدية على طول 350 كلم من الشرق إلى الغرب.

"في الجنوب، بين التل و الصحراء يوجد سهل آخر جبلي، أكثر اتساعا في الشرق منه عن الوسط.

"و في أقصى الجنوب، هناك الصحراء التي تمتد بواحاتها.

"فبالنسبة للساحل، فإن – تقريبا – كل المنطقة الجبلية مغطاة بالأشجار، و يوجد ضمن هذه الأشجار ما يقدر بمساحة 123.000 هكتارا من أشجار الفلين كانت تستغل من طرف الدولة، أي عن بعد مسافات عن الحدود التونسية إلى بجاية كانت توجد هناك مؤسسات معزولة وسط الأهالي بعيدة عن الحماية العسكرية، و غالبا ما كان يوجد ضمن تلك المؤسسات للاستغلال البعض من الفرنسيين: مدير، رؤساء العمال، حراس من أجل تشغيل مئات من العمال الأهالي"[1].

"و قد كانت تلك المؤسسات الرئيسية للاستغلال يمتلكها الأشخاص من الآتية أسماؤهم: "السيدان: "دومنتبالو" (De Montebello) و "دي بوشاج" (De Bouchage) في دائرة قالمة. "شركة "بير" (Bure)، "قاري" (Gary)، "بسن" (Besson) و شركة "بارتن" (Berthon) بدائرة الإيدوغ.

"و في السهل بالوسط، فإننا نجد مؤسسات معزولة وسط كل القبائل: ستة و ستون ضيعة التي تقدر قيمتها من حيث البناء و كذا الآلات الفلاحية ما بين 10.000 فرنكا و 250.000 فرنكا للضيعة الواحدة، "إثنان و أربعون من المطاحن للحبوب، فهناك منها ما كانت قيمتها تقدر بـ: 100.000 فرنكا و تصل حتى 200.000 فرنكا، "أربعة عشر فندقا منظمة على طول الطريق ذات المحطات الرئيسية للسكان.

"و من بين المؤسسات البعيدة عن المركز الرئيسية، يوجد ببكارية على الحدود التونسية طاحونة للحبوب لصاحبها السيد: "روزاريو" (Rosario)، و على

---

[1] – Idem., p. 133.

ضفاف واد مسكيانة، يوجد طاحونتان للقمح واحدة للسيد: "دوبار" (Debard) و الأخرى للسيد: "شاسانق" (Chassaing)، و على واد شارف على بعد 43 كلم شمال عين البيضاء و 58 كلم جنوب مدينة قالمة، توجد طاحونة تقدر قيمتها بـ: 90.000 فرنكا للسيد: "روشفورت" (Rochefort)، "و في عين الفكرون توجد ضيعة للسيد: "روفيي" (Rouvier)، "و بعين فاسقية و عن كرشة (40 كلم على قسنطينة) توجد طاحونتان للسيدين: "زاميت" و "قراك" (Zamit et Grec)، "و في منتصف الطريق الرابط ما بين مدينتي باتنة و قسنطينة توجد ضيعتان للسيدين: "بوربيي" (Bourbier) و "بوتينللي" (Boutinelli).

"و على واد سقان على بعد 40 كلم عن قسنطينة، توجد طاحونة تقدر قيمتها بـ: 150.000 فرنكا يملكها كل من السيدين: "جوانولو" و رفقائه" (Jouanonlo et Compagnie) و بمهيرة التي تبعد عن قسنطينة و باتنة بـ: 50 كلم، توجد طاحونة للسيدة أرملة "دورموي" (M^{me} Veuve Dormoy)، " و بعين ملول على بعد 22 كلم من جنوب سطيف، توجد طاحونة وضيغة للسيد: "ميتافون" (Mutafone)، "و على واد مريس و بالمنصورة على بعد 17 و 22 كلم غرب برج بوعريريج، يوجد كثير من الأوروبيين، "و على طول سلسلة الأوراس لا توجد سوى مؤسسة عسكرية واحدة هي مؤسسة باتنة حيث لا يوجد هناك كذلك سوى طريق واحد يربط قسنطينة ببسكرة عن طريق باتنة. و هنا فإن المؤسسات المدنية أقل بقليل عنها في السهل الأوسط و في المنطقة الجبلية المتاخمة للساحل.

"أما في جنوب السلسلة الأوراسية و في الواحات الصحراوية، يوجد هناك أيضا معمرون: "ففي واحة مسيلة، كان يوجد 10 أوروبيين و سط 500 نسمة من الأهالي، "و في بوسعادة، كان يوجد 78 فرنسيا و 25 أجنبيا وسط مدينة إسلامية. "و في واحات الزيبان، على بعد 317 كلم عن الساحل، كان يوجد 200 معمرا.

"و هكذا فإن عدد المعمرين المتناثرين بمقاطعة قسنطينة كان – تقريبا – يساوي عدد المعمرين المتجمعين في السهول الأخرى .."[1].

---

[1] - J. Duval et A. Warnier. Op. cit. pp. 133 – 135.

لقد قصدنا من تسجيل هذا العرض الاطلاع عن انتشار الوجود الاستعماري و إلى أي حد كان يستغل ثروات البلاد و يسيطر على المراكز الحيوية للبلاد و الأراضي الغنية و نقاط المياه الاستراتيجية في المقاطعة، حيث يتبين لنا أنه لم يبق الاستيطان أي شيء للأهالي فقد جردهم كل ما يملكون، بل طاردهم في كل مكان.

و إذا كان "وارنيي" و "دييفال" يبحثان من خلال هذا العرض التاريخي للاستيطان و الاستعمار بشكل عام عن أدلة قوية تؤكد أن لا مبرر لوجود سلطة عسكرية للبلاد، لأن الحماية العسكرية، لا فائدة من ورائها، فإنهما قد ذهبا أبعد من ذلك إلى محاولة تبيان وجود علاقة "تعاون" و "أخوة" بين المعمرين و الأهالي[2].
و لكن على أي أساس كان قائما هذا التعاون و هذه الأخوة ؟ لا نجد – في الواقع – سوى أساسا واحدا، أو علاقة واحدة: هي أساس السيد و المسود و علاقة المنتصر على المنهزم و ما يترتب عن تلك العلاقة من ظلم واضطهاد و قتل و تعذيب و تشريد ..

كان دفاع "وارنيي" و "ديفال" عن مصالح المعمرين دفاعا قويا مستميتا، لقد جادلا المكاتب العربية على أساس المطالبة بمزيد من الأراضي لتوطين المعمرين فكتبا يقولان: "ليست الأراضي التي تنقص للمعمرين، و لكن المعمرين هم الذين ينقصون الأراضي"[3].

ففي نظرهما، المعمرون لا يمتلكون الأراضي الكافية، و إن إحصاء السكان لسنة 1866م بالنسبة للمعمرين قد بين ما يلي[1]:

الدوائر	المعمرون	هكتار	عدد المعمرين بالنسبة لكل مائة هكتار
الجزائر	60.018	91.580	6.553

(2) - Idem pp. 128 – 131.

(3) - J. Duval et A. Warnier.. p. 161.

[1] Idem

العاصمة			
بليدة	22.003	66.153	3.311
مليانة	4.706	13.922	3.380
وهران	46.514	104.820	4.437
مستغانم	11.217	19.023	50896
معسكر	3.440	5.761	5.971
تلمسان	5.672	5.966	9.524
قسنطينة	14.352	85.437	1.670
عنابة	16.068	42.909	3.744
قالمة	3.297	14.914	2.210
سكيكدة	15.538	28.152	5.523
سطيف	4.501	29.188	1.542
المجموع	207.326	507.830	

كما يوجد في دائرة سطيف، 20.229 هكتارا تابعا للشركة السويسرية التي كانت إلى غاية 31 ديسمبر 1865 م تضم 369 أوروبيا مقابل 2.648 أهليا.

و بالنسبة لدائرتي: قسنطينة و قالمة، فإن عدد السكان الأوروبيين كان أكثر بقليل من السكان الأصليين. "و هذه الزيادة النسبية" ترجع إلى الملكيات الأوروبية الناتجة عن الضيعات القديمة للبايلك التي "كانت مشغولة من طرف بعض المستأجرين من الأهالي الذين فضلوا البقاء مع الأسياد الجدد عوض أن يتركوها

لبعض المهاجرين"[1]. كذلك يتحول المالك الحقيقي إلى عبد و الغازي إلى سيد، لأن المنطق الاستعماري يقيس و يرى الأشياء هكذا ..

لقد كانت أمنية الإمبراطور نابليون الثالث التي عبر عنها من خلال أقواله كما يلي: "إنني أرغب جيدا في جعل المعمرين أثرياء و مزدهرين..". إن تلك الأمنية قد تحققت – حسب "وارنيي" و "ديفال" – في بعض الدوائر "و ذلك بواسطة الارتباط الطبيعي بين أيادي الأهالي و رؤوس أموال الأوروبيين و ذكائهم"[2]. و لكن ينبغي مزيدا من الثراء و الازدهار لفئة متعدية و مستعمِرة تغنم على حساب فقر و بؤس أهل الدار الذين ظلوا طوال فترة الاستعمار يغرمون و يدفعون الثمن غاليا.

لقد شكلت زيادة الهجرة الأوروبية، مشكلا كبيرا، الأمر دفع بعضهم إلى التفكير في البحث عن أماكن أخرى و بلدان أخرى غير الجزائر. "إنه بدل أن يهتم المكتب السياسي للشؤون العربية بدراسة تلك الوضعية كان يرى أن المعمرين يملكون أراضي كثيرة"، أضافا "وارنيي' و "ديفال" اللذان كانا يبحثان عن إمكانية توسيع أملاك المعمرين[3].

و هكذا منذ عام 1863م، تاريخ ظهور "السيناتيس كونسلت" إلى غاية 31 ديسمبر 1867م فإن الأراضي التي انتقلت من الأهالي إلى الأوروبيين في كامل أنحاء الأقاليم العسكرية، تمثل 535 مساحة أرضية بلغت: 7.621 هكتارا و 5 آرا و 73 سنتيارا، حيث قدرت قيمة الاشتراء بمبلغ 492.017 فرنكا و 80 سنتيما[1]. و لكن من المستفيد من هذا البيع؟ دون شك إنه الاستعمار الذي يبيع و يشري لوحده دون منازع في ذلك.

ومع ذلك ظل المعمرون أعداء للإمبراطورية الثانية و لقائدها نابليون الثالث و لنظامه العسكري و كذا للسياسة الأهلية لضباط المكاتب العربية و حتى كلمة "مملكة عربية" لم يكونوا يرغبون سماعها بالمرة. لقد صرح أحدهم و هو المحافظ

---

(1) – J. Duval et A. Warnier. Op. cit.. p. 163.

(2) – Idem.. p. 163.

(3) – Idem.. pp. 164 – 165.

(1) – Idem.. p. 167.

"بوزيت" (Bouzet) قائلا: إن الإمبراطورية و المملكة العربية هي القضاء على الاستعمار"[2].

إن هذا الإعلان كان صريحا للغاية و يلخص جيدا ما يختلج في نفوس المعمرين أثناء الإمبراطورية الثانية، حيث كانوا يعارضونها بشدة و يكنون لها عداوة لا مثيل لها و كذا للأهالي. و لكن هل جمعت تلك العداوة المشتركة تجاههم أي بين العسكريين و الجزائريين الأهالي. الحقيقة، فإن نظرية عدو عدوك هو صديقك لا أساس لها هنا في منطق الاستعمار بشكل عام، بل ظل الجزائريون ما بين المطرقة و السندان.

و في نفس السياق صرح كل من "وارنيي" و "ديفال": "إننا نجد أنفسنا في ميدان مفعم بالمكاتب العربية.. إننا نريد توضيح ما أراده أعداؤنا على إبقائه غامضا.. حيث نعلن جهارا: معرفة ما إذا كان المستعمر سيحظى بأراض.. فمتى يكون له ذلك؟ و إذا كان المعمرون بالقطر الجزائري يستطيعون التفكير في الذهاب لطلب أراض من بلدان أخرى لا توجد بها مكاتب عربية. إذن فالموضوع جدي للغاية و كذلك خطير"[1].

"إن الخلاصة الموضوعية – في نظرهما – أن الحكومة الجزائرية، لم تكن بيد أولئك الذين تبين التجربة أنهم جديرين بضمان سيادتنا على الأهالي"[2].

معنى ذلك أن الإدارة العسكرية لم تستطع من جهة إخضاع الأهالي كلية لإرادتها التعسفية أو الوقوف من جهة أخرى أمام تزايد أطماع المعمرين و طموحاتهم الكبيرة للوصول إلى السلطة و تسيير شؤونهم بأنفسهم.

و الحقيقة أنه في عهد الإمبراطورية الثانية، لم تعرف عمليات تجريد الأهالي من أراضيهم و مصادرتها انقطاعا أو توقفا، فقد خسر الفلاحون حوالي 365.000 هكتارا منها فقط: 249.000 خلال العشرية الأولى للإمبراطورية[3].

---

(2) - CH.-R. Agéron. Op. cit.. p. 37.

(1) - J. Duval et A. Warnier. Op. cit.. pp. 145 – 146.

(2) - Idem.. p. 143.

(3) – D. Sori: La dépassession des fellah S.N.E.D ALGER 1975, p 15.

– **خامسا النتائج المباشرة لثورة المقراني:**

أما النتائج المباشرة لثورة المقراني 1871، فقد كانت العقوبات التي لا تعد قد ضربت كثيرا من الأشخاص، حيث دفعت الجماهير الجزائرية غرامة حربية قاسية ضخمة حوالي[4]: 64.739.075 فرنكا ذهبيا. زيادة على ذلك مصادرة نصف مليون هكتار من الأراضي، وبعد استشهاد أحمد المقراني، تم تحديد الغرامة الحربية المفروضة على المقرانيين و القبائل المساندة لها في الثورة بـ: عشرة ملايين فرنكا، و لكن الجنرال "لاكروا" (Lacroix) اقترح في نهاية 1871، غرامة 25 مليون، أن بزيادة نسبة 2,5 مضاعف. و في بداية سنة 1872 تم تحديد المبلغ بـ: 30 مليون. و لكن في شهر جوان تم رفعه إلى 35 مليون فرنك. أما النسبة لمصادرة الأراضي فقد كانت خلال هذه الفترة الاستعمارية رهيبة. لذلك نجد قصائد في الشعر الملحون مترجم إلى اللغة الفرنسية تترجم حالة البؤس التي كان يعيشها السكان نتيجة اضطهاد الاستعمار و استكبار الغزاة و صولة مجرمي الاستيطان[1].

و يجمع المؤرخون على الاعتراف بأن القمع الذي أعقب انتفاضة المقراني قد تم تسليطه على جميع الأهالي بدون أي تحفظ. و هذه بعض شهاداتهم: "كان القمع رهيبا تجاوز في نظر الكثيرين مقدار الجرم المرتكب (L . Rinn) "(...) بل هو أشبه بعملية انتقام منه إلى معاقبة تتناسب مع ما ارتكب من

---

[4] – Idem., pp. 29 – 30.

[1] – ننقل في الهامش معتطفات من هذه القصائد القبائلية، المترجمة للغة الفرنسية:

« 1871 fut l'année de notre ruine,
« Elle nous brise les reins,
« O Ma bouche, ne cesse de chanter ?
« Quelle fut la cause du conflit ?

و في قصيدة أخرى نقرأ حالة الأهالي نتيجة التعسف الاستعماري و الاستيطاني و فرض الضرائب الباهضة.

« L'impôt s'abattit sur nous à coups répétés,
« Soixante écus par tête à chaque fois,
« Apporte les ou débrouille toi!
« Les gens ont vendu leur arbres à fruits,
« Et même leurs vêtements,
« C'est pour eux une époque terrible.

المصدر:

Revue Africaine, 1899, pp.19, 149.

جـرائم"[2].(COLONEL ROBIN)". و أي إجـرام أكبـر مـن غـزو أمـة فـي عقـر دارها!..

أمـا الـرأي المهـيمن لـدى المسـتوطنين، فقـد كـان يـدفع فـي اتجـاه إبـادة الجزائـريين: "إن إعطـاءهم (الجزائـريين المسـلمين) الأمانـة يعتبـر جريمـة، و إن القـانون الوحيـد الـذي ينبغـي أن تواجـه بـه تلـك الحيوانـات المسـعورة هـو قـانون لـنش"[3]. و مـن تكـون تلـك الحيوانـات المسـعورة غيـر أولئـك الـذين هجمـوا علـى سـكان آمنـين فـي بلـدهم و أرضـهم، لـم يـذهبوا إلـى فرنسـا ليحتلـوا أو ينهبـوا أو يسـرقوا أو يقتلـوا و يفسـدوا .. مـن الظـالم و مـن المعتـدى عليـه؟! هـل الضـحية هـو الحيـوان المسـعور، أم المجـرم المحتـل الغازي؟! ألا ساء ما يحكمون ! ..

و فـي سـنة 1871 ارتفعـت حصـيلة الأراضـي المغتصـبة إلـى 05 مليـون هكتـار، و بلـغ القمـع العسـكري و القضـائي أقصـاه بمصـادرة لـ 446.000 هكتـار، و تغـريم الثـوار بمبلـغ قـدره 11 مليـون فرنـك ذهبـي[1]، و بهـذا الشـكل تكـون إدارة الاحـتلال قـد طبقـت الإجـراءات التـي نصـت عليهـا المـادة 10 مـن مرسـوم 31 أكتـوبر 1845 عمليـا، و التـي تممهـا مرسـوم 31 مـارس 1871 القاضـي بمصـادرة جميـع أمـلاك الثـائرين ضد الاحتلال مهما كانت صفة هذا الامتلاك.

و يـذكر كـذلك أن فرنسـا فـي سـنة 1870 قضـت علـى 372 قبيلـة بتفكيكهـا و بتشـريد أفرادهـا و تـوزيعهم علـى 667 دوارا، بحيـث لـم يبـق لإدارة الاحـتلال عنـد حلـول عـام 1934 سـوى 19 قبيلـة دون تشـريد أو تفكيـك، و حـوالي 1.450.000 هكتـارا دون مسـح[2]. و مـن بـين 6.833.81 هكتـار التـي ثـم مسـحها سـنة 1870 صُنفت 40% منها ضمن أراضي الملك، و 25% ضمن أراضي العرش.

و قـد طـال الحجـز "جميـع الممتلكـات " فقـد بلـغ الأمـر إلـى حـد مصـادرة أدوات العمـل و الأوانـي المتواضـعة التـي يسـتعملها الفلاحـون فـي حيـاتهم اليوميـة، بـبلاد

---

[2] – أجيرون، ج.1ن ص. 50.

[3] – قانون لنش Lynch (1837) نسبة إلى (Carles Lynch) و هو قاض من فرجينيا بالولايات المتحدة الأميريكية، ينص القانون على إمكانية الإعدام بغير محاكمة مشروعة، و بمجرد إجماع الحاضرين على ذلك. و منه جاءت كلمة (Lynchage) الترجمة، أجيرون، ص. 50.

[1] – Tayeb CHENTOUF. Le monde contemporain, Alger, O.P.U. 1983, p23.

[2] – Pierre GOINARD. Algerie: L'œuvre Français, Paris 1984, p. 152.

القبائل، ثم صدرت التعليمات بأن يُترك، لمن يُجرّد من أملاكه، حق الاحتفاظ بمحراث و ثور ليتمكن من تسخير جهده كخمّاس"[3].

كان الحجز الجماعي أحسن إجراء كفيل بتوفير فرصة "طرد السكان الأهالي".

على الصعيد الميداني، انصب اهتمام المحتل على الأراضي المُزمع تخصيصها للاستيطان مما دفعها، وفق ذلك، إلى تحديد مجال ترابيٍّ سمّي "مجال الاقتطاع". مكن هذا التحديد الترابي من تزويد الاستيطان، على الفور، بالمساحات الأكثر تأهيلا لذلك، و في ظروف مثل تلك وجد بعض الأهالي أنفسهم مجبرين على تحمل أعباء اقتطاع يفوق ما عليهم و لم يسجل إلى غاية سنة 1874 أيّ تعويض في صالحهم[1].

أما الحوصلة النهائية لعمليات الحجز، فهي كما يلي[2]:

1) اقتطاعات ترابية: حجز جماعي /301.516 هكتار (من أراضي للمحراث بالخصوص)
2) 309.614 هكتار (من أراض رعوية).
3) حجز اسمي / 54.614 هكتار (من أراض للحرث و غرس الأشجار).

و يذكر أجيرون أن[3]:

"القيام بعملية تقييم لتكاليف الحرب على المجموعات الثائرة و المقدر عددها بـ: 800.000 شخص تقريبا، فإننا سنحصل، بعد جمع مجمل الغرامة مع مجمل اقتطاعات الحجز، على مبلغ إجمالي مقدر بـ: 64.739.075 فرنك"، أي ما يقارب 80 فرنكا (ذهبيا) للفرد الواحد، و بالنظر إلى مجمل الثروة العقارية المقدرة بـ 91.948.450 ف، فإن هذا يمثل نسبة 70,40% من رأسمال الأهالي الذين نفذت عليهم عمليات الحجز [4]. و بالنسبة لمجموع السكان المسلمين في الجزائر،

---

[3] – الأمر الصادر في 12 أفريل 1873، (in A.G.G. 2 H. 81)، عن أجيرون، ص.58.
[1] – أجيرون، ص. 60.
[2] – المرجع نفسه، ص. 63.
[3] – المرجع نفسه، ص. 64 – 65.
[4] – توصل Rhinn، إلى أرقام تختلف قليلا: 63.212.251 ف، أي نسبة 68.75%، أي من ثروة المحجوزين – و بالنسبة للثائرين معدل 83.06 ف للشخص الواحد، عن أجيرون ص. 65.

يمكـن تقـدير كلفـة الانتفاضـة بـأربع مـرات و نصـف، المبلـغ الإجمـالي "للغرامـة العربية"، مع العلم أن هذه الأعباء الخارقة مسلطة على ثلث أولئك السكان فقط".

"إن المظـالم الناجمـة عـن تنفيـذ عمليـات الحجـز صـدمت الضـباط الإداريـين بصـفة خاصـة، و قـد لاحـظ الكثيـر مـنهم أن الأهـالي المصـنفين فـي خانـة كبـار الجنـاة و ضُـرب علـيهم الحجـز، جـراء ذلـك، هـم فـي الواقـع مـن أكثـر النـاس فقـرا، و توجـد أملاكهـم، فـي أغلـب الأحيـان، فـي منـاطق لا يسـتوطنها الأوروبيـون، فـرخص لهـم فـي بدايـة الأمـر، مواصـلة التمتـع بهـا، مقابـل دفـع تكـاليف زهيـدة. و حيـث كـان مـن المسـتحيل تـأجير تلـك الأمـلاك بـالمزاد، إذ لا يجـرؤ أحـد فـي القبيلـة علـى المزايـدة، فـإن مصـالح أمـلاك الدولـة، بعـد أن أعيتهـا الحيـل، قـد انتهـت ببيعهـا لهـم حسـب المبـالغ التـي عيّنهـا التقـدير الرسـمي. و حيـث أن أولئـك الزعمـاء التقليـديين ،هـم علـى العمـوم، فـي حالـة إفـلاس فـإن قبائلهم قد تكفلت بتمكينهم من المبالغ الضرورية"[1].

التوسع الاستيطاني بالهكتار إثر ثورة 1871[2].

السنة	الجزائر	وهران	قسنطينة	المجموع
1872	23539 هكتارا	5221	52813	81673
1873	21060 "	10763	28153	59976
1874	6038 "	16695	39531	62264
1875	15867 "	12031	22655	50553

مرسوم 31 مارس 1871:

لـم تكـن فكـرة حجـز أمـلاك القبائـل الثـائرة بـالأمر الجديـد، فقـد نـص عليهـا الأمـر الصـادر فـي 31 أكتـوبر 1845 و تبناهـا Alexis Lambert، محـافظ الجمهوريـة، بموجـب مرسـوم 31 مـارس 1871، الـذي نـص علـى حجـز الممتلكـات الجماعيـة

(1) – المرجع نفسه، ص. 65.
(2) – D. Sari: Op. cit., p. 39.

و الخاصة، حيث توصل المجلس الوطني، في 21 جوان، إلى تبني اقتراح ينص على تخصيص 100.000 هكتار لفائدة سكان منطقتي Loraine و Alsace الراغبين في الرحيل إلى الجزائر و الإقامة فيها.

و تبنى "دي قايدن De Gueydon" فكرة الطرد في تقرير له يوم 27 جويلية 1871، قائلا: " تتمثل الوسيلة الأكثر فعالية في طرد القبيلة الثائرة من أراضيها و تفكيكها تمامان و ذلك بتشتيت كل أعضائها في الأراضي التي بحوزة الدولة في مقاطعات الثلاث[1]

قانون 26 جويلية 1873 (قانون فارني)

بناء على تقرير تقدم به "فارني" (Warnier)[2] ممثل الجزائر في الجمعية العامة تم التصويت على قانون 26 جويلية 1873 المتضمن الترتيبات القاضية بتحديد الملكيات الجماعية و أفراد العشيرة، و إنشاء الملكية الفردية، و هذا تبعا لإجراء مزدوج حدّد الفصل الثاني من هذا القانون في مواده الستة عشر (المادة 08 حتى 24)[3].

يهدف هذا القانون أساسا إلى القضاء على الملكية الجماعية للقبائل و الأعراش، بحيث لم يعد هناك ملاّك للأرض تحت صفة أو سند ملكية العرش أو الملك، و إنما ملاك عقاريون لا غير، و يعتبر هذا القانون مكملا للإجراءات التي جاء بها القرار المشيخي (22 أفريل 1863) بإقرار الملكية الفردية للجزائريين، و عن طريق هذا القانون سيقع الفلاحون الجزائريون مجدّدا و مرة أخرى فريسة المضاربين، و ذلك بعد أن تحصلوا على سندات ملكية من قبل إدارة المصالح العقارية، فباعوا أراضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين[4].

---

(1) – أجيرون، ص. 53.

(2) الدكتور "فارني" (Warnier) نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي، و هو الذي بناء على اقتراحه عم التصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر إلى ملكية خاصة. عن بن داهة عدة، ص. 362.

(3) – Arthur GIRAULT. Op. cit., p 362. .362 عن بن داهة عدة، ص.

(4) عن بن داهة عدة ص. 362.

باختصار فإن قانون 1873 كان يهدف إلى حصر الأهالي و كسر كل ملكية مشاعة و تفكيك وحدة القبيلة. أي أن أهداف القانون كما هو قانون1863، قد منح السلطة القانونية لشراء الأراضي التي تمتلكها القبائل جماعيا، بعد تجزئتها.

قانون 23 مارس 1882

في 23 مارس 1882 صوت البرلمان الفرنسي على قانون يُرسي قواعد الملكية الفردية و الخاصة، و يقضي بإنشاء الحالة المدنية، و ينص على منح الأشخاص ألقابا و كنيات عائلية (des noms patonymiques).

و في 30 سبتمبر 1892 ثم لإدارة الاحتلال الفرنسي في الجزائر أن منحت ألقابا عائلية لـ 2.145.413 جزائري (أي حوالي نصف السكان الجزائريين)، و أخضع الأشخاص الممنوحة لهم ألقابا لعملية التصريح بالمواليد و الوفيات و الزواج و الطلاق، و يسجلها لدى الإدارة باستخدام هذه الألقاب[1]، و في نوفمبر غطت عملية منح الألقاب جميع الأقاليم المدنية لتستمر في الأقاليم العسكرية.

و إن كانت أهمية دراستنا لهذا القانون تكمن في كونه سهّل عملية اغتصاب الأراضي إلى حد وصف أحد الكتاب الفرنسيين له بالسلاح ذو الحدين، إذ كان الهدف الأساسي منه هو تجريد الجزائريين لا غير[2]، فإن المادة 17 من قانون 1873 الخاص بالملكية الفردية قد سبق لها و أن نصّت من قبل على أن يشتمل كل عقد ملكية على لقب عائلي يلحق بالاسم الشخصي الذي يعرف به صاحب الملكية.

أدخل هذا القانون إصلاحات على قانوني 1873 و 1887 بعد أن استند على مشروع تم إنجازه في الجزائر من قبل لجنة كان "كولان" (COLIN) مقررا لها و قد تبنى أعضاء الغرفة هذا المشروع يناء على تقرير "بوركيري دي بواسورين" (Pourquery De BOISSERIN)، و تحول المشروع إلى قانون 16 فبراير 1897، و فيما يلي أهم ملامحه[1]:

---

(1) – Paul Leory BEAULIEU. ام'Algérie et la Tunisie, 2 éme édition Paris 1897 p 111.

(2) – Charles- Robert AGERON. Les Algériens Musulmans et la France (1871 - 1919) T. 01. Paris P.U.F 1968. p. 180. (cité pau URBAIN dans « Le journal des débats » du 25/03/1882).

(1) – ESOUBLON et LEFEBURE: Code de L'Algérie annoté: 1896 – 1907, Alge. 1898 pp 61 – 67.

و جاءت المادة 13 من قانون 1897 لتحفظ للإدارة القضائية صلاحياتها فيما يتعلق بالممتلكات التي تم تصنيفها ضمن العرش من قبل السلطات الاستعمارية، فإن مخطط التجزئة لا يصبح نافذا إلا إذا كان مطابقا للقرار الصادر عن الحاكم العام و تم الإعلان عنه في الجريدة الرسمية للجزائر، و عندها تصبح النزاعات (Contestations) التعلقة الملكية من صلاحيات المحاكم القضائية. و هكذا يكون قانون 1897 قد جدّد مسالة التمييز بين أراضي الملك و أراضي العرش التي أهملت في قانوني 1873 و 1887.

و تسهيلا لانتقال الأراضي من أيدي الجزائريين إلى الكولون الأوروبيين فإن المواد من 05 إلى 12 نصت على أن تحول الأراضي المُعَيَّنة للاستيطان، يتم نقلها إلى الأوروبيين عن طريق ثلاث قنوات[1]:

- البيع بأسعار ثابتة.
- البيع بالمزاد,
- التنازل المجاني

و تكريسا للاستيطان فإن المادة 21 من هذا القانون قد نصّت بشكل واضح بما لا يقبل مجالا للشك على أن يرتبط الكولون بالأراضي التي منحت لهم و أن يقيموا بها، و منعتهم من بيعها أو تأجيرها (كرائها) لفلاحين جزائريين إلا بعد انقضاء مدة عشر سنوات من تاريخ الحصول عليها[2].

أما المادة 32 من ذات القانون فقد نصت على أنه في مقابل الخدمات الخاصة التي يقدمونها لإدارة الاحتلال فإن الأهالي سيستفيدون مجانا من أراضي لا تتعدى مساحتها 200 هكتار و ذلك من دون شرط الإقامة فيها أو فسخ لعقد الاستفادة، على أن يتم الحصول على هذه الامتياز بموافقة الحاكم العام و مجلس الحكومة.

[1] بن داهة عدة، ص 383،397

[2] المرجع نفسه، ص 397.

كما كانت سلطات الاحتلال تسعى لتحويل الجماعات اليهودية إلى شريحة استيطانية فرنسية، و كان اليهود يساعدون تلك السلطات في انتزاع الأراضي من الوطنيين.

كانت مجاعة عام 1867م أزمة ذات آثار عميقة على الشعب الجزائري، ما بين 1869 و 1870 حيث ضعف الإنتاج الفلاحي في كامل البلاد خاصة في قيادة المقراني. و قدم زعماء الأسر الجزائرية الموسرة، مساعدات للمنكوبين، من مخزوناتهم من الحبوب[2]، و اضطر الناس و منهم المقراني، إلى الاقتراض من السماسرة اليهود بالفوائد الربوية لنجدة المحتاجين، و قد وجد الحل بالنسبة لمقاطعتي وهران، و الجزائر بالحصول على قرض من الشركة العامة الجزائرية و هي شركة فرنسية ذات أسهم يهودية، وبنك التسليف، و قيام السلطات الفرنسية باستيراد الحبوب و البذور من الخارج، و لكن لم تستفد مناطق قسنطينة من هذا الحل بسبب تمركز الأوروبيين في المنطقة الوسطى و الغربية، و كان تعداد اليهود في قسنطينة أكثر من 3015 ألف نسمة[1].

أما عدد اليهود مالكي الأراضي ثمانية و عشرون يهوديا يمتلكون 9.691 هكتارا[2].

أي أن لكل يهودي حوالي 350 هكتارا، أي أن لكل فرد منهم ما يربو عن 875 فدان أي 3500 متر، و أصبح كل فرد من مالكي الأراضي في قسنطينة يملك 520 فدانا، أي 5200 متر مربع، و وصل الإجمالي 52.000 هكتار، وخلال تلك الفترة كانت ملكية الأرض الممنوحة للأوروبيين 13.900 هكتار أي أن ملكية الأوروبيين 34.75 فدانا أي ما يوازي 139.000 مترا[3].

و منذ عام 1843 وضع أول مشروع لتحقيق تجنيس جماعي لهم، و اتضح بعد ذلك أن مصلحة فرنسا ربط يهود الجزائر بها و تحويلهم إلى فرنسيين و اقترح

---

[2] – يحي توعزيزن ثورة 1871 (دور عائلتي المقراني و الحداد) الجزائر 1975 من 102.

[1] – أحمد سميح حسن إسماعيل: الاستيطان اليهودي في الجزائر 1919 – 1962، دار الكتاب العربي الجزائر 2009، ص. 28.

[2] – Claude Martin, des Israelites Algériens, 1830. 1902, Paris, 1936, p.350.
عن أحمد سميح , ص. 37.

[3] – Idem., p. 351. .37 عن أحمد سميح ص.

المجلس العام لمدينة قسنطينة عام 1858 تجنيسهم بصورة جماعية، لأن اليهود كان لهم تأثير داخله[4]

و وجه يهود الجزائر عام 1864 مذكرة إلى مجلس الشيوخ الفرنسي في الجزائر في نفس الموضوع، حتى يحصلوا على حق الانتخاب و العضوية في المجالس العامة، و لم يطل الأمر كثيرا ففي 14 يولية 1865 صدر قرار من المجلس نص على فتح الجنسية الفرنسية لليهود و المسلمين معا بصورة شخصية مع احتفاظهم بأحوالهم الشخصية، و اكتسبت اليهود بعض الحقوق المدنية، و أخذت المجالس العامة بالجزائر تطالب كل سنة ابتداء من هذا التاريخ بتحقيق الجنسية الجماعية لهم.

و قد حمل المحامي اليهودي لفي على عاتقه تحقيق هذا الهدف منذ عهد ملكية لويس فيليب، و وثق صلاته بيهود الجزائر خلال عهد الإمبراطورية، و قام بحوالي سبع عشرة رحلة إلى الجزائر للاتصال بزعمائهم، و الاتفاق معهم على الإطار الذي يتم فيه مشروع التجنيس، و نشط في الدفاع عن الفكرة داخل المجلس التشريعي و شارك في وضع التقرير الذي قدم إلى حكومة إيميل أوليفي و مؤيديه عددا من النواب و الشخصيات أمثال الكونت لوهون و جول فافر و طالبوا بالبت فيه فورا[1].

و لكن الحاكم العام مكماهون كان معارضا للفكرة خوفا من أن تثير الجزائريين و اقترح أن يترك الأمر للأشخاص المعنيين من اليهود ليتقدموا فرادى إلى السلطات المختصة في المناطق التي يسكنون بها بمطالبهم بصورة عادية و بسيطة[2].

و بعد قيام جمهورية 4 سبتمبر في فرنسا 1870 عين كريميو حارس الأختام في مندوبية بوردو و كلف بشؤون الجزائر فواصل مساعيه بإلحاح حتى أقنع حكومة تور بقضية التجنيس و صدر يوم 24 أكتوبر من نفس العام القرار المشهور

---

(4) – Aymard. R, L'œuvre Français. Paris 1892, p 105. عن أحمد سميح، ص. 37.

(1) – أحمد سميح، ص. 38.

(2) - أو دولف كريميو هو وزير العدل في فرنسا، و قد كان مكلفا بتنظيم أوضاع الجزائر لصالح سياسة فرنسا الاستعمارية. و هو فرنسي من أصول يهودية. للمزيد من التفاصيل أنظر:

Claude Martin, op, cit, p. 44. عن أحمد سميح، ص. 38.

الـذي يقضـي بتجنـيس يهـود الجزائـر بصـورة جماعيـة و إجباريـة و بواسـطته (نـزع اليهـود بـذلتهم القديمـة و لبسـوا لبـاس الأوروبيـين القشـيب بعـد أن تطبعـوا بـأخلاقهم و عـاداتهم و بكـل مظـاهر الحيـاة الأخـرى قبـل ذلـك) و مـن حسـن حظهـم أن كريميـو استغل الظـروف الصـعبة و المستعصـية التـي تمـر بهـا فرنسـا آنـذاك ليحقـق لهـم مـا دعـاه (أكبر حلم في حياته) [3].

و قـد أدى تجنـيس يهـود الجزائـر إلـى تحويـل بعضـهم إلـى أن أصـبحوا قضـاة يـدينون بـالولاء لفرنسـا، و كـان هـؤلاء القضـاة هـم الوسـيلة التـي اسـتخدمتها سـلطات الاحـتلال فـي سـلب عائلـة المقرانـي لأراضـيها فبـدء اليهـود بالفوائـد الربويـة الباهظـة[1]، و التي بلغت 200% في ثلاثة أشهر.

و اسـتمرار الـدين أدى إلـى وصـول المـدين إلـى أن يـدفع فـي عـامين فائـدة قـدرها 2400% لصـالح اليهـود و بنـوكهم التـي أفلسـت عوائـل المقرانـي مـن المـال و أفقـدتها الأرض، و قـد حصـل علـى الجنسـية الفرنسـية كمكافـأة لهـم علـى تعـاونهم المثمـر مـع سـلطات الاحـتلال، مـن أجـل احـتلال فرنسـا منـاطق القبائـل التـي تسـكنها عائلـة المقرانـي و عـائلات أخـرى. و تحـول بعـد ذلـك اليهـود إلـى قضـاة يسـلبون الأهـالي الأراضـي لصالح فرنسا[2].

و أصـبحت الجزائـر أرضـا لمختلـف الجنسـيات، ففـي سـنة 1886 سـجلت الهجـرة الأوروبية إلى الجزائر الأرقام التالية:[3]

- الفرنسيون 220.000 نسمة.
- الأجانـب 217.000 نسـمة مـن بيـنهم 142.000 إسـباني، 44.133 إيطـالي، 15.333 مـالطي، و حـوالي 15.000 مـن مختلـف البلـدان الأوروبيـة (ألمانيـا، سويسرا، بلجيكا، اليونان، بوانداء بريطانيا ...).
- اليهود 43.000 نسمة.

---

(3) – Claude Martin, des Israélites Algériens, Op. cit. p. 351. عن أحمد سميح، ص. 39.
(1) – Burunet M. J. La question Algérienne. Paris 1892, p 152.
(2) – بوعزيز، مرجع سابق ص. 300.
(3) - بن داهة عدة، ص. 41.

و تميزت الجهة الغربية من الجزائر بالتواجد الأوروبي الكثيف خلافا للجهات الأخرى حيث كان العنصر الإسباني يهيمن على العنصر الفرنسي بـ 102.453 نسمة مقابل 78.880، و في حين كان عدد الإسبان يفوق عدد الفرنسيين بثلاث مرات في وهران و سيدي بلعباس، و بمرتين في المحمدية، و بأربع مرات في كل من سيق و بني صاف و بوسفر، فإن الفرنسيين كانوا يشكلون غالبية في كل من تلمسان و مستغانم و معسكر.

أما الإيطاليون فقد تمركزوا في الجهة الشرقية من الجزائر، كما أنه من ضمن هؤلاء المهاجرين وجد ايرلانديون، كما كان هناك مشروع لتوطين صينيين في الجزائر[1].

و لترجيح العنصر الأوروبي أصدرت إدارة الاحتلال الفرنسي قانونا في 26 جوان 1899 يمنح للمولودين الأجانب في الجزائر الجنسية الفرنسية شريطة أن يكون آباؤهم يقطنون الجزائر، و قد قدر عدد الذين اختاروا التجنس بعد صدور هذا القانون بـ 170.000 شخص، و فيما بي 1911 – 1921 لم يتجاوز نموهم 30.000 نسمة بسبب قلة الإنجاب[2].

و العجيب أن المهاجرين إلى الجزائر من فقراء و مجرمي و مشردي فرنسا و أوروبا، فبعد أن عززوا مراكز احتلالهم في الجزائر و تسلموا مقاليد الأمور داسوا على الجزائريين و شردوهم، بل أبادوا الكثير منهم في مجازر وحشية. وشهد شاهد من المحتل و هو الكاتب الفرنسي الفيركونت دوفي دي سانت أيمور (VICOMTE DE St Aymour) على الإفراط في الظلم الذي كان يعانيه الأهالي من قبل الكولون، حيث يقول، "ظل الأوروبيون ينظرون إلى الأهالي نظرة احتقار و يعتبرونهم سلالة بشرية لا تصلح إلا للاستغلال"، و يؤكد "أن الشتائم و المعاملات الفرنسية المهينة للمجتمع الجزائري قد أثارت العداوة و البغضاء بين الفئتين و آلت إلى نتائج خطيرة في العلاقة بينهما..." و يضيف قائلا "أن الموظفين

---

(1) – C.A.O.M. G.G.A. Carton F 80/1804. (charte – partie conclue a Cork pour le transport d'émigrants Irlandais en Algérie, 23/10/1863), (projet d'immigration chinoise). عن بن هانة عدة، ص. 42.

(2) – بن داهة عدة، ص. 42.

الـذين كـان علـيهم حمايـة مصـالح الجميـع بعـدل و إنصـاف نسـوا واجـبهم فاسـتبدوا بمناصـبهم و تعسـفوا" و ذهـب إلـى حـد وصـف الموظـف الفرنسـي بـ "مرزبـان" (Satrape) و هـي تسـمية كانـت تطلـق علـى – قـديما – علـى حكـام بـلاد فـارس المسـتبدين، و يكشـف فـي مقالـه عـن شـعور المـوظفين الفرنسـيين بـالتفوق و بـالنفوذ، و تـرحيبهم بفكـرة العنـف، إذ كـانوا لا يـرون فائـدة ترجـى مـن الأهـالي سـوى الضـرائب و أعمال السخرة، و قد باركت العدالة و رجال السياسة تصرفاتهم...[1].

قانون 22 أفريل 1887:

اشـتهر هـذا القـانون باسـم "قـانون الفرنسـة" نـص علـى أن تكـون الأراضـي الجماعيـة فـي متنـاول المحتكـرين بعـد أن كانـت "مجـالا محروسـا تتصـرف فيـه الإدارة وحـدها" و تلـك أجـواء حفـزت النائـب المقـرر، Bourlier، لأن يقـول: "لقـد آن أوان السماح للأوروبي بالتوغل في كل مكان"[2].

كـان المسـتفيدون حقـا مـن قـانون Warnier هـم، بطبيعـة الحـال، الأوروبيـون و المسـتوطنون الـذين تمكنـوا مـن سـنة 1877 إلـى نهايـة سـنة 1890 مـن الحصـول علـى 377.877 هكتار.

لقـد تـم القيـام "بمبـادرات" عديـدة قصـد اسـتدراج النـاس إلـى (فـك الشـياع) عـن طريـق البيـع بـالمزاد الشـائع، فتكـرر مئـات المـرات توضـيح طرقـه و أسـاليب اللجـوء إليـه بعـد سـنة 1891 رغـم كثـرة الاحتجاجـات. و فـي سـنة 1886 أرسـل أحـد المحـافظين المحققـين فـي الغـرب الـوهراني إلـى عامـل عمالـة وهـران تقريـرا عـن الموضـوع ثـم وجهـه مباشـرة إلـى الحـاكم العـام فـي مـارس 1887، يصـف فيـه تلـك الأسـاليب مسـتعملا هـذه العبـارات: "فـور تسـليم العقـود لقبيلـة مـا فـإن الأهـالي يتعرضـون إلـى التجريـد و الابتـزاز مـن طـرف محتكـرين لا يحـرجهم حيـاء و لا اسـتحياء عـن طـرد أصـحاب الأرض مـن أراضـيهم مسـتظهرين لـذلك سـندات ديـون تعـود أحيانـا إلـى عـدة سـنوات خلـت، إذ يكفـي اسـتلاف بعـض القطـع النقديـة مـن فئـة

---

(1) – Le Vicomte de Caix de Saint – Aymour. « Français – Espagnols, Indigènes et Italiens », in Historia spécial, juin 1987, n° 486 H.S. Paris 1987, pp 98 – 99.

عن بن داهة عدة، ص. 45 – 46.

(2) – أجيرون، ص. 177.

(douro) بفائدة تصل إلى 50% لمدة ثلاثة أشهر أو تسليم شيء من السلع الفاسدة بأثمان خيالية تتحول كل هذه العمليات التافهة في مدد قصيرة إلى رأسمال كبير. كان تداعي الإجراءات بعد ذلك معروفا: إمضاءٌ بالموافقة على التزام فمحاكمةٌ فأمرٌ بالحجز... تلك هي الطريقة المتبعة. لقد صار الأمر معروفا: إن يوم تسليم العقود هو يوم خروج الموثقين للقيام بحملة الحجز"... أضاف صاحب التقرير بأن جميع أحكام الحجز تقريبا كانت تصدر غيابيا و أن الصفقات كانت تحسم غالبا لفائدة المدعي بثمن بخس[1].

لقد وصل الأمر "بعصابة" محكمة Orléanville التي يرأسها المحامي Fourrier، شيخ بلدية المدينة، إلى حد تقديم تسبيقات للأهالي بخصوص المصاريف القضائية ليدفعهم إلى مزيد من الاقتراض مما كان يساهم في التمديد اللا متناهي لآجال تسديد المبيعات.

"إزاء تلك التصرفات فإن الحاكم Tirman، المعروف بافتقاره إلى الحزم، قد اكتفى بخلاصة مفادها: "الشيء المرجو من المحاكم معرفته هو مبلغ التدهور الذي قد يلحق بالأمن العمومي من التماس بعض المبيعات العلنية لأغراض المضاربة و التي تفضي إلى اختلاس ممتلكات الأهالي"[2]، و قام في نفس الوقت بطمأنة الوزارة حين أعلن أن القانون الذي سيصوت عليه قد أدرج في الحسبان، بخصوص القسمة و التماس البيع العلني، إجراءات سريعة و غير مكلفة كثيرا" و ستكون سارية المفعول للسنوات الخمس التي ستلي تأسيس الملكية. غير أن تطبيق الإجراء المنصوص عليه في المادة 827 للقانون المدني ظل ساريا عندما يكون العقار غير قابل للقسمة المرضية مما ترك الباب مفتوحا لمواصلة الاختلاسات[1].

"ليس ثمة أبلغ من الإحصائيات التي أقيمت في موضوع البيوع القضائية و المزادات الملتمسة و الحجوز التي وقعت الجزائر في الفترة الممتدة من 1870

---

[1] – أجيرون، ص. 188 – 189.

[2] – A. N. F. 80 1881 et 1837. تدخل حافظ الأختام لدى النيابة العامة لمدينة الجزائر، لكن العمليات قد استمرت في دائرة Orléanville إلى غاية 1894. (قام Jules Cambon بتعليق مهام شيخ البلدية المحامي Fourrier). عندها كشف السناتور Gérente (حسب نشرية الصحافي Marchal) بأن محكمة Orléanville التي تم إنشاؤها في جويلية 1880 قد عرفت في مدة 10 سنوات 102 حالة من بيع المزاد، صودرت فيها 14.000 هكتار من الأراضي من أهلها البالغ عددهم 12.000. صرح عامل العمالة، "بأنه أحاط بالكتمان لأطول مدة ممكنة تلك الأعمال التي و يا للأسف كانت مشهورة فوق اللزوم." نقلا عن أجيرون، هامش ص. 191.

[1] – أجيرون، ص. 191.

إلى 1890. تمكن قراءة الأرقام من استخلاص ما يلي: قبل الشروع في تنفيذ قانون 1873، أي أثناء الفترة الخماسية 1870 – 1874، كان المعدل السنوي هو 326 بالنسبة للمبيعات القضائية و 118 للمزاد و 166 للحجز، أما في الفترة الخماسية الموالية، حيث شُرع في تطبيق القانون (بعد 1876) فقد وصلت الأرقام إلى 371 حالة بيع قضائي و 150 التماس المزاد و 188 حجز. في الفترة المتراوحة من 1880 إلى 1884 صارت المعدلات السنوية على التوالي 604 بالنسبة للبيع القضائي، و 241 لالتماس المزاد و 320 للحجز. و أخيرا بلغ النظام ذروته أثناء الفترة الخماسية الممتدة من 1885 إلى 1889 إذ بلغت الأقرقام 1087 للمبيعات القضائية و 343 لالتماس المزاد و 666 للحجز[2]. للتذكير فإن المسألة هنا تتعلق بمجرد معدلات، أما الأرقام القياسية فمثيرة أكثر، بحيث سجلت سنة 1889 مثلا: 1155 حالة بيع قضائي، و 777 حالة حجز، مقابل 186 و 82 في سنة 1871. 396 حالة التماس المزاد سنة 1886 و 360 في 1890 مقابل 68 سنة 1871 و 125 سنة 1875.

"لقد تسبب قانون 1873 في مضاعفة الأرقام السنوية للمبيعات القضائية و التماسات المزاد بثلاث مرات بينما قفز الحجز إلى أربع مرات، و بذلك تمكن الاستيطان الخاص من الحصول في ظرف 14 سنة على 378.000 هكتار[1] من أجود أراضي السهول، و مهما بلغت قيمة احتجاجات Tirman سنة 1891 ضد ما اعتبره "تعميما لبعض الحالات المؤسفة (مصادرات)" فقد اضطر في الأخير إلى الاعتراف أمام مجلس الشيوخ[2]، بأن القانون قد سخّر لنبش الأهالي: "يمكن لي القول بأنه لا يوجد الآن، في المنطق التي شهدت تطبيقه، سوى عدد محدود من

[2] – في فترة 1890 إلى 1894 صارت الموجة أكثر امتدادا و انحسارا: 1022 بيع، 321 التماس مزاد، 441 حجز.
[1] – قام الاستيطان الرسمي في فترة 1871 إلى 1890 بتجزئة 577.000 هكتار ذ، و قد لقيت مطالب المستوطنين تلبية واسعة: 955.000 من الأراضي الكائنة في التل الإداري ((الذي يعد) 13.6 مليون هكتار منها 8,7 مليون هكتار مؤهلة للحرث). مما جعل عدد المستوطنين القرويين يتضاعف (100.549 سنة 1892 – 198.985 سنة 1890). عن أجيرون، هامش ، ص. 192.
[2] – Sénatm: J. O. Débats 16 février 1892. عن أجيرون، ص. 192.

الأهالي الذين تمكنوا من المحافظة على أملاكهم بينما صار الكثير منهم خماسين و عمالا في أراض كانوا يملكونها من قبل"[3].

"الحصيلة إذن، هي أن قانون 1887 لم يكن في دوافعه و غاياته شيئا آخر غير قانون للغالب، و ذلك هو ما اعترف به أيضا سنة 1904 بصراحة لا تصنع فيها أحد المحامين في تلمسان تولى رئاسة فرع "الاستيطان" في التمثيليات المالية حين قال: "إن قانون 1873 هو قانون للمستوطنين " مما جعل كلامه غبرة قد تستوقف المؤرخ"[4].

و بالفعل فقد تمكن المستوطنون من الانتفاع (بذلك القانون) بكيفية أوسع. فإلى غاية أكتوبر 1892 طبق القانون على:[5]

79 دوار في عمال الجزائر

111 دوار في عمالة قسنطينة

102 دوار في عمالة وهران

هذا و تطبيقا للقانون الفرنسي الصادر في 07 أفريل 1884 تحصلت البلديات كاملة الصلاحيات في الجزائر على الاستقلال الذاتي في إدارة شؤونها المالية، شانها شأن البلديات في الوطن الأم – فرنسا -، و نظرا لقلة مداخيلها توسعت هذه البلديات على حساب أراضي الفلاحين الجزائريين المجاورة لهان و استفاد من الضرائب العربية المفروضة على الجزائريين الذين لم تقدم لهم خدمة تذكر مقابل الأداء الضريبي، كما لم تمنح لهم فرصة لاختيار من ينوب عنهم في المجالس البلدية المنتخبة التي لم يتعد فيها عدد ممثليهم في جميع الحالات ستة نواب تعينهم إدارة الاحتلال، و يحرمون من حق الترشح كرؤساء للبلديات[1].

و بناء على قرار صدر في 20 ماي 1868، و مرسوم 07 أفريل 1884، ثم مرسوم 06 فبراير 1919 الذي ينص في أحكامه على إسناد مسؤولية رئاسة

---

[3] - بعد أن احتار للكيفية التي العرب يتخلون بها عن أراضيهم، أمر Dunaigre محافظ وهران سنة 1889 بإجراء تحقيق، فتبين بأن عددا يتراوح بين 35 إلى 40.000 من الأهالي لم يعودوا يملكون أرضا. عن أجيرون، هامش ص. 192.

[4] –أجيرون، ص. 192 - 193.

[5] – A. F. G. 10 H 63. عن أجيرون ص. 193.

[1] – ين داهة عدة، ص. 55 – 56.

البلـديات كاملـة الصـلاحيات إلـى معمـرين فرنسـيين، و وضـع نائـب خـاص علـى رأس كـل مركـز اسـتيطاني يكـون فرنسـيا، يتـولى مهـام ضـابط الحالـة المدنيـة، و ضـابط الشـرطة القضـائية فـي آن واحـد، و يتكلـف بضـمان تنفيـذ القـوانين و التنظيمـات، فـإن جميـع رؤسـاء و نـواب البلـديات كاملـة الصـلاحيات كـانوا مـن أصـل فرنسـي، و لـم يوجـد مـن بيـنهم مطلقـا و لا جزائـري واحـد، و حتـى البلـديات المختلطـة كـان يوجـد عـل رأس كـل منهـا نائـب خـاص مـن أصـل فرنسـي كمـا تـدل علـى ذلـك الوثـائق الرسـمية لحكومـة الاحتلال الخاصة بالقوائم الاسمية لرؤساء و نواب البلديات كاملة الصلاحيات[2].

وقـد وجـد المعمـرون فـي هـذه المجـالس البلديـة مـا يكفـل لهـم السـيطرة و يصـون مصالحهم و يرجح الكفة لصالحهم، و هكذا أصبح الجزائريون تحت رحمتهم.

و كثيـرا مـا كانـت المراكـز الاسـتيطانية التابعـة للبلـديات المختلطـة تتحـول إلـى بلـديات كاملـة الصـلاحيات، و ذلـك فـي حالـة توفرهـا علـى الشـروط المطلوبـة كـالمرافق الإداريـة اللازمـة للبلديـة، و العـدد الكـافي مـن السـكان الأوروبيـين بمـا يسـمح بإنشـاء مجلـس بلـدي، و المصـدر الماليـة الكافيـة لتسـيير المصـالح البلديـة الضـرورية، كمـا كـان التركيز في هذه الشروط على ضرورة وفرة الأمن للمستوطنين الأوروبيين[1].

و فـي مـا بـين 1871 – 1919 تحـول عـدد كبيـر مـن المراكـز الاسـتيطانية إلـى بلـديات كاملـة الصـلاحيات و ضـم إليهـا عـدد مـن الـدواوير، فتسـببت هـذه السياسـة فـي تشـاؤم المـواطنين الجزائـريين الـذين عارضـوا بشـدة تحويـل المراكـز الاسـتيطانية إلـى بلـديات، و أمـام هـذا الموقـف جمـدت العمليـة فيمـا بـين 1919 – 1945 و تعطلـت نسـبيا. تسـبب تخـوف الأوروبيـين الـذين أصـبحوا مـن المعارضـين لعمليـة إلحـاق الـدواوير بالبلـديات الكاملـة الصـلاحيات خشـية رؤيـتهم علـى رأس البلـديات الجديـدة مجلسـا بلـديا غالبيتـه مسـلمة، هـذا إلـى جانـب عوامـل أخـرى مـن بينهـا النتـائج الديمغرافيـة للحـرب العالميـة الأولـى و الاحتياجـات الشـديدة للجزائـريين ضـد عمليـات نـزع الأراضـي و مصـادرتها لأجـل توسـيع المراكـز الاسـتيطانية و تحويلهـا إلـى بلـديات كاملة الصلاحيات.

---

[2] – المردع نفسه، ص. 56.
[1] – المرجع نفسه، ص. 59.

و خلال المدة من 1870إلى 1895 أنشئت 153 بلدية كاملة الصلاحيات، كانت أصلا مراكز استيطانية و ألحقت بها دواوير ضمانا للتوازن المالي[2]، منها في الجهة الغربية من البلاد 90 مركزا تحول إلى بلدية كاملة الصلاحيات[1] كما أشير إليه سابقا.

لم يكن من هدف لفرنسا من وراء تحويل المراكز الاستيطانية إلى بلديات كاملة الصلاحيات سوى تهيئة الجزائر و إعدادها للاندماج في الوطن الأم فرنسا، إلا أن هذه السياسة لم تؤت ثمارها، بحيث تكهن جميع الساسة و الحكام الفرنسيون الذين تداولوا على السلطة في الجزائر بفشل مشروع الإدماج[2].

قانون 13 سبتمبر 1904

انصبت مجهودات الاحتلال الفرنسي للجزائر فيما بين 1890 – 1904 على العمل بكل قوة و عزم على فرنسة الأراضي الجزائرية و تحقيقا لهذا الغرض جاء قانون سبتمبر 1904 ليمكن الكولون من الاستئثار بالأرض و امتلاكها بالطرق الشرعية[3].

يتضمن هذا القانون حيثيات انتقال الأراضي العمومية المعينة للاستيطان و الشروط الواجب توافرها في المستفيد من قطعة أرض[4]، لا عن طريق الامتياز و لا عن طريق التنازل لهم الحق وحدهم في الحصول على مساحات أرضية تمنح لهم مجانا أو بما يعادلها من القيمة على حساب الجزائريين بتجريدهم أراضيهم و تصفيتهم بل باستئصالهم و تفقيرهم و تشريدهم.

و هكذا مع بداية الجمهورية الثالثة و نهاية الإمبراطورية الثانية، و إثر المصادرات الضخمة نتيجة ثورة 1871، أصبحت الإدارة الاستعمارية تستحوذ على أراضي هائلة ذات مساحات واسعة بعد تجريد الأهالي منها و تشريدهم أو

---

(2) – Claude COLLOT. Les institutions de l'Algérie durant la période coloniale 1830 – 1962, Alger: O.P.U, 1987. P. 118. عن بن داهة عدة، ص. 61.

(1) – C.A.O.M. G.G.A. Carton, IM/60. عن بن داهة عدة، ص. 61. Voir aussi: Le département d'Oran et son conseil général (list des centres crées ou agrandis de 1871 à 1895 dans le dpt d'Oran) Oran 1830, pp 230 – 235.

(2) - بن داهة عدة، ص. 61

(3) – ADDI Lahouari. Op. cit, pp. 57 – 77. عن بن داهة عدة. ص. 386

(4) – Jean Marie MIGNON. La colonisation française et les Algériens Musulmans dans le département d'Oran de 1900 à 1914 – Thèse – faculté des lettres et sciences humains d'Aix – en Provence. France, 169 – 1970, p 88. عن بن داهة عدة، ص. 386.

نفـيهم أو قـتلهم، إذ بـين سـنتي 1872 و 1875 مـا يزيـد عـن 250.000 هكتـارا وزعـت علـى المعمـرين. كمـا أننـا نجـد مـا بـين سـنتي 1874 و 1900 تـم بنـاء 740 قريـة و مجموعـات فلاحيـة اسـتيطانية مـن بـين 972 قريـة، أي بمعـدل 65%. أمـا الأراضـي التـي منحـت للمعمـرين خـلال الفتـرة (1871 - 1900) قـد وصـلت إلـى: 697196 هكتارا من 1.648.677 هكتارا أي بمعدل 42%.

لقد اتسع الاستيطان الرسمي بشكل لي يسبق له مثيلا في السنوات الأولى، حيث تمـت معاينـة حـوالي 65% مـن المسـاحات التـي تعـود إلـى أمـلاك مـا يسـمى بـ"الدومان" (Donaines)، أي مـا مسـاحته 421.726 هكتـارا مـن 643.510 هكتارا خلال سنتي 1871 و 1895.

و الجدول التالي يبين ذلك[2]:

توزيـع أراضـي الاسـتعمار أو الاسـتيطان الرسـمي خـلال 1875 إلـى 1895، بالهكتار.

	مجموعات مساحات الاستعمار الرسمي بالهكتار	ممتلكات البايلك هكتار	الغابات هكتار	المصادرات هكتار	مجموعات الأراضي التابعة للدومان هكتار
الجزائر	151348	14000	774	83096	97870
وهران	143755	34156	4053	135	38344
قسنطينة	348407	128010	6358	151144	285512
المجموع	643510	176166	11185	234375	721726

هـذه المسـاحات الأرضـية التـي تسـمى ملـك كانـت تابعـة إلـى أمـلاك الوقـف أو الحبـوس لسـنة 1872. غيـر أن جـزءا منهـا يعـود بطريقـة غيـر مباشـرة إلـى الفلاحـين، أي الأراضـي التـي تـم الاسـتيلاء عليهـا عـن طريـق التجـار المضـاربين قـاموا ببيعهـا لـلإدارة الاسـتعمارية. و هكـذا منـذ منتصـف القـرن التاسـع عشـر، فـإن أرضـي الملـك

(2) – D. Sari: Op. cit., p. 56 - 57

المهمة و المفيدة بالنسبة للاستعمار قد نفذت. و لم يعد للتجار المضاربين ما يقترحونه. الحركة فشلت، و لكن الإدارة الاستعمارية لم تستطع توقيف امتداد و اتساع الاستيطان. لأجل ذلك اتجهت نحو الفلاحين الذين لا يزالون يمتلكون ما بقي من الأراضي المفيدة، و التي توجد في مواقع متميزة[1].

هنا، أين لم يفلح التجار، انطلقت الإدارة في معارك جديدة للحصول على مزيد من الأراضي. و من جديد كما رأينا بدأت تصدر مراسيم الحجر و الاستيلاء و المصادرات، إذ كان في كل مركز، تتم مصادرة حوالي ألف هكتار على حساب الفلاحين و أكثر أهمية، تتم مصادرة أكثر من 3000 هكتار، بل 4000، مثال ذلك: رحاوية بمقربة من غليزان، و سيدي حسين بمقربة من تيارت. بالنسبة للأولى تمت مصادرة 3484 هكتار يوم 16 مارس 1905[2]. و: 1158 هكتارا بالنسبة للثاني أي سيد حسين، بعض بضعة شهور من هذا التاريخ، أي بتاريخ 17 نوفمبر 1905[3]. كل ذلك كان يتم على حساب المجموعات الريفية التي قاومت بكل ما عندها، هجمات و حملات الاستعمار.

---

(1) – D. Sari: Op. cit., p. 57.
(2) – Bulletin officiel, 1905, p. 496, cité par D. Sari: op. cit., pp 57 - 60.
(3) – Bulletin officiel, 1905, p. 170, cité par D. Sari: Op. Cit., pp. 57 – 60.

و الجداول التالية تبين تطور الاستيطان الرسمي[4]:

المدة	المراكز المستحدثة أو المتسعة	المساحة بالهكتار	حركة تزايد نمو الأوروبيين
1850 - 1841	126	115000	65437
1860 - 1851	85	250000	103322
1870 - 1861	21	116000	129898
1880 – 1871	264	401099	195418
1890 - 1881	107	176000	267672
1900 - 1891	103	120097	364257
1920 - 1901	199	200000	633149
1933 - 1921	67	270481	733296
	972	**1.648677**	

التوزيع الجهوي للاستيطان الرسمي من 1871 إلى 1895[1]

الجزائر 151384 هكتار

وهران 143755 //

قسنطينة 348407 //

6433546 هكتار

4(– Annuaire statistique de l'Algérie, 1933, cité par D. Sari: Op.cit., pp. 58 – 59.

1(– Peyerimohoff: Enquête sur la colonisation officielle, Alger 1906. Cité par D. Sari: Op. cit., p. 58.

اتساع مكاسب المعمرين على حساب الأهالي[1].

و هكـذا فـإن ظـاهرة الاسـتيطان الاسـتعماري كانـت لهـا آثارهـا العميقـة بالنسـبة للأهالي على جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية.

(1) – D. Sari: Op. cit.. p. 53

قانون 04 أوت 1926:

جاء هذا القانون ليحرر الأرض من جميع القيود و الاجراءات و العراقيل التي تحول دون حصول الكولون على المزيد من أراضي الجزائريين. هذا القانون الذي وضعه المشرع الفرنسي دون أدنى تفكير أو اعتبار لصاحب الأرض التي ولد فيها و نشأ فيها.

يستمد هذا القانون تشريعه من قرار 8 أكتوبر 1901 بعد أن تم تعديل قانون 1897، حيث تشكلت لجنة لمقتضى قرارا 8 أكتوبر تولى أمرها رئيس محكمة الجزائر العاصمة. هذه اللجنة صادقت على المشروع ب: 111 مادة، خاصة ما يتعلق بوضع "قيد للتسجيل".

و كان الهدف من هذا المشروع الذي اختصر الى 36 مادة تجريد الأهالي من أراضيهم و أصبح هذا القانون ساري المفعول محققا للكولون مساحات شاسعة قدرت بـ: 2.346.667 هكتار خلال سنة 1930 من الوصول الى 2.726.700 هكتار عام 1950[1] .

و هكذا لم يعد للجزائريين من أراضيهم سوى الالتجاء الى الجبال و بعض الهضاب و الوهاد و مع ذلك ظلت الآلة العسكرية الاستعمارية تطاردهم من مكان الى مكان فتقتل من تقتل و تبيد من تبيد و تنفي من تنفي ...

[1] CH – Robert Agéron : Opcit, T2, pp 772-774.

الفـــــصـــــل الرابع

المؤسسات العقارية الاستعمارية ودورها في تطوير الاستيطان الأوروبي في الجزائر

لعبـت المؤسسـات العقاريـة الاسـتعمارية دورا مركزيـا فـي تطـوير الاسـتيطان الأوروبـي فـي الجزائـر لا سـيما خـلال القـرن 19م، ولا يمكـن فـي واقـع الأمـر فهـم ظـاهرة الاسـتيطان الأوروبـي فـي الجزائـر فهمـا دقيقـا إلا بدراسـة هـذه المؤسسـات بسـبب ارتباطهـا الوثيـق بالمشـروع الاسـتيطاني فـي الجزائـر، وقـد تعـددت طبيعـة وأنـواع هـذه المؤسسـات، ولمـا كـان مـن الصـعب التطـرق لمجموعهـا فإننـا سـنركز الكـلام علـى أوثقهـا صـلة الاستيطان الأوروبي والمشروع الفرنسي، وعليه سنتعرض في هذه الدراسة إلى:

*المؤسسـات العقاريـة الخاصـة بـالقرض الأهلـي: المؤسسـات الأهليـة للاحتيـاط والمؤسسات الزراعية للاحتياط.

*المؤسسـات العقاريـة الخاصـة بـالقروض الموجهـة للكولـون: صـناديق القـرض العقاري والتعاضديات

وأخيـرا نخـتم هـذه الدراسـة بعـرض خـرائط وجـداول وأشـكال لمراكـز الاسـتيطان الأوروبي في الجزائر.

وقبـل التعـرض إلـى ذلـك يجـدر بنـا ابتـداء تسـليط الضـوء بصـورة مـوجزة علـى سياسـة الاسـتيطان الأوروبـي فـي الجزائـر، ثـم إبـراز أهـم القـوانين والتشـريعات العقاريـة التـي أصـدرتها الإدارة الاسـتعمارية الفرنسـية خـلال القـرن 19م، لأن ذلـك سيسـاعدنا علـى فهم لهذه المؤسسات الاستعمارية

أولا - الاستيطان الأوروبي في الجزائر و أهم التشريعات العقارية.

بعدما أحكم الفرنسيون قبضتهم على الجزائر عام 1830م، عمل قادتهم العسكريون على تشجيع الاستيطان الأوروبي في الجزائر، لما ينطوي عليه من فوائد كبرى تنعكس بصورة إيجابية على المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر، لأن الاحتلال العسكري للجزائر لوحده لا يؤمن بصورة مطلقة عملية الاحتلال. و قد تبنى هذه القناعة كل القادة الفرنسيون الذين باشروا دفة الحكم في الجزائر لاسيما خلال العهد الأول من الاستعمار، و هو عهد العسكريين أو النظام العسكري الذي حكم الجزائر خلال الأربعين سنة الأولى من الاحتلال (1830-1870). فقد وجه الجنرال "كلوزيل" "Clauzel" فور وصوله إلى مدينة الجزائر في:1835/08/09م نداءا إلى الأوروبيين يدعوهم فيه إلى ضرورة الهجرة إلى الجزائر و الاستقرار فيها من أجل إنجاح المشروع الاستعماري الفرنسي، حيث خاطبهم قائلا لهم "يجب أن تعلموا أن القوة العسكرية التي تحت إمرتي ما هي إلا وسيلة ثانوية، ذلك أنه لا يمكن أن تغرس العروق في هذه الأرض إلا بواسطة الهجرة الأوروبية فقط" [1].

و يبدو أن الجنرال "كلوزيل" كان من أكبر مشجعي الاستيطان الأوروبي في الجزائر، لذلك كان يلح كثيرا على مسؤوليه المباشرين في فرنسا من أجل توفير الظروف الملائمة بالجزائر لتشجيع هؤلاء الكولون على الانتقال إلى الجزائر، بل أكثر من ذلك أنه كان ينصح مسؤولي بلاده بضرورة توفير كل وسائل الراحة لهؤلاء إبتداءا من عملية نقلهم من التراب الفرنسي و وصولا إلى استقرارهم بالجزائر، و من مظاهر ذلك أنه كان يدعو إلى ضرورة التخلي عن السفن الشراعية التي كانت تستغل في نقل هؤلاء المهاجرين إلى الجزائر و ضرورة تعويضها

[1] صالح عباد: **الجزائر بين فرنسا و المستوطنين 1830-1930**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 11.

ببـواخر تـوفر الراحـة و الوقـت لكـل مـن يرغـب فـي الهجـرة إلـى الجزائـر و الاسـتقرار بها[2].

و لـم يكـن الجنـرال "بيجـو" "Bugeaud" - الـذي اقتـرن اسـمه فـي التـاريخ الاسـتعماري بحروبـه العدوانيـة ضـد الجزائـريين و المقاومـة التـي خاضـوها ضـد الفرنسـيين و لاسـيما مقاومـة الأميـر عبـد القـادر- يختلـف عـن الحكـام العـامون الـذين حكمـوا الجزائـر فـي نظـرتهم إلـى احـتلال الجزائـر بـالتركيز علـى عنصـر الاسـتيطان لأنـه كـان يـرى أن عمليـة الغـزو سـتكون عقيمـة، و لـن تحقـق الحـد الأدنـى مـن أهـدافها إذ انتفـى فيهـا عنصـر الاسـتيطان[1]. و حتـى يتحقـق هـذا الغـرض، كـان لابـد علـى المسـؤولين الفرنسـيين أن يـوفروا لهـم شـروط الاسـتقرار بـالجزائر. و لعـل أبـرز هـذه الشـروط يتمثـل فـي تزويـدهم بالأراضـي الزراعيـة الخصـبة. و قـد دافـع الجنـرال بيجـو عـن هـذه الرؤيـة أمـام البرلمـان الفرنسـي فـي:1840/01/05م، و خاطـب النـواب الفرنسـيين قـائلا " إننـي لـم أجـد وسـيلة أفضـل مـن مصـادرة الأراضـي الزراعيـة"[2]. كمـا أعلـن فـي مناسـبة أخـرى بتـاريخ:1840/05/04م بأنـه " يجـب اسـكان الكولـون الوافـدين إلـى الجزائـر فـي المنـاطق ذات الأراضـي الخصـبة والميـاه الـوفيرة و الصالحة، و ذلك بصرف النظر عن أصحابها و مالكيها الحقيقيين"[3].

و لم يتحرج الجنرال بيجو من سلب هذه الأراضي من أصحابها الحقيقيين و الشرعيين أي الفلاحين الجزائريين و تمليكها غلى هؤلاء الكولون الغرباء، فقد كان يحث المسؤولين

---

[2] جلال يحي: **المغرب الكبير، الجزء الثالث: العصور الحديثة و هجوم الاستعمار**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1981، ص 133.

[1] الطاهر بن خرف الله: **"التحول الاقتصادي و الاجتماعي، و السياسي للريف الجزائري 1830-1962م"** مجلة الذاكرة، الجزائر، العدد 02، عام 1995، ص 141.

[2] عمار بوحوش:**" الهجرة و الأرض"** الأصالة، مجلة ثقافية تصدرها وزارة التعليم الأصلي و الشؤون الدينية، الجزائر، العدد 11، السنة الثانية 1972، ص 121.

La révolution Algérienne, Paris, France, 1959, pp 10,11. (3) Charles-Henri Favrod :

الفرنسيين على ذلك و يقول لهم "يجب أن نوزع على المستوطنين الوافدين هذه الأراضي الخصبة و أن تصبح أملاكهم الشخصية"[4].

هكذا إذن يتبين لنا أن المسؤولين الفرنسيين عملوا كل ما في وسعهم من أجل تشجيع تنقل المستوطنين الأوروبيين إلى الجزائر لأنهم كانوا يدركون جيدا أن الاحتلال العسكري وحده لا يؤمن السيطرة الفرنسية الفعلية على هذه البلاد المترامية الأطراف و الشاسعة المساحة، لذلك عضدوه بالاحتلال المدني الذي ينصرف إلى تشجيع هؤلاء الغرباء على التنقل إلى الجزائر بهدف تمكين فرنسا بشريا في الجزائر، و في الوقت نفسه قهر الشعب الجزائري اجتماعيا، و تدميره اقتصاديا، و تذويبه ثقافيا و حضاريا، وهي المهمة المركزية التي عملت فرنسا على تحقيقها في هذه الجزائر.

و من أجل تسهيل عملية انتقال الأراضي الزراعية إلى الكولون، ومحاولة ذر الرمال في عيون أصحاب الأرض الحقيقيين أي الفلاحين الجزائريين، و محاولة إقناعهم بأن أراضيهم تبقى ملكا لهم و طمأنتهم على مستقبلهم في الجزائر، أصدرت الإدارة الاستعمارية ترسانة من القوانين و التشريعات العقارية نذكر منها:

قرار 1841/04/12م:

منح هذا القرار كل مواطن فرنسي الحق في الحصول على قطعة أرضية تصل مساحتها إلى 12 هكتارا، بالإضافة إلى مسكن ملائم، و ذلك إذا توفرت فيه جملة من الشروط الموضوعية إبرزها امتلاكه لمبلغ مالي يتراوح ما بين 1200 إلى 15000 فرنكا فرنسيا. و قد أدى هذا القرار إلى تقاطر عدد هائل من المهاجرين الأوروبيين على الجزائر. ففي عام 1843م تدفق إلى الجزائر زهاء

---

[4] آلان سافاري: **ثورة الجزائر**، ترجمة نخلة كلاس، مطابع إدارة الشؤون العامة و التوجيه المعنوي، مصر، 1916، ص ص 28، 29.

14137 مهـاجرا مـن بيـنهم 12006 مهـاجرا فرنسـيا، أمـا البقيـة فتتشـكل مـن الألمـان، و الأيرلنديين، و السويسريين[1].

مرسوم 1844/11/01م:

مـنح هـذا المرسـوم ملكيـة كـل الأراضـي و العقـارات التـي وضـع الفرنسـيون يـدهم عليهـا قبـل هـذا التـاريخ[2]. و هـذا يعنـي أن هـذا المرسـوم أضـفى الشـرعية علـى كـل الأراضـي و العقـارات التـي اغتصـبها الفرنسـيون مـن أصـحابها الجزائـريين ظلمـا و عـدوانا خـلال الفتـرة الممتـدة مـا بـين 1830م تـاريخ الاحـتلال الفرنسـي للجزائـر، و عام 1844م تاريخ صدور هذا المرسوم.

مرسوم 1845/10/31م:

نص هذا المرسوم في مادته العاشرة على أنه "لا يطبق في المستقبل إجراء المصادرة إلا على المنقولات و العقارات التي يقوم أصحابها بـ:

- أعمال عدوانية ضد الفرنسيين أو القبائل الخاضعة و الموالية لفرنسا.
- تقديم مساعدة للعدو بصورة مباشرة أو غير مباشرة، أو يقومون باتصالات معه.
- ترك الأراضي التي يشغلونها والالتحاق بالعدو. و يكون تاركا لأرضه و ملتحقا بالعدو كل من يتغيب عن منزله لمدة تتجاوز ثلاثة أشهر كاملة و متتالية و دون إذن من السلطة الفرنسية[1].

---

[1] حسينة حاميد: **المستوطنون الأوروبيون و الثورة الجزائرية 1954-1962**، منشورات الحبر، الطبعة 1، الجزائر، 2007، ص 23.

[2] Addi Lahouari : **De L'Algérie prés colonial à L'Algérie coloniale**, ENAL, Alger, Algérie, 1985, p 52.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو:**تكون التخلف في الجزئر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830م و 1962م**، ترجمة نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1979، ص 52.

و بهذا يتبين لنا أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية اتخذت من هذا المرسوم كوسيلة من وسائل الضغط و الترهيب ضد الأشخاص الذين يثورون ضدها و يتخندقون في صف المقاومة الوطنية. وقد نعت هذا المرسوم هؤلاء المقاومين بالأعداء و هو أمر طبيعي لأن هذا المرسوم كغيره من المراسيم و القرارات الفرنسية الأخرى جاءت لتبرر عملية الغزو و سلب الأراضي من أصحابها وتمليكها لهؤلاء الغرباء الأوروبيين بغير وجه حق.

مرسوم 1848/09/19:

نصت المادة الثالثة من هذا المرسوم على أن المستوطنين الذين يرومون ممارسة النشاط الزراعي سيتلقون مساعدة من طرف السلطات الاستعمارية تتمثل في قطعة أرضية صالحة للزراعة تصل مساحتها إلى 10 هكتارات[2].

قانون 1851/06/19م:

أعد هذا القانون من قبل لجنة حكومية فرنسية ترأسها الجنرال "دي لامورسيار" و هو أحد "صقور" الإدارة العسكرية الفرنسية، وأحد المدافعين عن نظرية ترحيل السكان الجزائريين وحشدهم في جهات معلومة بهدف تسهيل عملية مراقبتهم. و نص هذا القانون على أن الأراضي الغابية تشكل جزءا من أملاك الدول الفرنسية و ترتب عن ذلك أن حوالي 200 ألف هكتار من الأراضي الغابية و 60 ألف هكتار من أراضي القبائل، أصبحت تابعة لمصالح أملاك الدولة الفرنسية[1] المستحدثة بعد الاحتلال.

---

[2] Maxime Rasteil : **Le Calvaire des colons de 48**, Paris, France, 1930, p 169.

[1] بن داهة عدة: **الاستيطان و الصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1962م**، الجزء الأول، طبعة خاصة لوزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 329.

قانون 18 جويلية 1851م:

نص هذا القانون على ثلاثة قواعد أساسية تنظم الملكية العقارية في الجزائر. و هي:

1. أن الأملاك العقارية الموجودة تحت تصرف أصحابها سواء كانوا جزائريين أو أوروبين يمكن للسلطات العمومية الفرنسية أن تصادرها منهم. و هذا ما نصت عليه المادة العاشرة من هذا القانون. و قد ميز المشرع الفرنسي و لأول مرة بمقتضى أحكام هذا القانون بين أراضي الملك و أراضي العرش، و هذا بمقتضى أحكام المادة الحادية عشر من هذا القانون التي نصت على أن الأملاك العقارية في الجزائر غداة الاحتلال هي في واقع الأمر تمثل ملكية جماعية للقبائل الجزائرية أو البطون التابعة لها.

2. لا يجوز بأي حال من الأحوال تحويل الأملاك العقارية التابعة للقبيلة إلى أشخاص غرباء و أجانب عنها. و مع ذلك فإنه يجوز تحويل هذه الأملاك إلى الدولة. و لهذا فإن المشرع الفرنسي كان يهدف من وراء هذا القانون منع المستوطنين الأوروبيين من الحصول على أملاك عقارية خارج النطاق الذي تحدده سلطات الاحتلال الفرنسي.

3. تخضع إجراءات بيع العقار إلى أحكام القانون المدني الفرنسي، و هو ذات القانون الذي تخضع له سائر التصرفات القانونية الأخرى. و مع ذلك يجوز للجزائريين إخضاعها إلى أحكام الشريعة الإسلامية[1].

القرار المشيخي Senatus Consulte 1863/04/22:

أصدرت السلطات الاستعمارية الفرنسية هذا القانون في ظل حكم الامبراطورية الفرنسية الثانية التي "تعاطفت" بعض الشيء مع الجزائريين لأن زعيمها نابليون الثالث كان يردد عبارة شهيرة مؤداها "أنني لست إمبراطور الفرنسيين فحسب، بل أنا إمبراطور العرب أيضا"[2] و في محاولة منه إلى تجسيد هذه السياسة على أرض الواقع، زار الجزائر عام 1863م و أوصى بإبقاء ملكية

---

[1] بن داهة عدة: المرجع نفسه، ص ص 333، 334.

[2] Ernest Mercier : **Histoire de Constanstine**, Marle, Constantine, 1903, p 604.

الأراضي بيد أصحابها الجزائريين[3]. و من هذا المنطلق، حاول المشرع الفرنسي أن يواكب طموحات نابليون الثالث، حيث نصت المادة الأولى من هذا القانون على أنه "في كل الحالات فإن القبائل الجزائرية التي تحوز على الأراضي بشكل دائم و تقليدي تؤول إليها ملكية هذه الأراضي" « Les tribus de L'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanante et traditionnelle, à quelque titre que se soit »[4]

و بناء على ذلك، فقد تم تحديد أراضي القبائل الجزائرية و توزيعها على الدواوير، و في الوقت نفسه إحلال الملكية الفردية بين أفراد الدوار الواحد. و إذا كان هذا القانون في ظاهره يروم المحافظة على المؤسسة الجماعية انطلاقا من اعترافه بالملكية الجماعية و امكانية استمرار الملكية المشاعة، فإن باطنه يرمي إلى تجزئة و تفتيت ملكية القبائل، مما أدى إلى أفول نجم المنظومة العقارية الاجتماعية التي كانت إحدى أسس المجتمع التقليدي الجزائري من منطلق أن التوازن الاجتماعي يتناقض في كل الأحوال مع ظاهرة الملكية الفردية [1] و قد مس هذا القانون 372 قبيلة موزعة على 667 هكتار، يسكنه 1037066 ساكنا [2]. و في عام 1870م جمدت السلطات الاستعمارية الفرنسية العمل ببعض أحكام هذا القانون و لاسيما الفقرات الأولى من المادة الثانية منه [3].

---

[3] M.Pauyanne : **La propriété des fonds provinciaux**. Droit Français : La propriété foncière en Algérie. Thèse de Doctorat, Librairie de jurisprudence ancienne et modèrne, Paris, France, 1895, p 193.

[4] Djlali Sari : **La dépossession des Fellahs**, S.N.E.D, Algérie, 1978, p 29.

[1] عبد الكريم الماجري: **هجرة الجزائريين و الطرابلسية و المغاربة الجواونة إلى تونس (1831-1937)، دراسة تاريخية لإشكالية الاستعمار و الهجرة و تشكل الجاليات المغاربية بتونس و خصوصيات الاجتاعية و القانونية**، الشركة التونسية للنشر و تنمية فنون الرسم، الطبعة 1، تونس، 2010، ص ص 79، 80.

[2] عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق، ص 60.

[3] Mohamed Elyes Mesli : **Les Origines de la crise agricole en Algérie. Du Coûtonnement de 1846 à La Nationalisation de 1962**, Editions Dahlab, Alger, S.D, P 53.

و مهما يكن من أمر، فإن هذا القانون المشيخي لا يمكن فصله عن دائرة القوانين و التشريعات العقارية الفرنسية الأخرى التي تشترك في نقطة مركزية واحدة و هي إضفاء الشرعية على عمليات الاغتصاب و التجاوزات التي باشرتها إدارة الاحتلال الفرنسي ضد الأملاك العقارية التي كان يحوزها السكان الجزائريين. و لم يكن هذا القانون آخر تشريع ظالم وضعته إدارة الاحتلال الفرنسي ضد الأملاك العقارية للجزائريين خلال القرن 19م، فقد تلته ترسانة أخرى من القوانين الأخرى كقانون "فارني" "Warnier" عام 1873م، و قانون 1882/03/23م و قانون 1887/04/22م، و قانون 1897/02/16م، و كلها قوانين تهدف إلى هدف واحد و هو سلب و نهب الأراضي و العقارات الجزائرية من أصحابها الأصليين و تمليكها إلى هؤلاء الغرباء الفرنسيين و الكولون.

ثانيا: المؤسسات العقارية الخاصة بالقرض الأهلي:

أنشأت الإدارة الاستعمارية الفرنسية عدة مؤسسات عقارية تهدف بالأساس إلى تقديم قروض فلاحية إلى الفلاحين الجزائريين ، وحاولت إقناعهم بأن هذه المؤسسات تعمل على تحقيق أملهم في الزيادة من إنتاجهم الفلاحي وتحسين ظروف عملهم، وأوضاعهم الاجتماعية، وقد شملت هذه المؤسسات نوعين أساسيين هما: المؤسسات الأهلية للاحتياط، والمؤسسات الزراعية للاحتياط.

1- المؤسسات الأهلية للاحتياط.

ادعى منظرو الاحتلال الفرنسي في الجزائر أن السبب المركزي الذي دفع بسلطات بلادهم إلى إنشاء هذه المؤسسات الأهلية يتمثل في محاولة حماية الفلاحين الجزائريين من تجاوزات بعض الكولون الذين استغلوا مرونة التشريعات و القوانين العقارية و راحوا يمارسون ممارسات غير شرعية كالربا و المضاربة نحو ذلك على حساب الجزائريين أصحاب الأرض الذين كانوا ضحية لجشعهم و بطشهم. و قد استغل هؤلاء الكولون السنين العجاف التي عصفت بالجزائريين خلال النصف

الثاني من القرن 19[1] حيث ساءت أحوالهم الاقتصادية و الاجتماعية بسبب النكبات الطبيعية و الاقتصادية التي ضربت بلادهم خلال تلك الفترة و المتمثلة أساسا في هجوم الجراد و الجفاف و المجاعة و الأمراض و الأوبئة، أدت هذه الأوبئة و الأمراض إلى هلاك الآلاف من الأوراح. فخلال مدة شهرين فقط من عام 1867م هلك زهاء مائتين و خمسون ألف ضحية، الأمر الذي دفع بالسلطات الاستعمارية إلى حفر الخندق لدفن الموتى[2].

وصف لنا محمد الصالح العنتري المجاعة التي عصفت بسكان قسنطينة قائلا:"أن الفقراء أكلوا ما لا يحل أكله كالماشية، و ربما أكل الناس بعضهم بعضا، كما أن الفقراء عانوا من ارتفاع الأسعار، و البؤس و كذلك الأغنياء الذين أفقرتهم "المجاعة السوداء"، و خلت ديارهم من المخزون، و تلفت الحيوانات لفقدان العلف أيضا"[3].

و بحسب إدعاءات الفرنسيين دائما، فإن إدارة بلادهم تحرجت كثيرا من الأوضاع المزرية التي مر بها السكان الجزائريون إثر الجائحة الكبرى التي ضربتهم، فعملوا على إسعاف الفلاحين الفقراء المسحوقين و مدوهم ببعض القروض. و تمثلت أول محاولة فرنسية في هذا المجال في إنشاء مؤسسة للقرض الأهلي بمدينة مليانة سنة 1869م. و كانت هذه المؤسسة مثالا يقتدي به في الأوساط السياسية الفرنسية، حيث تبنت لذلك صدر قانون 1893/04/14م الذي نص على إنشاء مؤسسات ذات منفعة عامة تسمى بـ "الشركات الأهلية للاحتياط". و كان هدف هذه المؤسسات هو تقديم يد العون للجزائريين الفقراء و تزويدهم بقروض مالية بهدف تطوير محصولهم الزراعي، و تحسين أداء عملهم الفلاحي، و تزويدهم بمختلف وسائل الإنتاج، و مساعدتهم في عملية الإدماج في منظومة الضمان

---

[1] بن داهة عدة: المرجع السابق، ص 270.

[2] بسام العسلي: **محمد المقراني و ثورة 1871م الجزائرية**، دار النفائس، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 1986، ص 100.

[3] محمد الصالح العنتري: **سنين القحط و المسغبة ببلد قسنطينة، تحقيق و تقديم بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع**، الجزائر، 1974، ص 98.

الاجتماعي الفرنسي. و لم يتوجس المسؤولون الفرنسيون بالجزائر خيفة من هذا القانون و على رأسهم حاكمهم العام "جول كامبون" "Jules Cambon" الذي كان من أنصار هذه الفكرة [1]، كما كان من أنصار تعليم الجزائريين تعليما فرنسيا صرفا حيث ظهر في عهده هذا النوع من التعليم[2]. و على هذا الأساس، فإن هدف هذه الشركات هو تقديم يد العون و إسعاف المزارعين الجزائريين و مساعدتهم بقروض سنوية لتطوير فلاحتهم.

و انتشر هذا النوع من المؤسسات بشكل لافت للانتباه عبر أرجاء الوطن، ففي الغرب الجزائري مثلا وافقت السلطات الاستعمارية الفرنسية على إنشاء 66 مؤسسة عقارية خلال الفترة الممتدة ما بين 1894-1929م نذكر منها:

- تعاونية "كاشرو" المختلطة.
- تعاونية "فرندة" المختلطة.
- تعاونية "معسكر" "المختلطة.
- تعاونية "سعيدة" المختلطة، و قد تم إنشاؤهم في 1894/12/07م.
- تعاونية "دوبلينو" كاملة الصلاحيات، و أنشئت في 1898/08/05م [3].

و السؤال الذي يثور في هذا السياق، هل فعلا هذه المؤسسات عملت على تلبية طلبات و احتياجات الفلاحين و المزارعين الجزائريين؟ و هل حققت الأهداف التي أنشئت لأجلها؟

يذكر المؤرخ الفرنسي "أجيرون" "Ch.R.Ageron" أن قيمة القروض التي قدمتها هذه المؤسسات إلى الفلاحين قدرت بـ 1.330.426 فرنكا فرنسيا عام 1897م. بينما احتفظت في صناديقها الخاصة بـ 937.000 فرنكا فرنسيا في

---

[1] بن داهة عدة: المرجع السابق، ص 271.

[2] أبو القاسم سعد الله: **خلاصة تاريخ الجزائر: المقاومة و التحرير 1830-1962**، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، 2007، ص 99.

[3] بن داهة عدة: المرجع السابق، ص 272.

صناديقها الخاصة. و يلاحظ أن هذه الشركات التي كانت تنشط على مستوى البلديات المختلطة، لم تك لها القدرة المالية الكافية على إدارة و تسيير شؤونها المالية، كما أن البنوك الفرنسية لم تكن تقدم لها الدعم المالي الكافي. و في مقابل ذلك، فإن هذه البنوك كانت تسارع إلى تمويل المؤسسات كان حكرا على المزارعين دون سواهم من الصناع و التجار و أصحاب الحرف و نحوهم، ضف إلى ذلك أن مسألة انتساب هؤلاء المزارعين الجزائريين إلى هذه المؤسسات كانت مسألة اختيارية لا إلزامية، و منحتهم هذه المؤسسات كذلك الحق في دفع أقساطهم نقدا أم عينا[1].

هذا، و قد لاحظ المراقبون و الساهرون على شؤون الجباية الفرنسية بالبلديات المختلطة التي تنشط فيها هذه الشركات أن هذه الأخيرة كانت تتملص من أداء التزاماتها الضريبية المفروضة على كاهلها أمام الجهات القضائية المختصة، كما أنها عملت على إقصاء شريحة هامة من المزارعين الجزائريين من الاستفادة من خدماتها لأنها كانت توافق ليس إلا على القروض ذات القيمة المالية الصغيرة و القصيرة المدى. أما القروض المتوسطة و الطويلة المدى فقد حرم منها الفلاح الجزائري الذي لم يتحصل عليها إلا في القليل النادر حيث وضعت أمامه ترسانة من الشروط التعجيزية تعمل على شله من الحصول على هذين النوعين من القروض [2]، و عموما، فإنه يمكن إيجاز هذه الشروط في النقاط الآتية:

- أن يكون الفلاح الجزائري مالكا لقطعة أرضية ذات طابع فلاحي لا تكفيه لضمان عيشه و عيش عائلته.

- أن يكون مقيما إقامة دائمة و مستمرة في الدوار المنتسب إليه، و أن يقوم بدفع الضرائب المفروضة على كاهله بطريقة دائمة و منتظمة.

---

(1) Charles-Robert Ageron : **les Algériens Musulmans et la France 1871-1919**, Tome second, Editions Bouchène, France, 2005, p 862.

(2) بن داهة عدة: المرجع السابق، ص 274.

- أن يلتزم بدفع أقساط اشتراكه للشركة الأهلية للاحتياط بصورة عادية، و يثبت ذلك لمدة ثلاثة سنوات على الأقل.

- أن تكون سيرته حميدة، و لم يتعرض لعقوبات سالبة لحريته، و لم يتعرض كذلك إلى أحكام قضائية بسبب أفعال اقترفها معادية لفرنسا، و لم يقم بنشاط دعائي، و لم يصدر عنه سلوكا يخل بالنظام العام.

- تمنح الأولوية في الاستفادة من خدمات هذه الشركات إلى قدماء المحاربين و قدماء العسكريين[1] المنخرطين في الجيش الفرنسي.

هكذا إذن يتبين لنا أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية وضعت شروطا تعجيزية أمام الفلاح الجزائري حتى لا يستفيد من خدمات هذه الشركات. و يلاحظ كذلك أن هذه الشروط تخدم بالأساس المشروع الاستعماري الفرنسي، و تعمل على خلخلة النسيج الاجتماعي للمجتمع الجزائري. فالفلاح الذي يستفيد من خدمات هذه الشركات يجب أن يكون مالكا لقطعة أرضية، و هذا يعني إجبار الفلاحين الجزائريين على إحلال الملكية الفردية داخل أراضيهم التي كانوا يملكونها ملكية جماعية، و ذلك يسهل تدريجيا انتقال ملكية الأراضي إلى هؤلاء الكولون الغرباء. كما أن شرط الالتزام بدفع أقساط الاشتراك لمدة ثلاثة سنوات متتالية على الأقل من أجل الحصول على خدمات هذه الشركات يعد في واقع الأمر شرطا قاسيا لأن الفلاح الجزائري ليس في مقدوره في كل الحالات تحقيقه. و لا يحتاج شرط "السيرة الحميدة" إلى تعليق و تعقيب كثير لأن الذي يشهر سيفه في وجه تجاوزاتهم يصنفونه في خانة العدو و يحرم بالتالي من خدمات هذه الشركات،و أما الذي يركن إلى الدعة و الاستسلام و يحارب في صفوفهم و جند في جيوشهم فتمنح له الأولوية و الاستفادة من خدمات هذه الشركات!

و بفعل الشروط القاسية لهذه الشركات، فقد ساءت سمعتها في أوساط الفلاحين الجزائريين. ذكر المؤرخ الفرنسي "أجيرون" "Ch.R.Ageron" أن المسلمين

---

[1] بن داهة عدة : المرجع السابق، ص 383.

الجزائـريين كـانوا كثيـري الامتعـاض مـن هـذه الشـركات، و كـانوا ينظـرون إليهـا نظـرة سـلبية لأنهـا لـم تكـن موجهـة لخدمـة عمـوم الفلاحـين، بـل أن خـدماتها كانـت تقتصـر لـيس إلا علـى الأثريـاء فقـد و هـم فئـة قليلـة. و هـذا مـا أكدتـه شـهادة رئـيس وفـد القبائـل السـيد آيـت مهـدي الـذي قـال بـأن "الفلاحـين الجزائـريين الأثريـاء هـم الـذين اسـتفادوا مـن خـدمات هـذه المؤسسـة، لأن الاسـتجابة لطلبـات القـروض كانـت مرتبطـة أساسـا بالحالـة الماديـة لطالبيهـا". و أكـد ذلـك القضـاة الفرنسـيين الـذين انتـدبوا للتحقيـق فـي هـذا الموضـوع، حيـث ذكـروا أن المـلاك الـذين يقـدمون ضـمانات قويـة مـن أجـل تسـديد القـروض كانـت مرتبطـة أساسـا بالحالـة الماديـة لطالبيهـا". و أكـد ذلـك القضـاة الفرنسـيين الـذين انتـدبوا للتحقيـق فـي هـذا الموضـوع، حيـث ذكـروا أن المـلاك الـذين يقـدمون ضـمانات قويـة مـن أجـل تسـديد القـروض هـو الـذين يسـتفيدون مـن خـدمات هـذه الشركات، بينما يحرم منها الفلاحين الفقراء و الخماسين و المزارعين الصغار[1].

و يضـيف "أجيـرون" أن هـذه الشـركات اشـتهرت بتجاوزاتهـا فـي بعـض الأحيـان أثنـاء معالجتهـا لملفـات الفلاحـين الجزائـريين الـراغبين فـي الحصـول علـى هـذه القـروض. و أمـام هـذه التجـاوزات كـان الفـلاح الجزائـري يـدفع قسـطا هامـا مـن مبلـغ القـرض يصـل أحيانـا إلـى حـوالي 21٪ مـن قيمتـه الإجماليـة فـي شـكل "بقشـيش" إلـى الكاتـب أو الخوجـة أو القايـد مقابـل تسـجيله فـي قائمـة المسـتفيدين مـن هـذه القـروض[2] و هـذا يعنـي أن الفلاحـين "المحظـوظين" كـانوا يتنافسـون مـن أجـل الحصـول علـى هـذه القروض.

هكـذا نـرى أن الفلاحـين الجزائـريين كـانوا يعيشـون مأسـاة حقيقيـة جـراء الضـغوطات التـي كانـت تمـارس علـيهم لـيس فقـط مـن قبـل الفرنسـيين الغـزاة، و إنمـا أيضـا مـن قبـل أعـوانهم الجزائـريين الـذين تعـاونوا معهـم مقابـل مكاسـب ماديـة هزيلـة، و قـد أعمـتهم أنـانيتهم و مصـالحهم الضـيقة عـن رؤيـة العـدو الحقيقـي الـذي يتـربص بهـم و بـوطنهم و

(1) Charles-Robert Ageron : op.cit, p 863.

(2) Ibid, p 863

بـإخوانهم الجزائـريين الـذين سـحقهم الغـزاة، فتعـاونوا معهـم و مكنـوهم، و قـدموا لهـم خدمات كبيرة في كل المجالات.

و الواقـع أن العوامـل التـي ذكرناهـا و غيرهـا هـي التـي دفعـت بـالفلاح الجزائـري إلـى رفـض التعامـل مـع هـذه المؤسسـات العقاريـة، و مـع مـرور الوقـت تأكـد لهـذا الفـلاح بمـا لا يـدع مجـالا للشـك أن هـذه الشـركات مـا هـي إلا أداة لتـدخل الإدارة الاسـتعمارية الفرنسـية فـي الاقتصـاد التقليـدي الجزائـري الـذي كـان يمارسـه الفـلاح الجزائـري وفقـا لأعرافـه وعاداتـه الخاصـة، كمـا تبـين لـه أيضـا أن هـذه الشـركات تمثـل إحـدى آليـات الرقابـة و التعـرف علـى مـداخيل الفـلاح الجزائـري حتـى لا يـتملص مـن دفـع الضـرائب و المغـارم التـي كانـت تثقـل كاهلـه، ثـم أن الفوائـد السـنوية العاليـة التـي كانـت مرتبطـة بهـذه القـروض تسـاهم بشـكل أساسـي فـي إنهـاك مـداخيل هـذا الفـلاح الـذي تفـرض عليـه عقوبـات خطيـرة تصـل أحيانـا إلـى مصـادرة أملاكـه الزراعيـة و كـل مـا ملكـت يـداه فـي حالـة عـدم قدرتـه علـى تسـديد قيمـة هـذه القـروض و فوائـدها السـنوية فـي آجالهـا المحـددة، لكـي تقـدم لقمـة سـائغة لهـؤلاء الكولـون الغربـاء الـذين تقـاطروا علـى هـذه الجزائـر و كلهـم رغبـة فـي وضـع أيـاديهم علـى هـذه الأراضـي الخصـبة و سـلبها و نهبهـا من أصحابها الجزائريين الحقيقيين[1].

تلـك هـي إسـتراتيجية المسـتعمر الفرنسـي فـي هـذا المجـال فقـد أنشـأ هـذه المؤسسـات العقاريـة، و جعـل منهـا آليـة تثبيـت الحكـم الكولونيـالي بـالجزائر. هـذا الحكـم الـذي لـن يسـتقر إلا إذا عضـده الاحـتلال المـدني الـذي يجسـده الاسـتيطان. لـذلك فـإن الهـدف المركـزي مـن وراء إنشـاء هـذه المؤسسـات هـو فسـخ المجـال أمـام هـؤلاء الكولـون الغربـاء لكـي يتحكمـوا فـي الأرض الجزائريـة، و بالتـالي فـي مفاصـل الاقتصـاد الجزائـري. و لـم يكـن هـدف هـذه المؤسسـات العقاريـة هـو خدمـة الفـلاح الجزائـري و مسـاعدته علـى تخطـي الأوضـاع المزريـة التـي عصـفت بـه كمـا كـان يـدعي منظـرو تلـك السياسـة الاسـتعمارية، لأنـه إدا كـان يتـوفر لـديهم عنصـر حسـن النيـة فـي التعامـل مـع

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول: **القطاع التقليدي في الزراعة بالجزائر**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص 240.

هـذا الموضـوع لمـا اتبعـوا سياسـة جـائرة طالـت الفـلاح الجزائـري، و الواقـع التـاريخي يثبـت أن سـنين القحـط و المسـغبة التـي مـرت بهـا الجزائـر خـلال الـنص الثـاني مـن القـرن 16م، لـم تكـن أسـبابها المركزيـة مرتبطـة بـالكوارث الطبيعيـة لوحـدها، و إنمـا كانـت مرتبطـة أساسـا بالسياسـة الاسـتعمارية المجحفـة، و إلا بمـاذا نفسـر أن وقـع و تـأثير هـذه المـوارث الطبيعيـة كـان ضـئيلا جـدا و لا يكـاد يـذكر علـى الكولـون و أملاكهم، و كان بالمقابل كارثيا على المجتمع الجزائري بكافة فئاته و شرائحه.

2-المؤسسات الزراعية للإحتياط S.A.P

تميـزت الشـركات الأهليـة للاحتيـاط S.I.P بانحرافـات كبيـرة، ولـم تحتـرم الأهـداف التـي أنشـئت لأجلهـا لأنهـا كانـت تسـير وفـق إرادة المحتـل الفرنسـي، ومـن صـور هـذا الانحـراف أنهـا كانـت تلـزم الفلاحـين الجزائـريين فـي المنـاطق الغربيـة مـن الجزائـر علـى بيـع إنتـاجهم مـن العنـب إلـى التعاونيـات المخصصـة لإنتـاج الخمـور فـي عـين تموشـنت ، وسـيدي بلعبـاس، ووادي بـرقش، وكانـت تمتنـع أيضـا عـن تزويـد الفلاحـين الجزائـريين بقضـبان الأشـجار المثمـرة بحجـة عـدم كفايـة ميـاه المنطقـة لسـقي الأشجار التي طلبها الفلاحون الجزائريون.[1]

وبسـبب هـذه الانحرافـات ، وبعـدها الكبيـر عـن تحقيـق آمـال الفلاحـين الجزائـريين فـي تحسـين ظـروفهم الماديـة واحـوالهم الاجتماعيـة، فقـد هجرهـا الفلاحـون الجزائريـون ، ورفضـوا التعامـل معهـا، غيـر أن السـلطات الاسـتعمارية الفرنسـية حاولـت كعادتهـا التقـرب مـنهم علهـا تفلـح فـي اقنـاعهم بالعـدول عـن رأيهـم المنـاهض لهـذه المؤسسـات، وعليـه فكـر منظروهـا فـي التخلـي عنهـا وتعويضـها بمؤسسـات أخـرى عرفـت بـ "المؤسسـات الزراعيـة للاحتيـاط" وذلـك وفقـا لقـانون خـاص صـادر يـوم 1933/07/19 [2]. ومـن أجـل تبريـر هـذه الخطـوة ادعـت الإدارة الاسـتعمارية الفرنسـية أن هـذه المؤسسـات وضـعت فـي متنـاول الفلاحـين الجزائـريين الصـغار الـذين

---

[1] AOM : carton 1H105 : Paysannat indigène compagne 1939-1940نقلا عن بن داهة عدة المرجع السابق ص 281.

[2] حسن بهلول المرجع السابق ص 241.

كـانوا يواجهـون صـعوبات موضـوعية تتمثـل بالأسـاس فـي الطبيعـة القانونيـة المعقـدة التـي تتميـز بهـا ملكيـاتهم الزراعيـة، وكـذلك الطـرق البدائيـة التـي كـانوا يمارسـون بهـا عملهـم الزراعـي. وقـد أقبـل عليهـا الفلاحـون الجزائـريين وقـدموا طلبـات عديـدة للحصـول علـى قـروض مـن هـذه المؤسسـات والقيـت هـذه الطلبـات اسـتجابة كبـرى مـن قبـل هـذه المؤسسـات حيـث منحـت الفلاحـين عـدة قـروض وصـلت قيمتهـا إلـى 54 مليـون فرنـك فرنسـي عـام 1938م وارتفعـت عـام 1953م لتصـل إلـى 2029م مليـون فرنـك فرنسـي ورغـم ذلـك فـإن هـذه المبـالغ الماليـة بقيـت غيـر كافيـة ولـم تـرق علـى مسـتوى طمـوح العـدد الكبيـر مـن الفلاحـين الجزائـريين المنخـرطين فـي هـذه المؤسسـات والـذي وصل إلى 600.000 منخرط في تلك الأثناء .

ومـن أجـل رصـد كـل نشـاطات هـذه المؤسسـات عـن كثـب والتضـييق عنهـا حتـى تصـرف نظرهـا عـن التكفـل بالقضـايا الحقيقـة للفلاحـين الجزائـريين أصـدرت الإدارة الاسـتعمارية الفرنسـية قانونـا يقضـي بإحـداث هيئـات فرعيـة متخصصـة تعمـل علـى تـدعيم هـذه المؤسسـات تعـرف بقطاعـات التحسـينات الريفيـة " secteurs d'améliorations rurales S.A.R " شـرع العمـل بهـا رسـميا يـوم 1946/04/18 غيـر أنهـا لـم تلـق إسـتجابة واسـعة مـن لـدن الفلاحـين الجزائـريين لأنهـم أدركـوا مراميهـا وأهـدافها الحقيقـة التـي تنصـرف إلـى خدمـة الإقتصـاد الفرنسـي مـن خـلال توجيـه نشـاط الفـلاح الجزائـري وإلزامـه بزراعـة نـوع معـين مـن المحصـول الزراعـي , وعليـه لـم يقبـل الفلاحـين الجزائـريين علـى الانخـراط فيهـا بالشـكل الـذي خططته الإدارة الاستعمارية الفرنسية [1] .

وكانـت الإدارة الاسـتعمارية الفرنسـية تلـح دائمـا علـى أن الهـدف المركـزي مـن وراء إنشـاء هـذه المؤسسـات هـو الأخـذ بيـد الفـلاح الجزائـري وتوجيهـه توجيهـا سـليما وصـحيحا حتـى يـتلا فـي الأخطـاء التـي يمكـن أن يرتكبهـا بسـبب قلـة كفائتـة وخبرتـه لأنـه سـوف يقـدم علـى تطبيـق تقنيـات فلاحيـة جديـدة وغريبـة عنـه . وعلـى هـذا الأسـاس قـال الفرنسـيون أن هـذه المؤسسـات تشـكل إطـار اقتصـاديا واجتماعيـا يهـيء الفـلاح

[1] بن داهة عدة المرجع السابق ص، ص 289،290.

الجزائـري لممارسـة النشـاط الفلاحـي مـن الناحيـة التقنيـة والنفسـية غيـر أنهـم كـانوا يتوجسـون خيفـة مـن تطبيقـات هـذه التجربـة لـذلك كـانوا يخشـون مـن فشـلها فـي بدايـة الأمـر تبعـا لأسـباب طبيعيـة وأخـرى بشـرية ومادية تـتلخص فـي قلـة الإطـار الفنـي المتمثـل فـي الأشـخاص المـؤهلين الـذين يشـرفون عليهـا وقلـة الـو سـائل الممكنـة مـن جـرارات وآلات فلاحيـة أخـرى وحيوانـات الجـر أيضـا بالإضـافة إلـى العوامـل الطبيعيـة كالجفـاف فكـل هـذه العوامـل يمكـن أن تكـون حجـر عثـر أمـام نجـاح هـذه التجربـة. ومـن أجـل تجـاوز هـذه الصـعوبات إقتـرح الفرنسـيون حشـر الفلاحـين الجزائـريين فـي أراضـي تابعـة للدولـة وفـي الوقـت نفسـه وضـعهم تحـت تصـرف الشـركات الزراعيـة للاحتيـاط وبهـذه الطريقـة يتجمـع الفلاحـين الجزائـريين ويقـع الانسـجام بيـنهم ويـنعكس ذلك على الصعيد الاجتماعي ويحدث تضامن حقيقي بينهم يخدم المصلحة العامة .

وقـد ادعـى الفرنسـيون أن العمـل بهـذه المؤسسـات (قطاعـات التحسـينات الريفيـة) حقـق نتـائج إيجابيـة فـي بعـض جهـات الـوطن مثـل المؤسسـة التـي تـم العمـل بهـا فـي بلديـة المسـيلة المختلطـة حيـث بفضـلها توسـعت المسـاحة الزراعيـة لأشـجار الزيتـون مـن 100هكتـار بـ1600 شـجرة عـام 1945م إلـى 1500 هكتـار بـ24000 شجرة عام 1946م.[1]

والسـؤال الـذي يطـرح فـي هـذا السـياق هـو كيـف كـان موقـف الكولـون مـن هـذه الإجراءات الجديدة؟ وما هي مبررات هذا الموقف؟.

وقبـل الإجابـة عـن هـذا التسـاؤل يمكـن القـول أن تـأثير الكولـون فـي الجزائـر كـان يتزايـد باسـتمرار كبيـر وعـادة مـا كانـت مـواقفهم مناهضـة للسياسـة الفرنسـيين فـي الجزائـر حيـث انتصـبوا فـي المعسـكر المعـادي للأساسـية الفرنسـية وعلـى رأسـهم

[1]Gouvernement Général de L'Algérie : Assemblée Financière de l'Algérie : session ordinaire de Novembre, décembre1946, Tome II : comptes rendus des délibérations, Alger, 1947, PP49, 50.

الإمبراطـور الفرنســي نــابليون الثالــث.[1] حينمــا أبــدى رغيتــه فــي تمليـك الأراضــي للجزائـريين وقـالوا بـان هـذا الإجـراء مـن شـأنه أن يكـون حـائلا دون تركيـز الاسـتعمار في الجزائر[2]

وقـد أدى ضــغطهم علــى الامبراطــور الفرنســي إلــى إذعانــه علــى النــزول عنــد رغبــتهم فطبــق تجربــة النظــام المــدني خــلال الفتــرة (1858م 1860م) لكنــه ســرعان مـا تراجـع عنهـا وعـاد إلـى النظـام العسـكري الـذي عمـر عشـر سـنوات أخـرى أي علـى غاية سقوطه عام 1870م[3]

والواقــع أن صــراعهم المريــر مــع النظــام العســكري انتهــى بانتصــارهم وتحكمهـم فـي زمـام أمـور الجزائـر وهـذا بعـد القضـاء علـى ثـورة المقرانـي التـي انـدلعت عام 1871م [4]

وعلــى إثــر ذلــك اســتجابت الحكومــة الفرنســية لكــل طموحــات المعمــرين فمنحــتهم تمثـيلا نيابيـا فـي مجلـس النـواب الفرنسـي وأقامـت مجـالس إقليميـة ومجلسـا استشـاريا عاما في الجزائر يترجم توجهاتهم ويعبر عن مصالحهم أمام الحكومة الفرنسية [1]

---

[1] هو شارل لويس نابليون بونابرت (1808م-1873م) وهو ابن أخ نابليون الأول شغل منصب رئيس الجمهورية الفرنسية من عام 1848م إلى غاية عام 1852م ثم إمبراطور فرنسا من عام 1852م إلى عام 1870م ومن الأعمال التي اشتهر بها إعلانه الحرب على روسيا عام 1870م وهي الحرب التي سقط فيها أسيرا إثر انكسار الجيوش الفرنسية. حول هذه الشخصية ينظر :

Petit dictionnaire Français : (dictionnaire des noms propres), Librairie Larouse, Paris, France 1978, P728.

[2] André Nouschi : Correspondance du docteur A vital avec Ismail urbain 1845-1847, Paris, France, 1959 PP155,156.

[3] صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين (814 ق.م -1962م) دار العلوم للنشر والتوزيع ، مطبعة الشهاب، باتنة، 2002، ص196.

[4] Charles André Julien : histoire de L'Algérie contemporaine : la conquête et les débuts de la colonisation (1827-1871) , Edition Gasbah Alger, Algérie, 2005, P498.

[1] E.Rouard Decard : La respresentation des indigènes musulmans dans les conseils de l'Algérie , Paris, France, 1900 PP 11,12

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن هؤلاء الكولون كانوا يحوزون على آليات قانونية تمكنهم من تحقيق رغباتهم وفي هذا المنظور ثاروا ضد القانون المنشأ للشركات الزراعية للاحتياط ورفضوا تطبيقه وحاربوه بكل الوسائل والسبل لأنهم نظروا إليه على أنه قانون لا يختلف كثيرا عن القوانين الخاصة الأخرى المنظمة للتعاونيات الزراعية وصناديق القرض الزراعي التعاوني وقد سمح هذا القانون للمؤسسات الزراعية بحق الملكية العقارية، تشكيل اتحادات مع مؤسسات زراعية أخرى للاحتياط وتقديم قروض طويلة المدى وإيداع أموالها في البنوك ، كما نص قانون تأسيسها على استحداث مجلسا إداريا للمؤسسة يقوم بانتخاب رئيسا لها بعدما كان شغل هذا المنصب في ظل قانون المؤسسات الأهلية للاحتياط يخضع لآليات قانونية أخرى أساسها التعين المباشر من السلطة الفرنسية صاحبة القرار وهو الأمر الذي فتح المجال لبعض العناصر الأهلية لشغل مناصب في الفروع والأقسام التابعة لهذه المؤسسات وازداد عدد المسؤولين الجزائريين فيها وأصبحوا يشكلون أغلبية مع مرور الوقت [2]

[2] محمد بلقاسم حسن: المرجع السابق ، ص ص 241-243

ثالثا: المؤسسات العقارية الخاصة بالقروض الموجهة للكولون:

صناديق القرض العقاري والتعاضديات:

يعد الاستعمار الفرنسي في الجزائر استعمارا استيطانيا زراعيا بالأساس، وكانت مؤسساته تحت الاشراف المباشر للسلطة الفرنسية التي قامت بتمويله وتنظيمه وفقا لرؤيتها وتوجهاتها المختلفة، ولم يكن هذا الاستعمار يعتمد على شركات ومؤسسات استغلالية كبيرة تملك رؤوس أموال كافية للاستثمار وتمويل المشاريع، كما هو شأن الاستعمار الإنجليزي الذي ثبت أقدامه في مستعمراته الآسيوية عن طريق هذه الشركات. يضاف إلى هذا كله أن المهاجرين الأوربيين في الجزائر كانوا ينتمون إلى أدنى الطبقات الاجتماعية والاقتصادية في أوروبا، بل أن حكوماتهم عندما قامت بتهجيرهم إلى الجزائر كانت قد تخلصت منهم، وعلى هذا الأساس فإنهم كانوا في حاجة ماسة إلى رعاية واشراف الحكومة الفرنسية في الجزائر.[1]

ولم يهتم الفرنسيون كثيرا بهذا الجانب في بداية الاحتلال ، حيث أن رؤوس الأموال التي تدفقت على الجزائر في بداية الاحتلال كانت ضعيفة[2]

وعلى هذا الأساس فإن المهاجرين واجهوا صعوبات كثيرة ذات طابع مالي في موطنهم الجديد الجزائر الذين هاجروا إليه، ومن أجل تسهيل استقرارهم بالجزائر انتهجت الإدارة الفرنسية عدة تدابير تحقق هذا الغرض وكان أبرزها إنشاء صناديق القرض العقاري والتعاضديات العقارية.

وقد صدر قانون القرض العقاري المالي الخاص بالجزائر بمقتضى مرسوم 11 جانفي 1860م، وتأسست الشركة الجزائرية عام 1865م.[1]

---

[1] عبد الرحمان رزاقي، تجارة الجزائر الخارجية : صادرات الجزائر فيما بين الحربين العالميتين، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ، 1982 ص22.

[2] Laujoulet T : le commerce en Algérie, Essai sur le peuplement utile de l'Afrique Française, Challemel, Paris, France, 1860, P178.

غيـر أنهـا لـم تباشـر مهامهـا بصـورة عمليـة إلا فـي فتـرة لاحقـة لهـذا التـاريخ حيـث سـمح لهـا بالنشـاط عـام 1877م [2]، وهـي السـنة التـي تأسسـت فيهمـا مؤسسـتا القـرض العقـاري الجزائـري التونسـي، وهمـا مؤسسـتان عقاريتـان فرنسـيتان ذات طـابع مالي تقومان بكل العمليات المالية المتعلقة بالقرض وسائر النشاطات البنكية.[3]

وفـي 30 اكتـوبر 1880 صـدر قـانون تـم بموجبـه إنشـاء مؤسسـة عقاريـة أخـرى ذات طـابع مـالي عرفـت بـ "مؤسسـة القـرض المـالي والزراعـي للجزائـر" ترأسـها مـدير القـرض المـالي الفرنسـي "م.كريسـتوفل" « M.Christophle » ووجهـت هـذه المؤسسـة نـداءا إلـى المسـاهمين قصـد الموافقـة علـى رأسـمال هـذه الشـركة الموجـه أساسـا لتـدعيم النشـاطات الزراعيـة والتجاريـة فـي شـكل قـروض تمـنح حصـريا للفلاحـين والتجـار، وهكـذا دعـم المسـاهمين هـذه الخطـوة ووصـل رأس مالهـا إلـى 30 مليـون فرنـك فرنسـي عـام 1907م موزعـة علـى 60.000 سـهم، وقـدرت قيمـة السـهم الواحـد بـ 500 فرنـك فرنسـي، ومـع مـرور الوقـت ارتفـع رصـيدها المـالي ووصـل إلـى 40 مليون فرنك فرنسي عام 1908م.

ولمـا كـان الغـرض مـن إنشـاء هـذه المؤسسـة الماليـة هـو تقـديم يـد العـون للمسـتوطنين الوافـدين إلـى الجزائـر، فقـد انصـرف اهتمامهـا المركـزي إلـى تقـديم قـروض ماليـة لهـذه الفئـة، وهكـذا اسـتفادوا مـن قـروض طويلـة المـدى تتـراوح مـا بـين 10 سـنوات و30 سـنة، وظفوهـا فـي مختلـف مشـاريعهم الاجتماعيـة والاقتصـادية، أمـا نسـبة فوائـد هـذه القـروض ، فلـم تكـن مرتفعـة جـدا بـل كانـت تتـراوح مـا بـين 05,5% إلـى 06% وهـو الأمـر الـذي جعلهـم يقبلـون عليهـا بشـكل كبيـر[1] ، بالإضـافة إلـى ذلـك أنشـأ الفرنسـيون عـدة مؤسسـات ماليـة أخـرى موجهـة للاسـتثمار العقـاري لفائـدة

---

[1] Arthur Girault : principe de colonisation et de législation colonial, Paris, France, 1924, P P 417, 418

[2] عبد الرحمان رزاقي: المرجع السابق ، ص23.

[3] Emest Picard : la mannaie et le crédit en Algérie (1830-1930)-J. Corbonel, Alger, 1930, P192.

[1] بن داهة عدة: المرجع السابق، ص ص 245، 246.

المعمـرين مثـل الصـناديق الجهويـة للقـرض الزراعـي التـي تأسسـت بمقتضـى قـانون 08 جويليـة 1901، والشـركة التعاونيـة الزراعيـة، ومؤسسـات القـرض المختلفـة مثـل: "القـرض الليـوني" ومكاتـب الحسـم المحليـة وبنـك تيبـو « Banque de thibaut » والشـركة العامـة، والمؤسسـات الفرنسـية الجديـدة للقـرض التـي فتحـت عـام 1913م عـدة وكـالات لهـا بـالجزائر ، والبنـك الصـناعي لإفريقيـا الشـمالية عـام 1919م، بالإضـافة إلـى الشـركة الماريسـيلية، وكانـت هـذه المؤسسـات الماليـة تقـدم قروضـا للكولـون الـذين يمارسـون الفلاحـة والتجـارة، بـالموازاة مـع ذلـك كانـت تشـارك فـي عـدة مشـاريع انتاجية[2]

ومـع مـرور الوقـت أدخـل الفرنسـيون صـيغ جديـدة تخـص هـذه القـروض ففـي عـام 1880م عرضـت البنـوك الخاصـة الفرنسـية قروضـا مرهونـة علـى الكولـون، وأقـدم عـدد كبيـر مـنهم علـى التعامـل معهـا وظفوهـا فـي ممارسـة الزراعـة المداريـة ذات الطـابع التجـاري كـالتبغ، القطـن والكـروم، وبهـذه الكيفيـة تمكنـت البنـوك مـن فـرض رقابتهـا الصـارمة علـى توزيـع الانتـاج الزراعـي والاشـراف علـى عمليـات الجمـع والتخـزين والنقـل والبيـع فـي الأسـواق الفرنسـية، وازدادت هـذه الآليـة القانونيـة قـوة خاصـة بعـد صـدور قـانون الاتحـاد الجمركـي مـع فرنسـا عـام 1892م.[1] والواقـع أن البنـوك الفرنسـية وخاصـة القـرض الليـوني، وبنـك الجزائـر كانـت تشـجع عمليـة توسـيع نشـاطها فـي الجزائـر، ففـي عـام 1886م قـدر عـدد المؤسسـات الفرعيـة للقـرض الليـوني وبنـك الجزائـر بسـبع مؤسسـات فـي ناحيـة الجزائـر، الأربعـاء ، بوفاريـك، الأصـنام، القليعـة، حجـوط، المديـة، تيـزي وزو، وثمانيـة فـي ناحيـة وهـران، تلمسـان، عـين تموشـنت، غليـزان، أرزيـو، معسـكر، قـديل، سـيدي بلعبـاس، سـيق، وأخيـرا ثلاثـة مؤسسـات فرعيـة بالناحيـة الشـرقية: قالمـة ، سـكيكدة، وسـوق أهـراس، وارتفـع عـدد المؤسسـات الماليـة فـي الجزائـر بشـكل لافـت للإنتبـاه، ففـي عـام 1894م وصـل عـددها

---

[2]Réné Gallissot : L'économie de l'Afrique du Nord, collection que sais- je ?) N° 965, PUF, Paris, France, 1969, P46.

[1]Abdellah Laroui : l'histoire du Maghreb, Tome 2, Editions Maspero, Paris, France, 1976, P105

إلـى 24 مؤسسـة ، وهـذا بعـد أن قامـت بفـتح فـروع أخـرى لهـا فـي كـل مـن البـويرة، الـديوة، الرويبـة، عـين البيضـاء، ميلـة وجيجـل، امـا وعائهـا المـالي فيختلـف مـن بنـك إلـى آخـر ومـن جهـة إلـى أخـرى، فعلـى سـبيل المثـال بلغـت قيمـة الأرصـدة الماليـة لبنـك معسـكر 5,8 مليـون فرنسـي عـام 1893م، بينمـا وصـلت إلـى 14,9 مليـون فرنـك فرنسـي فـي بنـك سـيدي بلعبـاس، فـي حـين لـم تتجـاوز 185000 فرنكـا فرنسـيا فـي بنـك ميلة.[2]

وكانـت جـل القـروض الماليـة التـي اسـتفاد منهـا المسـتوطنون الأوروبيـون موجهـة للاسـتثمار فـي مجـال الأمـلاك العقاريـة والفلاحـة الريفيـة واسـتفادت بعـض الفئـات مـن هـؤلاء المسـتوطنين مـن امتيـازات بنكيـة منهـا امتيـازات بنكيـة بفوائـد ميسـرة التـي تقـدر بـ 1% ومـس هـذا الامتيـاز طائفـة خاصـة مـنهم شـملت العسـكريون الـذين أحيلـوا علـى المعـاش ، ومعطـوبي الحـرب، وأرامـل القتلـى والمفقـودين الـذين هلكـوا خـلال الحـرب العالميـة الأولـى (1914م -1918م)، غيـر أن مرسـوم 13 اوت 1921م الـذي نـص علـى ذلـك اشـترط علـيهم توظيـف تلـك القـروض والمسـاعدات الماليـة فـي مشـاريع فلاحيـة بـالريف الجزائـري أو المنـاطق الجنوبيـة،كما ألـزمهم بالتعهـد كتابيـا أمـام الجهـات الإداريـة المختصـة باسـتغلال الملكيـات الزراعيـة التـي تمنح لهم تحت إشرافهم المباشر.[1]

وبهـذا الأسـلوب تمكـن المسـتوطنون مـن الحصـول علـى مسـاحات زراعيـة واسـعة بواسـطة هـذه المؤسسـات الماليـة، وخاصـة بنـك الجزائـر، والشـركة الجزائريـة، والقـرض العقـاري والفلاحـي الجزائـري، والقـرض الليـوني، ومؤسسـات القـرض والصـناديق الفلاحيـة، وتمكنـوا مـن توسـيع أراضـيهم المزروعـة بـالكروم إلـى 3000 هكتـار ورغـم التحفيـزات التـي تقـدمها هـذه البنـوك ومختلـف التسـهيلات، إلا أنهـم لـم يرضـوا علـى طريقـة عملهـا ، وابـدوا امتعاضـا شـديدا منهـا، وقـالوا أن هـذه البنـوك تبـالغ

---

(2) Paul -Leroy Beaulieu : L'Algérie et la Tunisie, 2eme édition, Paris, France, 1898, P230.

(1)Robert Estoublon et Adolphe lefebure : code de l'Algérie annoté, suppléments, années 1921, 1922, Alger 1929, P133.

في منح هذه القروض ، وأن هذه المبالغة من شانها أن تؤدي إلى المضارية في المجال الفلاحي وبالأساس في انتاج الكروم ، يضاف إلى هذا اعتراضهم كذلك على نسبة الفائدة التي تفرضها هذه البنوك على القروض الممنوحة لهم والتي قالوا عنها بأنها مرتفعة وتنهك كاهلهم فطالبوا بتخفيضها إلى نسبة 3% كأقصى تقدير.[2]

وكان المستوطنون المستفيدون من هذه القروض يتخوفون كثيرا من العراقيل المالية والإدارية التي يمكن أن تعترضهم أثناء تنفيذ مشاريعهم، لذلك حرصوا على إنشاء مؤسسات رسمية تسهر على تذليل كل الصعاب التي يحتمل أن تعيقهم، وهكذا طالبوا بإنشاء تعاضديات ونقابات وصناديق قرض وتأمين تعاونيات خمور، ومخازن للحبوب وشركات العتاد الفلاحي، وهي مؤسسات تسهر على محاربة المشكلات المعقدة التي تعترضهم أثناء مباشرة مشاريعهم، واستجابت السلطات الاستعمارية الفرنسية لمطالبهم على الفور، فتم انشاء هذه المؤسسات في عدة مناطق، ففي ناحية وهران لوحدها فتم انشاء خمسة وثلاثين نقابة، كما أنشأوا أيضا عدة شركات للمياه في ستة وخمسين مركزا استطيانيا وأحد عشر صندوقا جهويا للقرض الفلاحي في وهران ، سيدي بلعباس، معسكر، مستغانم، تلمسان، عمي موسى، فرندة، غليزان، عين تموشنت، سعيدة، تيارت، وكانت لهذه الصناديق عدة فروع محلية ، كالصندوق الجهوي للقرض الفلاحي بمعسكر الذي كان يضم ثلاثة عشر صندوقا محليا.

وكان عدد الصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية الزراعية يقدر بعشرة صناديق إلى غاية 1930م هي سيدي بلعباس، معسكر، مستغانم، وهران، غليزان، سعيدة، سان كلو، عين تموشنت، تيارت، وتلمسان، اما تعاونيات الخمور التي أنشئت خلال الفترة الممتدة ما بين 1919م -1929م، فقد قدر عددها بواحد وثلاثين تعاونية، وإلى جانب ذلك وجدت نقابات فلاحية خاصة بالمستوطنين تدافع عن حقوقهم المادية والمعنوية أنشئت ابتداءا من عام 1904م، وكذا مخازن للحبوب في

---

[2] Audré Nouschi : « Le sens de certains chiffres , croissance urbaine et vie politique en Algérie » in Etudes Maghrébines, PUF , Paris France, 1964, PP 234,235.

عشـرة مراكـز اسـتيطانية مـع تعاونيـات العتـاد الفلاحـي التـي قـدر عـددها بسـبعة وعشـرين تعاونيـة تـم إنشـاؤها خـلال الفتـرة الممتـدة مـا بـين 1922-1927م وبهـذه الكيفيـة انتعشـت حركـة الاسـتيطان الأوروبـي فـي الجزائـر، وازدادت عمليـة نهـبهم لأراضـي الجزائـريين وتصـاعدت بشـكل لافـت للانتبـاه ،[1] حيـث انتقلـت المسـاحات الزراعيـة التـي كانـت بحـوزة الكولـون مـن 115000 هكتـار عـام 1850م إلـى 3045000 عـام 1940م[2]، وقـد تمـت المصـادرة وانتقـال الأراضـي إلـى الكولـون بشـكل كبيـر مـع نهايـة القـرن التاسـع عشـر، وبدايـة القـرن العشـرين. ومـا ان انـدلعت الحـرب العـالمين الأولـى عـام 1914م حتـى سـيطر الكولـون علـى أجـود الأراضـي الزراعيـة، وفـي مقابـل ذلـك فإنـه تـم طـرد الجزائـريين إلـى الأراضـي الفقيـرة، باسـتثناء بعـض الفئـات الأهليـة المحظوظـة، التـي جعلـت نفسـها فـي خدمـة الإدارة الاسـتعمارية الفرنسـية وتحالفـت مـع المسـتعمر ضـد شـعبها ومكنتـه وسـاعدته علـى تثبيـت وجـوده فـي الجزائر.[3]

وإذا كانـت السـلطات الاسـتعمارية الفرنسـية قـد كلفـت الكولـون باسـتغلال هـذه الأراضـي تبعـا لأغـراض المتفـق عليهـا مـع تلـك المؤسسـات العقاريـة، فـإن الكولـون كـان لهـم الاشـراف علـى هـذه العمليـة فقـط، لأن الأشـغال الشـاقة المتعلقـة بتحضـير الأرض واستصـلاحها وحرقهـا وتسـويتها كانـت مـن مهـام الجزائـريين الـذين تـم تـوظيفهم لهـذا الغـرض، وكانـت الظـروف التـي يشـتغل فيهـا هـؤلاء الجزائـريين صـعبة للغايـة، ويكفـي للتـدليل علـى ذلـك أن الأجيـر الجزائـري كـان ملزمـا بالعمـل فـي هـذه الأراضـي لمـدة سـبع سـاعات فـي فصـل الشـتاء، وثلاثـة عشـرة سـاعة فـي فصـل الصـيف، فـي حـين كـان نظيـره الأوروبـي يعمـل سـاعات العمـل المحـددة فـي التشـريع الفرنسـي، وهـي أقـل بكثيـر مـن السـاعات التـي يسـتغلها الجزائـري، ومـن مظـاهر الظلـم

---

(1) بن داهة عدة: المرجع السابق، ص ص 252- 254.

(2) Réne Gallissot : op.cit, P65.

(3) Mahfoud Kaddache, Djilali Sari : L'Algérie dans l'histoire 5 : - la résistance politique (1900-1954) -Bouleversements socio- économiques, Entreprise National du livre, Alger, Algérie, 1989s P147.

والجـور الأخـرى أن الأجـرة اليوميـة للجزائـري كانـت تقـدر بـ0.75 فرنكـا فرنسـيا، بينمـا أجـرة الأوروبـي كانـت تصـل إلـى 2.25 فرنكـا فرنسـيا وهـذا فـي العمـل المخصـص لجميـع القضـبان الخاصـة بزراعـة الكـروم، امـا عمليـة الجنـي فكانـت أجرتهـا تتـراوح بـين 1 فرنـك إلـى 1.25 فرنـك بالنسـبة للجزائـري فـي حـين أجـرة الأوروبي كانت تصل إلى 03 فرنك فرنسي.[1]

وفـي عـام 1901 م شـرعت "مؤسسـة القـرض الفلاحـي التعاضـدي" فـي تقـديم قـروض للكولـون مقابـل فوائـد منخفضـة ، وبلغـت قيمـة هـذه القـروض عشـرة ملايـين فرنـك فرنسـي عـام 1926م بنسـبة فائـدة تقـدر بـ 02%، ونتيجـة لـذلك تزايـد عـدد التعاونيـات الفلاحيـة، ودفـع بـالكولون إلـى التضـامن والتعاضـد أكثـر فأنشـأوا عـدة تعاونيـات لإنتـاج الزيـوت، وبيـع الخضـار والتمـور، والحمضـيات وتحويـل المـواد الزراعية[2]

ففـي جهـة عنابـة مـثلا بالشـرق الجزائـري أسـس الكولـون ، تعاضـدية التبـغ « Tabacoop » التـي كانـت أكبـر تعاضـدية متخصصـة فـي الزراعـة الصـناعية حيـث كانـت تسـيطر علـى تسـيير زراعـة التبـغ وتوجيهـه وتعبئتـه والمتـاجرة بـه داخـل القطـر الجزائـري وخارجـه، وهـو الأمـر الـذي أدى انتشـار هـذه الزراعـة بشـكل لافـت للانتبـاه فـي سـهول عنابـة وقالمـة والطـارف، وإلـى جأنـب ذلـك أنشـأ الكولـون "تعاضـدية الطمـاطم" « Tomacoop » عـام 1922م، وتبعـا لـذلك انتشـرت زراعـة الطمـاطم علـى كـل المسـاحات السـهلية الموجـودة علـى ضـفتي نهـر سـيبوس، كمـا أنشـأوا أيضـا "تعاضـدية القطـن" « coto coop » عـام 1925م التـي كانـت تسـير زراعـة القطـن وتعبئتـه والمتـاجرة بـه، وقـد تركـزت هـذه الزراعـة بصـفة مركزيـة فـي المنـاطق المتاخمـة لبحيـرة فـرازة والسـهول الممتـدة علـى ضـفاف وادي بونـاموسـة والـوادي

---

(1) عبد اللطيف بن اشنهو: تكون التخلف في الجزائر، محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر 1979، ص ص 134 -136.

(2) Jean Despois : L'Afrique Blanche, Tome I : L'Afrique du nord, 3eme édition, Paris, France, 1964, P367.

الكبير، وكانت تعاضديات "كهوف الخمور" « caves coopératives » أكبر المؤسسات المتخصصة في الكروم والخمور، حيث بلغ عددها ثمانية تعاضديات تأسست ما بين 1921م و 1932م، وقدرت طاقة تخزينها الاجمالية بـ 164.000هكتار، وهي كمية كبيرة لأن زراعة الكروم في منطقة عنابة كانت تغطي مساحة شاسعة تصل إلى 9.800 هكتار تنتشر بمحاذاة وادي سيبوس ووادي بوناموسة.[1]

وتذكر المصادر أن الفلاحين الأوروبيين المنتسبين إلى صناديق القرض الفلاحي التعاضدي تزايد عددهم سنة بعد أخرى حيث وصل عام 1938م إلى 33.882 مشاركا، وقد استفادوا من قروض قصيرة المدى قدرت بـ 716 مليون فرنك فرنسي، وقروض متوسطة المدى قدرت بـ05 مليون فرنك فرنسي، كما وصل عددهم عام 1953م إلى 51.116 مشاركا وبفعل هذه الزيادة ارتفعت بالموازاة مع ذلك قيمة القروض القصيرة المدى إلى 42 مليار فرنك فرنسي، كما قدرت قروض التجهيز بـ 620 مليون فرنك فرنسي، بينما وصلت القروض المتوسطة المدى إلى 323 مليون فرنك فرنسي، في حين قدرت القروض الطويلة المدى ب 420 مليون فرنك فرنسي. [1]

والواقع أن تقديم هذه القروض كان يدخل في إطار إستراتيجية السلطات الاستعمارية الفرنسية الرامية إلى تشجيع هؤلاء الفلاحين الأوروبيين على استغلال هذه الأراضي، وكان المسؤولون الفرنسيون يوصون حكوماتهم بالتعامل برفق وليونة مع هؤلاء المتوطنين عندما كانوا يمرون بفترات صعبة كالأزمات

---

[1] سعيد دحماني، من هيبون - بونة - إلى عنابة - تاريخ تأسيس قطب حضري، طباعة دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2002، ص181.

[1] بن داهة عدة المرجع السابق ص ص 259، 260.

الاقتصادية، ونتيجة لذلك أعطت السلطة الفرنسية أوامرها عام 1929م بمحو كل ديون المزارعين الأوروبيين في الجزائر الذين تضرروا جراء هذه الأزمة.[2]

وكان هذا الإجراء قد شجع أصحاب رؤوس الأموال وخاصة الفرنسية التي أغلقت أمامها الأبواب في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الأولى إلى التوجه نحو المستعمرات الفرنسية وخاصة الجزائر التي تتوفر على مناخ ملائم للإستثمار الفلاحي.[3]

وكان المستوطنون الأوروبيون قد أنشأوا هيئة عرفت بـ"مؤتمر مزارعي الجزائر"، وقد طالبت هذه الهيئة بإنشاء مؤسسة مصرفية مركزية للاعتماد الزراعي تكون تحت الإشراف المباشر لخزينة الدولة لتتلقى المساعدة من هذه الخزينة وصندوق الودائع والأمانات ، وصناديق الادخار، فاستجابت السلطات الفرنسية لهذا الطلب إلا أنها أنشأت نظام التعاضديات الزراعية التي تضم مزارعي المنطقة الواحدة بدل نظام المصرف المركزي، وفي هذا الإطار تم إنشاء دار الفلاحة في الجزائر العاصمة وقسنطينة، وقد ضمت الدار داخل مبناها تجمعات كبرى ذات طابع فلاحي من بينها تجمعا مهنية وأخرى ذات طابع مالي مثل "فيديرالية الصناديق الجهوية للجزائر" و"الصندوق المالي الفلاحي"، و"صندوق القرض" إلى جانب صناديق التأمينات التعاضدية والصحف الفلاحية والتعاونيات[1]

أما الثانية فقد ضمت هي الأخرى داخل مبناها كل المؤسسات التي لها صلة بالفلاحة، مثل المصالح الإدارية الفلاحية، ومكتب البيطري، وقاعة للمحاضرات

---

(2) Jean Garniage et autres , Histoire du 20 siècle ,L'Afrique au 20eme siècle, serey, Paris, 1966 P 142.

(3) Réne Gallissot : op.cit, P45.

(1) Gouvernement Général de l'Algérie : Commissariat du centenaire .Le centenaire de l'Algérie, Tome I, Alger, 1931, P213.

والاجتماعات العامة ، وحجرة لعرض الأفلام، ومخابر لتحليل التربة والمواد الدبالية الخصبة.[2]

أما في الغرب الجزائري فقد تم انشاء "دار الكولون" « Maison du colon » في مدينتي وهران ومعسكر، وكانت تباشر نفس مهام دار الفلاحة التي تم انشاؤها في الجزائر وقسنطينة وكانت دار الكولون في وهران تضم المكاتب والمخابر والغرف الفلاحية، واتحاديات النقابات الفلاحية، والصناديق الجهوية، ومكاتب التأمين والمتحف الفلاحي ، وقاعة للمحاضرات تستوعب لـ 1500 شخص، اما دار الكولون في معسكر فقد افتتحت رسميا عام 1932م، واحتضنت المؤسسات الاستغلالية والنقابية والمالية التي أسست لحماية مصالح المستوطنين، وتوصل المستوطنون كذلك في معسكر إلى إنشاء النقابة الفلاحية في 1895/12/20، التي جمعت المستوطنين المتواجدين على مستوى دائرة معسكر، وقد ضمت هذه النقابة المؤسسات والجمعيات الآتية:

1- جمعية التعاونيات الفلاحية لناحية معسكر.
2- تعاونية الحبوب والخضار الجافة لناحية معسكر.
3- الشركة المدنية لتعاونيات المطاحن بمعسكر.
4- شبكة تعاونيات معاصر العنب، وكانت تضم عشر معاصر موزعة كما يلي:

- تعاونية عين إفكان ، وقدرة استيعابها 10.000 هكتولتر.
- تعاونية دومبال (هاشم) ، وقدرة استيعابها 12.200 هكتولتر.
- تعاونية ماوسة ، وقدرة استيعابها 54.000 هكتولتر.
- تعاونية هضاب معسكر ، وقدرة استيعابها 22.000 هكتولتر.
- تعاونية معسكر ، وقدرة استيعابها 39.000 هكتولتر.
- تعاونية وادي التاغية ، وقدرة استيعابها 5.000 هكتولتر.
- تعاونية باليكاو (تغنيف) ، وقدرة استيعابها 45.000 هكتولتر.

[2] AOM : 1466, Rapport sur l'analyse des terres (1901-1906)

- تعاونية سان أندري (خصيبة) ، وقدرة استيعابها 12.000 هكتولتر.
- تعاونية تيارفيل (غريس) ، وقدرة استيعابها 22.000 هكتولتر.
- تعاونية تيزي ، وقدرة استيعابها 9.200 هكتولتر.

5- تعاونية الخمور ذات الجودة الرفيعة بمعسكر.

6- تعاونية الشراء والبيع لناحية معسكر لتزويد المزارعين بكل مستلزمات الاستغلال الزراعي.

7- تعاونية الأشغال الزراعية ذات الفروع الثلاثة:

- تعاونية الأشغال الكبرى والحراثة العميقة بماوسة.
- تعاونية الأشغال الفلاحية بـ"صونيس" (خلوية)
- تعاونية الحصاد ة والدرس بمطمور.

8- تعاونية الزيتون والمربيات بتغنيف، وهي ذات قدرة تخزين تصل إلى 300 هكتولتر من الزيوت.

9- الصندوق الجهوي للقرض الفلاحي التعاوني لمعسكر الذي أنشأ عام 1920م في معسكر، وتغنيف ورحوية، وتنصرف مهمته المركزية إلى إمداد الكولون والفلاحين بقروض بهدف تمكينهم من إنجاز أشغالهم الزراعية وتجهيز ضيعاتهم بالمعدات الفلاحية.

10-الصندوق الجهوي للتأمينات التعاضدية المعروف باسم "معسكر للتأمينات" الذي أنشأ في 1918/12/06م، وتتلخص وظيفته في تأمين المزارعين ضد الأخطار ، ومنح معاشهم.

11-نقابة الخمور ذات الجودة العالية بمعسكر، الذي يقدر انتاجها السنوي 400.000 هكتولتر، وتعمل على تصدير انتاجها إلى فرنسا والخارج باسم "خمور معسكر".

12- شركة الخدمة الفلاحية العامة للكهرباء بناحية معسكر، التي تم تأسيسها في 1928/04/06م، وهي تملك شبكة تتكون من الخطوط الكهربائية ذات التيار المنخفض.

13-مركز الدراسات التقنية الفلاحية لمعسكر الذي أنشأ عام 1951م الذي يهدف إلى مواجهة المشكلات الاقتصادية، ويهتم بإنجاز المشاريع العملية، خاصة تلك المتعلقة بالانجرافات، وعملية تجديد الكروم بهضاب معسكر وصرف المياه. [1]

وإذا كان الفرنسيون يقولون بأن هذه التدابير الجديدة المتعلقة بالأرض وتوزيعها على الكولون ومساعدتهم على غراستها واستغلالها، كانت سببا في انتعاشها فتطورت زراعة الكروم ، فإن ذلك كان على حساب الاقتصاد المحلي التقليدي، لأن هذه التجربة أدت أإلى تركيز أخصب الأرض الفلاحية بين أيادي هؤلاء الكولون الذين كانوا يسيطرون على نحو 81.30% من إجمالي هذه الأرض الزراعية، وهم يشكلون نسبة ضئيلة جدا في الجزائر لا تتجاوز 4% من مجموع سكان الجزائر [2]، وهم كذلك يمثلون البرجوازية العقارية الكبرى في الجزائر التي تحكم سيطرتها على أكثر من 100 هكتار مخصصة لزراعة الحوامض، والكروم والحبوب، وهذه البرجوازية كانت تستخدم بفضل الأموال التي تحصلت عليها في إطار القروض والمساعدات المقدمة لها من قبل السلطات الاستعمارية الفرنسية وسائل زراعية حديثة، كما أنها كانت توظف المكننة على نطاق واسع، وقد أدى نموها وتطورها إلى تحكمها في مفاصل الاقتصاد وبالتالي ازداد نفوذها وامتد إلى الجانب السياسي حيث وظفت مؤسسات الدولة في خدمتها وساعدتها على إنجاز مشاريعها الكبرى.[3]

والواقع أن الفرنسيين منذ أن أحكموا قبضتهم على الجزائر عملوا على هدم بنيتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال مباشرتهم لهذه التدابير الخاصة بالأرض، حيث سنوا ترسانة من القوانين والتشريعات تحقق هذا الغرض، خاصة تلك التي صدرت عقب الحوادث الكبرى التي هزت الجزائر خلال السنوات الآتية: 1830م -

---

[1] بن داهة عدة المرجع السابق ص 262-266.

[2] Mahfoud Keddache, Djilali Sari : op.cit, P214.

[3] عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق ص 293.

1848م -1865م -1871م -1873م-1874م-1881م-1887م 1890م- 1819م - 1945م.[1]

وفي عام 1909م أنشأت الإدارة الاستعمارية الفرنسية آلية جديدة لتمويل الاقتصاد الاستعماري، وتتمثل هذه الآلية في إنشاء "صندوق الاعتماد" تستفيد منه التعاونيات الفلاحية من القروض التي يقدمها هذا الصندوق والتي يصل مداها إلى خمسة وعشرون سنة بنسبة فائدة تصل إلى 02%، يضاف إلى هذا القروض الفردية الممنوحة للكولون بهدف تحسين ممتلكاتهم الريفية، وفي عام 1923م تم إنشاء صندوق الأموال التي وضعت خصيصا لخدمة الزراعة، وبالموازاة مع ذلك تم إنشاء "الصندوق العقاري للتسليف على المدى الطويل"[2]

هكذا إذن نرى من خلال ما تقدم أن الصناديق الجهوية للقرض الفلاحي، والصناديق الجهوية للتأمينات التعاضدية قد أنشئت خصيصا لغرض التنمية الاقتصادية الضرورية للمستوطنين، ومساعدتهم على حل مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية، وكانت هذه المؤسسات الزراعية المتخصصة قد جلبت لهم خطوطا كبيرة وفوائد على حساب السكان الأصليين الجزائريين الذين اغتصبت أراضيهم ظلما وعدوانا، والذين لم تعرهم السلطات الاستعمارية الفرنسية أدنى اهتمام، بل أكثر من ذلك أنهم أصبحوا في وضعية مدينين لفرنسا ومؤسساتها التي أقاماتها على أرضهم، وكذلك غرباء في وطنهم، ومما زاد في بؤس ومعاناة الفلاح الجزائري تطبيق فرنسا لسياسة القروض المرتفعة الفوائد مما قد لا يسمح بتسديدها في آجالها المحددة وهو الأمر الذي يجبر الفلاح الجزائري على بيع أرضه لدائنيه، ومن تم يغادرها أو يبقى مستغلا فيها من قبل الدائن نفسه.

وغني عن البيان أن الفلاح الجزائري لم يبق مكتوف الأيدي أمام هذه التطورات، فدخل في صراع حميم مع الكولون الذين انتزعوا أرضه، واضطر إلى

---

[1] Abdelattif Benachenhou, Régimes des terres et structures agraires au Maghreb, éditions populaire de l(armée, Alger, Algérie, 1970, P55

[2] عبد اللطيف بن أشنهو: المرجع السابق ص ص 131-132

بيعها بسبب التشريعات الفرنسية المتعلقة بالأرض واستغلالها، ومنها القوانين والتشريعات المتعلقة بالقرض الأهلي، فما هي مظاهر هذا الصراع؟ وكيف حاولت الإدارة الاستعمارية الفرنسية احتوائه؟.

عندما أحكم الفرنسيون قبضتهم على الجزائر، شجعوا المعمرين على اغتصاب أراضي الفلاحين الجزائريين مما أدى إلى حدوث صراعات ومشكلات بين الطرفين على مستوى كامل التراب الجزائري، وفي محاولة منها لإحتواء الوضع أصدرت الإدارة الفرنسية عن طريق الولاية العامة للجزائر منشورا وجه إلى رؤساء القطاعات العسكرية الثلاثة في 1856/05/20م يتحدث عن تشنج العلاقات بين الجزائريين والأوربيين نتيجة لتوسع عملية الاحتلال، وقال بأن الرقابة التي كان يمارسها الفلاحون على مواشيهم وأراضيهم كانت قليلة، وان اهتمامهم بالأرض التي يستغلونها كان أيضا قليلا، لأنهم جبلوا على حياة الترحال والتنقل حيث أن تقاليدهم الرعوية كانت تقتضي ذلك، مما دفع بالأوربيين إلى الاستقرار بالقرب منهم، غير أنهم تذمروا منهم ورفضوا الاحتكاك بهم، ومما زاد في تأزم العلاقة بينهما أن الكولون الأوروبيين بالغوا في الاستثمار بالأراضي الفلاحية التي منحت لهم مما تسبب في خلق وضعية تتناقض مع المصالح السياسية لفرنسا، وهو الأمر الذي يستدعي معالجة فورية لهذه المشكلة التي قد تتسبب في متاعب كثيرة للفرنسيين بالجزائر. [1]

ويضيف هذا المنشور أن الوسيلة الوحيدة التي تعتمد لوضع حد لهذه المشكلة هي استعمال القوة مع هؤلاء الفلاحين، لذا فإنه من اللازم استعمال القمع ومعاقبة كل من يتسبب في عمليات تخريب وتدمير ممتلكات الكولون، وتباشر هذه المهمة المكاتب العربية ورؤساء القبائل وكل المسؤولين الأهليين، كما أعطيت الأوامر لزعماء القبائل المتعاونين مع إدارة الاحتلال لينقلوا نصائح الإدارة الفرنسية إلى الفلاحين والمربين الجزائريين لكي يتوقفوا عن ممارسة الرعي في الأراضي

(1) M.P de Menerville : Dictionnaire de la législation algérienne, Volume 1, 1830-1860, Paris, Alger, 1877, P74.

المخصصة للكولون، حتى وإن كانت غير مستغلة وغير مزروعة وبالموازاة مع ذلك حذر الفرنسيون الكولون وأعطوهم أوامر ترمي إلى توقفهم عن عمليات الاغتصاب والابتزاز التي يمارسونها ضد الجزائريين[2]. ومن أجل وضع حد لهذا الصراع أصدرت الإدارة الفرنسية منشورا في 1858/03/15م حاول إيجاد حلول لهذا الصراع حيث جاء فيه : " لقد جسدت أعمال العنف المرتكبة في الأرياف منذ سقوط الجزائر في قبضة الفرنسيين أحد مظاهر الصراع بين المجتمعين الجزائري والأوروبي ، واعتبرت مصدر قلق واضطراب يعيق نشاط الإدارة الفرنسية التي يجب عليها التكفل بالقضاء على مظاهر العنف والتصدي لها بقوة وحزم"[3].

وفي هذا المنظور أقر الحاكم العام الفرنسي للجزائر الجنرال "راندون" « Randon » عدة ترتيبات وإجراءات تهدف إلى التحكم في هذا الوضع، حيث أصدر منشورا ذكر فيه بما ورد في منشوري 1856/05/20م ، و1857/12/23م، ثم أقر ترتيبات تنص على منع القبائل وفصائل القبائل المجاورة لمراكز الإستيطان الأوروبي من ترك قطعانهم ترعى دون حراسة ومراقبة، وحدد هذا المنشور شروط ممارسة مهنة الرعي كما يلي:

- إن قطعان الماشية تجب أن توكل حراستها لشخص بالغ يتجاوز عمره ثمانية عشرة سنة.

- لا يجوز بأي حال من الأحوال أن يفوق عدد القطيع الذي يحرسه شخص واحد خمسون بقرة أو جملا أو مائتي شاه.

- يتحمل الرعاة المأجورين مسؤولية المخالفات المرتكبة، أما إذا كان الرعاة من غير المأجورين فإن مسؤولية هذه المخالفات تلقى على عاتق الملاك.

- لايجوز بأي حال من الأحوال أن يفوق عدد القطيع الذي يحرسه شخص واحد خمسون بقرة أوجملا أو مائتي شاة

---

[2] IDEM.

[3] –IBID P 75.

➢ يتحمل الرعاة المأجورين مسؤولية المخالفات المرتكبة , أما إذا كات الرعاة من غير المأجورين فإن مسؤولية هذه المخالفات تلقى على عاتق الملاك.

➢ يلتزم ملاك قطعان الحيوانات بوضع حيواناتهم داخل زرائب مسيجة ليلا , أما الملاك الذين تتسبب حيواناتهم غير المراقبة في إحداث أضرار بمزارع الكولون يتعرضون إلى عقوبات إدارية , و يلزمون بدفع غرامة للسلطة الفرنسية و يعوضون خسائر صاحب المزرعة المتضررة .

➢ يلتزم ملاك قطعان الحيوانات بوضع حيواناتهم داخل زرائب مسيجة ليلا، أما الملاك الذين تتسبب حيواناتهم غير المراقبة في إحداث أضرار بمزارع الكولون يتعرضون إلى عقوبات إدارية، ويلزمون بدفع غرامة للسلطة الفرنسية ويعوضون خسائر صاحب المزرعة المتضررة.

➢ تقوم السلطات المحلية , و رؤساء البلديات و المحافظين المدنيين باتخاذ قرارات تضمن أمن و سلامة أراضي الأوروبيين القاطنين بمراكز الإستطان الأوروبي , و إجبار الملاك الجزائريين على وضع قطعانهم , تحت رقابة حارس تعينه مصالح البلدية , و تحدد أجره لجنة تعينها السلطة المحلية .

➢ على ملاك الحيوانات الإلتزام بالرعي على أراض البلدية التي ينتمون إليها فقط , و يلتزمون بدفع المبلغ الذي تحدده لجنة مختصة للراعي الأجير.

➢ في حالة نشوب خلاف بين المعمرين و الجزائريين حول مسائل الأرض , يتولى الدرك الإستعماري , و حراس الحقول , و قوات الأمن العموم بتبليغ الإدارة الإستعمارية دون تمهل , حيث يحررون تقارير حول هذا الخلاف.

➢ تتكفل الإدارة الاستعمارية دون سواها بتحديد التعويضات , و فرض الغرامات الناجمة عن الأضرار التي لحقت بالملكيات الأرضية التي تعرضت للانتهاك , و لا بجوز بأي حال من الأحوال للفلاحين مناقشتها في الشق المتعلق بقيمة و مبلغ التعويضات .

و بهذا يتبين لنا أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية كانت من خلال قوانينها المتعلقة بالأرض تظهر مرونة في التعامل مع الكولون , و بالمقابل كانت تستخدم القوة في تطبيق القانون الذي كان جائرا مع أصحاب الأرض الحقيقيين و هم الفلاحين الجزائريين , و هذا من أجل السلطة الاستعمارية .

غير أن الفلاحين الجزائريين كانو دائما بتصدون بقوة لهذه السياسة الخرقاء , متخذين في ذلك العديد من الأساليب منها أسلوب إضرام النار في الغابات و الأراضي التي أغتصبت من قبل الكولون , و كان الهدف من وراء ذلك هو منع الكولون و الإدارة الإ ستعمارية من الإستئثار بهذه الأراضي .

ففي عام 1863 م أضرم الفلاحون النار في مساحات غابية واسعة من القطر الجزائري قدرت بـ : 100 .42 هكتار منها : 000. 22 هكتار في مقاطعة قسنطينة وحدها , و على إثر ذلك إحتج الكولون بشدة لدى السلطات الإستعمارية الفرنسية و طالبوها بتحمل مسؤوليتها , و فرض عقوبات جماعية على القبائل التي قامت بهذه الأعمال , غير أن الإدارة الفرنسية صرفت النظر عن مطابهم في بداية الأمر , إلا أن هذه الحرائق لم تتوقف , و لم معها احتجاجات الكولون , فاضطرت في الأخير إلى إصدار مرسوم في 07/ 08 / 1867 م بمنح الأراضي التي أتت عليها النيران إلى الكولون بصورة مجانية , و سنت قوانين أخرى تسهل عملية انتقال الأراضي الغابية التي تحصل عليها الكولون إلى ملكيتهم , و قد شملت هذه القوانين الأراضي الغابية التي لم تمسها الحرائق , حيث تحصل الكولون على ثلث مساحتها , أما الثلثين الآخرين فيحصلون عليها مقابل أسعار زهيدة تتراوح بين 225 و 235 فرنك فرنسي للهكتار الواحد , مع تسهيلات كبيرة في التسديد .

-ولما وصل "د يقيدون" [1]« De Gueydon» إلى منصب الحاكم العام في الجزائر عام 1871م، عمل كل ما في وسعه من أجل تدعيم سلطة الكولون، فأمر

[1]– عين "د يقيدون" حاكما يوم 1871/04/09م، أي خلال قيام ثورة المقراني التي واجهها بقوة، وهي الثورة التي كان من بين أسبابها إزدياد نفوذ النظام المدني المدعم من قبل المستوطنين، إنتهت مهامه يوم 1873/06/17م.
حول هذا الحاكم بنظر:

بإنشاء عشرون مركزا إستيطانيا وذلك بمقتضى قانون 1871/06/21 الذي نص على منح المهاجرين من الألزاس واللورين 100.000 هكتار من الأراضي الفلاحية، وبناء على اقتراح من هذا الحاكم العام أصدر رئيس الجمهورية الفرنسية مرسوما رئاسيا في 1871/10/16م ينص على تمليك الأراضي للمستوطنين، وتنتقل ملكيه هذه الأراضي لهم بالإقامة فيها واستغلالها استغلالا فعليا لمدة تسع سنوات كاملة، وبالموازاة مع ذلك عزز "د يقيدون" إجراءات القمع ضد القبائل المتسببة في إضرام النار في الأراضي التي إغتصبها الكولون، حيث أمر بتسليط عقوبة الغرامة الجماعية على مرتكبي هذه المخالفات وإستدعاء المتهمين بإرتكاب هذه الجرائم بالمثول أمام المحاكم الردعية لمعاقبتهم، مع ضرورة مباشرة الرقابة الصارمة على كل تحركات الجزائريين(2).

ورغم ذلك واصل الفلاحون الجزائريون مضايقتهم للكولون، حيث لم يتوقفوا عن إضرام هذه النيران، ففي صيف 1873م حصدت النيران حوالي 75.313 هكتارا من الثروة الغابية، وعلى إثر ذلك قامت السلطات الإستعمارية الفرنسية بتطبيق حالة الحصار في المناطق المتضررة في القطاع القسنطيني، ومقاطعة الجزائر العاصمة، وشنت الصحافة الفرنسية التي كانت تدعم النظام المدني والمستوطنين حملة إعلامية كبيرة ضد المتسببين في هذه الحرائق، وحاولت من خلالها الضغط على صناع القرار السياسي في الجزائر، ونتيجة لذلك وجهت تهم إلى عدة أشخاص بإرتكاب هذه الجرائم، وحكم على البعض منهم بالإعدام والسجن المؤبد والأشغال الشاقة، وأصدرت إدارة الاحتلال في 1874/07/17م

- Histoire de l'Algérie : «Liste chronologique des maréchaux de France et personnages qui ont été investis »,in

Revue Africaine N°=31, Année 1887, pp433, 434.

(2)– M.P de Menerville : Dictionnaire de la législation Algérienne, volume2,3 1860-1872, Paris, Alger, 1877, p99.

قانونا يمنع الفلاحين الجزائريين من الرعي في الأراضي الغابية التي تعرضت للحرائق لمدة عشر سنوات كاملة[1].

ومهما يكن من أمر فإن مساحة الغابات التي تعرضت للحرق كانت واسعة جدا، قدرها المسؤولون السامون الفرنسيون بأزيد من 300.000 هكتار خلال الفترة الممتدة ما بين 1860م-1880م منها 55.000 هكتار أتلفت عام 1876م، و40.000 هكتار عام 1877م، 8.156 هكتار عام 1878م، و17.762 هكتار عام 1879م، 20.880 هكتار عام 1880م، و 169.057 هكتار عام 1881م، وخلال السنة الأخيرة قدرت المصالح الفرنسية المختصة قيمة الخسائر الغابية بـ 9.042.000 فرنك فرنسي، بينما قيمة الغرامات المفروضة على الجزائريين بـ 10.000 فرنك فرنسي: وخلال عام 1893م تزايدت موجة الحرائق بشكل لافت للإنتباه، حيث التهمت النيران 525.250 هكتار، أي ما يعادل ثلث المساحة الغابية للجزائر، وقد تسببت هذه الموجة من الحرائق في خسارة مالية تقدر بـ 33.131.156 فرنك فرنسي، وفي عام 1896م نشب حريق آخر كبير تسبب في خسارة قدرت بـ 2.266.043 فرنك فرنسي[1].

وانطلاقا مما سبق ذكره نخلص إلى القول أن المؤسسات العقارية الخاصة بالقروض الموجهة للكولون والمتمثلة في صناديق القرض العقاري والتعاضديات قد جلبت للكولون امتيازات وحظوظا وفوائد كبرى على حساب السكان الجزائريين ، وهم أصحاب الأرض الحقيقيين الذين اغتصبت منهم هذه الأرض فأعلنوا حروب الاستنزاف والتدمير المستمر لإقتصاد الكولون الزراعي من خلال رفضهم لهذه السياسة الخرقاء ومقاومتها بمختلف السبل منها أسلوب الحرق الذي استهدف الأراضي الغابية التي سيطر عليها الكولون، وكذلك المزارع التابعة لهم فكان هذا الأسلوب يرمي إلى اجبار هؤلاء الغرباء على التخلي عن الأراضي الزراعية التي استولوا عليها ظلما وعدوانا.

---

(1) – Charles-Roberts Ageron : Op.cit, pp 110-112

(1) – Paul –Leroy Beaulieu ; op.cit, P119.

بعد عرضنا لبعض المؤسسات العقارية التي استحدثتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر لفائدة الكولون والفلاحين الجزائريين، نخلص إلى القول أن الهدف المركزي من وراء إنشاء هذه المؤسسات هو تقديم الدعم والخدمات الضرورية لهؤلاء المستوطنين الغرباء بهدف تثبيت أقدامهم في الجزائر، ومحاولة الإدارة الاستعمارية الفرنسية تقنين العلاقة بين الظاهرة الاستيطانية الأوروبية، وتمليك الأرض الجزائرية لهم، وهذا بعد انتزاعها من أصحابها الحقيقيين، وهم الفلاحون الجزائريون الذين أجبروا على التخلي عن أرضهم التي ارتبطوا بها عبر التاريخ، وذلك عن طريق مؤسسات القرض الأهلي التي لم يكن هدفها المركزي هو خدمة الفلاح الجزائري كما يدعي الفرنسيون، وإنما اغتصاب أرضه وجعله فلاحا أجيرا، يتقاضى أجرا هزيلا لدى هؤلاء الكولون.

الفصل الخامس

الإدارة العسكرية والمستوطنون(الصراع على السلطة)

أولا-الإدارة الاستعمارية الخاصة بالأهالي المسلمين:

لم تكن مهمة ضباط الجيش الفرنسي في الجزائر تقتصر على المهام التقليدية والمتمثلة في قيادة الجنود خلال المعارك، ولكنهم كانوا مضطرين للإشراف على إدارة الأهالي المسلمين في المناطق التي كانت تخضع لهم، من خلال المكاتب العربية، التي وضع أسسها الصلبة الجنرال بيجو(Bugeaud).

فمباشرة بعد احتلال مدينة الجزائر سنة 1830، ربطت شؤون الأهالي بمكتب القائد الأعلى للقوات الفرنسية الذي أصبح يحمل لقب " الحاكم العام" للممتلكات الفرنسية في الجزائر بموجب المرسوم الملكي الصادر يوم 22 جويلية 1834، الذي ضم الجزائر لفرنسا. غير أن الحاكم العام لم تكن له، لا الرغبة ولا القدرة للقيام بهذه المهمة، فكلف بهذه المهمة" آغا العرب" الذي كان بمثابة عون الإدارة الفرنسية لدى القبائل، حيث قام المعتمد العسكري دونيي(l'intendant denniée) الذي مدح تعاون السكان المسلمين لمدينة الجزائر بالتدخل لدى دي بورمون(De Bourmont)، فعين حمدان بن أمين السكة، وهو أحد كبار التجار في مدينة في هذه المهمة، ولكن القائد العام للقوات الفرنسية كلوزيل (Clauzel) أنهى مهامه يوم 18 فيفري 1831، ونقل مهامه إلى قائد سرية الدرك السيد منديري(Mendiri)، الذي كان يجهل كل شيء عن لغة وتقاليد ومعتقدات الجزائريين، ولم يلبث في منصبه إلا أقل من ثلاثة أشهر، حيث غادر الجزائر عائدا إلى فرنسا، بعد فضيحة إفراطه في استخدام العنف ضد الأهالي.([1])

أما الجنرال بارتيز(Barthèzène) الذي خلف الجنرال كلوزيل في منصب القائد الأعلى للجيش الأفريقي (commandant en chef de l'armée

[1] - Charles –André Julien, histoire de l'Algérie contemporaine, la conquête et les de la colonisation (1827-1871), éditions Casbah, 2004, pp.330-331

d'Afrique)، وشغل هذه المهمة خلال فترة (20 فيفري – 06 ديسمبر 1831)، فكان يرى أنه يجب التعامل مع القبائل بواسطة عربي قادر على ضبطها وإخضاعها للإرادة الفرنسية، ولهذا عين يوم 24 جويلية 1831 الآغا محي الدين الصغير بن أمبارك، الذي ينتمي إلى أولاد سيدي مبارك التي تسكن منطقة القليعة، وهي عائلة مرابطية ([2])حيث كلفه بإدارة المنطقة المحتلة من متيجة، من خلال تعيين الشيوخ والقياد، ومواجهة القبائل، التي لم تخضع بعد للسلطة الاستعمارية، وترك له حرية الحركة، واتخاذ ما يراه مناسبا لانجاز مهمته بنجاح، ولهذا قبل الآغا أن يضع يده في يد كل من " يملك القوة في يديه" من أجل حفظ الأمن، ولكنه قدم استقالته يوم 14 أكتوبر 1834 إلى القائد الأعلى للجيش الأفريقي الجنرال روفيغو(Rovigo) ، الذي خلف الجنرال بارتيز(Barthèzène)، وذلك بعد المذبحة التي ارتكبها الجنرال روفيغو(Rovigo) ضد قبيلة العوفية.

وبعد مغادرة روفيغو لمنصبه 06 جوان 1833، تولى منصبه بالنيابة الماريشال أفيزار(Avisard) الذي قام بتأسيس " مكتب خاص بالشؤون العربية"، كلف " بالإشراف على العلاقات مع القبائل بأمان ونجاح"، حيث كان يعاون رئيس هذا المكتب ضابطين اثنين وثلاثة مترجمين الذين كانوا مكلفين بتقديم عرض يومي حول المهام التي أنجزوها، وقد اضطلع برئاسة هذا المكتب النقيب لمورسيير(La Morcière) الذي كان يشغل منصبا في الفيلق الثاني للزواف، وهو فيلق جديد قامت سلطات الاحتلال بتكوينه من عناصر محلية تحت إشراف ضباط فرنسيين.وكان هذا الضابط يعرف العربية، ولهذا استطاع مراقبة المترجمين الملحقين بمكتبه، والذين كانوا مسيحيين معادين للمسلمين، كما كان قادرا على التواصل مع رؤساء القبائل، ما مكنه من جعل مكتبه بمثابة هيئة استعلامات ودعاية، أسست الحكومة من خلالها سياسة أهلية أكثر ذكاء وفاعلية.)

[2] – Yacono Xavier : les bureaux arabes et l'évolution des genres de vie indigènes dans l'ouest du tell Algérien(Dahra, Chélif ,Oursenis , Sersou), éditions Larose, Paris : 1953, p.10 .

[1])

غيـر أن السياسـة الفرنسـية الخاصـة بالأهـالي المسـلمين تبلـورت بشـكل واضـح علـى يـد الجنـرال بيجـو(Bugeau)، الـذي كـان يـرى أنـه حكـم الأهـالي بنجـاح لا يـتم إلا بواسـطة هيئـة مـن المتخصصـين، فبـادر أعـاد بعـث إدارة الشـؤون الأهليـة بموجـب قـرار 16 أوت 1841، المـادة الأولـى منـه، وهـي التـي سـبق أن قـام الحـاكم العـام الكونـت فـالي(Valée) بإلغائهـا بموجـب قـرار أصـدره يـوم 05 مـارس 1837 ([2])، وزود مـدير هـذه الهيئـة بسـلطة علـى" القيـاد، الشـيوخ والحكـام، والمفتـين، وغيـرهم"، وكانـت مهمتـه هـي ربـط علاقـات مـع القبائـل الخاضـعة للسـلطة الفرنسـية والتـي لـم تخضـع بعـد، وجمـع المعلومـات المختلفـة"، لفائـدة الحـاكم العـام، ولفائـدة مختلـف رؤسـاء المصالح، وهو ما نصت عليه المادة الثالثة من هذا القرار.

وقـد شـغل منصـب مـدير الشـؤون الأهليـة، الرائـد أوجـين دومـاس (Eugène Daumas)، الـذي كـان متخصصـا فـي الشـؤون الأهليـة، يعـرف اللغـة العربيـة والعـادات والتقاليـد الجزائريـة، خاصـة أنـه شـغل منصـب قنصـل لـدى الأميـر عبـد القـادر خـلال فتـرة (1837-1839)، كمـا أشـرف علـى مصـلحة الشـؤون الأهليـة فـي عمالـة وهران خلال فترة القطيعة مع الأمير عبد القادر.([3])

والواقـع أن اتسـاع الأراضـي الخاضـعة للاحـتلال نتيجـة تطبيـق بيجـو(Bugeaud) لسياسـة الاحـتلال الشـامل، فـرض إعـادة النظـر فـي عمـل هـذه الهيئـة وطريقـة تنظيمهـا، وهـو مـا تـم مـن خـلال مرسـوم وزاري صـدر يـوم 01 فيفـري 1844، حيـث تحولـت " إدارة الشـؤون العربيـة فـي الجزائـر" إلـى إدارة مركزيـة تحـت السـلطة المباشـرة للحـاكم العـام، وكلفـت بمركـزة الوثـائق المرسـلة إليهـا مـن الإدارتـين التـابعتين لهـا، واللتـين تـم

[1] – julien(ch. A),op.cit, p. 332 .

[2] –gouvernement général de l'Algérie, recueil des actes du gouvernement (1830–1854),imprimerie du gouvernement, Alger : 1856.,p. 166 .

[3] –Ibid, p.334.

إنشـائهما فـي عمـالتي وهـران وقسـنطينة، وأرشـفة تلـك الوثـائق وإعـداد التقـارير الموجهة لوزير الحربية.([1])

ويعـد مرسـوم 01 فيفـري 1841 بمثابـة شـهادة مـيلاد المكاتـب العربيـة، حيـث أكمـل معجـم إجـراءات إداريـة وقضـائية أخضـعت لهـا القبائـل الأهليـة، وقـد جـرى تعـديل هـذا القـرار، وخاصـة تدقيقـه بموجـب منشـور(circulaire) أصـدره الحـاكم العـام، المارشـال مـاك مـاهون(Mac Mahon) يـوم 21 مـارس 1867([2]) وقـد زودت كـل مقاطعـة عسـكرية (division militaire)، بـإدارة شـؤون أهليـة، وضـع تحـت السـلطة المباشـرة للجنـرال، قائـد المقاطعـة، ويتبـع هـذا المكتـب مجموعـة مـن المكاتـب العربيـة مـن الدرجـة الأولـى، فـي مقـرات كـل شـعبة عسـكرية(subdivision militaire)، تحـت السـلطة المباشـرة للجنـرال، قائـد الشـعبة، وكـذلك مكاتـب عربيـة مـن الدرجـة الثانيـة، فـي كـل نقطـة أخـرى مـن النقـاط التـي قـام الجـيش باحتلالهـا، متـى اقتضـت الحاجـة إليهـا، حيـث يشـرف عليهـا ضـباط معينـين مـن طـرف القيـادة العسكرية.([3])

وقـد بلـغ عـدد المكاتـب العربيـة سـنة 1870 سـبعين مكتبـا، يشـغلها 200 ضـابط ([4])، وقـد شـكل كـل مكتـب عربـي مـن عـدد محـدود مـن المـوظفين، تـم انتـدابهم مـن مختلـف قطاعـات الجـيش ([5])، حيـث يضـم ضـابط يقـوم بمهـام رئـيس المكتـب، يسـاعده ضـابطان آخـران، بالإضـافة إلـى كاتـب فرنسـي وخوجـة مـن الأهـالي، ومتـرجم وبـواب، وفـي سـنة 1867، ألحـق بكـل مكتـب طبيـب لمواجهـة موجـات الأوبئـة والأمـراض القاتلـة التـي اجتاحـت الجزائـر، وخاصـة عمالـة قسـنطينة خـلال الفتـرة الممتـدة مـا بـين

---

[1] -Arrêté relatif à l'organisation des directions et des bureaux des affaires arabes, in :, op.cit , p.269.

[2] -Encyclopédie berbère, éditions électronique sur internet « les bureaux arabes », p.02

[3] -Julien (Ch. A), op.cit, p.335.

[4] - Collo Claude, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale(1838- 1962), OPU,Alger,1987,p. 39.

[5] Julien (Ch. A), op.cit, p.335.

1865 و1867، حيث لم يكن يتواجد في عمالة قسنطينة كلها، على الرغم من اتساع مساحتها وتعدادها السكاني الكبير إلا 14 طبيبا عسكريا، توفي أحدهم في منطقة بسكرة بفعل عدوى الأمراض خلال ممارسته لعمله([1])

ولقد كانت المكاتب العربية تتمتع بسلطات واسعة جدا في إدارتها للأهالي المسلمين، ففي المجال الإداري كلف رئيس المكتب العربي بمراقبة سلوك رؤساء القبائل ، واقتراح تعيينهم أو عزلهم، كما أن من سلطاته تسوية النزاعات بين القبائل، ويشرف على الأشغال العامة، ويسوي وضعية الملكيات.

وفي المجال القضائي، يعتبر قاض في كل المسائل المدنية، ما عدا في القضايا الجنائية، فإنها تعد من اختصاص مجالس الحرب(Les conseils de guerres)، ويعمل محاميا مستشارا للطرف الإسلامي في النزاعات التي تحدث بين مسلمين ومستوطنين أوروبيين. وله سلطة كاملة في إصدار أحكام في العديد من المجالات، من دون أن يستند إلى قواعد قانونية محددة، وإنما فقط إلى الأعراف الاجتماعية السائدة في البلد وإلى روح القانون الفرنسي، بحيث يستطيع أن يصدر أحكاما بالسجن أو الغرامة المالية أو بالتعويضات.وله أيضا – في هذا المجال-سلطة مراقبة عمل القضاة المسلمين ومساعديهم

وفي المجال المالي كلف رئيس المكتب العربي بتحديد الإتاوات التي يجب على كل قبيلة دفعها لفائدة الخزينة العمومية الفرنسية، ومراقبة أسواق الأهالي. ويستطيع في هذا المجال أن طلب رفع قيمة الضرائب المفروضة على الأهالي أو تخفيضها أو طلب إعفاءات ضريبية، وإصدار كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع، ولما يحين موعد تحصيل الضرائب، فإنه هو الذي يأمر رؤساء القبائل بجبايتها لفائدة الخزينة العمومية الفرنسية، ويتأكد من أن المبالغ المحصلة كاملة، وأن

[1] – Délégation du gouvernement général de l'Algérie, correspondances du docteur Vital (1845-1874),lettre du 06/08/ 1867, imprimerie imbert, Alger : 1958., p.31.

الوثـائق صـحيحة، وأنـه قـد تـم مـلأ الاسـتمارات المعتمـدة، ثـم يرسـل كـل ذلـك إلـى الخزينة. ([1])

وبالإضـافة إلـى ذلـك كلـه، يضـطلع رئـيس المكتـب العربـي بالعديـد مـن المهـام العسكرية والأمنيـة، منهـا السـهر علـى حفـظ أمـن الطرقـات والمنـاطق التـي تـدخل ضـمن اختصاصـه بشـكل عـام، ومختلـف التشـكيلات العسـكرية الأهليـة الملحقـة بـالقوات الفرنسـية، مثـل فـرق القوميـة(les Goumiers)، وتنظيمهـا وقيادتهـا خـلال الحـرب،([2]) علمـا أن هـذه التشـكيلات كـان لهـا دورا مهمـا تمكـين الفرنسـيين مـن بسـط سيطرتهم على كل أنحاء الجزائر.

وبالنسـبة لمصـالح الغابـات، يقـدم كـل المعلومـات المتعلقـة بهـذا الأمـر للجهـات المختصـة، ويقـوم بالتـدابير الضـرورية التـي تسـمح لأعـوان الغابـات بالقيـام بجـولات اسـتطلاعية، وتـوفير الحمايـة خـلال مقـامهم داخـل الأراضـي العربيـة. والأمـر نفسـه بالنسـبة لمصـالح أمـلاك الدولـة، حيـث يـوفر لهـا معلومـات مختلفـة، ويبلغهـا عـن كـل شـيء يجـب أن يـدخل ضـمن أمـلاك الدولـة، وكـذلك تـأجير الأمـلاك العامـة.([3]) وفـي مجـال الأشـغال العموميـة، يقتـرح المكتـب العربـي الأعمـال التـي مـن المفيـد القيـام بهـا فـي الأراضـي العربيـة، ويـأمر بأعمـال السـخرة، وينقـل الأهـالي، وينفـذ الأشـغال. أمـا فـي مجـال الاسـتيطان، فهـو مكلـف بدراسـة كـل الطلبـات التـي يقـدمها المسـتوطنون مـن أجـل الحصـول علـى أراضـي، وينجـز تقـارير لـدعم هـذه الطلبـات، ويسـهر علـى العلاقـات التـي تـربط بـين المسـتوطنين والأهـالي ويسـتمع إلـى الشـكاوي المقدمـة مـن قبـل الطرفين([4])

[1] - Hugonnet Ferdinand, souvenirs d'un chef de bureau arabe, Michel Lévy frères, librairies – éditeurs, Paris: 1858, p p.09-10.

[2] - Collot Claude, les institutions de l'Algérie durant la période coloniale (1830-1962), éditions OPU, Alger : 1987,t, p.31.

[3] - Hugonnet Ferdinand, op.cit, p.11.

[4] -ibid, p.12.

وفي كل ذلك، على رئيس المكتب العربي أن ينفذ أوامر القيادة العليا وأن يرسل لها كل لها كل الوثائق المطلوبة. وعليه أن يقدم إلى المحاكم العسكرية أو المدنية المعلومات حول أية جريمة تقترف ضمن دائرة اختصاصه، وعليه البحث عن المجرم وإلقاء القبض عليه وتسليمه للعدالة مع تزويدها بخلاصة التحقيق مع المتهم وبكل ما يمكن للمحكمة أن تستند إليه في حكمها من معطيات خاصة بالجريمة.([1])

ونظرا لأهمية المهام التي على المكاتب العربية الاضطلاع بها، باعتبارها المؤسسة القاعدية (l'institution de base) لنظام الحكم العسكري في الجزائر المستعمرة، فقد أسندت إدارتها إلى أحسن الضباط الفرنسيين. فقد تحدث الضابط إيغوني (Hugonnet)- الذي شغل منصب رئيس المكتب العربي بالقالة خلال شهر أوت 1848، في مذكراته عن المهمة التي كلف نفسه بإنجازها لما عين في منصبه، وكان مجرد ملازم (lieutenant) في الجيش الفرنسي فقال عنها([2]):" لقد وضعت لنفسي مباشرة هدفا أردت تحقيقه وهو أن أكون سيدا لمرؤوسي([3]) ليس فقط بواسطة القوة، ولكن أيضا بواسطة العدالة والرأفة والفاعلية والنزاهة...".ولتحقيق هذا الغرض:" علي – يقول الضابط إيغوني (Hugonnet) أن أطلع على اللغة الخشنة لهؤلاء الجبليين(les montagnards)، والتكلم بلهجتهم، ثم إعطاءهم في الفرصة المناسبة، وبشكل علني الدليل على شجاعة لا نقاش فيها، وأخيرا، وفي الجلسة العلنية التي أقترح انعقادها، أبين لهم أنني أعرف كل التفاصيل الخاصة بعاداتهم، كل التواريخ التي كان فيها شرف وكرامة وكبرياء تلك القبائل في خطر، وكل سوابق جماعات السكان الرئيسية".([4])

وقد كانت وظيفة رئاسة المكتب العربي بمثابة الجسر الذي عبر منه العديد من الضباط إلى أعلى المراتب في القيادة العامة للجيش الفرنسي، فعلى سبيل

---

[1] - Hugonnet Ferdinand, op.cit,p.10.

[2] - ibid,,p.03.

[3] - يعني بذلك القبائل التي تدخل ضمن دائرة اختصاص المكتب العربي الذي كان يرأسه.

[4]-Hugonnet Ferdinand, op.cit, p.04.

المثال، فإن من بين 22 قائد مقاطعة (commandant de division)، وشعبة (subdivision)، ودائرة (cercle) ، نجد 14 ضابطا ساميا قدموا من المكاتب العربية، مقابل 08 فقط قدموا من صفوف الجيش، ومن بين الأخيرين نجد أن نصفهم تقريبا شغلوا وظائف مماثلة تقريبا لتلك الخاصة بالمكاتب العربية.([1])

ولقد تطورت سياسة المكاتب العربية بتطور سياسة الاحتلال، وهو ما جعل المؤرخين يميزون بين مرحلتين أساسيتين مرت بهما المكاتب العربية، وهي: مرحلة المكاتب العربية الحاكمة التي قامت بمراقبة القبائل وإدارة البلاد خلال الفترة الممتدة ما بين 1848 و1858. أما المرحلة الثانية، فهي مرحلة المكاتب العربية الإدارية التي امتدت من عام 1858 إلى غاية 1870، حيث ظهرت مباشرة بعد استكمال وضع الهياكل الإدارية الفرنسية في منطقة القبائل.

ولأجل تحقيق أهدافها، استخدمت المكاتب العربية ما يسمي " بالمخزن"، وهو جهاز عسكري، كان معمولا به خلال العهد العثماني، ويتشكل من أبناء العائلات الأهلية الكبيرة الذين يقومون بخدمة الإدارة الاستعمارية، من خلال المشاركة في المجهود الحربي الفرنسي ضد حركات المقاومة الجزائرية المسلحة، والمساعدة على إخضاع القبائل الثائرة، ومراقبتها، وحفظ الأمن، مقابل امتيازات معينة، كإعفائهم من الضرائب، والسماح لهم باستغلال الأراضي التي أصبحت تابعة للدولة.

ثانيا ـ الصراع بين المكاتب العربية والمستوطنين الأوروبيين

إن كثرة احتكاك رؤساء المكاتب العربية بالأهالي الذين يشرفون على إدارتهم جعلتهم يعتبرون أنفسهم أوصياء عليهم لإدخالهم إلى الحضارة، والحال هذه، فقد كانوا لا يقبلون أي تطور إلا ذلك الذي يقرب الأهالي من الحياة الغربية، من خلال

[1] – Jules Duval, Auguste Warnier, Jules Duval, Auguste Warnier, bureaux arabes et colons, réponses au constitutionnel pour faire suite aux lettres à M. Rouher, Challamel, librairie – éditeur, Paris : 1869, p.43.

تصور فرنسي، فقد كانوا من أنصار الإدماج (l'assimilation)، فكانوا يريدون أن يجعلوا من الفلاح الأهلي مثل المزارع الفرنسي، وفي البداية ناصروا الاستيطان، واعتبروه عاملا مساعدا للاحتلال، وقبلوا بسياسة حصر الأراضي(politique de cantonnement)،التي اتبعت منذ عام 1845 من أجل إيجاد مكان للمستوطنين، ليكونوا كنموذج يحتذى به، ولكنهم تخلوا عن هذا الوهم بسرعة، واشتكوا من عناد ولؤم القادمين الجدد، واعتبروا أنهم مثال سيء، ولهذا جعلوا من أنفسهم محامين للأهالي في مواجهة مساعي المستوطنين للسيطرة على أراضي القبائل، فقد نصب النقيب الشاب بالتنجا(Peltigeas) في البليدة نفسه كخصم صلب للاستيطان" إنه لا يؤمن بهذا الاستيطان"، وأكد أنه ليس من العدل تجريد الشعب العربي من أراضيه التي دأب على استغلالها منذ الأزمنة الغابرة ....وفي كل النزاعات كان يقف دائما مع العرب"

أما النقيب لاباسي(Lappasset)، رئيس المكتب العربي في تنس فقد أقنع الإمبراطور نابليون الثالث بضرورة تعزيز السلطة العسكرية، بعد أن عرض عليه الأضرار الناتجة عن التوسع الاستيطاني([1])، ولهذا اعتبر المستوطنون أن الدفاع عن أراضي الأهالي، هو دفاع عن نظام السيف (régime de sabre)، أي النظام العسكري الذي ظل قائما في الجزائر خلال فترة(1830-1870)، وأن أول حق مدني يطالبون به، هو الحق في انتزاع الأراضي من الأهالي المسلمين، ولهذا كانت المكاتب العربية بالنسبة لهم بمثابة الوحش الأسود الذي اتهموه بكل العيوب والموبقات، ومن بين الاتهامات التي وجهوها لها أنها تعمد إلى إبقاء الحرب مستعرة لمنعهم من التقدم في عمق الأراضي الجزائرية والسيطرة عليها واستغلالها. ([2])

ولا يبدو أن دفاع رؤساء المكاتب العربية عن الأهالي كان بدوافع إنسانية، فمعاملاتهم لهم– كما سنرى في موضع لاحق- كانت في غاية السوء، وإنما كان

[1] - Julien (Ch.A), op.cit, p.336.

[2] -Idem.

الغرض فيما يظهر من أجل الاحتفاظ بسلطتهم، لأن زحف الاستيطان معناه زحف النظام المدني، وهو ما يترتب عنه نهاية محتومة للحكم العسكري، وهو ما حدث فعلا بعد عام 1870.فالأهالي بالنسبة لأغلب رؤساء المكاتب العربية يمثلون جماهير بدائية، تتشكل من أشخاص كذابين وخبثاء، وعنيفين، ما يستوجب حكمهم بالقوة، إلى غاية القيام بتدابير اجتماعية واقتصادية تسمح لهم بالخروج التدريجي من بربريتهم الأصلية، فالمكاتب العربية عليها أن تفعل لهم الخير، وهي في هذا الأمر ليست في حاجة إلى تعاونهم، وليست مضطرة للأخذ برأيهم، بل وتفعل ذلك رغما عنهم إن تطلب الأمر. والواقع أن عنصرية المستوطنين اتجاه الأهالي المسلمين واحتقارهم لهم واتهامهم بالبربرية، على بشاعته لا يضاهي ما قاله عنهم النقيب ريشار(le capitaine Richard)([1])، وعبر عنه في مؤلفاته([2])، فالأهلي بالنسبة له كائن متخلف ووضيع، عليه أن يحمد الله الذي أرسل إليه مرشدين جيديين ([3])

إن رموز الإدارة العسكرية سواء تعلق الأمر بمسئولي الدوائر(les cercles)، أو الشعب (les subdivisions)، أو حتى العمالات (les provinces) حسب شهادة السيد إيغوني (Hugonnet)- الذي شغل منصب رئيس المكتب العربي بالقالة خلال شهر أوت 1848- لم يكونوا على قلب رجل

[1] – من أشهر رؤساء المكاتب العربية، ولد في مدينة تولون(Toulon) الفرنسية عام 1815، تخرج من الضباط المتعددة التقنيات، وأصبح ملازما أولا(lieutenant)عام 1838، ثم أرسل إلى الجزائر، فكلف بالشؤون العربية في بجاية، حيث يقي فيها أقل من سنة، ولكنه برهن عن قدراته العسكرية المتميزة، ولما بنا الفرنسيون مدينة أورليونفيل(Orléonville)، الأخضرية حاليا، تولى مسؤولية مصلحة الشؤون العربية في هذه المنطقة إلى غاية مغادرته الجزائر عام 1850، ويعتبر واحدا من ألمع رؤساء المكاتب العربية وأكثرهم كفاءة.

حول تفاصيل أوسع عن هذه الشخصية التي تركت العديد من المؤلفات، ينظر:.Xavier Yacono, op.cit, pp.137_144

[2] – ses ouvrages sont : -Du gouvernement des arabes et de l'institution qui doit exercer, Alger : 1848(définit le rôle des bureaux arabes).

-de l'esprit de la législation musulmane, Alger : 1849.

-de la civilisation du peuple arabe, Alger, 1850.

- les mystères du peuple arabe, Paris ;1860.

[3] – Julien (Ch.A), op.cit, p.337.

واحد فيما يتعلق بمواقفهم من المستوطنين ، فإذا كان من بينهم من رأى([1]) :" بأن السكان المسيحيين في الجزائر – ما عدا أفراد الجيش-يجب النظر إليهم بمنتهى الاحتقار، وكان لا يريد أن يسمع كلاما عن أراضي امتياز (des concessions) أو تراخيص للاستغلال لفائدة أوروبي...، فإن آخر على العكس من ذلك كان لا يطيق رؤية أهلي أمامه، حيث صرح أنه لا يريد أن تكون له صلة بأي مسلم، إنه لا ينتظر أي خير من قطاع الطرق المحمديين، ويجب طردهم إلى الصحراء.....ويجب منح البلاد(الجزائر) إلى بعض العائلات المسيحية مهما كانت ، مالطية أو إيطالية أو إسبانية أو ألمانية، المهم أن لا تكون من الأهالي".

إن السلطات الواسعة التي كان يتمتع بها رؤساء المكاتب العربية في إدارتهم للأهالي، جعلت من هؤلاء الضباط أشخاص متكبرون، ومتجبرون، ومتعصبون،" فمؤسسة المكاتب العربية، كما يقول السيد إيغوني (Hugonnet) لا يوجد ما يماثلها في الماضي...يمكن أن نقارن سلطة المكاتب العربية في بعض الأحيان بسلطة باشاوات الشرق، إن للمكتب العربي سلطة واسعة على المسلمين، لأنه إلى جانب كل ما يمكن أن يفعله الباشا، فإنه في الجزائر يراقب كل ما يتعلق بالدين الإسلامي، بحرية أكبر مما يمكن أن يفعله خليفة حاكم فارسي. وللمكتب العربي أيضا سلطة الاستجابة لكل الحاجيات، لكل الطلبات، لكل مبادرات العنصر الغازي في الأراضي المحتلة، وهذه وحدها مهمة ضخمة، وغالبا ما تكون صعبة. إن المكتب العربي يمثل صلة الربط بين العنصر الأوروبي الذي زرع في الجزائر منذ عام 1830 والأهالي الذين عمروا هذا البلد سابقا ومازالوا يعمرونه كذلك.([2])

لقد كان رئيس المكتب العربي يتصرف كطاغية من طغاة الشرق، حيث فرض الرعب على السكان المسلمين الذي كلف بإدارتهم بشكل لا يتصور. وكانت تجاوزات رؤساء المكاتب العربية كانت كثيرة في حق الأهالي المسلمين نتيجة السلطة المطلقة التي كانوا يتمتعون بها، ومن هذه التجاوزات لجوء ضباط المكاتب

[1] – Hugonnet, op.cit,p.51.

[2] Hugonnet, op.cit,p.05.

العربيــة إلــى اســتعمال العصــي كــأهم أداة للحكــم، ففــي رد فعلهــم علــى احتجاجــات مجموعـة مـن الأهـالي أتـوا لتقـديم شـكوى لـرئيس المكتـب العربـي، النقيـب ريشـار(le capitaine Richard)، قـام شـواش (le Chaouch) النقيـب بجلـب مجموعـة مـن الهـراوات مـن المخـزن، ووزعهـا علـى عشـرة مـن الفرسـان الأشـداء، وطلـب ريشـار مـنهم ضـرب هـذه" العصـابة بكـل شـدة ، فقـد ضـربنا، ثـم ضـربنا، وكـان الضـابط سيغضب إذا " لم يتم جرح أو قتل أحد خلال هذه العملية([1])

لقـد كانـت التعـذيب بـالهراوات سياسـة ممنهجـة، وهـذا علـى سـبيل المثـال مـا حـدث لوفـد أتـى يشـكو تعسـف القايـد(le gaid) إلـى رئـيس المكتـب العربـي، وعوضـا أن ينصـف المظلـومين، استشـاط غضـبا، ودخـل إلـى بيتـه ناقمـا، أمـا الشـاوش جيلالـي فقد نفذ الأوامـر التـي تلقاهـا، فقد قيـد أعضـاء الوفـد بـالأغلال، وقـام بتوزيـع عـدد معـين مـن الهـراوات علـى المخازنيـة(Mekhrazenis)، و" بـدأ العمـل الأكثـر جمـالا..."، حيـث أنـه علـى الـرغم مـن أن المنشـورات (circulaires) تمنـع منعـا باتـا التعـذيب، وتمنـع ضـرب المتهمـين بالعصـا، كعقوبـة جنحيـة (peine correctionnelle)، إلا أنـه لا أحـد مـن الضـباط أخـذها بعـين الاعتبـار([2])ولهـذا يعتبـر السـيد ألبـار لفينيـه (Albert Lavigne) أن إنهـاء هـذه الظـاهرة لا يـتم بواسـطة التعليمـات، وإنمـا مـن خـلال التغييـر الكلـي للنظـام، بوضـع تنظـيم قـانوني للمصـالح الإداريـة، وجهـاز قضائي.([3])

ويعتقـد المؤلـف أن انتفاضـة 1864، كانـت نتيجـة الأخطـاء التـي ارتكبهـا أولائـك المـزودين بسـلطة مطلقـة " فقـد تـم رفـع علـم الثـورة مـن قبـل العـائلات المرتبطـة بفرنسـا، والتـي قـدمت لهـا خـدمات مهمـة، والتـي غالبـا مـا قاتلـت إلـى جانـب جنودنـا،

[1] -- Julien (Ch.A), op.cit, p.337.

[2] -ibid, p.338.

[3] - Albert lavigne, questions algériennes, le régime du sabre, librairie internationale, Paris ; 1871, p.44.

إذن، لماذا قام هؤلاء الشيوخ بإعلان الحرب المقدسة ؟لأنه يوجد هنا تعسف في استعمال السلطة"([1])

ونقل عن البارون جيروم دافيد(Le baron Jérôme David) قوله مخاطبا السلطات العسكرية :" أنتم تزعمون أن انتفاضة عام 1864، حدثت نتيجة عدم حذر المستوطنين من التوغل الزائد عن الحد اتجاه الجنوب، ولكنهم يقولون لكم بأنهم ليسوا في حاجة إليكم من أجل حمايتهم ضد العرب، وأنهم سيتكفلون بطرد المغيرين، وأنكم إذا تدخلتم، فلأنكم تريدون حملات من أجل جنودكم، لأنها تصنع مجد الجيش"

والواقع أن الجميع في الجزائر كانوا على علم بالظلم والاستبداد الذي سلطته المكاتب العربية على الأهالي المسلمين، ولكن قضية رئيس المكتب العربي بتلمسان، النقيب دوانو(Doineau)، وما اقترفه من مجزرة في حق أولاد محوين(les ouled Mahouine) هي التي أعطت إشهارا لهذه الممارسات التعسفية حيث حكمت عليه محكمة الجنايات بوهران(cour d'assises) بالإعدام يوم 23 أوت 1856، بعد أن أقرت بأنه " مذنب من خلال العطايا والوعود والتهديدات، والتعسف في استعمال السلطة، والتحريض على جريمة قتل وإعطاء الأوامر باقترافها" في حق آغا بني سنوس محمد بن عبد الله، ومترجمه حمادي بن شنق، أما المتهمين الآخرين أعوانه، فقد أقرت المحكمة كذلك أنهم مسئولون عن اقتراف جريمة قتل مع سبق الإصرار والترصد، ودعم ومساعدة الفاعلين، وسلطت عليهم عقوبات تتراوح بين السجن ما بين السجن لمدة 05 سنوات مع الأشغال الشاقة، والسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة وإن كان قد استفاد من العفو بعد عامين فقط، في حين خففت الأحكام الخاصة بالمتهمين الآخرين ([2])

---

[1] - Albert lavigne,op.cit, p. 44 .

[2] - حول الموضوع ينظر:

Internet , 1207, l'affaire Doineau, les témoins, les plaidoiries, le verdict, la cassation, les grâces , version 01du 23 janvier 2007. pp. 01-16.

أمـا الجـيش، فقـد فـوجئ بهـذه الأحكـام، واعتبـر أنـه هـو المسـتهدف بـالحكم مـن خـلال إدانـة والحكـم علـى أحـد عناصـره المتمثـل فـي النقيـب دوانـو(Doineau)، وأنـه مقتنـع إلـى آخـر لحظـة بـأن لا أحـد مـن عناصـرهم مسـئول عـن جريمـة أو أي عمـل شـائن، ولكن قضاة وهران رفضوا هذا التضامن غير المقبول.

وقـد تـردد صـدى هـذه المحاكمـة إلـى بـاريس، فقـد ذكـر الكونـت أوراس دو فيـال كاسـتيل(le comte Horace de Viel Castel) أن :" محكمـة وهـران قـد أصـدرت حكمهـا، لقـد حكـم علـى دوانيـو (Doineau) بالإعـدام، ومسـاعديه وأعوانـه بالسـجن مـع الأشـغال الشـاقة لمـدة أقـل مـا يقـال عنهـا أنهـا طويلـة، إن ضـباط الجـيش سـاخطون علـى العدالـة المدنيـة"، وأضـاف يقـول:" لقـد سـمعت أحـد الأكثـر وداعـة، وتحضـرا مـن بيـنهم .....يـردد الخطـاب الأتـي: إن الـرئيس والوكيـل الإمبراطـوري فـي وهـران، كانـت تحـركهم مشـاعر الخصـومة التـي تقسـم فـي الجزائـر السـلطة العسـكرية والسـلطة المدنيـة.....يجب أن نشـعر بالغضـب، لا يجـب أن نجلـس ضـابطا متميـزا فـي مقعـد المجـرمين، لا يجـب أن نثـق فـي شـهادة العـرب، إن كـلام هـؤلاء النـاس هنـا يجـب أن لا يحسـب لـه حسـاب، أمـا بالنسـبة للنقـود التـي وضـعها دوانيـو(Doineau) جانبـا لحسـاب مصـلحته الشخصـية مـن خـلال اسـتغلال العـرب، فعلينـا أن نغمـض أعيننـا عنهـا، إن العسـكريين الـذين احتلـوا الجزائـر، والـذين دافعـوا عنهـا بـدمائهم لا يمكـن محـاكمتهم بـالقوانين العاديـة (les lois ordinaires)، لقـد قتلوا رميا بالرصاص، كما يقال، ولكنهم في حالة حرب".

وأضـاف الكونـت أوراس دو فيـال كاسـتال(le comte Horace de Viel Castel)، قـائلا:" هكـذا، لسـوء الحـظ يفكـر كثيـر مـن الضـباط، مثـل لـو مـاركي دو طولونجـان(Le marquis Toulongeon)، إنهـم لا يريـدون تهمـة، ولا ذكـرى جريمـة قتـل اقترفـت بـدم بـارد، ووقفـوا إلـى جانـب دوانيـو(Doineau)، بذهنيـة التضامن بين أفراد الهيئة الواحدة، لقد بينت لطولونجان(Toulangeon) "

وذكـر الكونـت كاسـتال(le comte Castel) قـائلا:" إن محـدثي رد علـي بأنـه لا يفهمنـي، وأنـه منـدهش للغايـة بـأنني اختـرت جانـب العدالـة المدنيـة ضـد دوانيـو(Doineau)، وأنـه كـان يجـب أن يحـال أمـام مجلـس حـرب (conseil de guerre)، إذا كـان لا مفـر مـن محاكمتـه، لأنـه هنـا فقـط يمكـن فهمـه، وتقـديره، وأن براءتـه سـتكون مضـمونة، إن الرهانـات أصـبحت مفتوحـة الآن، فـنفس الأشـخاص الـذين يـدعون أن دوانيـو(Doineau) لا يجـب أن يحـاكم، هـم أنفسـهم مـن يؤكـدون بأنـه لن ينفذ فيه حكم الإعدام".([1])، وهو ما حدث فعلا.

ومـن المفيـد اقتبـاس الجـزء الآتـي مـن المحاكمـة([2]) ليتبـين أن رئـيس المكتـب العربـي كـان يتمتـع بسـلطة مطلقـة علـى مرؤوسـيه مـن العـرب، فهـم تحـت وطـأة الخـوف من بطشه ينفذون من دون مناقشة أو تردد أوامره، ولو كانت إزهاق أرواح بريئة.

الرئيس: لقد قلتم بأنكم خضعتم لأوامر النقيب الذي أمركم بقتل بن عبد الله...؟

بلحاج(آغـا، ضـابط جـوق الشـرف): يسـتطيع النقيـب أن يفعـل كـل مـا يريـد، كلنـا مقتنعون بهذه الفكرة، ولهذا فإننا نطيعه دائما.

وأيضا:

الرئيس: لماذا لم تناقشوا النقيب؟ (حول الأمر بارتكاب جريمة القتل)

بلخير(قايد): مناقشة السلطان؟ ربما لن أقضي الليلة حيا.

الرئيس: إذن سمح النقيب بإعدام أشخاص؟

بلخيـر:آه، نعـم 12 عمليـة إعـدام تـم القيـام بهـا حسـب علمـي، إننـي أتحـدث عـن علـم، وأستطيع أن أذكر كل الأسماء.

---

[1] - Internet , 1207, l'affaire Doineau, les témoins, les plaidoiries, le verdict, la cassation, les grâces , version 01du 23 janvier 2007. pp. 15- 16.

[2] -Yacono Xavier, op.cit, pp.87-88.

وتحدث الخوجة عن النقيب قائلا:" إنني لا أنتمي إلى أسرة كبيرة، فأنا مجرد خوجة، النقيب هو سلطاننا، إنني أفعل كل ما يأمرني به، وأخاف أن أعصي أوامره". أما المتهم الثالث بيلار أونديرسي(Pillard Endurci)، لما سأله الرئيس عما إذا كان يخشى من النقيب، فقد أجابه قائلا:" نعم من دون شك، لأن النقيب يستطيع أن يبددني مثل ذبابة".

والواقع أن الوقاحة التي تحدث بها المتهم أمام المحكمة، وبعض الشهود الذين تكلموا عن عمليات القتل خارج سلطة القانون كأنها شيء عادي توحي وكأن هذا الإجراء كان روتينيا، فقد تحدث هنري ديديه(Henri Didier) الذي كان نائبا للمحامي العام بمدينة الجزائر(procureur général d'Alger)، ونائبا في المجلسين النيابيين للجمهورية الثانية(1848-1852)، والذي لا يشك في موضوعيتها، فذكر أن " ثمان أو عشر أشخاص، منهم امرأة عجوز وطفل" جرى قتلهم.([1])

أما المحامي جيل فافر (Hules Favres) الذي دافع في هذه القضية عن أحد المتهمين من أعوان دوانو (Doineau)، فقد أورد آخر تصريحات المتهم محمد بن الحاج ولد قدور، ولد أمراح، آغا أولاد رياح الذي قال فيها:" لا يوجد إلا إله واحد ودوانو هو النقيب، إنه هو الذي أمر باقتراف جريمة القتل، ونحن أعطانا الأوامر والسيف في رقابنا، لم نستطع رفض تلك الأوامر, في هذا العالم، كل واحد يدافع عن نفسها على قدر استطاعته، وفي العالم الآخر(عالم الشهادة)، أمام الله، سيقف كل واحد الضحية، وسيكشف هذا الأخير من قتله.([2])

فقد قام بمرافعة ضد النظام العسكري، حيث بين أن الجرائم والانتهاكات المقترفة تمثل منهجا متبعا، وأنهى مرافعته بقوله:"إذا كان يجب محاكمة كل

[1] -Julien, op .cit, p.340.

[2] - Internet , 1207, l'affaire Doineau, op.cit, p. 13.

المكاتب العربية من خلال المكتب العربي بتلمسان، فيجب التعجيل إلغائها، أو إدخال إصلاحات جذرية عليها.([1])

ولقد تجاوز صدى هذه المحاكمة الحدود الفرنسية، حيث أثارت اهتمام إحدى الصحف البلجيكية التي اتهمت القيادة العسكرية الفرنسية في الجزائر بالسيطرة على الجزائر بواسطة القوة الوحشية، وبواسطة الجريمة، غير الانتقادات لعمل الجيش الفرنسي، سواء تلك التي جرت داخل المحكمة، أو خارجها من خلال الجدل الذي أثرته، جعلت واحدا من أبرز أعضاء القيادة العسكرية في الجزائر، وهو الجنرال بيدو(Bedeau)، يعبر عن غضبه مما اعتبره حملة ظالمة ضد الجيش الفرنسي في الجزائر بمناسبة هذه المحاكمة، ومما ورد في رسالته قوله([2]):" لا يجد شيئا أكثر نبلا من الإنسانية، هذا أمر لا شك فيه، ولكن العربي لا يعرف إلا القوة، إن الليونة بالنسبة له دليل على الضعف.....إن الجندي يضرب لأنه يرى أن شفقته ستكون مائة مرة أكثر وحشية من قوته. وبالنسبة لعمليات القتل خارج سلطة القانون، فكل سلطة قوية لها عيوبها.."

وفي 02 أكتوبر 1856 رفضت محكمة النقض(Cour de cassation) بباريس طعون المتهمين، وعلى رأسهم النقيب دوانيو(Doineau)، ولكنهم استفادوا فيما بعد من تخفيض العقوبة من خلال عفو أصدره الإمبراطور نابليون الثالث، وهو ما يدل على نفوذ المؤسسة العسكرية في الجزائر التي وقفت إلى جانبه.

غير أن المكاتب العربية، وإن بدت بأنها انتصرت في هذه المعركة ضد خصومها من خلال حصول أحد ألمع قادتها عن العفو، إلا أنها خسرت أخلاقيا، ففي سنة 1859 بمناسبة افتتاح جلسة المجلس العام لعمالة الجزائر، صرح الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف (cour d'appel) السيد فول(Vault) فقال([3]):"إن ظلم وقهر الضباط للأهالي الذين يحكمونهم يساهم في إثارة القلاقل، والتي يتم بعد ذلك

[1] - Julien, op .cit, p.340

[2] - Internet , 1207, l'affaire Doineau, op.cit, p.15.

[3] -Julien, op.cit, p.340.

بقمعها بواسطة السلاح". وإذا كان الإمبراطور نابليون الثالث قد رفض النزول عند رغبة المؤسسة العسكرية، فلم يعاقب هذا القاضي، فذلك لأنه كان يدرك أن ما ورد على لسان الرئيس الأول لمحكمة الاستئناف بمدينة الجزائر، هو تعبير عن قناعة الرأي العام.

ولقد شن المستوطنون حملة شرسة ضد الإدارة العسكرية في أواخر عهد الإمبراطورية الثانية(1852-1870)، وخاصة الناطق الرسمي باسمهم، الكاردينال لافيجري(le cardinal Lavigeri)، حيث أن نظام السيف (le régime de sabre)، وهو النظام العسكري، كما كان يطلق عليه المستوطنون مسئول بالنسبة لهم عن الكوارث التي ضربت البلاد، وحددوا كهدف لهجومهم المكاتب العربية على وجه الخصوص.

وقد اهتز الرأي العام على وقع المجزرة التي راح ضحيتها 27 شخصا من الأهالي المسلمين كانوا ضمن قافلة، قتلوا خلال شهر ماي 1869 من قبل النمامشة الذين كان يقودهم القياد المدعمين من قبل ضباط المكاتب العربية في منطقة واد محوين(l'oued Mahouine) قرب الحدود التونسية، وبعد ذلك تملص هؤلاء الضباط من المسؤولية عن هذه المجزرة، وحملوا القياد مسؤوليتها.([1]) أما القياد الذين جرى سجنهم، فقد تمكنوا من الفرار من محبسهم، كما تم سجن القائد الأعلى لدائرة تبسة العسكرية(cercle de tébessa)، وهي المسئول الأول عن هذه المجزرة، ودافع عنه المحامي جيل فافر(Jules Favres)، حيث دافع عن براءة موكله من التهمة، وحمل النظام العسكري المسؤولية الكاملة عن هذه المجزرة المروعة.

وقد استفاد كل المتهمون من البراءة، لأن الظروف التي تمت بها التحقيقات أثارت حتى الصحف الحكومية، لهذا كتب السيد دودي(Doudet)، أن:" فساد وتعفن الشرق قد ضرب وسرق الجزائري دوانو(Doineau) ، والجزائري

[1] - le Figaro du 31 mai 1869

بـازين(Bazaine)، هـاذين الاثنـين هـم منتجـين كـاملين للمكاتـب العربيـة".([1])، ولهـذا فـإن الإجـراءات النهائيـة التـي ضـربت المكاتـب العربيـة بمبـادرة مـن كريميو(Crémieux) قد تم التنويه بها كانتصار بالنسبة للمستوطنين الأوروبيين.

لقـد أثـارت المكاتـب العربيـة المسـتوطنين ضـدها دون أن تكسـب قلـوب الأهـالي المسلمين، لأن قـادتهم لـم يغفـروا لضـباط المكاتـب العربيـة الإهانـات التـي كـانوا عرضـة لهـم مـن قـبلهم باسـتمرار. أمـا الفلاحـون البسـطاء فكـانوا يرفضـون أي تفـاهم مـع المسـيحيين، وتعرضـوا للإكـراه مـن قبـل ضـباط المكاتـب العربيـة مـن دون أن يخضـعوا لهـم، ولهـذا صـرح الجنـرال بيليسـييه(Pélissier) عـام 1858 قـائلا([2]):"لا يوجـد عربـي يملـك خيمـة وعائلـة لا يتأسـف حينمـا ينظـر للماضـي، ولا يقلـق حينمـا يريـد أن يقـرأ المسـتقبل، وكـان أقـل أسـفا فـي لحظـة خضـوعه، لأننـا وعـدناه بحقـه فـي التمتـع بـالأرض التـي ولـد وترعـرع فيهـا، والتـي دفـن فيهـا أجـداده".وختم الجنـرال حديثـه بقولـه أن السـكان المسـلمين:" يبتعـدون، والقلـب مملـوء بمشـاعر الحقـد والانتقـام ضـد كـل مـا هـو فرنسـي".وهذه الحقيقـة عبـر عنهـا أول زعـيم أهلـي تحـدث فـي المجلـس العـام لعمالـة الجزائر، حيث صرح قائلا:"إن حريتكم لا نريدها".([3])

وعشـية حـرب عـام 1870 بـين فرنسـا وبروسـيا، وبمناسـبة مغادرتـه للجزائـر، أطلـق الجنـرال دلينيـه(Deligny) كـوداع للحـاكم العـام مـاك مـاهون(Mac Mahon)، تحـذيرا قاتمـا، وهـو الخبيـر بالشـؤون الجزائريـة، فقـال:" مـن الخبـرة التـي تحصـلت عليهـا، استخلصـت بالنسـبة لـي أن المجتمـع الأهلـي فـي حالـة دائمـة مـن التـآمر ضـدنا، وأن كـل مؤسسـة تعمـد علـى دعـم العنصـر الأهلـي تسـتند علـى قاعـدة غيـر مستقرة"([4])

[1] - Julien, op.cit, p. 340.

[2] - julien ,op.cit, p. 341.

[3] -idem.

[4] - idem.

وهكـذا، وعلـى الـرغم مـن أن المكاتـب العربيـة قـد لعبـت دورا حاسـما فـي إنجـاح الاحـتلال وإخضـاع القبائـل للسـلطة الفرنسـية، إلا أنهـا تعرضـت لانتقـادات شـديدة مـن قبـل المسـتوطنين، الـذين عارضـوا مـن خلالهـا السـلطة العسـكرية، فحملوهـا مسـؤولية مجاعـة عـام 1867 التـي ضـربت عمالـة قسـنطينة، وأدت إلـى هـلاك 400.000 مـن سـكانها([1])، كمـا اتهموهـا بـالتودد للعـرب، وعرقلـة انتقـال الأراضـي إلـيهم، ومعـاداة النظـام المـدني وتحـريض الأهـالي علـى انتفاضـة 1871ولهـذا تحولـت محاكمـة زعمـاء انتفاضة المقراني والشيخ الحداد التي جرت خلال شهر مارس-ماي 1873.

-أمـا القائـد السـابق للرمـاة الباريسـيين، وفـارس جـوق الشـرف(chevalier de la légion d'honneur)، فقـد هـاجم " نظـام السـيف"(le régime du sabre)، ويعنـي بـه النظـام العسـكري، وكـان متـأثرا بانتفاضـة المقرانـي والشـيخ الحـداد التـي انـدلعت فـي شـهر مـارس 1871، وشـملت منـاطق واسـعة مـن الجزائـر، حيـث يتفـق المسـتوطنون علـى أنهـا مـؤامرة مـن قبـل العسـكريين لتـدمير الحكـم المـدني وإعـادة العمـل بـالحكم المـدني، ومما قالـه فـي سـياق هجومـه علـى النظـام العسـكري أن:" الـرأي العـام لا يخطـئ، نعـم توجـد اليـوم، مثلمـا كانـت دائمـا تعاسـة الاسـتيطان ودمـار الـوطن، فعـدد مـن العناصـر العسـكرية، غيـورة علـى سـلطتها القديمـة وتسـعى لاسـتعادتها، تقـوم بخلق عقبات ضد الحكومة المدنية على أمل أن تراها وقد تحطمت([2])

ولقـد أثـارت السـلطات الواسـعة التـي كـان يتمتـع بهـا رؤسـاء المكاتـب العربيـة انتقـاد المحـامي جيـل فـافر(Jules Favre) الـذي صـرح عـام 1869 قـائلا:" إن المكاتـب العربيـة المـزودة بسـلطات مطلقـة، والمسـيرة مـن قبـل أشـخاص يتمتعـون بامتيازات، خارج أية رقابة، ويعتقد أنهم غير قادرين على اقتراف أخطاء".

ومـن أبـرز خصـوم المكاتـب العربيـة نجـد السـيدين جيـل ديفـال(Jules Duval)، مـدير الاقتصـاد الفرنسـي، وعضـو وأمـين عـام سـابق فـي المجلـس العـام

[1] – للإطلاع على هذا الموضوع، ينظر: André Nouschi, correspondances du docteur vital avec Ismail Urbain

[2] – Albert lavigne, questions algériennes, le régime du sabre, librairie internationale, Paris ;1871, p.06.

لعمالة وهران، والسيد أوغست وارنييه(Auguste Warnier)، طبيب عسكري متقاعد، وعضو قديم بمجلس الحكومة في الجزائر، و اللذين يمثلان المفوضين الرسميين لعدد كبير من المستوطنين، حيث نشرا كتابا في جانفي 1860 بعنوان:" المكاتب العربية والمستوطنون..... (bureaux arabes et colons, réponses au constitutionnel pour faire suite aux lettres à M. Rouher)، وهو في الواقع ردود على مجموعة من المقالات التي نشرت في صحيفة الدستوري(le constitutionnel) تدافع عن المكاتب العربية، والحصيلة الإيجابية للإدارة العسكرية، خاصة فيما يتعلق بالسياسة الأهلية، وعدم قدرة المدنيين على إدارة الجزائر، لأنه" لا يوجد من بين العناصر المدنية الفرنسية في الجزائر 10 أشخاص يعرفون اللغة العربية، وهو ملخص المقال الأول الصادر يوم 28 أوت 1868.

واعتبر الكاتبان منذ البداية أن كل مقال من المقالات العشرة المنشورة في صحيفة الدستوري(le constitutionnel) تبدأ مثل دخول موكب ضباط المكاتب العربية إلى أحد الدواوير، في شكل فنطازيا(fantasia)، مع كثير من البارود والغبار الذي يتطاير إلى أعين الناس، وأكدوا ضعف حجة خصومهم الذين" يعتمدون إستراتيجية المحامين الذين يدافعون عن القضايا الخاسرة، حيث يهجرون جوهر الموضوع، وينغمسون في التفاصيل الهامشية، ويعلنون أنفسهم منتصرين، إذا تمكنوا من إلقاء بعض الغموض على تلك التفاصيل.([1]) وأكدا أن كاتب مقالات " الدستوري" يحسب أنه يضع موضع الشك الصفة التي نحملها، وهي المفوض الرسمي باسم عدد كبير من الملاك الجزائريين (مستوطنين)، وجدارتنا في المجالات التي نخوض فيها".

وأكدا أنهما أرسلا رسالة إلى وزير الدولة، أعلنا من خلالها استعدادهما لتقديم الدليل المادي من خلال لتقديم التفويضات الرسمية التي يحوزانها، وأضافا :" وحتى ولو

[1] – Jules Duval, Auguste Warnier, op.cit, p.07.

افترضنا أننا لا نملك هذه التفويضات، فلا جدال بأننا مواطنون فرنسيون، وملاك في الجزائر، وبالتالي فلدينا الحق مثل كل الصحافيين في معالجة المسائل الجزائرية، مثل كل الآخرين، سواء أكان لدينا تفويضا أم لا.([1])

ولتقديم البرهان على إحاطتهما بالمسألة الجزائرية، قدما سيرتهما الذاتية فيما يتعلق بالمهام التي سبق أن شغلاها في الجزائر.فبالنسبة للدكتور وارنيه (Warnier)عام 1834، حيث كان يعمل مع القوات التي احتلت عمالة وهران ، واستمر إلى غاية إبرام معاهدة التافنة عام 1837، حيث عين بعد ذلك نائب لمحافظ الحكومة (adjoint au commissaire du gouvernement) لدى الأمير عبد القادر إلى غاية القطيعة عام 1839، وهو ما يجعل منه عميد كل أولائك الذين انشغلوا بالشؤون العربية. ثم شغل منصب عضو في اللجنة العلمية للجزائر(commission scientifique de l'Algérie)، وفي سنة 1841 شغل منصب نائب للأمير جوانفيل(Joinville)، في الحملة التي أمر بها الجنرال بيجو(Bugeau) ضد المغرب. وأصبح في سنة 1847 مستوطن في عمالة قسنطينة، وفي سنتي 1848 و1849 شغل على التوالي منصب مدير الشؤون المدنية في عمالة وهران وعضو مجلس الحكومة العامة، وفي الفترة الممتدة ما بين عامي 1850 و1861 أصبح من جديد مستوطنا، حيث أسس في عمالة الجزائر مؤسسة كندوري(l'établissement de Kandouri)، في المجموع 27 سنة إقامة ودراسات وخبرة عملية، من دون حساب سفرين خلال المستعمرة منذ 1861، حيث أن الرحلة الأخيرة استمرت 06 أشهر خلال سنتي 1867 و1868، كما سبق أن حصل على وسام " صليب فارس جوق الشرف"(croix de chevalier de la légion d'honneur) سنة 1839 بعد المهمة التي قام بها لدى الأمير عبد القادر، ثم حصل على وسام "ضابط جوق الشرف" (croix d'officier de la légion d'honneur) سنة 1844، ثم اعترفت الحكومة العامة المدنية في الجزائر بعد ذلك بالخدمات التي قدمها للوجود الفرنسي للجزائر،

[1] – Jules Duval, Auguste Warnier, op.cit, p.09.

ولدفاعه عن النظام المدني فيها، ولهذا أصدرت يوم 05 أفريل 1878 رسوما أطلقت بموجبه اسم وارنيه على قرية النخلات الخمس(les cinq – palmiers)([1])، وهو اجراء يبين بوضوح أنه في زمن آخر اعترفت الحكومة بقدرات الدكتور وارني في مجال الشؤون الجزائرية.([2])

أما السيد جيل ديفال(Jules Duval)، فقد شغل في الفترة الممتدة ما بين 1847 و 1850 مساعد مؤسس ومدير إحدى أهم المؤسسات الزراعية في الجزائر، وهي " الاتحاد الزراعي لإفريقيا"(l'union agricole d'Afrique) في سهل منطقة سيق بعمالة وهران، وقام برحلة إلى الجزائر عام 1851، وفي سنة 1852 أصبح رئيس تحرير جريدة إيكو دورن " صدى وهران"(Echo d'Oran)، وفي سنة 1854 عين عضوا في اللجنة المؤسسة من قبل الحكومة من أجل منه المنحة الخاصة بالقطن، فسافر خلال العمالات الثلاث، وفي سنة 1855 كلف من قبل الجنرال دوماس(Daumas) بإعداد دليل توضيحي وعقلاني للمنتجات الفلاحية (Catalogue explicatif et raisonné des produits algériens) بمناسبة المعرض العالمي بباريس. وفي الفترة الممتدة ما بين 1858 و1861 شغل منصب عضو وأمين سر المجلس العام لعمالة وهران، وكان مقررا للعديد من الميزانيات، وفي سنة 1860 شغل منصب مقرر الهيئة الخاصة بالمنتجات الجزائرية، وفي سنة 1861، أسس صحيفة الإقتصادي الفرنسي(l'économiste français)، وشغل منصب مدير تحريرها، حيث اختصت هذه الصحيفة بالمسائل المتعلقة بالاستيطان، خاصة المسائل الجزائرية. وفي سنة 1863 حصل على وسام" صليب فارس جوق الشرف"(croix de chevalier de la légion d'honneur) باعتباره عضوا في لجنة الفرنسية

---

[1]- ينظر: Gouvernement général de l'Algérie, Etat actuel de l'Algérie, de 31 décembre au 01er octobre 1880, imp. Administrative, Alger, 1880, p.32.

[2] - Jules Duval, Auguste Warnier, op.cit, p.10.

لمعرض لندن، ولكن نتيجة الخدمات التي قدمها دون توقف فيما يتعلق بالشؤون الجزائرية. ([1])

وقد عالج الكاتبان في البداية مسألة ترديد العسكريين لفكرة أنهم هم وحدهم الذين يعرفون اللغة العربية، وهو ما يبرر وجود الحكومة العسكرية والمكاتب العربية، فكرسا جزءا من مؤلفهم لمسألة:" المقارنة بين العنصر المدني والعنصر العسكري فيما يتعلق بمعرفة اللغة العربية"، حيث عرضا نص مناقشة تمت بين وزير الدولة والنواب في مقر المجلس التشريعي، يوم 16 جويلية 1868، حيث رد الوزير على الأصوات التي تعالت مطالبة بإلغاء نظام الحكم العسكري، ومعه المكاتب العربية، فقال:"ماذا؟ تريدون التغيير، نعيد المائة و أربعة وتسعون ضابط الذين هم على رأس المكاتب العربية، من الذين نضع مكانهم؟ هل تجدون بين العنصر المدني من يعرف اللغة العربية؟

فرد عليه بعض النواب:" نعم يوجدون.

الوزير: تقولون يوجدون؟

النائب لنجويني(Lanjuinais): نعم يوجدون، أطلب منكم العذر، سأذكر لكم أسماء فرنسيين في الجزائر يعرفون اللغة العربية، أستطيع أن أذكر لكم عددا منهم، عشرة إن أردتم، إنني أعرف مثلا يعمل مستشارا في محكمة الاستئناف بمدينة الجزائر، يسمى السيد ليتورنو(Letourneux)، قام بدراسات معمقة للغة العربية.....وأكدا بعد ذلك أن وزير الدولة قد وقع في الخطأ حينما ذكر أنه يوجد فقط 10 أشخاص في السلك المدني يعرفون اللغة العربية، والحقيقة بالنسبة للكاتبين هي أن العدد يبلغ عشرة آلاف شخص، وحاولا تبرير ذلك من خلال البحث عن الذين يعرفون اللغة العربية في:

[1] – Jules Duval, Auguste Warnier, op.cit, p.11.

1-بين المعلمين، مع النتائج المتحصل عليها منذ إنشاء مؤسسات التعليم العام في الجزائر.

2-من بين موظفي مختلف الهيئات الإدارية المدنية، أين شجعت دائما دراسة اللغة العربية.

3- من بين المستوطنين التي تستمر في الاختلاط بالسكان المسلمين، حيث أن التعليم المشترك بينهما مطبق بشكل واسع.

4- بين أعضاء القيادة العسكرية والمكاتب العربية حتى تكون المقارنة ممكنة.([1])

4-2: حول الحجج التي ساقها الكاتبان لتبرير وجود عدد كاف من الفرنسيين المدنيين الذين يعرفون اللغة العربية، وبالتالي سد الفراغ الذي تتركه عملية إلغاء الإدارة العسكرية، وخاصة المكاتب العربية،

وفي " مذكرة بسيطة حول الإجراءات المستعجلة من أجل الاستجابة لمطالب الجزائر"(simple note sur les mesures à prendre pour répondre aux vœux de l'Algérie) حررت يوم 27 جانفي 1870، قبل سقوط نظام حكم الإمبراطور نابليون الثالث بأشهر معدودات، طالب السيد بول فيغيه (Paul Viguier)، والسيدة سانت ماغ(Saint Mayaur) باسم عدد معتبر من المستوطنين" بالتخلي الجذري والفعلي عن المملكة العربية، وعن كل تنظيمات الحكم التي تتشكل منها، علما أن فكرة" المملكة العربية" هي فكرة الإمبراطور نابليون الثالث الذي جسد من خلالها سياسته الجزائرية، وكانت المكاتب العربية بمثابة الأداة التنفيذية لهذه السياسة، ولهذا كانت مستهدفة من قبل المستوطنين أكثر من أي شيء آخر. فدور المكاتب العربية – حسب المذكرة- كان سلبيا بالنسبة لرواد

[1] – Jules Duval, Auguste Warnier, op.cit, pp.15-40.

الاستيطان، فقد جرى" تقسيم البلاد إلى منطقتين، وكان يقال:" هنا سأفعل الاستيطان، وهنا لا أفعل"([1])

وأكد الكاتبان أن([2]):" المكاتب العربية قد شكلت إدارة داخل إدارة، أما المكتب السياسي الخاص بالشؤون العربية، فقد تحول إلى حكومة داخل حكومة، وأنه نظم كل العناصر الحقيقية لدولة إسلامية لم تكن موجودة قبله، حيث أقام فوق أرض فرنسية....بلدان عربية لا تخضع لأية رقابة، ومحرومة من كل الضمانات التي تميز الإدارة الفرنسية وتجعل منها شيئا خيرا، وهو بذلك يعزل الأهالي عن الحضارة الحديثة ....".

وزعم أصحاب المذكرة أن " المستوطن هو أحسن صديق، والأداة الوحيدة لتقدم الأهالي"

وعرضوا المطالب الثلاث على صناع القرار، واعتبروها مطالب الجزائر، وهي في الواقع مطالب المستوطنين وحدهم، وهذه المطالب هي:

1-عدم اتخاذ أية إجراءات، سواء أكانت دستورية أو تنظيمية بسيطة إلا بعد الاستماع إليها.

وأكدوا أن الجزائر " احتجت واحتجت بواسطة مجالسها العامة وبواسطة عدد كبير من العرائض الموجهة إلى مجلس الشيوخ، وبواسطة شخصياتها وصحفها، ما عدا أولائك المعروفين بانتسابهم إلى المكاتب العربية"" عن هيمنة المكاتب العربية على السياسة الجزائرية.

2-ومن أجل أن تكون كلمة الجزائر مسموعة، يجب أن تمنح الكلمة لممثليها الشرعيين، الذين جرى انتخابهم من قبل المواطنين، وهي تطلب انتخاب أعضاء فرنسيين من مجالسها العامة، ونائبا – على الأقل- لكل عمالة في الهيئة

[1] – MM du pré de saint- Maur, Paul Viguier, simple note sur les mesures à prendre pour répondre aux vœux de l'Algérie, 27 janvier 1870, p. 04.

[2] – ibid, p. 10.

التشريعية. وهي ترى أن تمثيل الجزائر بثلاث نواب فقط أمرا غير لبرالي، فإذا بعين الاعتبار التمثيل على أساس التعداد السكاني، نجد أن سكان الجزائر، يمثلون واحد من ثلاثة عشر جزءا من تعداد سكان فرنسا، ولهذا فإن تمثيلهم العادل هو 22 نائب من مجموع 287 نائب.

3-تطالب الجزائر بأن لا يكون لها أي نظام دستوري إلا النظام الدستوري السائد في فرنسا، ولهذا يجب إلغاء المادة 27 من دستور 1852 التي تنص على أن مجلس الشيوخ يقوم بواسطة سناتيس كونسيلت(sénatus consult) دستور المستعمرات والجزائر.([1])

ولقد تمكن المستوطنون من الحصول على إلغاء متدرج، ولكنه سريع للمكاتب العربية بفضل التغيير الدستوري الفرنسي، عقب الحرب البروسية الفرنسية، فقد صدر مرسوم خلال شهر ديسمبر 1870، استهدف تحطيم المكاتب العربية، ومعها سياستها التقليدية المعادية للوطنية الفرنسية، حسب تعبير المستوطنين، وبعد ذلك صدر مرسوم آخر في الوقت نفسه، يربط الأراضي العسكرية المتبقية في العمالة بمناطق الحكم المدني([2])

وقد عدد الباحث الفرنسي المتخصص في موضوع المكاتب العربية السيد ياكونو كزافيير(Yacono Xavier) مجموعة من الأسباب التي أدت في نهاية الأمر إلى فشل المكاتب العربية في تحقيق أهدافها، وذكر منها دور الاستيطان الأوروبي، حيث أكد أن المشرفين على المكاتب العربية كانوا يعتبرون أن المستوطن يمثل عقبة في وجه العمل الذي كانوا يقومون به، فبالنسبة للسيد لباسي(Lapasset)، فإنه إذا كان العرب قد توقفوا عن غرس الأشجار وتعهدها بالرعاية، فلأن طمع المستوطنين في الأراضي كان شديدا للغاية إلى درجة أن

[1] - MM du pré de saint- Maur, Paul Viguier, op.cit , pp .08-10.

[2] - Collot Claude , op.cit, p.41.

أجبروا الحكومة على التخلي عن تلك السياسة([1])، وهو ما يتنافى مع الغرض من تأسيس المكاتب العربية، والذي رؤسائها بقوله([2]):"ينبغي على المكاتب العربية الاهتمام بالاستعداد للحرب، فعليها أن تستميل العرب، وأن تقوم بإدارتهم، وتمنحهم الهدوء والراحة"، ويتم ذلك في نظر الجنرال بيجو من خلال ربط القبائل بالأرض وتحسين ظروف استغلالهم لها" ، فقد كانت خشية المستوطنين أن استقرار الأهالي المسلمين وتحسن طريقة استغلالهم للأرض سيحول دون سيطرتهم عليها.

ولكن بعد الحرب البروسية الفرنسية التي حدثت سنة 1870، أصبحت الإدارة العسكرية أكثر مرونة، مع قناعتها بأنها فشلت في إدارتها للأهالي المسلمين، ولهذا عبرت في العديد من المرات عن فكرة أن توغل المستوطنين وحده في أوساط القبائل من شأنه أن يبين للأهالي تفوق وفاعلية الوسائل الزراعية الفرنسية.

ثالثا - انهيار الإمبراطورية الثانية، أو انتصار المستوطنين

على الرغم من أن عهد الإمبراطور نابليون الثالث قد شهد ازدهارا في حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر المستعمرة، حيث سخرت موارد الدولة لخدمة المستوطنين، إلا أن تبني الإمبراطور لفكرة :" المملكة العربية" واعتبار نفسه " إمبراطورا للعرب، مثلما أنه إمبراطورا للفرنسيين" ودعمه للإدارة العسكرية التي اعتبرها المستوطنون عائقا أمام هيمنتهم الاقتصادية والسياسية على الجزائر، وعرضه لخيار المواطنة على المسلمين الجزائريين من خلال قانون سناتيس كونسيلت الصادر يوم 14 جويلية 1865، جعل المستوطنين يعلنون عدائهم للإمبراطورية، فاختاروا أن يكونوا جمهوريين(des républicains)، فاعتبروا من قبل الجمهورية الثالثة بمثابة المحاورين الشرعيين في الجزائر، وأفلحوا في

[1] - Yacono Xavier, op.cit, p.373.

[2] -ibid, p. 97 .

إقناع الحكومة بفكرة "الجزائر الفرنسية" التي يجب أن تخضع لقوانين الجمهورية، وليس إلى إدارة عسكرية متعاطفة مع العرب ([1])، أي تطبيق سياسة الإدماج.

وبعد انهيار نظام حكم الإمبراطور نابليون الثالث، قامت حكومة الدفاع الوطني التي تشكلت في فرنسا بإجراءات ضد نظام الحكم العسكري، حيث أصدر وزير العدل في حكومة الدفاع المدني، السيد كريميو (Crémieux) 24 ديسمبر 1870 قرارا ، كان بمثابة إدانة مسبقة للرؤساء المكاتب العربية، ورغبة في التخلص من هذا النظام الموروث منذ عصر الملك لوي فيليب، حيث تضمن جدول ارسال هذا القرار توضيحا للهدف منه، وهو " إحداث القطيعة مع هذا التنظيم ، ومع السياسة التقليدية والمعادية للوطنية التي يهدف هذا التنظيم الإداري إلى إدامتها، وضع ضباط الشؤون الأهلية في قفص الاتهام، وهدد بمعاقبتهم عن أية انتفاضة قد تحدث، حيث ورد في المادة الخامسة منه أن:" كل حركة عصيان قد تحدث في دائرة (Cercle) تابعة للحكم العسكري، يترتب عنها- وجوبا- إحالة الضابط المدير(l'officier administrateur)، ومساعديه في المكتب العربي أمام مجلس الحرب (le conseil de guerre)، لتقديم توضيح حول مجهوداتهم التي بذلوها لمنع حدوث الثورة، والإجراءات التي اتخذوها لمنع توسعها، ويجب إرسال إجراءات المحاكمة إلى وزير الداخلية، حتى ولو انتهت المحاكمة ببراءة المتهمين.([2])

ولقد أثار هذا القرار سخط ضباط الشؤون العربية، الذين عبروا مباشرة عن احتجاجهم الشديد على هذا الإجراء، وأرفق الغالبية العظمى هذا الاحتجاج بطلب الاستقالة. ولم ينتظر الجنرال لالمون (Lallemand) وصول هذه الاستقالات حتى يحتج بقوة لدى وزير العدل، خاصة أن نفسه كان عام 1851 القائد الأعلى لدائرة

[1] – yves Montenay, démographie politique, colonisation et population musulmane, intervention in : international conférence / conférence générale sur la population 27ème congrès de l'IUSSP/ UIESP Pusan(Corée), les 25– 31 /08/ 2013, p.03.

[2] –Rinn Louis, histoire de l'insurrection de 1871 en Algérie, librairie Adolphe Jourdin , Alger :1891, p.101.

تيزي وزو، فأكد في احتجاجه أن إحالة كل قائد دائرة (Cercle) تندلع فيها ثورة أمام مجلس الحرب بموجب قرار 24 ديسمبر 1870 يثير القلق الشديد، وأنه سينظر إليه على أنه يمس بالشرف العسكري، وأن لا أحد من قادة الدوائر سيرغب في الاستمرار في منصبه، ونبه وزير العدل إلى أن تلك المناصب لا تدخل في تعداد المهام العسكرية بكل ما تحمله من معنى، ولا يمكن فرضها عليهم، ويجب أن يكون هنالك رجال ذووا إرادة طيبة من أجل ممارستها، واختيارهم صعب، بسبب الميزات التي تتطلبها، وأكد أنه يجد صعوبة في إيجاد من يخلف المغادرين منهم.([1])وفي 06 جانفي 1871 كتب الجنرال لالمون (Lallemand)من جديد قائلا:"لقد تسبب القرار حول المكاتب العربية موجة من الاستقالات التي أبحث عن وقفها بواسطة رسالة، لأنه يلزمني رجال لهم خبرة.([2]) أما الضابط لوي رين(Louis Rinn)، مستشار الحكومة العامة، والذي سبق أن شغل منصب رئيس المصلحة المركزية للشؤون الأهلية لدى الحكومة العامة، فقد اعتبر من جانبه أن([3]):" هذا القرار المزعج، إلى جانب قرارات أخرى لها نفس التوجه قد سرعت وتيرة الاضطراب، وتغييرات المسؤولية، وأخيرا خلقت الفوضى في كل مكان وهيأت تربة العصيان".

ولقد شن المستوطنون حملات صحفية شرسة، عشية انتفاضة المقراني والشيخ وأثنائها وبعدها، وكان ذلك من الأسباب التي جعلت الحاكم العام ماك ماهون(Mac Mahon) في شهادة التي أدلى بها أمام لجنة راندون – بإيك(commission randon- Béhic) خلال شهر جانفي 1870 بتحدث عن انتشار مشاعر السخط العميق في أوساط المسلمين، وصرح أن "الأمن العام معرض للتدهور"، ونسب انتشار تلك المشاعر إلى سببين رئيسيين: أولهما في رأيه" تقلص نفوذ زعماء الأهالي كل يوم أكثر، فأكثر وما ينجر عنه من ضياع

[1] - Rinn Louis,op.cit ,p.102.

[2] - ibid, marge02, pp. 101-102.

[3] -ibid, p.103.

للامتيـازات، أمـا السـبب الثـاني فيتمثـل فـي كـون العلاقـات بـين الأوروبيـين ازدادت تـدهورا يومـا بعـد يـوم. إن الأسـاليب المنتهجـة مـن قبـل الأوروبيين تجـاه العـرب قاسـية وظالمـة، وخاصـة فـي المراكـز الحضـرية الكبـرى. إنهـم يشـعلون فتيـل العـداوة جهـارا نهـارا، وإن الصـحافة ماضـية فـي حملاتهـا ضـد العـرب، فهـي تصـورهم فـي أعـين المسـتوطنين فـي أبشـع الصـور الممكنـة، وغرضـها مـن وراء ذلـك هـو تحريـك الأحقـاد والكراهيـة"، حـدث كـل هـذا فـي ذات الوقـت الـذي صـرح فيـه ماكمـاهون قـائلا:" إذا رضـي العـرب بالرضـوخ لسـلطة فرنسـا، فسـوف يتمكنـون مـن نبـذ هيمنـة المستوطنين".([1])

لقـد كـان العـرب يخشـون زوال نظـام الحكـم العسـكري وحلـول " الهيمنـة الاسـتيطانية"، فتعلقـوا بزعمـائهم التقليـديين وبـأنظمتهم العرفيـة تعلقـا شـديدا، فـي حـين أن التغييـرات التـي أدخلـت علـى التنظـيم الإداري فـي الجزائـر عـام 1868، صـارت تهـدد مصـالح زعمـاء الأهـالي الكبـار"، فكـان رد فعـل أغلـبهم أن قـدموا اسـتقالتهم أو طلبـوا الهجـرة إلـى أرض الإسـلام. وبالإضـافة إلـى ذلـك أفضـت المناقشـات التـي جـرت أمـام الهيئـة التشـريعية فـي مـارس 1870 إلـى كشـف الغطـاء عـن مرامـي المسـتوطنين وعـن التعصـب الشـديد فـي تشـكيلة التمثيل النيـابي، فقد كـان كل من الكونـت لوهـان (le conte le Hon) والكونـت كيراتـري (le conte Kératry)، وجـول فـافر (Jules Favre) أبـرز مـن تـدخلوا أثنـاء تلـك المناقشـات دفاعـا عـن سياسـة الاسـتيطان، ومـن بـين المطالـب التـي أثـارت مخـاوف العـرب، مطلـب خـاص " بالوحـدة الترابيـة"، بمعنـى إلغـاء منـاطق الحكـم العسـكري، وتشـجيع الاسـتيطان وتأسـيس الملكيـة الفرديـة كبـديل للملكيـة القبليـة، ومـنح الامتيـازات لمـن يطلـب التجنـيس، ومحاربـة تعـدد الزوجـات، وبصـفة أعـم توسـيع تطبيـق التشـريع الفرنسـي ليشـمل المسـلمين أيضـا.([2])، وهـذا المطلـب الأخيـر يعنـي بالنسـبة للأهـالي المسـلمين الجزائـريين إذا جسـد فـي أرض

[1]- شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)، ترجمة م. حاج مسعود، أ. بكلي، الجزء الأول، دار الرائد للكتاب، الجزائر:2007، ص 15.

[2]- شارل روبير آجرون: الجزائريون المسلمون وفرنسا(1871-1919)، ج 01، ص ص 15-16.

الواقع، إكراههم على الارتداد عن الإسلام، وهو الأمر الوحيد الذي يلقى إجماعا بالرفض في أوساطهم، ويستوي في ذلك أشد المؤيدين للإدارة الاستعمارية والمعارضين لها.

وهكذا، فإن النظام المدني كان مرفوضا من العسكريين الفرنسيين، وعلى رأسهم الحاكم العام ماكمهون، وكذلك من قبل زعماء الأهالي، لأن ذلك يعني في نظرهم هيمنة المستوطنين، وضياع امتيازاتهم، كما كان مرفوضا من قبل الأهالي العاديين، لأن ذلك يعني ضياع دينهم وأرضهم، ولهذا كله، كان تصويت النواب الفرنسيين وعددهم 242 بالإجماع على " إحلال نظام الحكم المدني في الجزائر في أعين الوطنيين والعسكر الفرنسيين بمثابة انتصار لحزب المستوطنين، أو بلغة الجزائريين، هو انتصار " للمدنيين"، فسارع كثير من الضباط السامين إلى تقديم استقالتهم بسبب ذلك، بدءا من الحاكم العام ماك ماهون، كما كان الباشاغا محمد المقراني من بين زعماء الأهالي الذين حذوا حذوه.([1])

لقد كان المستوطنون يمقتون زعماء الأهالي، ويكنون لهم نفس الكراهية التي يكنونها لضباط المكاتب العربية، و حتى " لسلطانهم نابليون الثالث"، ولذلك السبب أيضا تمرد المستوطنون الأوروبيون على سلطة العسكر بعد هزيمة

الجيش الإمبراطوري، وهاجموا في نفس الوقت زعماء الأهالي.([2])، ولهذا كان من بين الأسباب الرئيسية لاندلاع انتفاضة المقراني والشيخ الحداد خلال ربيع 1871([3]) إعلان الحكم المدني في الجزائر، الذي يعني إحكام المستوطنين

---

[1]- آجرون، مرجع سابق، ص.16.

[2]- المرجع نفسه، ص 21.

[3]- للإطلاع على وقائع هذه الانتفاضة ونتائجها، ينظر مثلا تقرير السيددي لسيكوتيير(la sicotiière الذي أنجز عام 1872 باسم لجنة التحقيق حول أعمال حكومة الدفاع الوطني الفرنسية ، وتشمل هذه الدراسة المعمقة كثيرا من الوثائق الرسمية، وعددا كبيرا من قصاصات جرائد، تعد الآن مفقودة ،كما تحتوي العديد من الملاحق التي تضم ستة عشر شهادة أدلت بها كبار الشخصيات الفرنسية التي كانت تشرف على الشؤون الجزائرية خلال فترة الثورة(1).

كما أنجز الضابط لويس رين(Louis Rinn)، رئيس مصلحة الشؤون الأهلية في الحكومة العامة، ونائب رئيس الجمعية التاريخية للجزائر التي كانت تصدر المجلة الأفريقية دراسة لا يستغنى عنها بعنوان:"تاريخ عصيان 1871 في الجزائر (Histoire de l’insurrection de 1871 en

لسيطرتهم على الجزائر، يضاف إليهم يهود الجزائر الذي استفادوا من عملية تجنيس جماعي بموجب مرسوم أصدره وزير العدل الفرنسي، اليهودي الديانة السيد كريميو في أكتوبر 1870.

و مما يعزز هذا التحليل أنه في يوم 28 ماي 1871، وافق 05 من القياد، من قادة انتفاضة المقراني والشيخ الحداد على مقابلة العقيد بوفالي (Bouvalet)، فصرحوا بما يلي :" في اليوم الذي يسود النظام بينكم، في اليوم الذي تكون لكم حكومة قوية، وجيش، سنكون الأوائل الذين يعودون إليكم، وسنجلب معنا القبائل التي تسمعنا، لأنه ستكون لنا مصداقية، وسيكون شرفنا مصانا".([1])

ويستخلص من تقارير ضباط المكاتب العربية أن القبائل الثائرة كانت مناوئة للمستوطنين والمهاجرين الوافدين من منطقتي الألزاس واللورين اللتين أستولى عليهما البروسيون عقب حرب 1870 مع فرنسا، فمن ذلك مثلا تصريح النقيب فيلو(Villot)، رئيس أحد المكاتب العربية بمقاطعة قسنطينة، الذي أكد أمام لجنة التحقيق حول أحداث انتفاضة عام 1871 أن:" الانتفاضة كانت عارمة، لأن الجميع كانوا مقتنعين بأن فرنسا قد انتهى أمرها، وبأن مصيرهم الآن صار مرهونا بأهواء الأوروبيين الموجودين في الجزائر".([2]) وذهب المحافظ بوزي(Bouzet) إلى القول بأن الأهالي كانوا مقتنعين بأن مصيرهم مسطر سلفا: إذا وقعوا بين أيدي المستوطنين، فذلك معناه فقدان أراضيهم وتعطيل شعائرهم وأعرافهم، ولعل أصدق تعبير عن ذلك، هو الحوار الذي دار بين أحد المستوطنين وأحد العرب، فقد قال المستوطن للعربي: ما هو نظام الحكم المدني؟ فأجاب العربي: الأمر بسيط جدا، أنا أملك الآن عشرة محاريث وسوف يصادرون مني ثمانية وسوف لن يبقى لي إلا

Algérie)الذي نشره عام 1891, و أنجز قائد الحامية العسكرية (le chef d'escadron de chyeron) التي واجهت حصار الثوار لمدينة برج، دراسة بعنوان:" بوعريريج خلال" عصيان 1871(1871 Bordj Bou –Arreridj pendant l'insurrection de)

[1] -Louis Rinn, op.cit, p.403.

[2] - آجرون، مرجع سابق، ص.26.

اثنـان، وأملـك ألفـي رأس مـن الغـنم، وسـوف يسـتولون عليهـا ويتركـون لـي عشـرة فقط.([1])

لقد كـان القمـع الـذي واجهـت بـه الإدارة العسـكرية ثـوار 1871 وغيـرهم رهيبـا، تجـاوز فـي نظـر الكثيـرين مقـدار الجـرم المرتكـب، حسـب شـهادة الضـابط لـوي ريـن(Louis Rinn)، بـل هـو" أقـرب إلـى عمليـة انتقـام منـه إلـى معاقبـة تناسـب مـا اقتـرف مـن جـرائم"، حسـب شـهادة العقيـد روبـان(Robin)، ومـع ذلـك لـم تنجـو الإدارة العسـكرية مـن شراسـة الحملـة الصـحفية التـي شـنها المسـتوطنون ضـدها، حيـث تحـدثت تلـك الصـحف عمـا أصـطلح بتسـميته" نظريـة التمـرد والعصـيان"، والتـي لـم يتـردد الكاردينـال لافيجـري فـي ربطهـا باسـمه، وهـو الـذي كتـب يـوم 01 ديسـمبر 1870 قـائلا([2]):" إن عهـد الاحـتلال قـد ولـى، ولا أدل علـى ذلـك مـن الهـدوء السـائد والـروح الوطنيـة التـي يتحلـى بهـا العـرب فـي هـذه الأوقـات الحرجـة التـي نمـر بهـا" فـي تعليقـه علـى القضـية التـي اسـتحوذت علـى الاهتمـام آنـذاك وتتمثـل فـي تجنـد " فـرق القوميـة"، والقناصـة للـزج بهـم فـي أتـون الحـرب ضـد بروسـيا، وهـو مـا جعـل كـذلك صـحيفة السـيبوس (Sybousse)الناطقـة باسـم المسـتوطنين فـي جهـة قالمـة تكتـب قائلـة([3]):" بدل أن يفكر العرب في التمرد، يقدمون لنا أولادهم ليقاتلوا ضمن صفوفنا".

ولهـذا السـبب ارتـاب المسـتوطنون فـي شـأن الاضـطرابات التـي حـدثت، وبـادر مجلـس بلديـة قسـنطينة، ثـم تبعتـه مجـالس معظـم بلـديات المقاطعـة إلـى التنديـد " بالانتفاضـات المفتعلـة التـي لـيس لهـا مبـرر سـوى مسـاندة المحـاولات الراميـة إلـى إحيـاء نظـام الحكـم العسـكري". وفـي عـز الانتفاضـة أصـرت الصـحافة الراديكاليـة فـي الشـرق القسـنطيني علـى إنكـار انـدلاعها، بـل اعتبرتهـا مجـرد منـاورة، فكتبـت صـحيفة المسـتقل (l'indépendant) التـي كانـت تصـدر فـي قسـنطينة، متسـائلة([4]):" مـا المقصـود مـن

[1]- المرجع نفسه، ص.26.

[2]- المرجع نفسه، ص39,

[3] - la Sybousse du 10décembre 1870 .

[4] - l'indépendant du 03 juin 1871.

وراء هذا الاستعراض؟ إقناعنا بضرورة بقاء المكاتب العربية والسلطة العسكرية. ففي هذه الحالة لا نفهم لماذا لم تصدر الأوامر بوضع حد للانتفاضة".

لقد اندهش الإمبراطور نابليون الثالث من مواقف المستوطنين الموغلة في العداوة لضباط المكاتب العربية، فسأل الحاكم العام ماكماهون ذات يوم قائلا([1]):" لماذا يمقت المستوطنون الجزائريون المكاتب العربية؟ فرد ماكماهون قائلا:" يا سيدي إنه نفس السبب الذي يجعل المهرب يمقت الجمركي والصياد المخالف للقوانين يمقت النواطير".

ويعتقد آجرون أن مقت وكراهية المستوطنين للمكاتب العربية لا تعود لكونها تمثل السلطة والقوة العسكرية، وإنما صارت كذلك لديهم منذ نصبت نفسها للذود عن المسلمين وحمايتهم من نهب المستوطنين، ومنذ أن لفتت انتباه السلطة المركزية في فرنسا إلى مغبة تضييق الخناق على الأهالي وحشرهم في مناطق محدودة"، ونقل عن النقيب فيلو(Villot) قوله:"حيث أن الأهالي لا يملكون جرائد ولا نوابا منتخبين، فقد أصبحنا لسان حالهم نعبر عن حاجاتهم ومعاناتهم (....) ذلك سر تزايد الحقد والكراهية ضد المكاتب العربية أو بالأحرى ضد السلطة العسكرية (.....) صحيح أننا أول من سعى لفضح أولائك الذين يستغلون ذهب فرنسا ودماءها السخية ويدفعونها في ذات الوقت إلى انتهاج سياسة مناهضة لعبقريتها ولتقاليدها المشهورة في العالم.

لقد أفلح المستوطنون من خلال حملة دعائية مركزة في تحويل محاكمة زعماء انتفاضة المقراني والشيخ الحداد أمام محكمة الجنايات بقسنطينة خلال الفترة الممتدة ما بين 10 مارس و15 ماي 1873([2]) إلى محاكمة سياسية للنظام

---

[1]– آجرون، ص 43.

[2]– كان من المفروض أن تجري هذه المحاكمات أمام مجالس الحرب لأن أبرز أحداث الانتفاضة جرت في مناطق الحكم العسكري، إلا أن ضغط المستوطنين، جعل الجهات الفرنسية المختصة تحولها إلى محكمة الجنايات بقسنطينة، وواضح أن المقصود من وراء ذلك هو استغلال جلسات المحكمة لإجراء محاكمة سياسية للنظام العسكري، المسئول في نظر المستوطنين عن كل الكوارث التي حاقت بالجزائر ومنها هذه الانتفاضة.

العسكري، فقد أطلقت صحيفة الأخبار(l'Akhbar) يوم 27 أفريل 1873 على جلسات محكمة الجنايات بقسنطينة " محاكمة المكاتب العربية".

وإذا كانت حملات المستوطنين ضد المكاتب العربية قد بدأت مبكرا، منذ أواخر خمسينات القرن التاسع عشر، فإن حدتها وكثافتها بلغت حدا غير مسبوق خلال فترة (1870-1873)، حيث ورد على سبيل المثال، لا الحصر خطاب موجه إلى المكاتب العربية في صحيفة مستقبل الجزائر (l'Avenir Algérienne) التي كانت تصدر في وهران، جاء فيه([1]):"... أيتها المكاتب العربية، يا محرضي العرب على العصيان أوجه إليكم هذا الكلام، وأتهمكم بخيانة الوطن بسبب ما أرى من دسائسكم ومكائدكم". والسبب حسب النائب وارني (Warnier) الناطق الرسمي باسم المستوطنين يكمن في" دأبهم على انتهاج سياسة مضادة للمصلحة الوطنية"، ولأنهم يمثلون كذلك " إدارة تسعى ضد المصالح الفرنسية". وكتبت صحيفة المستقل (l'indépendant)، التي كانت تصدر بقسنطينة أن([2]):" المكاتب العربية قد تحالفت مع الزعماء الأهالي للدفاع، بطرق شرعية وغير شرعية عن امتيازاتهم ونفوذهم ومستثمراتهم، فلا هم فرنسيون، ولا هم عرب، وإنما تشكيلة سياسية".

أما محافظ الجمهورية، وأستاذ الفلسفة الشهير السيد بوزي (Bouzet) وأحد محرري صحيفة الزمان(le Temps)، فقد كان يعتبر ضباط المكاتب العربية " أعداء طبيعيين للمستوطنين"، وقال عنهم([3]):" إن شعارهم أن يهلك الاستيطان خير لنا من زوال هيمنتنا".

ومن جهتها كتبت صحيفة المستقل (l'indépendant)، يوم 25 أفريل 1871 مخاطبة المستوطنين، فقالت([4]):" أيها المستوطنون الشرفاء والسذج...لقد

---

[1] -l'Avenir algérienne du 10 novembre 1870.

[2] -l'Indépendant du 25 mars 1871.

[3] -آجرون، مرجع سابق، ص 44.

[4] - l'Indépendant op.cit.

تطاولتم على السفينة المقدسة، فتجرأتم على المطالبة بإلغاء المكاتب العربية وعبرتم عن احتجاجاتكم ضد تصرفات حزب العسكر، هاهي ذي الانتفاضة ترد على أفعالكم.

وكتب السيد فرديناند كمبان (Ferdinand Cambon) في صحيفة الماونة(Mahouna) الصادرة بقالمة يوم 16 جوان 1876، فقال:" لقد وصل الحد إلى درجة تحالف الصياد مع الطريدة، لقد دأبت السلطة العسكرية على رعاية الانتفاضات كما يرعى الصياد الطريدة.

وخلال محاكمة زعماء الانتفاضة خاصة أمام محكمة الجنايات بقسنطينة، حضر أبرز المحامين الجمهوريين المعادين للحكم العسكري للدفاع عن المتهمين ولتفنيد شهادات الشهود من القادة العسكريين الذين أشرفوا بطريقة أو أخرى على قمع الانتفاضة، فقاموا بتأويل بعض وقائع الانتفاضة بطريقة مغرضة، فاتهمت هيئة الدفاع الجنرال أوجيرو (Augeraud) والعقيد بونفالي(Bonvalet) والنقيب أوليفيه (Olivier) بأنهم بادروا إلى الصلح والتوفيق بين القوات المعادية في بلاد القبائل وفي مجانة، تحضيرا لاندلاع الانتفاضة، وبغرض التمكين للنظام العسكري، وكرر الدكتور وارنييه (Warnier) هذا الاتهام، حينما أدلى بشهادته أمام المحكمة يوم 28 مارس 1873، وكذلك الأمر بالنسبة السيد بوزي (Bouzet). وتولى النائب العام بنفسه مهاجمة النظام العسكري خلال مرافعاته، وهو ما أثار استنكار الجنرال أوجيرو (Augeroud) الذي كان خلال الثورة قائدا عاما للقطاع العسكري بسطيف، حيث نـدد خلال شهادته بتحامل الدفاع والنيابة العامة اللذين شككا في إخلاصه من خلال صداقته لزعيم الثورة، محمد المقراني وعدم اعتقاله له، فأكد أنه تجنب إعطاء الأمر باعتقال المقراني خوفا من أن تندلع مباشرة انتفاضة شاملة.غير أن المحامي العام" النائب العام" رد عليه بأن النيابة العامة لم تفكر أبدا في اتهامه، وخاطب الجنرال قائلا([1]):"السيد أوجيرو، إنني أحتج على عباراتكم....فقط فإن

[1] – le Radical du samedi 22 avril 1873,3ème année, n°275.

الـوزارة العامـة لهـا نظـرة حـول " العصـيان" تختلـف عـن نظـرتكم، وهـي تعتقـد أن لهـا الحق في إعلانها".

لكـن مرافعـة الأسـتاذ فورسـيولي(Forcioli) أمـام المحكمـة بتـاريخ 20 مـارس 1873، وشـهادة رئـيس المكتـب العربـي بقسـنطينة، النقيـب فيلـو(Villot) يـوم 20 أفريـل 1873، وتقريـر دي لاسـيكوتيير (De la Sicotière) أنصـفت الضـباط المتهمـين، مسـتدلة بـأن كـل المنـاطق التـي طبقـت فيهـا السياسـة التقليديـة القائمـة علـى تـأجيج الـروح العصـبية بـين " أحـلاف القبائـل"، كمـا فـي الجنـوب القسـنطيني مـثلا، قـد دفعـت أتباعنـا إلـى التطـاحن فيمـا بيـنهم، فضـعفت شـوكتهم، ممـا مكـن المتمـردين بقيـادة الشـريف بوشوشـة مـن الاسـتيلاء علـى تقـرت والفتـك بحاميتهـا. أمـا فـي غيـر تلـك المنـاطق، حيـث وضـع الضـباط أمـام الأمـر الواقـع، أي " انبعـاث عصـبية الصـفوف القبليـة" المسـتعدة لخـوض الحـرب، فلـم يكـن باليـد حيلـة سـوى محاولـة تجنـب توسـيع رقعـة العصيان...ضـد السـلطة الفرنسـية التـي كانـت مفتقـرة إلـى السـلاح آنـذاك... ولهـذا يمكـن اعتبـار سـعي الضـباط إلـى المصـالحة بـين الأحـلاف منـاورة اسـتطاعت تـأخير اندلاع الانتفاضة بثلاثة أسابيع، ولكنها ليست بأية حال تحريضا على الانتفاضة.([1])

ولقـد بلـغ الحـد بالأسـتاذ سـيرور (Seror)، وهـو محـام مـن قسـنطينة أن حـرر وثيقـة نسـبها لموكلـه سـي عزيـز، ابـن الشـيخ الحـداد بعنـوان " مـذكرات مـتهم"، هـاجم فيهـا المكاتـب العربيـة التـي سـماها" جنـود معبـد الـرب فـي العصـور الحديثـة"، وحـرص الكاتب حرصا شديدا على عدم التعرض للصحافة " الجزائرية".([2])

وأكـد أن:"الخلافـات التـي حـدثت بـين القـادة العسـكريين والقـادة المـدنيين، والعـداوة المعلنـة والخفيـة بينهمـا، قـد أدت إلـى ضـياع العـرب، ونهـب أملاكهـم وقتـل وسـجن أشـخاص مـن هـذا العـرق، دون أن يسـتحقوا ذلـك، ونـتج عـن العـداوة التـي تحـدثت عنهـا أن الشـخص الـذي لـم يملـك فـي حياتـه بندقيـة، والـذي ليسـت لـه خيمـة،

[1]- آجرون، مرجع سابق، ص 47.

[2]- المرجع نفسه، ص 48.

ولـيس لـه أب أو زوجـة، وجـد نفسـه متهمـا بتوزيـع الأسـلحة وحملهـا، وإعطـاء أوامـر لأشخاص آخرين بحملها، مع أن هذا الشخص لم يسبق له أن ملكة حتى هرة.([1])

وبتوجيـه مـن محاميـه،كان الشـيخ عزيـز خـلال جلسـة 07 أفريـل 1873 قـد أجـاب عـن السؤال الآتي الذي طرحه عليه رئيس الجلسة على النحو التالي: ([2])

س:في رأيك – إذن- من هم المسئولين عن الثورة؟

ج: من وجهة نظري هم: المكاتب العربية والقياد وبعض ضباط المكاتب العربية.

ولقـد أثـارت اتهامـات المحـامين والنيابـة العامـة لـلإدارة العسـكرية بالمسـؤولية عـن الانتفاضـة اسـتياء الحـاكم العـام، الأميـرال دي غايـدون(De Gueydon) الـذي اعتبـر أنـه لا طائـل مـن بـذل مسـاعي لـدى النيابـة العامـة أو نيابـة قسـنطينة، لأنهـم " يحتـاجون فـي كـل وجبـة إلـى أكـل لحـم العسـكر والعـرب"، وحرصـا علـى عـدم اعتـراض سـبيل العدالـة تواصـلت محاكمـة المكاتـب العربيـة، وطالبـت هيئـة الـدفاع بتبرئـة زعمـاء الانتفاضـة " مـا دمنـا عـاجزين عـن الوصـول إلـى الجنـاة الحقيقيـين الـذين لـم يتورعـوا في انتحال صفة الشهود.([3])

وكـان المحـامي جيـل فـافر (Jules Favre) الوحيـد الـذي لـم يقـم بتجـريم الإدارة العسـكرية، لأن ذنبهـا الوحيـد فـي رأيـه أنهـا لـم تبـادر باعتقـال المقرانـي كـإجراء تحفظـي، وهـو مـا جعـل صـحافة المسـتوطنين تهاجمـه، وتعتبـره عـدوا للاسـتيطان ومناهضا للمستوطنين، وأنه تنكر بذلك لقناعاته السابقة.([4])

وخلاصـة القـول فـي هـذا السـياق أن المسـتوطنين، بفضـل نفـوذهم المـالي، والسياسـي، وحملاتهـم الدعائيـة، أفلحـوا فـي الخـروج منتصـرين مـن المعركـة السياسـية

[1] – mémoire d'un accusé, SI Aziz ben Mohamed Amaziane ben cheikh el hadded à ses juges et à ses défenseurs, traduit par Ernest Mercier, imprimerie Marl, Constantine, 1873, p04

[2] – l' indépendant, mercredi, 02 avril 1873,14ème année, n°1712.

[3] – آجرون، مرجع سابق، ص 48.

[4] – le Radical du 29 avril 1873.

الشرسة التي خاضوها ضد العسكر، في إطار الصراع على السلطة في الجزائر المستعمرة، والذي استمر عقودا من الزمان. وما إن اقترب القرن التاسع عشر من نهايته حتى غدا المستوطنون سادة الجزائر بلا منازع، بعد لقد أحكموا سيطرتهم على دواليب الإدارة والاقتصاد، ومنذ ذلك الوقت لم يعد بمقدور الحكومات التي تعاقبت على السلطة في فرنسا صنع سياسة جزائرية من دون إرادتهم.

الفصل السادس

الآثار الاقتصادية لظاهرة الاستيطان

لقد فرضت السلطة الاستعمارية أفكارها الاقتصادية و نصوصها التشريعية على المجتمع الجزائري، حيث طرحت مبدأين غريبين تماما على هذا المجتمع هما: حرية التصرف في الأرض و حرية المعاملات. و لكن حرية التصرف و المعاملات بالنسبة للمستعمرين و الاستعمار، أما بالنسبة للجزائريين، فقد كان النهب، و المصادرة و الاستيلاء على الأرض و الممتلكات. هذا النظام الفلاحي و الاقتصادي بصورة عامة الذي نقلته فرنسا إلى الجزائر قد أحدث تغييرا في كل شيء "حتى في نمط التفكير" و كذا في "الإمكانية التقنية للتكيف الأهلي"[1]. و لكن هل يمكن الكلام عن تغيير حقيقي في الفلاحة الجزائرية تحت الوصاية الاستعمارية للمكاتب العربية؟

إن التاثير الحقيقي الذي كانت تسعى المكاتب العربية لتجسيده بين الفلاحين الجزائريين هو حملهم على القناعة بالمزروعات الصناعية الاستعمارية و تقويض تقاليدهم

---

[1] – A. Rey-Goldzeiguer. Op. cit. p.. 25.

الفلاحيـة. فمـثلا كـان اهتمـامهم بنشـر زراعـة القطـن و الـدخان و غيرهما: "إن الفلاحة هي أولى مصالح الدولة.

بـل ينبغـي القـول أنهـا أولـى مصـالح الإنسـانية، و الأرض الإفريقيـة (القطـر الجزائـري) تفسـح المجـال للزراعـة الحـرة، لأنهـا تحظـى بهـذا الامتيـاز (خصـوبة الأرض)، فضـلا عـن ثـروات تلـك الأرض و مـا تكنـزه مـن خيـرات.. إذن، فهـدفنا الأسـمى هـو اسـتغلالها عـن طريـق العـرب.. و ذلـك بتعلـيمهم اسـتخدام وسـائلنا الفلاحيـة. و لأجـل هـذا الغـرض ينبغـي إنشـاء ضـيعة نموذجيـة مـن طـرف كـل مكتـب عربـي.. حتـى تصـبح مدرسة فلاحية لتعميم طرق الفلاحة"[2].

أولا – استغلال اليد العاملة الجزائرية:

ذلـك مـا كـان يهـدف إليـه ضـباط تلـك المؤسسـة، هـو: تلقـين الفلاحـين الجزائـريين طـرق و وسـائل الفلاحـة الاسـتعمارية، و لكـن شـريطة أن يكـون المـردود لصـالح هـذا الاسـتعمار، أي بأيـادي غيـر أياديـه و فـي أرض غيـر أرضـه، و يسـتفيد لوحـده: "هنـاك مزروعـات جديـدة قـد تـم تجريبهـا و تقنيـات جديـدة كـان قـد تـم كـذلك محاولتهـا، لكـن النتـائج بقيـت ضـئيلة إن لـم نقـل لا معنـى لهـا فـي نظـر الطبقـة التـي كانـت تحـافظ علـى تقاليـدها الفلاحيـة.

(1) – CH. Richard. Du gouvernement arabe. Op. cit. voir Pp. 64 – 65.

وقد حسب حساب كبير للاعتمادات التي خصصت للمكاتب العربية من أجل الوصول بتلك المقاولة إلى هدفها، غير أن هناك توضيحات أخرى ينبغي الإدلاء بها، قبل كل شيء، هو أن الحياة الفلاحية تشكل كلا متكاملا، إذ أن كل عناصرها متراكبة الواحدة تلو الأخرى ثم إن الاعتقاد بإمكانية تغيير حياة الفلاح العربي، لأن هذا الفلاح قد أسس له منزل على النمط الفرنسي، هو ضرب من الطوبائية[1] أي الخيال.

أما نوع المزروعات التي تم العمل على محاولة نشرها بين الفلاحين الجزائريين، من مثل القطن، يقول "ف. هيقونيت": "في هذه السنوات الأخيرة (1846م – 1852م)، كان القطن موضوع الساعة. لقد عملنا في كل مكان على زراعة القطن. و في هذا الموضوع – كما هو الشأن في المواضيع الأخرى – فإن الاهتمام الشديد كان من أجل الحصول على نتيجة باهرة حيث خصص كل شيء من أجل تحقيق ذلك، لإنتاج نبات جيد من القطن، و قد تم استخدام اليد العاملة بالثكنة (بدائرة القالة) كما تم اختيار الحقل المخصص لكل الحاجيات.."[2]

---

(1) – A. Nouschi. Op. cit. pp. 300 – 301.
(2) – F. Hugonnet ; Op. cit., p. 142.

و قد تأسست – حسب "هيقونيت" في دائرته لجان الإطلاع عن تلك النباتات "لإنتاج جيد و هائل"، "و لا يخطر ببال أحد المقارنة ما بين مصاريف هذا العمل و مدخولاته، أو وضع في الحسبان سهولة تخصيص اليد العاملة الكثير العدد، و تقريبا مجانية، بالإضافة إلى أشياء أخرى هامة"[1].

و قد كان التفكير يتجه لجعل هذا النوع من المزروعات تتبناه عائلات الفلاحين، إذ يقول "ف. هيقونيت": "أتصور أن الأهم هو الوصول لجعل عائلات الفلاحين تتبنى هذه الزراعة الجديدة و التأكد في هذا الاتجاه، إذا كانت تلك الزراعة (القطن) توخذ بجدية ستشكل جزءا من المنتوجات العادية من عمل السكان الفلاحين الجزائريين..."[2].

و إذا كانت المزروعات تحظى باهتمام المستعمر، فلأن المستفيد منها الوحيد هو نفسه. و ما التفكير في شأن الفلاحين الجزائريين إلا من أجل استخدام نظام السخرة أي نظام الضياع (عمل من غير مقابل).

و في هذا الإطار، صدر مرسوم إمبراطوري مؤرخ في 16 أكتوبر 1853م يهدف إلى تشجيع زارعة القطن بالقطر

---

(1) – Idem.. p. 142.
(2) – Idem.. p. 143 ;

الجزائـــري.. عـــن طريـــق "اشـــتراك العنصـــر الأهلـــي" أي باســتخدام اليــد العاملــة الأهليــة لصــالح الأوروبيــين" لقــد نجــح المـــلازم الأول مســـرين (Mesrine) رئـــيس المكتـــب العربـــي بـدائرة قالمـة" فـي نشـر زراعـة القطـن بدائرتـه، فكـان – فـي نظـر سـلطاته العليـا – جـديرا بالشـرف الكبيـر"، حيـث "كـان يرجـى كـذلك مـن رؤسـاء المكاتـب العربيـة" تحقيـق ذلـك فـي دوائـرهم[3]. تلـك هـي طموحـات السـلطة الاسـتعمارية نحـو فلاحـة صـناعية تستجيب و المصالح الاستعمارية.

كـان كـذلك الاهتمـام منصـبا نحـو تحويـل زراعـة الحنـة بـدائرة بسـكرة إلـى زراعـة صـناعية. كمـا كـان السـعي يتجـه نحـو نشـر زراعـة الـدخان بكامـل القطـر[4]. و تـم أيضـا إدخـال زراعـة العنـب مـن طـرف المكاتـب العربيـة، غيـر تلـك الزراعـة لـم تعـرف تطـورا كبيـــــــــــرا إلا بعـــــــــــد عـــــــــــام 1870م(

(3) – M. Garbé et J. Duval. Archives algériennes. T. 2. Année 1855. Pp. 80 – 83.
(4) – G. Voisin. L'Algérie pour les Algériens.. op. cit.. pp. 108 – 109.

.[1]

هـذا و قـد كـان الحـوار و الحـديث يـدور بـين ضـباط المكاتـب العربيـة زعمـا مـنهم للقيـام "بتطـوير القطـر الجزائـري" و تحسـين وضـعية السـكان الأهـالي بالتـل و ذلـك عـن طريـق تشـييد المبـاني و القضـاء علـى ظـاهرة الجـيم[2]. و الواقـع أن دعايـة نقـل الحضـارة إلـى الجزائـر، كانـت مـن مـزاعم فرنسـا الكاذبـة، التـي ظلت تروج لها منذ بداية الاحتلال.

يقـول "ف. هيقونيـت"، "إننـي أعتقـد فـي تقـدم السـكان الأهـالي. و لسـت فـي الحقيقـة مـن بـين هـؤلاء الـذين يفكـرون أن القـدر المحتـوم يقتضـي منـا أن نطـرد سـكان القطـر الجزائـري إلـى الصـحراء، مثـل اليـانكيس الـذين طـردوا الهنـود، ثـم نحتـل وحـدنا الإقلـيم القـديم لولايـة الجزائـر. فبالنسـبة لـي العكـس، فـإن الفـلاح بالتـل (الجزائـري).. يشـكل عضـوا مسـاعدا و مفيـدا للغايـة و ضـروريا لكـل مؤسسـة جديـة مـن الناحيـة الأخـرى للبحـر الأبـيض المتوسـط. إننـي أرى.. أن فـلاح هـذه الـبلاد سـيتلقى طرقنـا الفلاحيـة.. و يقتـرب منـا يومـا بعـد آخـر، كلمـا اقتربنـا كـذلك نحـن

(1) - CH. – R Agéron. Les Algériens musulmans.. op. cit.. p. 378.
(2) - F. Hugonnet. Op. cit.. voir pp. 119 – 123.

منه[3]. و لكن لم يكن – في الحقيقة – إلا الإبعاد و الإبادة بشكل عام، فكيف ينزل المستعمر عن غروره و كبريائه؟!

ويضيف رئيس مكتب القالة: "منذ بضعة سنين.. فإن التفكير العام، أصبح مهتما نوعا ما بالمسائل الفلاحية. و قد تم التذكير بمثال: انجلترا التي هي أكثر تقدما منا في هذه الناحية و لكن كنا قد سجلنا كذلك أن الملكية الكبيرة في القطر الجزائري ليست زراعتنا لامعة مثل ما هو الحال بفرنسا، بحيث يسمح باستخدام الآلات و الوسائل القليلة التي جرت العادة ألا يسمح بها لفلاحينا الصغار.

"إن الجميع يعترف بمزايا تجزئة الأراضي، لذلك فنحن مضطرين للقول – إذن – بأن هذا المشكل يمكن أن يشكل عائقا أمام التقدم الفلاحي، و يعتقد من خلال ذلك، أن الفلاح الأوروبي سيكون "قريبا" مثقل الكاهل، نتيجة تنافس أولئك الذين يتصرفون في القوى الميكانيكية.. و مهما يكن فالكل يتوقع دخول تحويرات عاجلة على حالتنا الفلاحية.. و إذا، و من خلال تلك النظرة، لا مجال للتعجيل في إحداث التجزئة (للأراضي) على نمط ما هو موجود في فرنسا، في الوقت

---

[3] – Idem. Pp. 119 – 120.

الـذي لـم تـذهب فيـه الحكومـة الفرنسية بعيدا فـي البحـث عـن عـلاج لتجزئة الملكية نفسها".

ثـم يـؤول هـذا الضـابط حقـائق ليعطـي آراء ذاتيـة تبـدي هـذه النظـرة الاسـتغلالية: "إننـي أفهـم جيـدا أن الفـلاح بالتـل لـم يظهـر مظهـر الحاقـد بمـا قـدر للمعمـرين و لـم يكـن راغبـا فـي أن يحـذو حـذوهم، باسـتثناء بعـض القـرى التـي ازدهـرت سـواء فـي متيجـة أو بضواحي المدن التي ينظر إليها الفرد الأهلي بعيون مهتمة..

"إن الفـــلاح بالتـــل لـــم يلتـــق – عمومـــا – بـــالفلاحين الأوروبيـين.. و أن هـذا البربـري الـذي نرغـب فـي حملـه كـي يحـذو حـذونا لـيس لـه بعـد نظـر.. و لـم يـر مطلقـا فلاحـا أوروبيـا اسـتقر – قريبـا – منـه منـذ مـدة طويلـة.. كمـا أن تعاقـب المعمـرين فـي كـل مكـان و القـادمين بـدعوى اسـتغلال كـل أراضـي الـبلاد ثـم اختفـاءهم بشـكل أو بـآخر و قـدوم آخـرين، لـم يحـدث أي تغييـر كبير في الأراضي المحيطة"[2].

و قـد سـجل لنـا كـذلك هـذا الضـابط ملاحظاتـه و شـهاداته حـول أكثـر القبائـل الرافضـة لأفكـار المسـتعمر الفلاحيـة و غيرهـا، و إذا كانـت بعـض القبائـل تسـتجيب لأوامـر رئـيس المكتـب العربـي المنصـب جديـدا لإدارة دائرتـه، فقـد يـأمر هـذا العسـكري مـثلا

[2] – F Hugonnet. Op. pp. 151 – 152.

بالقبائل التابعة له بزراعة أراضيها و اقتناء ثيران من أجل الحرث. و لكن حينما يخلفه آخر يأمرهم بعكس هذا تماما إذ تبين لهم أنه "رجل آخر يختلف تماما عن أسلافه، و أنه رجل سيف، فيبدأ يسخر من ثيرانهم و محاريثهم لينتهي إلى حملهم على مبيعها. و هكذا يرغم سكان الدائرة على بيع ما اشتروا و اشتراء بعد ذلك ما باعوه.. فكيف يمكن للأهالي أن يخضعوا لأوامر متناقضة؟"[1].

يتضح أن الفلاحين الجزائريين كانوا مثقلين بكل وسائل التعسف و الاضطهاد، فضلا عن الطرق الفلاحية المتناقضة التي تملي عليهم ظلما و قهرا عن طريق التعسف في استخدام السلطة الاستعمارية.

و مما يؤكد ذلك أن "رندن" (Randon) لم يبق على السياسة الأهلية إلا لخدمة مصالح الاحتلال و الاستعمار. كان هذا الحاكم العام قد أحدث ما يسمى بـ "الزمالة الصبايحية"[2] تم تجميعهم في قرى عسكرية. و تتشكل من فرسان من "الطبقة الأرستقراطية للعرب" منحت لهم قطع أرضية تقدر بحوالي 12 هكتارا لكل عائلة زيادة على منحهم آلات فلاحية

---

[1] – Idem. Pp. 148- 149.

[2] - لقد وضع "رندن" في كل قسمة "زملة" في شكل القطاع، كان قد تم التنازل عنها للمعمرين – فيما بعد – من اجل تأسيس مراكز جديدة سكانية أوروبية. أنظر:
L. De Baudicou. Histoire dele colonisation del'Algérie. Paris 1860. P. 549.

لاستغلال تلك الأراضي. غير أنهم منعوا – بعد ذلك – من زراعة تلك الأراضي و كلفوا بمراقبة تحركات القبائل المتمردة و مساعدة السلطة على جباية الضرائب[3].

و على الرغم من الفائدة التي كان يعلقها "رندن" من هذه التجربة، فقد باءت بالفشل الذريع،و كان من نتائج مصادرة الأراضي هو إجبار القبائل على إصلاح الأراضي البور "و جر الفلاح الصغير في دائرة جهنمية"[4].

و بات الفرد الجزائري لا يستطيع أن يقوم بزراعة الأرض من جديد دون أن يشتري عن طريق القرض الحبوب من أوروبي أو يهودي بمجموع يصل إلى 40% بالنسبة لشهرين، أي بمقدار 240% في السنة. و إذا كان المحصول الزراعي جيدا، تنخفض الأسعار – أحيانا – من 20 إلى 30% في اليوم الواحد.. و قد كتب "رندن" في عام 1868م ما يلي: "ينبغي أن يقضي على الربا أو أن الشعب العربي يموت"، غير أن الربا قد أثبت استمرار وجوده[1].

"و قد تضاعف نشاط المكاتب العربية، حيث قامت بحفر الآبار و بناء السدود و محاولة شق الطرق و تطوير زراعة

---

[3] – CH. André Julien. Op .cit.. p. 409.
[4] – Idem. P. 409.
[1] – Idem.. pp. 409 – 410.

الحنطة و الذرة بالإضافة إلى زراعة القمح و الشعير و تشجيع استغلال الحدائق و غرس الأشجار و كروم العنب و الدخان. و كانت تلك المكاتب تفكر في إمكانية جعل زراعة السكر و خاصة القطن تتكيف مع مناخ القطر الجزائري. كما اهتمت أيضا بتربية الدواجن. و لكن يبدو أن الشروط الغير قارة لا تسمح.. ذلك أن هم الفلاح إنما كان يتمثل في المحافظة على أراضيه و امتلاك الحبوب لكي تسمح له بالبقاء، في حين كان أغلبية الأهالي يعانون من الجوع"[2].

لقد كان – فعلا – الأهالي يعانون من ظواهر عدة نتيجة هذا الاستعمار الغاشم و القابع على رؤوس الناس، كانت ظاهرة المجاعة والمرض و انتشار الأوبئة التي ما فتئت تفتك بمئات الآلاف من السكان، و لكن ماذا فعلت السلطات الاستعمارية و الدولة الفرنسية تجاه شعب عملت على تدمير كل مقوماته و محاولة محوه من الوجود؟!..

لقد كان دور المكاتب العربية يقتصر – غالبا – في هذا المجال على رفع تقاريرها إلى السلطات العليا لوصف ما يجري وما يحدث دون محاولة منها أو من سلطاتها التقليل من معاناة الأهالي أو العمل على تحسين أوضاعهم. ففي عام

---

[2] – CH. André Julien. Op. cit.. p. 410.

1856م رفع مكتب بوسعادة تقريره مبينا – فقط – حالة الجفاف التي أصابت المنطقة و هلاك الكثير من مواشي و إبل قبيلة أولاد نايل[1].

كما أوضح تقرير مكتب دائرة بجاية – مثلا – فشل المزروعات الصناعية كالقطن نتيجة الجفاف، مبينا رداءة المحصول الزراعي بشكل عام[2]. و أوضحت أيضا تقارير مكاتب أخرى فشل تلك المزروعات سواء بدائرة عنابة أو جيجل أو غيرهما[3]، و من جهة أخرى أدرك الاستعمار الأوروبي الفائدة التي يمكن أن يجنيها من زراعة الزيتون و إنتاج الزيوت. ذلك أن المعمرين – في السنوات الأولى من الاحتلال – قد اهتموا بإنتاج الزيت و الصناعة المخصصة له، لما كانت تدره على المستعمر من فوائد جمة. فقد صارت مقاطعة قسنطينة لوحدها عام 1853م تحتوى على 24 مطحنة زيت ليصبح هذا العدد 32 بعد سنة واحدة فقط[4].

هذا في الوقت الذي كانت فيه "إدارة الدولة تبحث عن كل الأراضي التي يمكن أن تطالب فيها بحقوق الدولة". و كان الاستعمار يتوطد في كل مكان دون اتباع قواعد ثابتة و

---

(1) – F80 505. Cercle de Bou-Saâda. Année 1856.
(2) – F80 505. Cercle de Bougi. Mois de mars 1856.
(3) – F80 457. Raport du 27 novembre 1851: voir aussi F443. 1er janvier 1854.
(4) – Clément Duvermois. L'Algérie ce qu'elle est ce qu'elle doit être.. op. cit.. p. 73.

محددة، بل الأخطر من ذلك أن هذا الاستغلال المتجاوز لكل ا لحدود، قد جعل الأرض عاقرا، بالإضافة إلى إهمال الفلاحين أراضيهم.. و هكذا ففي سنة 1860م بينت التقارير ضآلة نجاح انتشار المحراث الفرنسي بين الفلاحين، و عندما لا يتم طردهم فإن الفلاحين – أنفسهم – يتركون الحقول التي انتقلت بين أيدي الأوروبيين، و فوق تلك الحقول كانوا يستطيعون أن يعملوا كخماسين حيث كان يفرض عليهم المعمرين تكاليف ثقيلة جدا[1].

هذا بالإضافة – كما رأينا – أن المكاتب العربية قد أوقفت كل مبادرات الفلاحين الذين كانوا يريدون زراعة الأشجار المثمرة و ذلك من أجل جعل أكبر قدر ممكن من الاحتياط لأراضي الاستعمار. إن النتيجة الأكثر وضوحا هي الحياة الريفية – أساسا – للفلاح التي لم تتغير منذ الاحتلال ما عدا في نقطة واحدة و هي: أنه كان قد اضطر إلى إهمال أراضيه الخصبة"[2]. و ماذا بقي له بعد أن طرد من عقر داره؟!.

كما أن الاتصال بالاقتصاد الفرنسي ن النوع الليبيرالي و الرأسمالي، كان قد ترتب عنه أسعار مرتفعة لم يستفد منها – الفلاح الجزائري – حيث انتقل من اقتصاد ذي نمط متفتح

---

(1) – A. Nouschi. Op. cit. p. 287.
(2) – Idem.. p. 301.

بـدون أن يهيـأ ماديـا إلـى هـذا الانتقـال.. هـذا فـي الوقـت الـذي كـان فيــه قــد احــتفظ بإطــاره الاجتمــاعي القــديم، و هــي القبيلــة بكــل تماسـكها.. و لكـن منـذ عـام 1863م، كـان قـد اهتـز تماسـك القبيلـة و اختــل تواونهــا بشراســة بواســطة "الســيناتيس-كونســلت" علــى كافــة المســتويات الاقتصــادية و الاجتماعيــة[3]. و كــذا نتيجــة المراسـيم الأخـرى و القـوانين و القـرارات التـي لـم تبـق للقبائـل أي شيء، بل قضت على كل ما عندهم.

ثانيا ـ تحطيم البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري:

لقــد تحطمــت نتيجــة الاســتيطان البنيــة الاقتصــادية و الاجتماعيـة للمجتمـع الجزائـري، و أصـبح سـيد الأرض عبـدا فـي أرضه و خماسا عند الغازي الدخيل المحتل.

[3] – Idem.. pp. 300 – 301.

و لعـل الجـدول التـالي يبـين أوضـاع الجزائـريين الفلاحـين خلال سنة 1901[1]:

ملاكون	رجال – نساء – أولاد 1.768.000	النسبة المئوية من المزارعين 54,7%	اليد العاملة 620.899	النسبة المئوية بين السكان العاملين 54,7%
مزارعون	107.499	3,3%	37.455	3,3%
خماسون	998.935	30,98%	350.775	30,98%
عمال	356.128	11,02%	151.108	11,02%
المجموع	3.230.56	100%	1.116.187	100%

لقـد بلغـت نسـبة الخماسـين نسـبة عاليـة عـام 1901، حيـث وصـلت (30,98%) و هـي مؤشـر خطيـر عـن تحـول الملكيـة العامـة للجزائـريين إلـى ملكيـات خاصـة يسـتحوذ عليهـا الكولـون كمـا أن نسـبة العمـال الـدائمين أو الموسـميين (11,02%) هـي الأخـرى نتيجـة لنمـو القـروض الربويـة و لجـوء الفلاحـين الجزائـريين إلـى الرهنيـات، و عنـد عجـزهم عـن اسـترداد القـروض ماديـا يتنـازلون عـن أراضـيهم

[1] – CH. – R. Agéron: Les Algériens musulmans et la France, P. U. F. T. 2, p. 266.

و يتحولـون إلـى عمـال زراعيـين كـادحين، و الغريـب فـي الأمـر فـإن أصـحاب المناصـب الإداريـة و المـوظفين بمـا فـيهم القضـاة و المعمـرون و رجـال الـدين الرسـميين مارسـوا بحكـم مناصـبهم نشـاط الرهنيـة أو اشـتروا أراضـي فلاحيـة فـي أمـاكن إقـامتهم أو فـي دائـرة ممارسـة صـلاحياتهم منـذ عين بقـانون 1897[1] إلـى أن صـدر قـانون 15 جـوان 1906 الـذي يـنص علـى منـع مثـل هذه الممارسات على الموظفين المحليين.

و الأمثلـة عـن هـذه الحـالات كثيـرة مـن بلديـة كاشـرو المختلطة (دائرة معسكر)، نسوق بعض الأمثلة:

"شـراء نائـب المتصـرف الإداري لبلديـة كاشـرو المختلطـة "جـان بيـار فالنتـان" (Jean Pierre VAENTIN) لـثلاث قطـع أرضـية زراعيـة تقـدر مسـاحتها الإجماليـة بتسـع هكتـارات مـن ثمانيـة أشـخاص، ينتمـون إلـى عـائلات بـوعلي، بوشـنتوف، خليفي، هشمان بمبلغ إجمالي قدره 400 فرنك[2].

"شـراء بيـار راوول" (Pierre RAOUL) مـدير مدرسـة ابتدائيـة بمركـز البـرج الاسـتيطاني (شـمال معسـكر) لقطعتـي أرض زراعيـة بمسـاحة إجماليـة تقـدر بـ06 هكتـارات فـي مكـان

---

(1) - عبد اللطيف بن أشنهو. تكون التخلف في الجزائر، الجزائ: ش. و. ن. ت. (د. ت)، ص. 231. عن بن داهة عدة: المرجع نفسه. ص. 21.

(2) – Etude de M^r PARADIS Victor Notaire à Paltkao. (Oran), enregistré à Mascara le 03/01/1914, F11, C02, 2V. .22 .عن بن داهة عدة، ص

يدعى البهاليل بمبلغ قدره 50 فرنكا من المدعو مرجي عقمان ولد بن عطا ولد قدور فلاح بدوار الطمازنية[3].

"شراء «ترجمان جول» (TORDJMAN Jules) موظف إداري (محاسب)، لقطع أرضية زراعية مساحتها 05 هكتارات من المدعو عمارة حاج خلاف بدوار الحساسنة التابع لبلدية سعيدة المختلطة بمبلغ قدره 3.000 فرنك[4].

"شراء «بوص أو جين » (BOS Eugène) تاجر – لم يفصح العقد التوثيقي عن طبيعة التجارة التي يمارسها – أرضا فلاحية تدعى قوير قوجيل بدوار البرج مساحتها 7,25 هكتار بمبلغ 1.000 فرنك من رفاس يمينة بنت القايد مخفي محمد ولد مصطفى[1].

لقد استغل المستوطنون كثيرا نفوذهم و سلطتهم لشراء الأراضي الفلاحية من الجزائريين بأسعار تنخفض بثلاث حتى أربع مرات عن سعرها الحقيقي، و لم يسددوا مبالغها التي كانت تصب في صناديق الإيداع إلا بعد ثماني سنوات[2].

---

(3) - Ibid, enregistré à Mascara le 06/02/1914 – F19 – C19 – V. 153 bis.

(4) - Etude de Mr PARADIS Victor Notaire à Palikao. (Oran) enregistré à Mascara le 27/03/1914 – F61 – C07 – V. 153. 22 عن بن داهة عدة ، ص.

(1) – Ibid, enregistré à Mascara le 23/01/1914 – F11 – C08 – V. 158., عن بن داهة عدة، ص. 22.

(2) – تن داهة عدة، ص. 23.

و نتيجة للمصادرة و الحجز، و تحرير عملية تسويق الأراضي، إضافة إلى الكوارث الطبيعية (الجفاف – الفيضانات – الجراد..) و تعدد الضرائب التي بلغت خمسة عشرة نوعا من الضريبة يؤديها الفلاح الجزائري لإدارة الاحتلال، انتهى الأمر بالجزائريين المرتبطة حياتهم بالأرض إلى التحول إلى أجراء و خماسين، حيث بلغت نسبة الأجراء العاملين في مزارع الكولون 42,2% من مجموع سكان الريف سنة 1905 لترتفع هذه النسبة إلى 45,7% سنة 1914 ثم إلى 46% في عام 1950[3].

و في سنة 1930 كانت الملكيات العقارية تشغل 428.032 عاملا زراعيا سدسهم دائمون أي 71.340 عاملا زراعيا[4]، بل الأمر أدهى من ذلك، فقد تحول الكثير من الفلاحين الجزائريين الذين فقدوا أراضيهم نتيجة الضرائب و الرسوم التي أثقلت كاهلهم إلى التسول و التشرد و تعرضوا للهلاك، كما ظهرت طبقات جديدة في المجتمع الريفي ممثلة بشكل أخص في فئة شبه بروليتارية، و عمال زراعيين أجراء، و تغير هيكلي يجسده طابع الثنائية الزراعية: وجود

---

(3) - نفسه، ص. 23.

(4) ADDI Lahouari: De L'Algérie près coloniale à L'Algérie coloniale, Alger: E. N. A. L. 1985, p. 125.

قطـاع المعمـرين المتـوفر علـى أحـدث التجهيـزات و جميـع وسـائل الـدعم و المسـاندة (الأراضـي الخصـبة، البـذور الجيـدة، الوسـائل التقنيـة، اليـد العاملـة الرخيصـة) و يتعـاطى إنتاجـا رأسـماليا موجهـا بشـكل أساسـي للتصـدير الخـارجي، و بجانبـه قطـاع فلاحـي تقليـدي يتكـون مـن صـغار الفلاحـين، و الفلاحـين الفقـراء المعدمين، و فئة قليلة من كبار الفلاحين الأغنياء[1].

و تشـير بعـض الإحصـائيات المتـوفرة أنـه مـن بـين مجمـوع السـكان الـذكور القـادرين علـى العمـل الفلاحـي و البـالغ عـددهم 1.060.000 شخصـا خـلال عـام 1955 يوجـد 500.000 عامـل موسـمي، و 100.000 عامـل أجيـر فـي مـزارع الكولـون، أي حـوالي 56,6% مـن الفئـات البروليتاريـة و شـبه البروليتاريـة، إلـى جانـب 210.000 مـزارع صـغير يعيشـون بمصـادر دخـل خـارج النشـاط الفلاحـي، فـي طريـق التحـول إلـى صـفوف البروليتاريـا الزراعيـة، و يضـاف إلـى هـذا العـدد 2.000.000 عاطل عن العمل، مقابل 315.000 عاملا[2].

ثالثا – الفقر و الأوبئة و المجاعات:

---

[1] – مصطفى مرضي. "المجتمع الريفي: من الاستقلالية إلى التبعية، معالم و دلالات" إنسانيات، العدد 07، جانفي – أفريل 1999، مجلد III، ص. 17. عن بن داهة عدة، ص. 24.

[2] – نفسه. عن بن داهة عدة، ص. 25.

كـان مـن نتـائج ظـاهرة الاسـتيطان تجريـد الأهـالي مـن أراضـيهم و إحـلال محلهـم غـزاة مـن أجنـاس أوروبيـة مختلفـة، أكثـرهم مـن أراذل أقـوامهم و مـن المجـرمين. كمـا ترتـب علـى هـذه الظـاهرة الاسـتعمارية الإجرامية، أن تـرك النـاس أراضـيهم قهـرا و ظلمـا و طغيانـا، لأن الفـرد الجزائـري يخيـر بـين الخـروج مـن أرضـه تسـليمها للكولـون أو يقتـل، و فـي أحسـن الأحـوال يُعطـى لـه مقابـل بيـع أرضـه دراهـم بخسـة معدودة.

لقـد اسـتمرت المسـاحات الزراعيـة للفلاحـين الجزائـريين تـزداد انكماشـا يفعـل قـوانين الملكيـة و تجزئـة الأراضـي و المصـادرة لأجـل المنفعـة العامـة، فبالمقابـل كانـت مسـاحات القطـاع الفلاحـي للمعمـرين تـزداد اتسـاعا، زد علـى ذلـك التوزيـع غيـر العـادل للمعـدات الفلاحيـة ففـي حـين كـان بحـوزة الكولـون 18.940 جـرّارا سـنة 1954، لـم يسـتفيد الفلاحـون الجزائريـون سـوى مـن خـدمات 500 جـرّار، كمـا أن فقـدان المراعـي بـإقليمي التـل و الهضـاب العليـا أدى هـو الآخـر إلـى انتقـال عـدد الأبقـار مـن 08 مليـون رأس سـنة 1865 إلـى 7,5 مليـون رأس عـام 1887 لينـزل هـذا الـرقم إلـى 6,3 مليـون رأس عـام 1900، أمـا عـدد

رؤوس الأغنام فقد انتقل من 1.071.000 رأس سنة 1887 إلى 846.000 رأس سنة 1900[1]، بحيث أصبح نصيب متوسط الفرد من المواشي في القطاع الجزائري ماشيتين خلال عام 1911 ثم 1,8 ماشية خلال عام 1954[2].

و إن كان المستعمر الفرنسي يرد أسباب فقر الجزائريين أساسا إلى افتقار الأراضي الفلاحية الجزائرية إلى المواد العضوية، و قلة المردود الهكتاري، و كثرة عدد الفلاحين، و استخدام الوسائل التقليدية، و ارتفاع نسبة المواليد، فإن الواقع يثبت أن الفقر الذي أصاب المجتمع الجزائري يردّ إلى عوامل منها استمرار الكولون في ابتلاع المزيد من الأراضي الفلاحية الخصبة و تقلص الأراضي الزراعية و الرعوية و انخفاض إنتاج الحبوب بـ 20% أمام تضاعف عدد من السكان في الجانب الجزائري.

لقد كان للسياسة الفرنسية التي تركت بصماتها و توقيعها في كل مجالات الحياة الآثار على الحالة الاقتصادية الزراعية و على ظروف الفلاحين المعاشية، و أن الكارثة التي أودت بحياة 500.000 نسمة من الأهالي سنة 1867 – 1868

---

(1) – ADDI Lahouari. L'histoire du Maghreb, Paris 1976, p. 124.

(2) – بن داهة عدة، ص. 13- 14.

وقعت في الأراضي الخصبة و أراضي الشمل القديمة قبل أن تمسها الإجراءات التطبيقية القانون 1863[3].

و مع أن احتياطي المعمرين من الحبوب لم ينقص منه شيء، لم يخطر ببال أحد من الرسميين أو من الخواص أن يبذل يد المساعدة للجائعين[1].

لقد عرفت البلاد في العهد الاستعماري عدة مجاعات و قحوط حادة تركت آثارها السيئة على الأهالي. و من أهم هذه الآثار التي خلفتها نشر الأوبئة الفتاكة بينهم كالكوليرا و التيفيس و غيرها، و ضياع الثروات المدخرة و بيع العقارات و الأراضي تحت الضغوط المختلفة، و منها الديون التي تراكمت عليهم من الضرائب العقارية غير مدفوعة، و فوائد القروض الربوية التي كانوا يلجئون إلى أخذها من البنوك و المرابين اليهود و غيرهم"[2].

كما عرفت البلاد الجراد و اكتساحه الزراعة، حيث صارت القبائل مهددة بـ "انهيار شامل" نتيجة ما أتلفته الجراد من زراعتها[3]، و استمرت تلك الأزمة الاقتصادية. ففي عام

---

[3] – مصطفى الأشرف. الجزائر: الأمة و المجتمع، ترجمة د/ حنفي بن عيسى، الجزائرن م. و. ك، 1983، ص. 15

[1] – المرجع السابق، ص. 15.

[2] – صالح العنتري، مجاعات قسنطينة .. نفس المصدر، ص. . 15، 47 – 50.

[3] – A. Nouschi. Op. cit.. voir pp. 198 – 199.

1846م، رفع مكتب قسنطينة تقريره مبينا أن الزراعة عانت الكثير عودة اكتساح الجراد لها. هذا في الوقت الذي كلف فيه ضباط المكاتب بمراجعة قوائم الحرث لتأسيس الضريبة[4] حتى و لو كانت حالة الأهالي بمثل هذه المأساة من المجاعة و الفقر و المعانات.

كما حلت سنة 1847م، بأزمة حادة ذلك أن آفة الجراد التي كان يطلق عليها "ريح الصحراء"، بالإضافة إلى الجفاف و القحط الشديد قد أدى إلى هلاك الناس و المواشي[5]. ذلك ما سجلته لنا تقارير مكاتب المقاطعة ملفتة انتباه السلطات العليا حول الحالة الصعبة التي كان يوجد عليها السكان حيث لا ينتظر جني المحاصيل الزراعية. مما جعل الأهالي يعيشون في قلق و هلع"، في حين أشارت التقارير إلى استخلاص الضريبة – تقريبا – كاملة، و هو أمر يبين إلى أي حد لا إنسانية لهذا الاستعمار القابع على رؤوس الناس بقوة الحديد و النار.

و لم تكن كذلك سنة 1848م بأفضل من سابقتها، فقد شهدت فيها المقاطعة انتشار الفقر بشكل رهيب و استمرار تأثير القحط على

A. O. M. F80 493. Cercle de Constantine. Rapport de la 2eme quinzaine de juin 1846.

(4) – F80 510. Rapport fait au ministre de la guerre le 2 septembre 1847.

(5) - F80 510. Rapport fait au ministre de la guerre le 7 juillet 1848.

المنطقة في عام 1848م[1]، و قد صادفت تلك الأزمات الاقتصادية، هجرة الأوروبيين إلى البلاد بشكل عام، فكان همهم الوحيد هو تجريد الأهالي من أراضيهم بمختلف الوسائل و استغلالها لأن "الفلاحة – كما قال "ش. ريشار" – تعد أولى مصالح الدولة"[2] الاستعمارية.

بالإضافة إلى ذلك كان ضباط المكاتب العربية و القوات الاستعمارية بشكل عام يعملون على إخضاع الأهالي بمختلف الوسائل منها إضرام النار في القرى و إنزال الغرامات المادية[3] و العقوبات الجماعية و حجز الأمتعة و الأملاك الفردية و الجماعية حيث استمرت هذه العقوبة الأخيرة كإجراء حربي رهيب.. ذلك أن الأراضي المحجوزة كانت تعود إلى أملاك الدولة[4].

و هكذا كانت إدارة أملاك الدولة تبحث برغبة شديدة عن الأراضي التي يمكن أن تطالب فيها بحقوق الدولة. و الأخطر من ذلك أن استغلال الأراضي من طرف المعمرين، قد جعل منها عقيمة لا تنتج شيئا، مما أدى بالفلاحين إلى الهجرة بعيدا عنها، بعد أن انتقلت بيد الأوروبيين حيث تحول البعض من

(1) – F80 510 Rapport du 23 février 1849.
(2) – CH. – Rchard ; Du gouvernement arabe.. Op. cit.. pp. 64 – 65.
(3) – A. Nouschi. Op. cit.. p. 171.
(4) – A. Rey. Goldzeiguer. Op. cit.. p. 38.

هؤلاء الفلاحين إلى خماسين في حقولهم و ظل المعمر يفرض عليهم تكاليف ثقيلة جدا[5].

هذا في الوقت الذي تضاعفت فيه نشاط المكاتب العربية في حفر الآبار و بناء السدود و إقامة طرق المواصلات و العمل على زراعة الحنطة والذرة و كروم العنب و الدخان و غيرها، في حين كان الأهالي يصارعون المجاعة و يعيشون في دائرة جهنمية إذ كان الفلاح الجزائري يشتري الحبوب من المعمر بزيادة 40% في الشهرين و 240% في السنة. ذلك أن ظاهرة الربا صرت – آنذاك – تهدد بالقضاء على المجتمع الجزائري[1].

و استمرت أزمة المجاعة من عام 1845م إلى غاية 1850م، حيث كانت سنواتها عسيرة و سيئة للغاية ظل خلالها الجزائريون يعانون من البؤس و الحرمان بالإضافة إلى انتشار الأوبئة[2].

و قد لاحظ العنتري نتيجة لتلك الحالة التي انتهى إليها الأهالي، ضياع أملاك الناس و عقاراتهم تحت تأثير الحاجة إلى النقود بما كانوا يقدمون عليهم من إبرام عقود ربوية تحت

---

[5] – A. Nouschi. Op. cit.. pp. 287 – 288.

[1] – CH. A. Julien. Op. cit.. p. 410.

[2] – صالح العنتري نفس المصدر، ص. 51 – 53، أنظر كذلك.A. Nouschi. Op. cit.. p. 287 – 230

أسماء مختلفة. ذلك أن اليهود قد استولوا – أثناء هذه الأزمة – على كثير من أملاك المسلمين بمقتضى عقودهم الربوية. فقد كان اليهودي يشتري الدار التي تساوي 10 آلاف فرنك بـ 100 فرنكن و استمر انعدام القوت ثلاث سنوات (1847 – 1850)، حيث سعى بعض التجار الفرنسيين إلى جلب الحبوب من مختلف الجهات و توزيعها على المحتاجين بقسنطينة و نواحيها بواسطة تذكر كان يوزعها المكتب العربي على هؤلاء المحتاجين[3].

و إلى جانب الأزمات الاقتصادية صدر مرسوم في 11 جانفي عام 1851م كقانون تجاري ينص على فتح الأبواب أمام تصدير المنتوجات الفلاحية الجزائرية كالحبوب و غيرها إلى فرنسا[1] في حين "كان الأهالي تحت إدارة المكاتب العربية يموتون جوعا و فقرا"[2] نتيجة تدفق المعمرين بشكل رهيب.

و استمرت تلك الأزمات تضرب بقوة الأهالي بالإضافة إلى الممارسات الاستعمارية التعسفية المختلفة من مصادرة

---

(3) نفس المصدر، أنظر ص. 51 – 53.

(1) – A. Nouschi. Op. cit.. pp. 232 – 233.

(2) – J. Duval et A. Warnier. Op. cit.. p. 38.

الأراضي إلى فرض الغرائم و الضرائب الباهضة إلى التدمير الشامل للعنصر الأهالي في كل مقوماته المادية و الروحية..

و لما كانت سنة 1856م حل الجفاف من جديد بالمقاطعة و أدي إلى هلاك المواشي بشكل كبير و استمر هذا الجفاف إلى غاية عام 1861م[3]. و منذ عام 1863م حدث انقلاب جذري فلاحي في القطر الجزائري بمقتضى "السيناتيس – كونسيت" أي المرسوم الإمبراطوري المؤرخ في 22 أفريل و الذي حطم القبائل في ممتلكاتها التي أخذت منها عنوة و قهرا، إضافة إلى ذلك فقد عرفت مقاطعة قسنطينة مثلها في ذلك مثل كامل القطر أزمة أخرى اقتصادية حادة استمرت ما بين سنتى 1866 – 1870م حيث سيطرت من جديد المجاعة و عم البؤس، فقد كانت تلك السنوات من أحلك حياة الأهالي و أعسرها على الإطلاق، و إن لم تكن حياتهم طوال فترة الاستعمار بالحياة السعيدة أو المزدهرة، لقد عانت القبائل الجزائرية معاناة قاسية جدا جراء تلك الأزمات إلى حد أن البعض منها نبش القبور و أكل جثث الموتى[4].

---

[3] – A. Rey. Goldzeiguer. Op. cit.. p. 25. Voir aussi. A. Nouschi. Op. cit.. pp. 291 – 295.

[4] – Ch. A. Julien. Op. cit.. pp. 439 – 440.

و هكذا قضت مجاعة عام 1867م و ما تلاها من الأزمات على عشارات الآلاف من الأسر الجزائرية. و انتشر في عامي 1869 – 1870م الجراد بشكل كبير مما زاد من بؤس الأهالي. كما انتشرت الأوبئة الفتاكة و صار من الصعب تقدير عدد الموتى و الضحايا.

و يصف لنا صالح العنتري ما وقع في البلاد قائلا: و قد لا يخفى ما جرى من الكروب و المحن علينا فأقول أن في سنة 1283 الموافقة لسنة 1866م و في السنتين اللتين بعدها أيضا أعني سنة 84 أربع و ثمانين و سنة 85 خمسة و ثمانين المطابقة لسنة 1868م.

"وقعت مجاعة عظيمة، و قحط في السنين الثلاث ببلد قسنطينة و سائر وطنها و أعظمها بأسا السنة الوسطى.

سببهـــــــا:

"الجائحة و الجراد و غيرهما حسبما يأتي تفصيل ذلك، و لا يشك أحد في أنها مجاعة شديدة أشرف الناس فيها على الهلاك الأمين، و البلاء العظيم بحيث أنه لم يسمع في الزمان السابق بمثلها قط، و أن كل من أدركها من الناس الكبار المسنين في الأعمار، و درى ما قد حصل فيها لضعفاء عامة الخلق، بل و إلى الكثير من خواصهم أيضا بادية و حاضرة من

التشتيت و الفناء و أكلهم للحشيش و نحوه، يقول: ما هي إلا مجاعة سوداء لم نر في الزمان السالف أقبح و أفضح منها، و ليس الخبر كالعيان.

"فإن الجل الكثير من أولئك المصابين صاروا يقتاتون ما لا يباح اقتياته، فتراهم يزدحمون على الوصول إلى هر و دم و ميتة و غير ذلك من الأمور المحرمة شرعا، المستقذرة بالنظر للإنسان عقلا و طبعا، لكون النفس لا تستطيع مشاهدة ذلك فضلا عن أكله، و الحال فإن ضرها فادح قد شمل كل إنسان كما لا يخفى، فالغني منهم أفقرته، و صيرت أحواله ضيقة حرجة جدا، و الضعفاء قد أهلكتهم في حينهم و دمرتهم تدميرا كأنهم لم يكونوا بالأمس، و ما ترك الزمان من بعدهم إذ ذاك إلا مراسم ديارهم خالية خاوية و ذلك هو البلاء العظيم و كفي شاهدا على كون تلك المجاعة سوداء و عظمى أن اسمها لا زال في الخلف ساريا إلى يومنا هذا لم ينقطع عنهم و أحوالهم لم تعتدل منذ حلت بهم إلى الآن، و الحق مع من قيل فيها سوداء مظلمة ليس فيها رحمة للخلق، و صح ذلك منه باعتبار المشاهدة في الأمور الشديدة الواقعة بالإنسان في هذا الزمان، لأن الشر إذا تأملته تجد فيه أوصافا متفرقة، و هاته المجاعة التي حلت بنا السنة المذكورة و ما بعدها قد أتت بأنواع

مترادفة حاوية لجميع الشرور و عمت سائر المأكولات و المشروبات بغلاء زائد في أسعارها كلها فكانت سبا في إتلاف مال الإنسان عليه حتى صيرته في الفقر الفادح من أجلها، و أعجزته عن تحصيل قوت نفسه و سيأتي الكلام عن تفصيل ذلك في محله".

"فأقول أولها الجائحة:

أ – فإنها قد أفسدت الزرع، و أعدمت حصاده برا و شعيرا مع سائر المزارع و النباتات بأسرها بحيث لم يبق للفلاحين مطمع فيها البتة.

ب – و تاليها المواشي، من بقر و غنم و بهائم قد أتلفتها الرهمة الواقعة في السنة الثانية، و هي سنة 1284هـ - 1867م، و سببها من أجل انقطاع ما يدخر لها في مصيف تلك السنة من علف و تبن و قرط لتقتات منه في فصل الشتاء، حتى لم يبق منها إلا القليل جدا، مع أن الحراثة في تلك السنة ضعيفة أيضا لما فيها من الكلفة و المشقة على الفلاحين، مع عدم وجود حبوب الزراعة و المواشي في تلك السنتين اللتين قبلها حسبما تقدم ذكره آنفا.

"فثبت الآن و ترجح بحسب ما سطر، أن الجائحة المزبورة؟ المذكورة و الجراد قد نشأ منهما ضرران انعدام الزرع و موت المواشي بحيث لم يبق للناس إذ ذاك شيء

يتعاملون به، أو يستندون منه عند الحاجة إلا من أسلمه تعالى، و ذلك نادر قليل، و النادر لا حكم له.

"و خامسا خلال غلاء الأسعار، في السنين الثلاث المتقدمة في سائر الحبوب و الأقوات المطبوخة و غير المطبوخة، مع عدم الدراهم بأيدي الناس وقتئذ، و قل البيع و الشراء إذ ذاك و كيف يوجد ذلك، و بما يكون و ينتج مع أن البيع لا يأتي إلا من محصولات الكسب كما لا يخفى، حيث أن الكسب طرأ عليه العدم و الفناء كما تقدم، زادت المصيبة على أهله بأضعاف و أنواع متنوعة لا يحصيها الفكر و لا يثبت لها العقل، و آل بهم ذلك للسيبة و الفناء لا محالة، و ربما أكل بعض الناس بعضا وقتئذ.

"و لولا فضل الدولة الفرنسية، و تعطفاتها الخيرية و إحسان ولاتها على كثير من الخلق بسلف الحبوب و نحوها لضاع الناس بأجمعهم، او يحل بهم مثل ما حل ببلد تونس و أهلها **وطنها** لا محالة فإنه يحكى عن المجاعة التي أصابتهم وقتئذ ما يضيق الصدر منه و لا يمكن لذوي كبد حنين أن

يسمع ما جرى فيها، إذ ما وقع عندنا بالنسبة إليهم يكون عشا لهم و الله أعلم.."[1]

و لم تواجه فرنسا التطور الحاصل في عدد السكان – المسلمين – الجزائريين و الذي انتقل من 2.307.000 نسمة سنة 1858 إلى 9.000.000 نسمة عام 1953[2] باستصلاح الأراضي الزراعية و توسيعها زرعها حبوبا لسدّ حاجيات السكان المعاشية[3]، و لم تفعل شيئا أمام التناقص المستمر لمتوسط نصيب الفرد الجزائري من الحبوب و الذي انتقل من 5,9 قنطار للفرد الواحد سنة 1870 إلى 4,9 قنطار للفرد الواحد سنة 1911 ليصبح 2,8 قنطار في 1936 إلى أن يصل إلى 02 قنطار للفرد الواحد سنة 1950، و بهذا الشكل يكون إنتاج الحبوب قد انتقل من 18 مليون قنطار سنة 1934 إلى 20 مليون قنطار سنة 1954، في حين تزايد عدد السكان الجزائريين خلال هذه الفترة (1934 - 1954) بثلاث ملايين نسمة.

---

[1] - صالح العنتري: مجاعات قسنطينة، تحقيق و تقديم: رابح بونار، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، 1954، ص. 54 – 58.

[2] - تطور عدد سكان الجزائر (1858 - 1953)

السنة	1858	1876	1896	1926	1936	1948	1953
عدد الجزائريين	2.307.000	2.462.000	3.781.000	5.150.800	6.201.100	7.679.100	9.200.000
عدد الأوروبيين	180.300	344.700	578.500	833.400	946.000	9.22.300	1.000.000

المرجع: Pierre Montagnon. La guerre d'Algérie, Paris 1984, p 51. عن بن داهة عدة، المرجع نفسه، ص. 11.

[3] – Idem., p 122.

و مـوازاة لتنـاقص متوسـط نصـيب الفـرد الجزائـري مـن الحبـوب و تقلـص المسـاحات الزراعيـة فـي قطـاع المسـلمين الزراعـي، فـإن مسـاحات الكـروم مـن 23.000 هكتـار سـنة 1880 إلـى 45.000 هكتـار عـام 1954[1] هـذا فضـلا عـن المسـاحات التـي كانـت تحتلهـا الحمضـيات و أشـجار الزيتـون و التبغ.

و الجـدول الآتـي يعطينـا صـورة تشخيصـية عـن التطـور السـريع الـذي حـدث فـي مسـاحات قطـاع المعمـرين الزراعـي علـى حساب قطاع الفلاحين الجزائريين.

السنة	1850	1870	1880	1890
المساحة بالهكتار	115.000	765.000	1.245.000	1.635.000

السنة	1900	1920	1940	1954
المساحة بالهكتار	1.912.000	2.581.000	3.045.000	3.028.000

المرجع:

Benjamin STORA. Histoire de l'Algérie Coloniale 1830 – 1954, Alger. E.N.A.L, 1996,p 48.

[1] - Idem. P 123. عن بن داهة عدة، ص. 12.

و شـــهادة الكاتـــب الفرنســـي "ألبـــرت كـــامي" « Albert CAMUS » الـــذي ســـاج فـــي بـــلاد القبائـــل فيمـــا بـــين 05 و 15 جـوان 1939 تكشـف عـن الكثيـر مـن الشـهادات عـن الفقـر الـذي حـل بـالمجتمع الجزائـري إبـان الاحـتلال الفرنسـي، فمـع اعتـزازه بالحضـــارة الفرنســـية فـــي الجزائـــر إلا أنـــه أدلـــى بشـــهادته قـــائلا: "أعتقـد جازمـا بـأن 50% علـى الأقـل مـن الشـعب الجزائـري يقتاتون من الحشائش و جذور النباتات[1].

و طبيعـــي أن تحـــدث المجاعـــات فـــي وســـط المجتمـــع الجزائـــري أمـــام إفســـاح المجـــال لتوســـع مســـاحات الكـــروم، و إهمـال زراعـة الحبـوب، و تزايـد عـدد السـكان، و ضـعف متوسـط المـردود الهكتـاري للحبـوب فـي القطـاع الفلاحـي الجزائـري مقارنـة مـع القطـاع الفلاحـي للمعمـرين كمـا يوضـحه الجـدول التالي:

(1) – Hamid- AIT AMAR « La question agraire aujourd'hui » in Insaniyt n° 07 – 1999, p 34.

إنتاجيـــة الهكتـــار بـــين القطـــاعين الفلاحيـــين الجزائـــري و الأوروبي (12954)

الإنتاج	متوسط المردود الهكتاري	
	القطاع الفلاحي الجزائري	القطاع الفلاحي للمعميرين
قمح صلب	3,38 قنطار	8,7 قنطار
قمح لين	4,22قنطار	7,58 قنطار
شعير	07 حتى 08 قنطار	27 حتى 30 قنطار

المصدر: أنجز الجدول بناء على المعلومات الواردة في:

Manquené (J) L'Oranie et ses richesses agricoles, Oran 1930. P 180.عن بن داهة عدة، ص 18

فنظـرا لمـا تركتـه المجاعـات مـن آثـار سـيئة فـي نفـوس الجزائـريين فإنهـا بقيـت عالقـة فـي الأذهـان، يستشـهدون بهـا كحـوادث تاريخيـة تنفـرد بهـا بعـض السـنوات كقـولهم "عـام القحـط" أو "عـام الشـر" (1867 - 1868)، و "عـام الجـراد" (1860)، (1930)

و "عام مريكان" أو "عام البون" (1942)[1].

[1] - بن داهة عدة، ص. 19.

و يفصل تقرير استعماري الحالة الاقتصادية للسكان الجزائريين كالتالي:

"فإلى الملامح التعسفية هذه، يضاف اجتياح الجراد أثناء سنة 1866، و هو الاجتياح الذي كانت حصيلته الدمار الكامل لكل المزروعات بما فيها الفواكه

و الخضر التي يجد فيها المستقرون من السكان أثناء موسم الخريف مردودا لعيشهم.

"و علاوة على ذلك أصيبت الآبار، و المنابع و المجاري بتسمم بفعل فضلات الجراد، مما أسهم في تقوية الكوليرا و التيفيس لدى السكان بشكل مخيف، في الوقت الذي كانوا موضوعا لشتى الآفات.

"و لم تنج قطعان المواشي الأخرى بسبب المياه المسمومة، و انعدام الكلأ عبر المساحات الهائلة التي حرمها الجفاف من أي نبات، و عليه فقد أبيدت قطعان بكاملها في نقاط كثيرة و في غضون ثمان و أربعين ساعة، حتى أن انحدر سعر الأغنام في بعض الأماكن إلى فرنك واحد، هذا عند مشارف مدينة المدية، أما في الجنوب فقد قل سعرها عن الفرنك الواحد، وقد تم للفرقة العسكرية التابعة للأغواط شراءها بخمسين سنتيما للرأس الواحد.

"تلك هي معاناة الفلاح الذي قدم ضريبته لأنواع الأوبئة، و لكن ما حال الخماس بعدما تم ذلك النقص في الحرث، و بات من غير شغل؟ "فالفلاح الذي كان يحرث بمحراثين خلال السنوات المتوسطة أصبح لا يحرث سوى بواحد، و مستخدما خماسا واحدا بدل اثنين سابقا، كما أن عددا لا بأس به من الملاكين الصغار قد باشروا الحرث بأنفسهم، و هكذا بقيت جماهير الرجال و النساء و الأطفال من غير موارد للرزق. و جاءت لتغص بها مراكز التسول، و على الرغم من التوسع في المشاريع ذات النفع العام، فإن هذه لم تكن قد أعدت إلا في نطاق جد محدود خارج منطقة التعمير، لم يستفد منها سوى جزء قليل من السكان، في حين بقي الجزء الأكبر من المساكين دون أي انتفاع[1].

14 ماي 1869

يواصل الجراد إتلافه في المقاطعة، إلا أنه لم ينتشر إلى حد الآن إلى في الناحية الواقعة غرب الطريق الواصلة بين فيليب فيل و بسكرة. و سيعرفكم الجدول أدناه بأسماء القبائل التي غزاها الجراد بحسب المناطق و بالمساحات التي تغطيها

(1) - المصدر: H. 230, A.M.G. عن عبد الحميد زوزو: نصوص و وثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، 1830 – 1900، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2007، ص. 113.

حشـــوده الكثيفـــة، و بالخســـائر الحاصـــلة مقـــدرة مســـاحتها بالمحراث (الزويجة) و كذلك بالقبائل المهددة.

- جهة قسنطينة –

أسماء القبائل	المســـاحات التـــي يغطيهـــا الجـــزاد مقدرة بالهكتارات	الخســـــــائر الحاصـــلة مقـــدرة بـــــــالمحراث (الزويجة)	القبائل المهددة
أولاد عبد النور	50.000	2/21	أولاد كباب
وادي بوصلاح	10.000	6	السراوية

- جهة باتنة –

الاخضر حلفاوي	5.600	30	
أولاد شليح	1.000	10	تلاتس
حراكتة المعذر	50	3	حراكتة جرينة
أولاد فضالة	3.000	6	زوى
أولاد بوعون	10.000	6	أولاد سي علي تاحمات
أولاد سلطان	20.000	15	بني معافة
أولاد سلام	40.000	26	
أولاد علي بن صابور	20.000		
أولاد عبدي	10.000	3	

- جهة سطيف –

أسماء القبائل المجتاحة	المساحات التي يغطيها الجزاد مقدرة بالهكتارات	الخسائر الحاصلة مقدرة بالمحراث (الزويجة)	القبائل المهددة
أعمار الظهرة	4.000	15	
أعمار القبلة	6.000	15	
ريغة الظهرة	9.000	20	دهمشة
ريغةالقبلة	10.000	23	
العلمة	4.000	2	
أولاد موصلي	650	2/21	
عين تاغروت	5.000	3	
المجموع	208.900	188 1/2	

و يبلـغ إذن مجمـوع المسـاحات إلـى هـذا اليـوم 208.900 هكتـارا، كمـا تبلـغ الخسـارة مسـاحة 188 محراثـا و نصـف، هذا ويبدو أن فقس الجراد قد تم تقريبا.

المصـدر: .A.O.M 51 KK 1 عـن عبـد الحميـد زوزو، ص. 115 – 116.

4 جوان 1869

أسماء القبائل المجتاحة	المساحات التي يغطيها الجزاد مقدرة بالهكتارات	الخسائر الحاصلة مقدرة بالمحراث (الزويجة)	القبائل المهددة
أولاد عبد النور	90.000	150	أولادكباب، دمير
تلاغمة	90.000	5	موية، سراوية
اولاد بو صلاح	5.000	15	أرض ملياح
فرجيوة	10.000	4	جيجل و القل
ميلة	254		

- جهة باتنة –

الاخضر حلفاوي	16.000	180	تلاتس، حراكتة
أولاد شليح	8.000	65	جرمة، زوى
حراكتة المعذر	1.500	8	أولاد سي علي تاحمانت
أولاد بوعون	15.000	16	بني معافة
أولاد فضالة	5.000	7	أرض باتنة المدنية
أولاد عبدي	20.000	6	
أولاد سلطان	20.000	15	
أولاد سلام	50.000	70	

- جهة سطيف –

دائرة سطيف			
العسكرية:			
أعمار الظهرة	4.000	22	
أعمار القبلة	10.000	19	
ريغة الظهرة	11.000	30	في الجهة الشمالية الغربية لجهة قسنطينة
ريغة القبلة	12.000	30	الجهة الشمالية الغربية لجهة قسنطينة
العلمة	3.000	5	
أولاد موصلي		21/2	
عين تاغورت		4	
دائرة بجاية			
العسكرية:			
عياد	3.000	8	
معاضيد	5.000	3	
أولاد خلوف	8.000	2	
دائرة بوسعادة			

العسكرية:

أولاد فراج	5.000	
أولاد عمور	1.000	
المجموع	275.825	667 1/2

المصدر: .A.O.M 1 KK 51 عن عبد الحميد زوزو، ص. 117 – 118.

في الفترة ما بين أول جويلية1867 و أول جانفي 1868، أصيبت أراضي المقاطعة التي يبلغ مجموع سكانها 1.200.000 نسمة، بوفيات بالكوليرا بلغت 34.271، تتوزعها الجهات المحتلفة كما يلي:

جهة عنابة: بعدد سكانها البالغ 150.399 نسمة.

أصابها 6.881 وفاة، أي بنسبة 4,5%

جهة قسنطينة: بعدد سكانها البالغ 399.287 نسمة

أصابها 9.663 وفاة، أي بنسبة 2,5%

جهة سطيف: بعدد سكانها بالبالغ 411.137 نسمة

أصابها 8.057 وفاة، أي بنسبة 2,0%

جهة باتنة : بعدد سكانها البالغ 240.539 نسمة

أصابها 9.670 وفاة، أي بنسبة 4,0%

رابعا ـ الهجرة:

كـان مـن نتـائج الاسـتيطان هجـرة الأهـالي، فمـثلا تـم تقسـيم دائـرة عنابـة[1] إلـى قيـادة السـهول التـي ستصـبح كلهـا "للكولـون" أو المعمـرين، حيـث لـم تـزل تقتطنهـا سـوى 14 قبيلـة سـائرة نحـو الهجـرة و المطـاردة مـن أراضـيها و 21 قبيلـة بقيـادة الإيـدوغ، ذلـك أن مكتـب عنابـة كـان يعمـل علـى إخـراج القبائـل المتمـردة مـن أراضـيها وتشـريدها، فعلـى سـبيل المثـال فـي تقريـر لـه بتـاريخ 20 جـانفي 1853، ذكـر أن الرقاقمـة و هـي إحـدى عشـائر بنـي صـالح ظلـت ثـائرة علـى المسـتعمر و رافضـة كـل خضـوع لـه و أنـه "لا يرجـى منهـا شـيء و الأفضـل طردهـا كليـة مـن أرضنا"[2] حسب تعبير هذا المكتب.

لقـد قـدرت مسـاحة دائـرة عنابـة عـام 1845 مـن طـرف ضـباط المكاتـب العربيـة بـ: 275.038 هكتـار، منهـا حـوالى: 183.684 هكتـارا سـهلية و 71.390 هكتـارا جبليـة، حيـث ينتشـر فـي كامـل الإقلـيم حـواليى: 3.134 خيمـة و 1.169 كوخـا. و يمكـن القـول أن دائـرة عنابـة كانـت تنقسـم إلـى قسـمين رئيسـيين همـا: سـهول مدينـة عنابـة و جبـال إيـدوغ و يحـد الـدائرة مـن الشـمال البحـر الأبـيض و مـن الشـرق دائـرة القالـة و قبيلـة

(1) – A.O.M. 10H13. Historique de subdivision de Bône année 1852. Bône, le 20 janvier 1853.
(2) – Idem.

الحنانشة، و من الجنوب دائرة قالمة و قبيلة زرادزة، و من الغرب دائرة سكيكدة[3].

و فعلا، لقد هاجرت تلك القبيلة إلى تونس، في حين أن القبائل الأخرى كانت تمثل ظاهريا خضوعا غير حقيقي أي – في بعض الظروف – تضطر أن تبدي ما لا تخفي، نظرا للقهر و البطش و التقتيل الجماعي، حيث أعلن النقيب دوانو (Doineau) - رئيس مكتب عنابة – في نفس الشهر و العام أن سلوك رؤساء الأهالي بالسهول، صار "جيدا". في حين أن بعض شيوخ الإيدوغ قد أظهروا سوء النية"[1].

و مهما يكن من أمر فإن محاولات مكتب عنابة لإدارة القبائل مباشرة، كانت فاشلة في أكثر أوقاتها، في حين بدأ اتساع الإقليم المدني يسير بسرعة فائقة و صار هم القبائل هو التفكير في مصيرهم بعد أن ذهب الكثير من أفرادها إلى هذا المكتب لمعرفة نوايا السلطة الاستعمارية تجاه موضوع الاستيطان[2].

خامسا – تسخير الثروة الحيوانية لصالح الاستيطان:

---

(3) – A.O.M. 10H13, Rapport géneral sur le cercle de Bône et de l'Edough en 1845.

(1) – F80 501. Cercle de Bône. Rapport du mois de janvier 1853.

(2) – F80 495. Cercle de la Calle. Rapport de 1ere quinzaine de décembre 1848.

كـــان اهتمـــام ضـــباط المكاتـــب العربيـــة بـــالثورة الحيوانيـــة اهتمامـــا كبيـــرا، و كـــان ســـعيهم لتســـخير تلـــك الثـــورة الهامـــة لمصـــالح الاســـتيطان و الاســـتعمار بشـــكل عـــام بعـــد ســـيطرة المعمـرين علـى الأراضـي، فهـل يمكـن لنـا الكشـف – مـن خـلال بعـض التقـارير – إلـى أي حـدّ كـان هـذا الاهتمـام و هـذا السـعي؟، لا شـك أن مؤسســة المكاتــب العربيــة التــي كانــت تضــطلع بمهــام كبيـرة و ثقيلـة إلـى درجـة أنهـا جعلتهـا تتجـاوز إطـار صـلا حيتهـا، قـد ذهبـت إلـى أبعـد مـن ذلـك، حيـث اتجـه تفكيرهـا نحـو توجيـه السياسـة الفلاحيـة فـي الـبلاد توجيهـا يخـدم المصـالح الاسـتعمارية و الاستيطانية..

و إذا كانـت تجـارة الحبـوب أقـل فائـدة بالنسـبة للأهـالي، إلا أنهـا – مـثلا – فـي قيـادة المقرانـي بمدجانـة قـد حققـت بعـض النتـائج فـي الحـرث و الـزرع بشـكل لـم يشـهد لـه نظيـر حيـث تـم إصـلاح الأراضـي و تركـت قطعـة أرضـية للمرعـى، هـذا الأمـر كـان قـد أثـار قلـق المكاتـب العربيـة التـي كانـت تخشـى أن تـرى تربيـة المواشـي تتراجـع، فمـثلا مكتـب بـرج بـوعريريج قـد خصـص مسـاحات كبـرى للمرعـى"[3] مـن أجـل طلبهـا و قـت الحاجة.

[3] – A.O.M. Série K. Cercle de Bordj. Rapport du 23 janvier 1856.

هـذا و قـد لفتـت مؤسسـة المكاتـب العربيـة سـلطاتها العليـا حـول الخطـر الـذي كـان يهـدد الثـورة الحيوانيـة نتيجـة ظـاهرة الاسـتيطان و الجفـاف و الأوبئـة، حيـث دعـت إلـى بـذل الجهـد مـن أجـل الحفـاظ علـى تلـك الثـروة و ذلـك بتزويـد الأهـالي بـ: "العلـف" و الإصـطبلات لحمايتهـا مـن الجـوع و البـرد[1] قصـد الاستفادة منها.

و لمعرفـة أهميـة الثـروة الحيوانيـة، فـإن تقـارير المكاتـب دونـت إحصـائيات قـام بوضـعها ضـباط تلـك المكاتـب بعـد عمليـات التفتـيش و الإحصـاء فـي القبائـل مـن أجـل تقـدير الضـريبة فـي كـل عام على تلك الحيوانات التي كانت كالتالي[2]:

النوع	1852م	1853م	1854م	1855م
أحصنة	57.551 رأسا	76.178 رأسا	76.077 رأسا	84.399 رأسا
بغال	58.203	73.150	76.880	74.703
بقر	309.969	367.657	416.714	426.715
غنم	1.817.848	2.378.960	2.166.446	2.534.469
ماعز	709.046	869.501	1.377.141	1.064.138

(1) – F80 560. Cercle d'Ain Beida. Mois de janvier 1857.

(2) - A.O.M. 10H60. Tableau statistique de la population arabe soumise à l'administration militaire.

و خلال سنتي 1856 – 1857م، رفع مكتب باتنة تقريره مبينا فيه الخسائر الفادحة في تلك الثروة نتيجة تساقط الثلوج بالمنطقة، مما ترتب عنه هلاك الكثير من مواشي الأهالي[3]. و قد أعطى مثالا عن حجم تلك الخسائر في قبيلة عمامرة من خلال إحصائيات عام 1856م فكانت كالتالي[4]:

النوع	الخسائر
غنم و ماعز 164.890	89.638 هلكت
البقر 39.234	6.357
الأحصنة 3.100	05

أما الضابط "مسرين" (Mesrine) رئيس مكتب قالمة، فقد كان – من جهته – يعمل لحمل القبائل على تفهم أهمية الإجراءات المتخذة من طرف الحاكم العام و المتعلقة ببناء أكواخ كبيرة (قصد حماية المواشي) و كذا تزويدها بالعلف"[1]. و لا شك أن هذا الحرص الشديد من قبل ضباط

[3] – F80 506. Cercle de Batna. Résumé de l'année 1857.
[4] – F80 506. Cercle de Batna. Rapport du mois de février 1857.
[1] – F80 506. Cercle de Guelma. Rapport du mois de mars 1857.

المكاتب العربية بالنسبة لتلك الثروة الحيوانية لبين إلى أي حد كان المستعمر يعلق عليها آمالا كبيرة في تطوير اقتصاده و فعلا، فقد تأسست في بعض الدوائر مثل تلك الأكواخ، نذكر على سبيل المثال: دائرة باتنة "التي تم بها بناء 400 كوخا لإيواء الحيوانات"[2].

لقد كان هؤلاء الضباط يجوبون أنحاء المقاطعة لمعاينة المراعي و ما ينتشر فيها من أغنام و أنعام. فقد سجل تقرير مكتب باتنة أن أحد ضباطه قد قام – بناء على تعليمات من سلطاته – بالاتصال بالقبائل لجمع حوالي 6000 قنطارا من العلف حيث وضعت تحت تصرف القائد الأعلى للدائرة[3].

كما سجلت لنا تلك التقارير ما تملكه المقاطعة من ثروة حيوانية عام 1864م[4]:

النوع	سنة 1864م
الخيول	151.414
البغال	140.576
الأحمرة	44.399

(2) - F80 506. Cercle de Batna. Rapport du 2eme trismestre 1857.
(3) – F80 506. Cercle de Batna. Rapport du 2eme trismestre 1857.
(4) – T.E.F. Statestique générale de l'Algérie. 1864 – 1872.

البقر	370.374
الغنم	2.827.184
الماعز	1.382.700

و قد سجلت لنا كذلك تلك التقارير تطور جنس الغنم الذي كان كالتالي:

السنة	1868م	1869م	1870م	1871م	1872م
الغنم	4.064.373	4.146389	4.754.617	4.869.060	5.772.227

أما تقارير قسمة سطيف فقد أفادتنا بإحصائيات تبين من خلالها تراجعا في تلك الثروة نتيجة لعوامل كثيرة منها السياسة الاستعمارية نفسها التي لم تساعد القبائل على الاستقرار نتيجة الغارات التي تشنها و منها كذلك العوامل الأخرى الطبيعية كالجفاف و الأوبئة و غيرهما.

و هذه الإحصائيات كانت كالتالي[1]:

النوع	عام 1867م	1868م	1869م	نسبة النقص
إبل	796 رأسا	588 رأسا	656 رأسا	18%
بقر	17.469	10.253	9.159	48%
غنم	297.704	114.386	93.240	69%
ماعز	90.997	55.338	43.343	53%

[1] -A.O.M.K. Rapports mensuels. Subdivision de Sétif 1854 – 1870.

و مهما يكن من أمر فإن القبائل كانت تضطرها تلك المكاتب و السلطات الاستعمارية عامة للاستجابة بما تحتاج من ثروة حيوانية، هذا فضلا عن التعسفات و الإجراءات الأخرى الظالمة، التي كانت تفرض على تلك القبائل مثل: "بيع ما تملك لشراء الثيران للحرث، ثم تؤمر مرة ثانية ببيع ما اشترت و شراء مكانها خيولا.. و هكذا فإن المناشير التي تصدرها السلطة العليا، كانت تحتوي على جزئيات عديمة الجدوى.. و مما يلاحظ بجلاء أن الفكرة السائدة للسلطة هي أنها تعطي نفسها الحق، مهما حدث.."[1]. تلك هي شهادة أحد ضباط المكاتب العربية – وهو – "ف. هيقونيت" – عن واقع ما يجري من ظلم و اضطهاد.

سادسا – الضرائب:

يكتف المحتل بسلب الأهالي من أراضيهم و جردهم منها، بل و نفيهم و قتلهم، بل سخّرهم في خدمة الكولون و فوق ذلك فرض عليهم الضرائب الباهظة بموجب الأمر الملكي بتاريخ 17 -1 - 1845،المادة 2. و هي أنواع:

1 – الحكر (كراء أراضي العزل),

2 – العشر (ضريبة الحبوب).

---

[1] – F. Hugonnet op. cit.. pp. 148 – 150.

3 – الزكاة (ضريبة الأنعام).

4 – الأوسة (ضريبة كانت تدفعها قبائل الصحراء، ألغيت حوالي 1858).

و لا وجود للزمة ضمن هذه المجموعة بالرغم من وجودها في تلك الفترة، و بالأخص في ولاية قسنطينة و عند بعض القبائل في جنوب المقاطعات الأخرى. و هذه الضريبة التي لا توجد لها أسس ثابتة، و التي تتغير من قبيلة إلى أخرى تدفع في الوقت الحاضر بأشكال ثلاث: اللزمة القارة، اللزمة البيتية، Lezma des feux و لزمة النخيل.

و من المناسب إضافة، إلى كل هذه الضرائب العربية، ضريبة الرأس الخاصة بالقبائل الكبرى المعروفة كذلك باسم اللزمة، و التي فرضت بقرار من ا لماريشال "راندون" بتاريخ 19 جوان 1858.

والجدول الآتي يقدم لنا بيانا بمختلف الضرائب العربية التي يخضع لها المسلمون و الإسرائيليون غير المتجنسين بالجنسية الفرنسية بالأراضي المدنية و العسكرية في الولايات الثلاث.

الأراض	ولاية وهران	ولاية الجزائر	ولاية قسنطينة
المدنية	الزكاة العشر " " " " " "	الزكاة العشر " لزمة القبائل الكبرى " " " " " " " " "	الزكاة العشر الحكر الحكر اللزمة الثابة اللزمة البيتية لزمة النخيل
	الزكاة العشر " اللزمة الثابتة اللزمة الثابتة	الزكاة العشر " اللزمة الثابتة لزمة النخيل	الزكاة العشر الحكر اللزمة الثابتة لزمة النخيل

المصدر: S X 117 . A. O. M. عن عبد الحميد زوزو: نصـــوص و وثـــائق فـــي تـــاريخ الجزائـــر المعاصـــرة 1830 –

1900، ديـــوان المطبوعـــات الجامعيـــة، الجزائـــر، 2007. ص. 125 – 126.

و بـــالرغم مـــن الأوبئـــة و المجاعـــات التـــي كانـــت تـــأتي علـــى السـكان فتحصـدهم كمـا تحصـد الحبـوب، فـإن الإدارة الفرنسـية لـم تكتـرث لـذلكن بـل ظلـت تفـرض علـيهم ضـرائب باهضـه تفـوق كـل إمكانيـــاتهم. فقـــد كتبـــت جريـــدة "الأخبـــار الجزائريـــة" فـــي هـــذا الخصـــوص حـــول جبايـــة الضـــريبة بشـــرق الـــبلاد فـــي 15 جـــوان عـــام 1845م، مـــا يلـــي: "لـــيس هنـــاك أي شـــيء يـــدل دلالـــة قاطعـــة علـــى تقـــدم ســـيطرتنا، ســـوى ارتفـــاع الضـــريبة الإقليميـــة التـــي لـــم تشـــهد أي تطـــور بالمقاطعـــة"[1]، حيـــث قـــدرت تلـــك الضـــريبة – آنذاك – بـ: 2.122.802 فرنكا[2].

هـذا بالإضـــافة إلـــى الضـــرائب الحربيـــة الأخـــرى التـــي كانـــت تفـرض علـى الأهـالي، و غيرهـا مـن التكـاليف الاسـتعمارية التـي كانـت السـبب فـي بـؤس المجتمـع الجزائـري الشـديد، و إذا كانـت القبائـــل تعـــاني مـــن "ضـــغط الضـــريبة" فقـــد كـــان المعمـــرون ينتفعون بها من أجل تحسين شروط حياتهم[3].

---

(1) – Le moniteur Algérien du 15 juin 1845.
(2) – CHR. Agéron. Les Algériens musulmans.. op. cit.. p. 251.
(3) – A.Nouschi.op. cit. voir pp. 179 – 180 – 197.

لقد كانت ضريبة "العشور" (ضريبة حول الحبوب)، هي المعمول بها في مقاطعة قسنطينة في غياب الزكاة. يضاف إلى "العشور" ضريبة "الحكر" (ضريبة حول كراء الأراضي)، التي كانت تدفع نقدا[4]، حيث تقدر بـ 20 فرنكا لكل 10 هكتارات مزروعة و تسمى "الجبدة" كوحدة زراعية، في حين يطلق عليها بمقاطعة الجزائر: "زويجة". أما في وهران فتسمى "السقة"[5]. وفي فترة الزرع، كان كل قائد قبيلة، يقوم الأراضي المزروعة، ثم يرسل بهذا التقويم إلى رئيس المكتب العربي و بناءا على تلك التقويمات بالنسبة لكل قبيلة، فإن المكتب بعد التقويم الشامل لدائرته، ومن خلال ذلك يتم تقييم الضريبة. كما كان رئيس المكتب العري يستطيع أن يفرض كذلك مبالغا أكثر من التي ينبغي أن تكون، حيث يأخذ الفرق لنفسه[1]، و لنحاول أن نعطي مثالا عن كيفية تأسيس الضريبة من طرف المكتب العربي. و لنأخذ كموذج دائرة القالة وفق الجدول المعد لذلك خلال عام 1846م[2]:

---

(4) – CH-A Julien, op. cit.. p. 229.

(5) – J. Flamm. Etude sur la decentralisation de l'administration génerale, Bône 1881. p. 34.

(1) – Clément Duvernois. Op. cit.. pp. 165 – 167: voir aussi F. Hugonnet. Op. cit.. pp. 247 – 248.

(2) – F80 493. Cercle de la Calle. Rapport de la 1ere quinzaine d'août 1846.

القبائل	حصة الضريبة		القيمة المستخلصة		تاريخ الجباية	القيمة النقدية المتبقية
	جبدة	القيمة النقدية	جبدة	القيمة النقدية		
أولاد بكري	141	7.755 ف	141	7.755	27 جويلية	//
شعابنة	132	7.260 ف	132	7.260 ف	26 جويلية	//
بني عمار	110	6.050 ف	106	5.830 ف	02 أوت	220 ف
أولاد دياب	70	3.850 ف	33	1.815 ف	29 جويلية	2.035ف
سبع	43	2.365 ف	22	1.210 ف	27 جويلية	1.155ف
المجموع	496	27.280 ف	434	23.870 ف		3.410 ف

لقد كان القاضي يتقاضى 1/10 سواء من الحكر أو العشور. أما الشيوخ فيحصلون على 2 فرنكا مقابل كل جبدة[1]. و الحقيقة أن هذا التقييم، يبدو ظاهريا هو القاعدة

[1] – 20KK 31. Rapport du 16 mars 1849 (N°50).

المتبعة، و لكن فضلا عن ذلك فقد كانت التجاوزات لا تحصى و لا تعد. فإذا كان من المفروض استخلاص 7 إلى 8 آلاف فرنك، فقد تصل – في الواقع – إلى 40 ألف فرنك يتقاسمها ضباط المكاتب مع رؤساء الأهالي و هكذا كان يستطيع رئيس المكتب العربي أن يحمل رئيس أو قائد القبائل على إعداد قائمة وفق الواقع الذي ينبغي أن تجبى به الضريبة بحيث تقدم إلى الخزينة أقل من قيمتها الحقيقية فمثلا، كان بإمكانه أي رئيس المكتب أن يضع قائمة بـ 500: محراث، في حين يثبت في الأصل 450: و يحتفظ بالباقي[2].

و لاشك أن مسألة الضريبة ما انفكت جبايتها تطرح مشاكل عويصة بالنسبة لضباط المكاتب العربية من جهة رفض الكثير من القبائل دفعها نتيجة رفضها للخضوع للاستعمار، و من جهة أخرى الحالة الاقتصادية و الاجتماعية للأهالي التي كانت متدهورة للغاية، فمثلا عام 1850م، كان هؤلاء الضباط قد وجدوا صعوبات كثيرة من أجل استخلاص هذه الضريبة بسبب اكتساح ظاهرة الجراد للمقاطعة[3].

و مع ذلك لم تتردد السلطات الاستعمارية في فرض الضرائب

---

[2] – F. Hugonnet. Op. cit.. p. 243.

[3] – F80 510. Cercle de Guelma et de Constantine. Rapport fait au ministre de la guerre. Le 07/07/1848.

علـى الأهـالي و استخلاصـها، بـالرغم مـن تجريـدهم كـذلك مـن أراضـيهم و إنشـاء بهـا مسـتعمرات، فمـثلا فـي نفـس العـام، انتـزع مـن القبائـل أحسـن أراضـيهم حـوالي 10.000 هكتـار بـدائرة قالمـة وحدها[4].

زيـادة علـى ذلـك استخلصـت منهـا الضـريبة عنـوة و قهـرا، حيـث قـدرت بالنسـبة للعشـور بـ 51.817.5 فرنكـا، و الحكـم بـ: 59.265 فرنكا[1].

لقـد ظـل الأهـالي سـاخطين و متـذمرين بسـبب الارتفـاع المتزايـد للضـريبة[2]، ففـي عـام 1854 – مـثلا – قـدرت قيمـة الضـريبة المستخلصـة مـن طـرف ضـباط المكاتـب العربيـة فـي كامل المقاطعة بـ[3]:

العشور	1.102.823 فرنكا
الحكر	0.899.810 فرنكا
اللزمة	1.684.369 فرنكا
المجموع	3.687.002 فرنكا

(4) – 20KK32. Rapport du 21 juin 1850 (N° 95).
(1) – A. Nouschi. Op.cit.. voir la marge de la p. 226.
(2) – F80 517. Constantine, le 18 août 1858. Voir aussi, F80 517. 1855 – 1856. Et KK2. Sétif. Le 03 – 02 – 1845.
(3) – Clément Duvernois. Op. cit.. pp 150 – 151.

أما في عام 1855م فقد قدرت كذلك بالنسبة للمقاطعة بـ 3.650.724 فرنكا، زائد 12.750 فرنكا مستخلصة من الأقاليم المدنية[4]، أي ما قيمة مجموعه: 3.663.747 فرنكا، أي بفارق قليل عن السنة التي سبقتها.

أما عام 1856م، فقد ارتفعت إلى 3.800.000 فرنكا و قد أوضح ضباط المكاتب العربية بالمقاطعة، أن هذا الارتفاع لا يعكس مطلقا أو لا يعبر حقيقة عن نماء ثروات الأهالي بل يعطينا فكرة غير صحيحة عن الواقع[5].

لقد فقد الأهالي إثر احتلال مدينة قسنطينة الكثير من أملاكهم العقارية و أراضيهم و أموالهم، في حين كان انتقالهم تحت الإدارة الفرنسية، قد انجر عنه الكثير من التغييرات التي كان لها ثقلها على مستوى معيشتهم و حياتهم اليومية بشكل عام، و انتصرت – و بسرعة – وجهة النظر التي ترى أن "ضغط الضريبة"، كان ضعيفا بالقياس إلى ثروات البلاد فكان "قالبو" في تقرير له بتاريخ 26 أوت عام 1839م، قد أعلن "أن الضرائب كانت قليلة جدا بالنظر إلى غناء الإقليم، إذ لم تكن تدر على الباي أكثر من 2% من المدخولات. و كان

---

(4) – CH-R. Agéron. Op. cit.. p. 251.

(5) – A.O.M.. 8H2. Constantine. Le 27 novembre 1856. Rapport d'inspection générale des bureaux arabes de la province de constantine..

"بيجو" و "بيدو" قد غذيا نفس الفكرة، حيث لاحظ "بيجو" أن مجموع الضرائب المدفوعة من طرف الأهالي، قد انتقلت من نصف مليون فرنك سنة 1840م إلى 5 ملايين فرنك عام 1846[1].

لقد كانت ميزانية الخزينة الاستعمارية تستمد مواردها من جباية الضريبة من الأهالي. يذكر "ش. ريشارد" أن الضريبة التي كانت المكاتب العربية تستخلصها من القبائل، تشكل ثلث ما ينبغي أن يكون بالنسبة لثروات الأرض، "غير أنها كانت تثقل كاهل الفقراء الذين كانوا يتحملون الجزء الأكبر منها[2]، و لعل أكبر مثال عن معاناة الأهالي من ظلم الاستعمار و قهره، و هي الرسالة المجهولة[3] التي انتقد فيها بعض الأهالي جور الضباط و ظلمهم و غلوهم في فرض الضرائب عليهم.

كان المكتب العربي هو الوحيد الذي يشرف على جباية الضريبة و يبحث عن المادة أو العينة العقارية أو غيرها التي يمكن أن يفرض عليها الضريبة. و هو وحده كذلك الذي كان يطالب بزيادة الضريبة أو تخفيضها أو الإعفاء منها، حيث كان يعد كل الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع.

---

(1) – A. Nouschi. Op. cit.. voir pp. 179 – 180.
(2) – CH-Richard. Du gouvernement arabe.. op. cit.. p. 51.
(3) – أنظر هذه الرسالة المجهولة الهوية و التي تنشر لأول مرة (الملحق).

هـذا وعنـدما تحـين جبايتهـا، يعطـي أوامـره إلـى رؤسـاء الأهـالي لاستخلاصـها، بالإضـافة إلـى ذلـك كـان يسـهر علـى أن تكـون المبـالغ المستخلصـة مـن دفـع الضـريبة كاملـة غيـر منقوصـة و طبقـا للوثـائق المعـدة لـذلك، إذ كـان يرسـل بتلـك المبـالغ إلـى الخزينة العامة. كما كان يتكفل بضمان تسوية الغرائم[1].

لقـد كانـت الضـريبة المفروضـة علـى الأهـالي قاسـية و جـائرة، خاصـة بالنسـبة للطبقـات الفقيـرة. كمـا أنهـا عملـت علـى تحطيم الفلاحين[2].

و لمـا كانـت سـنة 1858م، أصـدر الحـاكم العـام مرسـوما يفـرض اسـتخلاص الزكـاة حيـث فرضـت علـى المواشـي، و قـد حـددت قواعـد هـذه الضـريبة كالتـالي: خـروف واحـد أو عنـزة واحـدة مـن مجمـوع مائـة. عجـل واحـد مـن ثلاثـين، جمـل واحـد مـن أربعـين. و لتحويلهـا إلـى ضـريبة نقديـة فقـد حـددت كالتـالي: بالنسـبة للعنـزة تسـتخلص قيمـة 0.05 فرنكـا، الخـروف 0.10 فرنكـا، 2.50 بالنسـبة العجـل، و 4 فرنكـات بالنسـبة للجمـل[3]، و كان المستفيد من هذا كله الكولون.

---

(1) – F. Hugonnet. Du gouvernement arabe.. op. cit.. p ;51.
(2) – CH. – A. Julien. Op. cit.. p. 227.
(3) – F80 1762.

إن هذا النظام الجبائي الجديد، كان قد أثار اضطرابات و ردود فعل رافضة للاستجابة لهذا العبء الجديد، فقد اعترضت بقوة الكثير من القبائل عليه، بل قاومته مقاومة عنيفة، فمثلا قبيلة أولاد عطية و بعض القبائل الأخرى التابعة لقيادة قبلي بواد زهور رفضت دفع الزكاة و تم اغتيال الشيخ أولاد عطيه، بومسيخ الذي عرف بـ "وفائه" و "إخلاصه" لفرنسا. و كان رئيس مكتب سكيكدة قد ألقى القبض على الأشخاص المشكوك فيهم[4]، دون إثبات تورطهم الفعلي.

أما في قسمة سطيف فقد انتقدت المكاتب العربية هذا النظام الضريبي الجديد، غير أن ذلك لم يمنع الحاكم العام "رندن (Randon) " من تثبيت سعر الضريبة في شهر جوان من نفس العام بالقبائل الكبرى، حيث حدد 15 فرنكا لكل شخص "ليست له سوى ثروات قليلة[1]. و لكن ماذا يفهم من خلال "رفاهية نسبية" و "رفاهية قليلة"؟ - لا نوجد هناك أي نص توضيحي لذلك. إلا أن المؤكد من خلال هذا كله أن لا رفاهية على الإطلاق في ظل الاستكبار و لترجمة ذلك من خلال بعض الأمثلة، نجد في عام 1850م، كل خيمة في المقاطعة تدفع معدل 19.71 فرنكا، و قبل سنة 1858 تم استخلاص الحكر بقيمة 30 فرنكا للمحراث الواحد.

---

(4) – F80 1762. Note du général Martimrey slur l'usure. Juillet 1860.
(1) – Idem.

و بعد هذه السنة، صارت تتراوح تلك القيمة ما بين 10 إلى 20 فرنكا[2] أما العشور فقد تم استخلاصه بقيمة 25 فرنكا للمحراث الواحد في أرض العرش و كذا الملك و 35 فرنكا في أرض العرش المعفاة من الزكاة، فهي تتراوح – إذن – ما بين سبعة و خمسة و عشرين فرنكا من إنتاج المحرك الواحد. أما اللزمة فقد بقيت كما هي في السابق كسعر حقيقي للاشتراك. و في عام 1859م، كان الفلاح الجزائري بالإقليم العسكري يدفع ما يلي[3]:

- الحكر بقيمة 20 فرنكا للمحراث الواحد بالنسبة لأرض العرش.
- العشور بقيمة 25 فرنكا للمحراث الواحد بالنسبة لأراضي العرش و كذا الملك.
- الزكاة في إقليم القبائل بالإضافة السنتيمات الإضافية.

أما في الإقليم المدني، فقد كان الفلاح يدفع بالإضافة إلى العشور بقيمة 25 فرنكا للمحراث الواحد، الزكاة و سعر الكراء و التكاليف البلدية.

غير أن النتيجة التي لا مراء فيها و لا جدال فيها الارتفاع المحقق للضرائب العربية ففي سنة 1859م، كانت الضرائب

---

[2] – Idem.
[3] – A. Nouschi. Op. cit.. p. 291 – 293.

العربيـة قـد ارتفعـت بنسـبة 21% و كـان ارتفاعهـا كـذلك مـذهلا عـام 1859م، حيـث صـارت تمثـل 73% بالقيـاس إلـى مـا قـبض فـي عـام 1852م، هـذا علـى الـرغم مـن انخفـاض المحصـول الزراعـي و الجفـاف الـذي حـل بالمقاطعـة بـين سـنتي 1858 – 1859، إلا أن الضـريبة ظلـت ثقيلـة جـدا كمـا ارتفـع العشـور لأنـه متصـل باتسـاع المسـاحات المزروعـة، و لكـن المـردود أو الإنتـاج لا يساويه[1].

و مهمـا يكـن مـن أمـر، فـإن الضـريبة كانـت تتـأثر بالأوضـاع الاقتصـادية و الاجتماعيـة العامـة فـي الـبلاد، فخـلا السـتينات، حيـث عرفـت الـبلاد المجاعـات و الكـوارث و الأوبئـة و هـلاك الكثيـر مـن المحاصـيل الزراعيـة و تنـامي الغضـب الشـعبي و انـدلاع الثـورات خاصـة ثـورة أولاد سـيدي الشـيخ 1864 – 1865م، كانـت الغـرائم الحربيـة المفروضـة علـى الأهـالي تعجيزيـة حيـث بلغـت مـثلا عـام 1866، 29.197 فرنكـا[2]، فـي حـين أن الضـرائب تراجعـت نوعـا مـا بسـبب تلـك الأوضـاع و العجـز الكبيـر عـن الـدفع. فمـثلا الضـريبة المستخلصـة عـام 1866م قـدرت بـ 6.695.092.65 فرنكـا صـارت فـي سـنة

(1) – Idem.. voir p.294 – 295. Et les pages suivantes.
(2) – J. Dufal et A. Warnier. Bureaux arabes et colons. Paris. 1869. Voir la marge de la p. 68.

1867م، 5.642.131.25 فرنكا لتصبح عام 1863م و إلى غاية أوت 1869م تقدر بـ 2.711.363.68 فرنكا.

إن هذه الضريبة لم تكن سوى وسيلة كذلك من الوسائل الاستعمارية، تجبي بقوة الحديد و النار و لا يستفيد منها الأهالي سوى البؤس و الدمار، و المستفيد الوحيد منها هو المحتل و الكولون. ولم تكن قائمة أو مؤسسة على قواعد ثابتة، بل كانت خاضعة لأهواء الاستعمار، حيث عبر عنها الأهالي في موقفهم التالي: ".. و يعلم الله كم ستفرضون من ضريبة العام المقبل (1852م)، و فوق ذلك لا أحد يستطيع أن يمنعكم عن ذلك"[1]. و هكذا إثر ثورة 1871م، فإن تأثير المكاتب العربية قد اختفى، حيث اتخذت إجراءات أولية في مسألة "الضرائب العربية"، بعد تشكيل لجنة خاصة لدراسة هذه المسألة تستهدف إلغاء كل مشروع ضريبي عقاري أوروبي و زيادة رفع الضرائب العربية، ذلك هو الإطار التاريخي الذي فرض على المجتمع الجزائري طوال فترة الاحتلال و سيطرة الكولون على دواليب البلاد و كل الثروات، إذ كان الجزائري يموت و يقتل ببرودة دم لا يحرك المستعمر أو ما يسمى بالمعمر ساكنا. و تلك هي الحضارة التي جلبها للناس . حضارة تسمو على أخلاقها الوحوش و الأنعام. تلك ضخامة الضريبة التي كانت تثقل كاهل

[1] – أنظر الملحق.رسالة مجهولة جوابا للمبشر.

الأهالي، لأنهم كانوا ملتزمين أيضا بدفع كراء أراض العزل التي كان يستولي عليها المعمرون. ذلك أن اتساع الأقاليم المدنية و ارتفاع ثمن كراء الأراضي التابعة إلى "الدومان" أو الأملاك العقارية التي صار الاستعمار يمتلكها بالقوة و الطرد و تجريد أهلها من حقوقهم فيها، بحيث تحولوا من ملاكين إلى أجراء و خماسين، هذا الوضع كله كان قد عقد كذلك شروط حياة البدو الاقتصادية و الاجتماعية في التل، و قضى على كثير من القبائل و شرد من بقي منهم على قيد الحياة.

هذا دون تعداد الغرائم المفروضة على القبائل. فمثلا إذا رجعنا إلى سنوات مضت فقد قدرت الغرائم عام 1850م بـ: 162.184.50 فرنكا[2]، و قبل هذا التاريخ كذلك نجد أن الحملات العسكرية قد سجلت عام 1843م الأرقام التالية[3]:

351231 فرنكا	بدائرة قسنطينة
279245 فرنكا	بدائرة عنابة
94545 فرنكا	بدائرة سكيكدة
9200 فرنكا	بدائر قالمة
9567 فرنكا	في حملة ضد القل
9200 فرنكا	في حملة ضد قبيلة الزرادزة

(2) – A. Nouschi. Op. cit.. p. 226.
(3) – Idem ; p. 171 – 173.

84285 فرنكا	في حملة ضد الحنانشة

هذا بالإضافة إلى الرسوم الأخرى المقترحة من طرف ضباط تلك المؤسسة على السلطات العليا، حيث بدت "كفكرة جيدة" لأنها تقتضي دفع مبالغ محددة بهدف إنشاء الطرق و الجسور و غيرها من المرافق، بل أن مبالغ بعض الرسوم المقبوضة، كانت في نظر "هيقونيت" تسمح – في بعض الأحيان – ببناء حانة صغيرة"[1]، قصد أن ينتشي الكولون والضباط على حساب البطون الجائعة, و إذا كان الضابط "هيقونيت" من أنصار الإدارة المباشرة للأهالي و لم يكن كذلك يحملهم ما يعانيه المجتمع الجزائري تحت نير الاستعمار، إلى أنه لم يخف "تجاوزات السلطة" و "الظلم المتفشي "و كذا" الجور "فهو يقول: "إن رجال القبائل البدوية التابعة لدائرة (القالة)، كانوا قد تعودوا، منذ تاريخ قديم على الحرية الفردية.. كان يقدم الهدايا إلى ضباط المكاتب، في حين كانت القبائل تدفع الثمن.."[2].

(1) – F. Hugonnet. Op. cit.. p. 137 – 138.
(2) – F. Hugonnet. Op. cit.. p. 70 – 71.

ولقد بلغ الظلم أوجه حينما كان يجبر الخماسين على دفع 12.50 فرنكا للمحرك. هذا بالإضافة إلى أنه لم يكن له الحق في أن يقوم بإيواء غريب عن عائلته أو يستقبله في أرضه[3].

لم تنجح الإدارة الاستعمارية في فرض الضريبة على الأوروبيين، لم نجد بدا من رفع نسبة الضرائب مرات عديدة حرصا على توفير موارد ثابتة للعملات و تحمّل أعباء النفقات الجديدة[1].

في سنة 1873 تقرر فرض مبلغ كبير من السنتيمات المضافة على الضرائب العربية لتمويل مصلحة شؤون الملكية الأهلية. صدر مرسوم 13 جويلية 1874 ليحدد مبلغها بسنتيمين اثنين لكل فرنك من الضريبة الأصلية، بالنسبة لمختلف الضرائب العربية، وعشر سنتيمات للزمة القبائلية. حين تبين أن ذلك ليس كافيا تقرر، بموجب مرسوم 27 جويلية 1875، مضاعفة الأرقام المذكورة ابتداء من السنة الموالية (4 و 20 سنتيما)[2].

و ابتداء من سنة 1874 تم رفع نسبة العشور بنسبة 10% و ذلك بزيادة جزافية لسعر قنطار القمح و الشعير اللذين انتقلا

---

(3) - F80 517. Sétif. Rapport du mois de septembre 1857.

(1) – ابتداء من سنة 1873 صار المبلغ الأساسي من الضريبة العربية بعد طرح الناب المخصوص للقادة الجامعيين كان يصب نصفه في خزينة الدولة (5/10) و نصفه الآخر للولايات (مقابل 10/6 من 1868 إلى 1872)، عن أجيرون ج.1، هامش، ص. 475.

(2) – المرجع نفسه، ص. 475.

بالتتابع: من 20 فرنكا إلى 22 فرنك و من 10 إلى 11 فرنك. كما رفع مبلغ زكاة الغنم من 0,15 فرنك إلى 0,20 فرنك، و زكاة المعز من 0,20 إلى 0,25 فرنك. أما في البلديات المكتملة الوظائف، حيث لم يفرض دفع السنتيمات الإضافية[3]، فقد فرضت على مساكن الأهالي رسوم على الإيجار و على المتلاك الكلاب. و حيث اعترف قرار 5 جانفي بأن "هذه الرسوم لم يتقبلها الأهالي إلا مرغمين" فقد تم إعفاء البلديات المختلطة منها، و صدر قرار من طرف الحاكم العام، بتاريخ 4 جانفي 1877، "رخص للمعنيين بضريبة الخدمات " أداء نصف أيام الخدمات[4] المقرر لهم نقدا، و أداء نصفها عملا. و لا حاجة إلى بذل مجهود كبير لإدراك المقصود من تلك "الحرية" الممنوحة إذ صارت ضريبة الخدمات أثقل الضرائب البلدية و شكلت المصدر الأساسي لموارد البلديات المكتملة الوظائف، و قرر مجلس الحكومة، بتاريخ 15 مارس

---

[3] – القرار الوزاري المؤرخ بـ 26 فيفريي1858.

[4] – مع أن قرار 29 أفريل 1865 الذي رخص بسن خدمات عينية قد أكد على أنه لا يمكن أداؤها نقدا. ومع ذلك فإن الأسعار المفروضة كانت ثقيلة جدا: من 6 إلى 8 فرنك بالنسبة للجال، و من 6 إلى 9 فرنك بالنسبة للخيل البغال 6 فرنك ، الثيران (وقد فرض عليها الغرم باسم الزكاة) 4.50 فرنك و الحمير 1.50 فرنك. لقد تقرر ثلاثة أيام خدمة باسم المسالك الولائية و يوما واحدا للمسالك القروية. ثم تقرر لاحقا السماح بالتسديد الكلي نقدا بموجب قرار 17 سبتمبر 1889.

1877، أن يشرع في قبض السنتيمات الإضافية على اللزمة القبائلية علاوة على الضريبة الأساسية[1].

لقد تم تحقيق زيادة ضخمة في منظومة الضريبة الأهلية، فقد تضاعفت المبالغ الضريبية المفروضة، ففي سنة 1877 بلغت 9.732.745 فرنك، لتقفز بعد سنة 1972 إلى 14.245.224 فرنك، ثم 16.929.400 فرنك في سنة 1876.

هكذا كان الاستعمار يفعل و هكذا كان يصادر الإنسان و الحيوان و الأرض و الشجر و الحجر، فلم يبق و لم يترك أية وسيلة أو حيلة لمزيد من الاستقلال و امتصاص دم الأهالي.

إلى جانب تلك الضريبة كان المسلمون يدفعون ما يلي: 1 – السنتيمات المضافة (معدل مجموعها السنويك 2.300.000 فرنكا). 2 – السنتيمات الاستثنائية (800.000). 3 – الرسوم البلدية (5 ملايين). يضاف إلى ذلك الضريبة التي تدعى الضريبة الفرنسية [2] المباشرة و غير المباشرة، (بالنسبة لسنة 1881 مثلا نذكر المبالغ الآتية: 45.000 فرنك لرخص بيع

---

[1] – المرجع نفسه، ص. 476.

[2] – لقد تم التفكير بالجزائر في سن ضريبة للأبواب و النوافذ غير أنه قد تم التراجع عن ذلك، "نظرا للصعوبة التي لقيتها عملية إحصاء الفتحات الموجودة في دور الأهالي" (!) F801707 . عن أجيرون، ص. 478.

التبـــغ، 138.321 ضـــريبة الحرفـــة الأهليـــة، 679.770 مقابـــل حقوق الدمغ و التسجيل)[3].

لقـد خلصـت صـحيفة La vigie Algérienne، فـي إحـدى مقالاتهـا، إلـى مـا يلـي: "لـن نكـون مبـالغين إذ قلنـا إنـه لـو طبـق هـذا الأسـلوب الاسـتفزازي، علـى بلـد أوروبـي و لـو كـان مـن أغنـى البلـدان، فـإن مـرور سـنوات قليلـة يكفـي لإحـلال البـؤس التـام فيه[1].

لقـد كانـت الضـرائب المفروضـة علـى الأهـالي لا تتصـور و لا يـدركها عقـل، مـثلا: الرسـوم المفروضـة علـى الملكيـة العقاريـة الأهلية تفوق ما هو معمول به في فرنسا ثلاث مرات،[2].

لقـد كـان الكولـون يغنمـون فـي حـين أن الأهـالي كـانوا يغرمـون. و لـم يكـن المسـتوطنون فـي عـز الأزمـة الزراعيـة، مسـتعدين لتحمـل تكـاليف مـا يعتبرونـه نتيجـة لسـوء التنظـيم المـالي في الجزائر.

---

[3] – حسب الجدول الملحق المذكور من طرف Burdeau تكون هذه الأرقام قد بلغت سنة 1889 على التوالي: 69.795 لرخص بيع التبغ، 85.435 للحرف، و 1.168.169 فرنك للدمغ و التسجيل. عن أجيرون، ص. 478.

[1] – Vigie Algérienne المقال الصادر يوم 23 مارس تحت عنوان "صرخة إنذار". عن أجيرون، ص, 479.

[2] – كما ذهبت إليه Le Temps الصادرة يوم 21 جانفي 1884. عن أجيرون، ص. 480.

الإحصـــائيات المتعلقـــة بالضـــرائب العربيـــة بـــين 1874 و 1890. (الأوضـــاع الســـنوية محضـــر جلســـات المجلـــس الأعلـــى، الإحصائيات العامة لسنة 1894)[3].

الحصة التي ساهمت بها الضرائب العربية في مختلف الخزائن العادية.

ميزانية الدولة		ميزانية الولايات		
		الجزائر	وهران	قسنطينة
1882	15,68%	70,04%	65,39%	82%
1883	17,20%	62,94%	68,18%	81,51%
1884	17,23%	69,26%	67,22%	80,77%
1885	18,42%	59,62%	63,78%	73,82%
1886	19,12%	56,55%	62,03%	64,76%

[3] – أجيرون، ص. 484.

لقد كانت الإدارة الاستعمارية تسعى إلى عدم "تحميل المستوطنين ما لا طاقة لهم به من الضرائب، نظرا لما يقتضيه تسهيل استيطانهم". أما الهدف ما إثقال كاهل الأهالي "هو المعاقبة و التحذير"[1].

هكذا نجد حوالي 22 مليون فرنك، و هي مجمل الضرائب (السنوية) التي كانت تحصل في سنوات 1860 – 1870، [حل محلها إذن] 19 مليون كضريبة عربية 40.800.000 فرنك تمثل مجمل الضرائب المختلفة لسنوات 1885 – 1890. لقد ازداد العبء الضريبي، بالنسبة للفرد، بـ50%. غير أن الخطر بلغ نقطة الأوج في السنوات الأخيرة في الوقت الذي كانت الحكومة الفرنسية تقوم بمراقبة الاعتماد المالي الذي تدفعه للجزائر، حيث ان البلد الأم لم يعد قادرا أو راغبا في التسديد، فقد وجدوا من الطبيعي تحميل الأهالي مزيدا من الدفع[2].

سابعا - ظاهرة الربا:

جاء في تقرير الجنرال "مارتيماري" ما يلي: "لقد كان العربي يقترض لشراء الحبوب و تسديد الضريبة." و كانت مسألة القروض قد أخذت لدى الفلاحين مظهرا مأساويا، و

---

[1] – المرجع نفسه، ص. 484.
[2] – المرجع نفسه، صز 490.

أصبحت ظاهرة الربا الظاهرة المسيطرة و "المخربة بالنسبة للسكان الأهالي". وكان يستفيد من هذا الربا اليهود و المعمرون. لقد تطور الربا نتيجة الاحتلال الفرنسي، لذا جاء بغتة لتغيير كل شروط الحياة التي كانت موجودة". "إن تلك الشروط لم تكن مثلما هي عليه الآن قبل مجيئنا.. إن الفلاح الأقل يسرا كان يجد رجالا في القبيلة أغنياء من الذين لهم مطامير – دوما – مملوءة بالحبوب، حيث كانوا يفتحونها لمنح قروض دون فوائد.. واليوم، فإن احتياطات الحبوب توجد أبدا في مطامير العناصر الغنية. و باختصار فإن الخطر قد زاد، و لا يمكن أبد إيجاد العلاج له. ذلك أن الربا – في نظر العرب – مثل الثمرة الكريهة.. و أن مسؤولية ما آل إليه الأهالي من بؤس و فقر مدقع، إنما تتحملها السلطة الفرنسية[1].

فظاهرة الربا قد سيطرت وبلغت أقصى ما يمكن التصور من حيث استغلال بشع لكل ثروات وقدرات القبائل، بل أن ضباط المكاتب العربية – أنفسهم – قد صرخوا ضد مساوئ هذه الظاهرة الخطيرة التي باتت تهدد المجتمع القسنطيني و الجزائري عامة: "ذلك أن الاقتراض كان يتم التعهد به بأي

(1) – F801762. Note du général Martimry sur l'usure. Juillet 1860.

سعر من أسعار الربح من أجل تلبية حاجة اضطرارية.. كدفع الضريبة أو من أجل شراء القوت اليومي"[2].

لقد كشف الضابط "الاباسيت" خطورة القروض الربوية. كما أبدى الإمبراطور "نابليون" في عام 1865م نفس التخوف من تطورها. أما الجنرال "لاكاروتال" فقد قال: "ينبغي أن يقضى على الربا و إلا فإن الشعب العربي سيقضى عليه. و لكم الاختيار!"[3].

أما الدكتور "وارنيي" و "ديفال" فقد سجلا لنا: "دور المكاتب العربية في توجيه سياسة الاقتصاد الفرنسي "في ضوء مجموع الواردات و الصادرات:

من عام 1843م إلى 1848م	335.300.000 فرنكا
من عام 1849م إلى 1854م	395.600.000 فرنكا
من عام 1855م إلى 1860م	426.600.000 فرنكا
من عام 1861م إلى 1866م	363.200.000 فرنكا

تقرير قائد دائرة تبسة العسكرية إلى قائد الناحية. تبسة في 16 جويلية 1879 حول موضوع الربا:

---

[2] – CH. –R. Agéron. Les Algériens musulmans.. Op. cit.. p. 370.
[3] – Idem.. p. 371.

حضرة اللواء

لقد أرسلتم إلي مع بريد يوم 14 من الشهر الجاري بعض الملصوقات الإعلامية الصادرة عن الولاية العامة، و التي تعلي للملأ عن تشكيل لجنة مكلفة بإجراء تحقيقا حول انتفاضة الأوراس.

"و إنه لمن المحتمل يا حضرة اللواء، بضفتكم عضوا في هذه اللجنة أن تطلب منكم معلومات عما يجري في النواحي العسكرية الخاضعة لقيادتكم. و لذلك أعتقد أنه من واجبي أن أحدثكم عن هذه المسألة.

تشير الجرائد الخاصة بالإقليم إلى تزايد الربا، الذي راح ضحيته أهالي ناحية باتنة العسكرية ة تجعل منه أحد الأسباب التي أشعلت الثورة. و لكن لا داعي للتأكيد، و من غير بحث في القدر الثابت من هذه الإشارات، على أن الربا يشكل في الوقت الراهن قرحة اجتماعية، و خطرا جديا على مستقبل المستعمرة. و بالفعل فكيف لنا أن لا نتوقع غضب شعب بكامله اشتد يه القنوط و أحاط به الدمار يوم تنتهي عملية تجريده من رزقه؟

"ففي السنة الماضية، لما بلغتني المصاعب الناجمة عن التعامل بالمال بين الأهالي و الأوروبيين، عملت على جمع معلومات عن موقف كل طرف تجاه الطرف الآخر.

"هذا و أن القوائم التي أبعث بها إليكم كانت قد وضعت على عجل في سنة 1878، و هي تقريبا لا تمثل حتى العشر مما استدانته العرب. و يكون إجراء تحقيق هو السبيل الوحيد إلى معرفة الحقيقة، بالرغم من أن أولى نتائجه تكون مثيرة للناس، و ما أكثر هؤلاء ممن يتعاطون تلك الصنعة المخجلة.

و ها هي أسماء المرابين الرئيسيين في الدائرة العسكرية:

باكري

روزاريو

كامبون

بلعيش بلاليمي

بلقاسم ابن الحاج

محمد بن ونيس

أما المال فكانت نسبة قرضه 10% لمدة ثلاثة أشهر بفائدة ضمنية، مما يشكل سنويا نسبة 50%، و هي نسبة يمكن وصفها من غير خوف بالربوية.

"و هـؤلاء المـدانين ليسـوا ذوي رؤوس أمـوال، و لكـنهم يحصـلون علـى مـا هـم فـي حاجـة إليـه مـن أرصـدة مـن ممثـل شركة قرض جزائرية كبرى بمدينة تبسة، بنسبة 10%.

" وقـد اتخـذت هـذه المعـاملات، سـواء بتكاثرهـا أو بآجالهـا، شـكلا مربحـا للغايـة، لا بالنسـبة للمـدانين فحسـب، بـل و بالنسـبة للمصـرف نفسـه، ذلـك أن هـذا الأخيـر قـد انصـرف فـي طـرف شـهر واحـد عـن مهنـة التجـارة التـي كـان يتعاطاهـا لمـدة سـنوات، للتفرغ مرة واحدة إلى ممارسة الربا.

"و لـئن كانـت المعلومـات التـي أوردتهـا ناقصـة كثيـرا، فهـي كافيـة لأن تكشـف لكـم عـن خطـورة الوضـع الـذي زاده انعـدام المحاصـيل الزراعيـة خـلال سـنتي 1878 و 1879 كآبـة، و أن الضرر في تفاقم من سيء إلى أسوأ.

"و العربـي بحكـم قلـة اقتصـاده و قلـة تحسـبه لعواقـب، و عـدم اكتراثـه بالغـد يـرى فـي الاسـتدانة السـلامة و فـي أجلهـا الحـدود أمـدا طـويلا لا ينقضـي، فهـو لا يتـردد و الحالـة هـذه، فـي قبـول العروض المفلسة التي يقترحها عليه مستغلوه.

و أنـا هنـا لـم أتعـرض لغيـر الـدفع النقـدي، أمـا الـرد العينـي ففضـيحة أنكـى. و يكفـي لتوضـيحها أن أذكـركم بحـادث وقـع خـلال عـام 1867، عـام الفاقـة، ذلـك أن أربعـة أشـخاص مـن أولاد

سيدي يحيى استلفوا مبلغا بثلاثمائة فرنك من شخص يسكن مدينة تبسة، و أثناء وجودهم بتونس بحثا عن الشغل و الخبز استولى مدينهم على محصولهم من القمح و الشعير الذي يغطي مساحة تتراوح بين 15 و 18 هكتار، و عند تقدم الأشخاص الأربعة لضبط الحساب مع الدائن المذكور، صرفهم قائلا: "ليس لي لديكم دين غير المبلغ الذي أخذتموه، فردوه من غير فائدة".

"و هذا يعني أن الفائدة المجناة يتراوح قدرها بين أربعة و خمسة آلاف فرنك مقابل المبلغ المعار و هو 300 فرنك. و هذا الحادث صحيح لأن المديونين لم يقبضوا إلى اليوم دينهم بشكل تام لبقاء مبلغ قوامه 150 ف في ذمتهم و يرجع اكتشاف هذا الحادث إلى السيد الجنرال لاتور دي فارنييه نفسه أثناء مروره بتبسة سنة 1878.

"و هل يقوم القياد من جهتهم بتقديم القروض؟

"الجواب لا. ذلك أنه من المتعذر على ثلاثة منهم تقديم تسبيقات، نظرا لفقرهم، إما الإثنان الآخران الأوفرا حظا من الثروة، فما أبعدهما عن هذا الصنف من المضاربين، بالنظر إلى حسن خلقهما، و باعتبار ما عرفا به من ترفع. كما أن

هـؤلاء جميعـا لا يـؤدون بـالمرة دور الوسـيط بـين رعايـاهم و المرابين.

"و الخلاصـة أن شـر الربـا يرجـع تـاريخ ظهـوره فـي الـدائرة العسكرية إلى بضع سنين فقط، و كلنـه يكون، بنـاء علـى الدلائل التـي ذكرتها لكم، قدر ارتفع بسرعة، و سبق أن انتشر انتشـار الحذام بين السـكان الأهـالي. و إذا كـان المرابـي قـد اقتصـر اليـوم علـى التهـام المحصول من الحبوب والمواشي فإن بشاعة الامتصـاص التـي عرف بهـا ستبلغ أوجهـا بمجـرد أن تتأسـس الملكيـة العربيـة الخاصـة، و لـن يبقى في الجزائر حينئذ سوى كبار ملاكـي الأرض من جهـة، و سكان عـــرب فـــي حالـــة اســـترقاق مـــن جهـــة أخـــرى. و هذا هو المآل الذي يراه كل الناس، ويشعر به، لسوء الحظ، الأهالي أيضا.

"و فـي إمكـانكم يـا حضـرة اللـواء، أن تنتفعـوا كنـا يبـدو لكـم مـن رسـالتي هـذه و إن كانـت سـرية فهـي كاتمـة، و إنـي علـى اسـتعداد، إذا تحـتم الأمـر تزويـدكم بمعلومـات أكثـر شـمولا و دقـة بواسـطة تحقيـق جـدي، غيـر أننـي أكـرر القـول الـذي تشـرفت بـذكره لكـم أعـلاه بـأن إجـراء بحـث مـن هـذا القبيـل مـن شـأنه أن يثيـر غضـب كثيـر مـن الأشـخاص، الـذين و إن نـددوا بالربـا علانيـة فهـم لا يكفـون عـن اتخـاذه كوسـيلة للعـيش، فمـن

الضـروري إذن، و حتـى تكـون فـين مـأمن مـن غضـبهم، إصـدار أمر بإجراء تحقيق شامل على مستوى الأقاليم الثلاثة.

و تفضـلوا بقبـول، يـا حضـرة اللـواءان مـا أكنـه لكـم مـن عميـق الاحترام.

الإمضاء

قائد دائرة تبسة العسكرية

ولعـل هـذا الشـعر الملحـون يتـرجم موقـف السـكان مـن الربـا و تـذمرهم منـه أشـد التـذمر و اتجـاههم بالـدعاء إلـى الله عـز و جـل كـي يفـك رقـابهم منـه، نتيجـة اسـتكبار الاسـتدمار و علـوه فـي الأرض بدون حق. و ما جاء في هذه القصيدة، الأبيات التالية:

يا رب عجل به من يفـك الرقـــاب يات من وطن الشام غيثنا بـه
يهدي عبد العزيز يأمره للركـــاب يعطيه جنود النصر ليه تحميه
في الدين حصلنا و الكريم لينا كتاب رب نـــزل قضى أذل خلقيـه
اعينتنا ندفعوا نسادوا في الابـــواب كثـرت الجزى كل يوم تنبيـــه
إذا جاك اللوسي تقــول هذا عقــاب يرقد ما بين يديك كل شيء ليه
ما بقـــــات الا الهـــــــرب هذا الوطـــــن انعـــــاف

إلــى أن يتمنــى النــاس الهجـرة و الفـرار بعـد أن كرهـوا البقـاء تحت نير الغزاة الطغاة:

حتى يجي مولا النوب سلطان من الاشراف

يفكنا من ذا الغلـــب و يومن الي يخـــاف

المصدر:

F. GOURGEOT. – 170. Les sept plaies d'Algérie. Alger , 1891, pp. 168. عن عبد الحميد زوزو، ص. 127.

ثامنا – الغرائم الحربية:

كنـا قـد تناولناهـا فـي الحـديث عـن ترسـانة التشـريعات الاسـتيطانية، و لكـن لمزيـد مـن المعلومـات فقـد نشـير إلـى تقريـر مفصـل سـنة 1878 بنتـائج تصـفية الحجـر المضـروب عقـب ثـورة 1871. تلك الثورة التي يتلخص قمعها في الأرقام الأتية[1]:

"ثـار عـدد 313 مـا بـين قبيلـة و دوار، و الـذي يمثـل مـا مجموعـه مـن السـكان 761.030 يمتلكـون خـارج الصـحراء، مسـاحة 2.589.608 هكتـارا، و لهـم ثـروة عقاريـة تقـدر بـ 91.948.450 فرنكـا. وقـد دفعـوا مـن ناحيـة ضـريبة حـرب مبلغهـا 36.582.298 فرنكـا، و نخلـو مـن ناحيـة أخـرى للدولـة

(1) – Louis RINN. Ancien chef du service central des affaires indigène, conseiller du gouvernement. Régime pénal de l'indigénat en Algérie, le Séquestre et la responsabilité collective. Alger. 1890.P. 45.

غـن مسـاحة تبلـغ، بعـد حـذف التعويضـات الممنوحـة، 446.406 هكتـارا. و التـي تصـل قيمتهـا إلـى18.693.093 فرنكـا، كمـا دفعـوا إلـى الخزينـة 7.933.860 فرنكـا. وبإيجـاز فـإن 63.212.252 ف هـو المبلـغ الـذي تكلفتـه ثـورة 1871 بالنسـبة للأهـالي، أي بحسـاب بـلا كسـور 63 مليونـا، إذ يجـب الأخـذ بعـين الاعتبـار الأشـياء الكاسـدة. و كـذلك بعـض التعـديلات و الاسقاطات التي تمت و التي لم تنته كلية".

كشـف بمبـالغ الغرامـة الحربيـة التـي سـتدفعها الأعـراش التي شاركت في انتفاضة الأوراس سنة 1879.

قبائل الأعراش و الدواوير	المبلغ الأساسي للضرائب	الغرامة الحربية	ملاحظات
دائرة باتنة العسكرية			
لحالحة	5.274,45	52.744,50	10 مرات الضريبة
أولاد موسى بن عبد الله	1.645	11.515	07 مرات الضريبة
بني بو سليمان	1.599,70	11.197,90	نفس الشيء
أولاد عيشة	2.236,10	15.652,70	" "

الزحاحفة	8.354,40	58.480,80	" "
أولاد رابح	3.227,75	12.911	" "
أولاد بلاح	3.525,40	14.101,60	" "
تاخريبت	3.599,25	14.397	" "
الحدادة	4.141,30	16.565,20	" "

دائرة بسكرة العسكرية

أولاد قاسم	380	17.600	20 مـــرة الضـــريبة صنف خاص
أهل جار الله	465	9.300	نفس الشيء
تكوت	720	14.400	" "
المرادسة	775	7.750	10 مرات الضريبة
أولاد سليمان بو حمزة	1280	12.800	نفس الشيء
أولاد عبد الرحمن	1515	10.605	" "
أولاد سالم بن عباس	970	6.700	" "
أولاد سعدية	340	2.380	" "
بني ملكان	2400	16.800	" "
امراحنـــــة أولاد ســـيدي محمد	3300	23.100	" "

الشرفة	2160	5.640	4 مرات الضريبة
السعادنة	1425	2.850	مرتان الضريبة
الزكارة	500	1.000	" "
أولاد عبد الرزاق	740	1.480	" "
	المجمـــوع	135.495	

دائرة خنشلة العسكرية

تاوزيانت شرفة	811,20	8.112	10 مرات الضريبة
ملاقو	2.000	4.000	مرتان الضريبة
	المجمـــوع	12.100	

مجمل الغرائم الحربية

دائرة باتنة	207.565,70 ف
دائرة بسكرة	135.495 ف
دائرة خنشلة	121.112 ف
المجمـــــــــوع	355.172 ,70 ف

قسنطينة في 12 جولية 1870

اللواء قائد فرقة قسنطينة

التوقيع

قور جمول

سنوات	المساحة المحروقة (بالهكتارات)	تقييم للخسائر التي حدثت	عوائد القمح الجماعي	الحجر الفردي	الحجر الجماعي	الضرائب الجماعية	المجموع	عدد الحرائق
1876	55.172	441.884	156.318	_	_	22	22	120
1877	40.538	1.807.061	494.668	_	4	27	31	134
1878	8.156	617.324	86.466	_	_	12	12	164
1879	17.663	625.987	54.087	_	_	34	34	218
1880	20.881	353.845	1.177	_	_	7	7	137
1881	169.056	9.042.440	3.966.191	1	46	53	100	244
1882	4.018	188.751	282	_	_	2	2	130
1883	2.464	101.339	5.584	_	_	2	2	148
1884	3.231	205.185	269	_	_	1	1	147
1885	51.569	674.487	63.236	_	_	15	15	285
1886	14.042	270.325	3.809	_	_	10	10	288
1887	2.290	1.560.920	13.775	_	_	13	13	395
1888	14.788	176.833	1.284	_	_	1	1	311
المجموع	أ	ب		1	50	199	249	2721

أ – تشمل على الغابات، و الأحراش، الحفا، و الحصاد بالمنطقة الغابية

ب- تقييمات وضعت على العموم بناء على جدول الحسابات الرسمية للغابات

المصدر: لويس رين، الصدر السابق. عن زوزو، ص. 200.

الفصـــــــل السابع
الآثـــــار الاجـــتـــــماعـيـــــــة

أولا ـ الأوضاع الاجتماعية و الخسائر البشرية:

كانت الحالة الاجتماعية صورة معبرة عن الحالة الاقتصادية نتيجة ظاهرة الاستيطان. و لم يكن دور السلطات العسكرية نتيجة تجريد الأهالي من أراضيهم سوى رصد الخسائر البشرية حيث قدرت الضحايا نتيجة وباء الكوليرا عام 1849 بـ: 9434 نسمة بكامل المقاطعة، بل الأخطر من ذلك أن هذا الوباء قد أدى إلى تلاشي قبائل بتمامها[1]. ففي بعض القبائل القاطنة – مثلا – ما بين مدينتي سطيف و بجاية كانت تفقد يوميا حوالي 80 نسمة[2].

و الحقيقة أن انتشار هذا الوباء قد سبق هذا التاريخ حيث بدأ انتشاره بشكل فتاك منذ الاحتلال نتيجة ما حل بالبلاد من دمار و خراب و استغلال المعمرين لكل ثروات البلاد. و لقد سجل لنا المؤرخ "نوشي" من خلال تقارير ضباط المكاتب الإحصائيات التالية:

كان عد السكان في 31 ديسمبر 1846م بالمقاطعة حوالي 19.429 مسلما من السكان المقيمين و 13.256 من البدو. و كانت مدينة قسنطينة وحدها تشمل : 12.271 نسمة من المقيمين أي بمعدل 63% من سكان المدينة. و في 31 ديسمبر عام 1849 كان عدد سكان المدن يقدر بـ: 20.805 نسمة. أما البدو فلم يزد عددهم عن 4.014 نسمة. و في 31 ديسمبر 1851م كان عدد سكان البدو قد بلغ 16.835 مسلما، في حين كانت المدن تشمل على 22.538 مسلما.

---

1) – A. Nouschi. Op.cit.. voir pp. 210 – 214.

2) – Idem.. pp. 217 – 219.

و يمكن تسجيل حركة المواليد و الوفيات بقسنطينة كالتالي[1]:

المواليد				الوفيات			
السنة	ذكور	إناث	المجموع	رجال	نساء	أطفال	المجموع
1847م	299	302	601	349	295	563	1207
1848م	365	312	677	319	267	649	1235
1849م	430	381	811	606	478	773	1857
1850م	_	_	773	402	311	673	1386
1851م	_	_	1119	338	308	733	1379

و الجدير بالملاحظة أن عدد الوفيات كان أكثر بكثير من عدد المواليد. لقد كان مجموع المواليد و الوفيات بقسنطينة وحدها عام 1851م 6,64% مواليد و 7,87% وفيات. و بناء على الإحصائيات التي جرت عام 1845م كان مجموع السكان قد بلغ المليون نسمة في المقاطعة. و قد كان التل القسنطيني عام 1851م قد بلغ تعداد سكانه 920.679 ساكنا. و قد كان تضاؤل السكان خلال السنوات الصعبة مرتفعا، فمثلا دائرة عنابة بلغت نسبة نقص سكانها ما بين 1845 – 1849م 4,31%. أما دائرة القالة فكانت بـ: 3,86% أما دائرة قسنطينة فبلغت 2,55% ما بن سيتي 1849 – 1852م[2].

هذا و قد أكدت شهادات ضباط المكاتب العربية الحالة الميؤوس منها لدى الكثير من القبائل إذ لم تخل أسرة من ضحايا. كما عم الرعب في البلاد و كثيرا ما فر الناس من الأوبئة تاركين مرضاهم من ورائهم بدون نجدة[3].

و استمرت الأوبئة تضرب بقوة الأهالي كما استمرت القوات الاستعمارية عن طريق وسائلها التنفيذية كمؤسسة المكاتب العربية و غيرها تزرع الرعب و الموت و الدمار في أوساط القبائل المعذبة.

---

1) – A. Nouschi. Op. cit.. 219 – 222.

2) – Idem. 221 – 222.

3) – Idem. 217.

لقد ظلت الحالة الصحية و الاجتماعية للأهالي سيئة للغاية حيث تكرر انتشار مرض الكوليرا و التيفيس عام 1866م و اشتد خطره عام 1867م. و عانى الجزائريون من انعدام وسائل الوقاية الصحية لديهم معاناة كبيرة، فكانوا يموتون جماعات جماعات في القرى و المدن و الطرقات، و قد سجلنا الإحصائيات بالنسبة للوفيات بالمقاطعة خلال عام 1867م. كالتالي[1]:

من 25 إلى 30 سبتمبر	1985 نسمة
من أول إلى 8 أكتوبر	1167 نسمة
من 9 إلى 15 أكتوبر	867 نسمة
من 16 إلى 22 أكتوبر	544 نسمة
من 23 إلى 29 أكتوبر	453 نسمة
من 30 إلى ... نوفمبر	518 نسمة
من 6 إلى 12	183 نسمة
من 13 إلى 19 نوفمبر	250 نسمة
من 20 إلى 26 نوفمبر	69 نسمة
من 27 إلى 3 ديسمبر	98 نسمة
من 4 إلى 10 ديسمبر	39 نسمة

لقد كانت الأوبئة إلى جانب المجاعة تحصد الآلاف من الأهالي و لم تحرك مؤسسة المكاتب العربية و لا السلطات الاستعمارية ساكنا بل زادت الأهالي فقرا و رعبا و إمعانا في الاستئصال و الإبادة. فمثلا ما بين سنتي 1867 – 1869م، كثير من العشائر دمرت مرة واحدة فأولاد يحيى بن طالب قد خسروا 364 أسرة، حيث انتقلت القبيلة من مجموع سكانها 10.211 نسمة إلى 4.325 أي فقدان حوالي 5.886، بنسبة 67,6% على الأقل. كذلك جيرانهم العلاونة فقد صار عددهم حوالي 3.968 بعدما كان 8.339 نسمة، أي خسارة بشرية تقدر بحوالي 4.371 نسمة بمعدل 52,6%. أما في أعلى السهول

[1] – A. Nouschi. Op. cit.. p. 348.

السطايفية، فقد أولاد عبد النور نصف عددهم، حيث أصبح عددهم 12.785 بعد أن كان 25.031 نسمة. و في المجموع، يمكن القول أن مقاطعة قسنطينة قد فقدت حوالي خمس سكانها، حيث ذهب ضحية الأوبئة و الأمراض و الفقر و المجاعة، خاصة الخماسون، النساء، الشيوخ، الأطفال و الفقراء بشكل عام[1].

و لعل الإحصائيات المفصلة تبين إلى أي حد كانت الحالة السكانية للمقاطعة في تضاؤل مستمر حسب الدوائر التالية[2]:

الدوائر من سنة : 1866م	**إلى سنة 1869م العدد المفقود**
قسنطينة 154.503 نسمة	92.679 نسمة 61.824
ميلية 29.656	3.693 – 25.963
عين البيضاء 61.183	18.485 – 42.698
تبسة 41.611	18.314 – 23.297
سطيف 147.567	22.519 – 122.048
تاقيطونت 30.151	1.485 – 28.666
بجاية 87.870	8.412 – 79.458
برج بوعريريج 97.363	13.977 – 83.386
باتنة 108.229	22.427 – 85.802
قالمة 36.792	6.644 – 30.148

و هكذا يمكن القول أن مؤسسة المكاتب العربية أمام حالة الأهالي الاقتصادية أو الاجتماعية السيئة للغاية إلى درجة التدمير الشامل، لم تقم بأدنى دور إنساني، بل تركتهم يموتون جوعا و مرضا و حرمانا من كل شيء، بل أكثر من ذلك كانت تسعى للعمل على إخضاعهم بكل الوسائل الجهنمية للمطالب الاستعمارية و للتمكين الاحتلال و تزايد أعداد الكولون و تجريد الأهالي من أراضيهم.

---

1) – A.O.M. Série K. Rapport mensuels 1867 – 69. Cercle de Tébessa. Rappprt du 2 novembre 1869. Voir aussi A. M. G.. H N° 239 bis. Mémoires sur la misère de 1867 – 68 ; 30 avril 1870.

2) – A. Nouschi. Op. cit.. p. 369.

كما ورد في تقرير للجنوال دي وينيفير Dew Impffer بتاريخ فاتح أوت 1867 و فاتح ماي 1868، قد تجاوز بنحو 10.614 عدد الوفيات في السنوات السابقة. و لنفس الفترة فإنه من التعذر التحكم بوجه عام في الإحصائيات التي جعلت كقاعدة لهذا الحساب. لكن في الإمكان إعطاء أرقام هي غاية في الدقة بالنسبة لبعض المناطق. ففي قسمة أورلينافيل بلغ مجموع الوفيات رقم 12.851 من مجموع السكان البالغ 80.000 نسمة، أي ما نسبته 16%. و ذلك في فترة ما بين 15 أوت 1867 و فاتح شهر جوان 1868، و في مركز تنس التابع للقسم المدني لنفس الناحية، بلغ عدد الوفيات 2.315 من مجموع السكان البالغ 6.004، أي بنسبة 38%. و ذلك في نفس الفترة المذكورة[1].

و يذكر الأستاذ جيلالي صاري أن الخسائر البشرية نتيجة أوضاع الأهالي التي آلت إلى الفقر و الحرمان و الأمراض بعد مصادرة أراضيها قد بلغت بين سنتي 1866 و 1871 مليون نسمة [1] و هو رقم رهيب يدل على محاولة المحتل إبادة السكان الجزائريين بشتى الطرق و الوسائل الجهنمية.

أما حصيلة الوفيات في مقاطعة الجزائر العاصمة، فإن الإحصائيات في مراكز متيجة كالتالي[2]:

المراكز	1867		1868		المجموع	
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%
مرزاية	264	7,1	93	2,5	357	9,1
أولاد العلاق	165	10,3	59	3,8	224	14,6
حجوط	114	3,6	110	2,8	224	5,6
أولاد عايش	32	9,3	16	4,6	48	14
سيدي موسى	44	3,6	35	2,8	79	64
أحمر العين	37	?	12	?	49	?
بليدة	342	_	210	–	552	_
المجموع	998	8,2	535	4,41	1533	12,61

1) – A.O.M. 1KK 51.

2) – Djilali Sari le désastre démographique de 1867 – 1868 en Agérie ENA G – Alger1, P. 11,182010.

2) – Djilali Sari: Op. cit.. p. 18.

أما في مدينة بليدة و ضواحيها فقد قدرت الوفيات كالتالي[1]:

في سنة	1866	حوالي:	162 وفاة
// //	1867	// :	480 وفاة
// //	1868	//:	// 600
// //	1869	//:	// 193
// //	1871	//:	// 265
المجموع			1700 وفاة

أما على الساحل فقد قدرت الوفيات في زرالدة و تيبازة و تافشون و دريرة و الشراقة و محالمة بين سنتي 1867 و 1868 بـ: 690 وفاة[2].

أما في القليعة فكانت بين سنتي 1866 و 1871 كالتالي[3]:

في سنة	1866	107 وفاة
// //	1867	// 274
// //	1868	// 224
// //	1869	// 066
// //	1871	// 108
المجموع		879 وفاة

أما في بلاد القبائل فقد قدرت الوفيات بين سنتي 1867 – 1868، بحوالي: 9734 وفاة[1].

أما في المدية فقد وصلت ما بين سنتي 1866 و 1871[2]

---

1) – Idem., p. 20.
2) – Idem., p. 30.
3) – Idem., p. 33
1) – Idem., p. 48 – 49.
2) – Idem., p. 54.

1866 قدرت بـ:	157 وفاة
1867 // ://:	437 //
1868 // ://:	459 //
1869 // ://:	196 //
1870 // ://:	153 //
1871 // ://:	224 //
المجموع	1626 //

و يذكر في الأصنام، حاليا (الشلف) ثم في سنة 1868 جمع حوالي 2000 جثة من الشوارع[3]. لقد كانت الأوبئة و المجاعة و الفقر و الأمراض الفتاكة و الظلم و القهر الاستعماري و استيلاء الكولون على أصحاب الأرض و الوطن العوامل الرئيسية، خاصة احتلال الأرض مصدر رزق الأهالي. كان العامل الأقوى لقتل بل إبادة الجزائريين.

و على أية حال فقد قدرت الوفيات في تلك السنوات في مقاطعة الجزائر العاصمة ب: 199.000 وفاة[4].

أما في مقاطعة وهران فإن دائرة وهران وحدها كانت قد خسرت في الفترة ما بين 1866 و 1867 نصف تعدادها أي حوالي 8000 وفاة. أما في سيدي بلعباس فقد قدرت الخسائر البشرية من الأهالي ما بين 1867 و 1868 بـ: 603 وفاة. أما تلمسان فقد كانت في سنة 1867: 1475 وفاة و 2503 في سنة 1868. أما في مستغانم عام 1867: 1107، و عام 1868: 2006 وفاة، أما في معسكر، فقد قدرت عام 1867 بـ: 1034، و في سنة 1868 ب: 1803 وفاة، أما الوفيات المجهولة في هذه المدينة فقد وصلت إلى 3310[1].

وتقدر الوفيات بالنسبة للمقاطعات الثلاث في تلك الفترة ب: 820.000 ضحية أي بمعدل 32,3%، و لكن هذه الإحصائيات في الحقيقة لا تقل عن مليون ضحية[2].

---

3) – Idem., p. 64.

4) – Idem., p. 89.

1) – Idem., voir pp. 104 – 127.

2) – Idem., p. 130.

في حين كان عدد الكولون يتزايد فقد انتقل من 483.465، في سنة 1891، إلى 529.717، في سنة 1896، ثم إلى 583.844، في سنة 1901، أي بمعدل 20% من الزيادة خلال عشر سنوات. إن النمو السكاني الأوروبي الاستيطاني بفضل الولادات، بعد سنة 1896، كان أعلى من النمو المرتبط بالهجرة. فمنذ تلك السنة أصبح عدد الأوروبيين المولودين بالجزائر يفوق عدد المهاجرين الجدد الوافدين من فرنسا و غيرها. فلقد أصبح الشعب الأوروبي في الجزائر قادرا، بمفرده، على مواصلة نموه الديمغرافي حتى في حالة انفصال المستوطنة عن البلد الأم. كتب Leoroy Geaulieu متهكما بما ادعاه "حزب المستوطنين "الجزائريين" ذوي التوجه الانفصالي "فقال: ينبغي تحقيق وحدة سياسية تدوم عدة قرون بين إفريقيا الشمالية و فرنسا لكي يتمكن الجنس الأوروبي من استيطان هذا الجزء من العالم بصفة نهائية"[1].

الواقع أن المستوطنين "الجزائريين" كانوا يعتبرون أن وتيرة المستوطنات كانت تسير بخطى بطيئة. و لم يطن عدد السكان الأوروبيين الزراعيين أي سكان الريف، يتزايد أيضا إذ بلغ عددهم 146.657 في سنة 1881 أي نسبة 38% من مجموع السكان الأوروبيين ثم بلغت في سنة 1893 20.541 أي بنسبة 41%. و في سنة 1900 بلغ عدد السكان الأوروبيين الريفيين 209.546 قبل أن يُصحح عدد السكان الزراعيين بـ 189.164[1].

غير أن الهاجس الأمني كان يؤرق المستوطنين، و كانوا يطالبون بتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية حين معاقبة المسلمين.

و أصبح المستوطنون يحنون للعودة إلى عهد نظام الحكم العسكري "الذي كان يتميز بالصرامة في التعامل مع العرب بإدخال الرعب في قلوبهم. ألا يمكن توسيع صلاحيات المجالس التأديبية و المحاكم العسكرية لتشمل مناطق الحكم المدني؟ كان المستوطنون مقتنعين "بضرورة إعطاء الأهالي دروسا ملموسة و ذلك بمعاقبة مخالفاتهم بطريقة فورية و فعلية بدون تردد و لا مناقشة". و يمكن تلخيص شتى الأساليب و الهيئات المقترحة لذلك.: لجان التأديب في المناطق المدنية، محاكم الردع السريعة التنفيذ،

[1] - أجيرون، ص. 959.
[1] – أجيرون، ص. 962.

بوليس سري، منح للمخبرين، تعزيز نظام السجون.. إلغاء أحكام العفو الرئاسي و حظر التدخلات و الالتماسات من طر البرلمانيين الفرنسيين[2].

و مهما يكن فإن الإدارة الاستعمارية كانت تقدم دائما أرقاما إجمالية عن الاعتداءات و إجراء تقييم إجمالي لنسبة الإجرام لدى مختلف أصناف السكان، فخلصت إلى نتيجة مفادها أن نسبة الإجرام ضعيفة في صفوف السكان المسلمين: "يشكل الأهالي، في منطقة التل نسبة 4/5 من مجموع السكان و لكنهم لا يمثلون نسبة 3/4 من الاعتداءات ضد الأشخاص". و لاحظ الوكيل العام Durieu de Leyritz، في سنة 1897، أن نسبة الإجرام لدى المسلمين (71.042 محكوم عليهم خلال 5 سنوات) كانت أضعف بكثير من نسبة الإجرام لدى الأوروبيين (31.090 محكوم عليهم في نفس الفترة)[1].

لكن الإدارة الاستعمارية كانت ترى أن بؤس الأهالي و شقاءهم يعتبر سبب استمرار حالة انعدام الأمن و أن تلك الوضعية تزداد خطورة كلما زاد عدد السكان الأهالي. و لم ينتبه السياسيون في الجزائر إلا في وقت متأخر إلى أن "الجفاف يتسبب في شيوع حالة انعدام الأمن و أن هطول الأمطار يتسبب في استتباب الأمن"، و لم ينتبه الناس إلى أن المناطق التي يملك فيها الأهالي بعض المراعي تجعله يعيش حياة مطمئنة بفضل قطعان ماشيته، و ذلك هو سب انخفاض حالات انعدام الأمن في المناطق الجنوبية و حتى في البلديات المختلفة. أما في المناطق التي عمّها الاستيطان و فقد الأهالي ما كانوا يملكونه من أراض و قطعان فإن وطأة البؤس كانت شديدة و معها حالة انعدام الأمن"[2].

ثانيا ـ تفكيك وحدة القبيلة:

وجد المعمرون أنفسهم يمتلكون أخصب و أجود الأراضي الزراعية التي تحول ملاكوها الحقيقيون طوع تصرفات الكولون، و هكذا ساهمت هذه القوانين الجائرة في انهيار نظام القبائل، فلم تعد للقبيلة وظائفها السابقة، و بالتالي آلت عملية التنسيق بين الأشكال الثلاثة للعنف التي كانت المؤسسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تسير وفقها (عنف السلاح –

---

[2] – أجيرون ، صز 966.
[1] – الرجع نفسه، ص. 968.
[2] – المرجع نفسه، ص. 970.

عنف القوانين – عنف الاقتصاد) إلى إفقار المجتمع الجزائري و تفكيكه و إن كان العنف العسكري يتصدر عنف القوانينن فكلاهما يعملان لخدمة الاقتصاد[1]، و الاستيطان (أي أن العسكري و المشرع كلاهما في خدمة الاقتصاد) فلولا عنف السلاح و عنف القوانين ما وجد حوالي 250.000 معمر أنفسهم خلالا عام 1870 يخضعون لنظام اقتصادي رأسمالي محكم، يستفيدون من خدمات البنوك، و من مدحه التجارة (1852)، و خطوط السكك الحديدية و البريد، و يتجول لصالح السوق الفرنسية (اتحاد جمركي جزئي مع فرنسا في 1851)، و لما أصبح الاقتصاد الجزائري تحت النفوذ و الخسارة التي يسببها عدم استقرار الأسعار في السوق، و تناقص الإنتاج[2].

فبتفكيك القبيلة تكون فرنسا قد حققت بعدا سياسيا عن طريق سدها للطريق في وجه الطبقة القديمة المسيطرة – أي تحول سلطة الجماعة في النظر إلى المنازعات و تسويتها غلى سلطات الاحتلال – و بعدا اجتماعيا، إذ بزوال المصالح المشتركة (الأرض) التي كانت تجمع أفراد القبيلة زالت الروابط بين هذه الأخيرة و تفككت أواصرها، و تحوّل المالكون للأراضي إلى عبيد و أقنان عند الملاكين الجدد[3].

فتنفيذا للقرار المشيخي (1863) أنشئ 656 دوارا في المقاطعات الجزائرية الثلاثة، و ذلك على حساب تفكيك القبائل، و من الأمثلة على ذلك تفكيك قبيلة عكرمة الغرابة إلى 16 فصيلة (16 Fractions) بعدما كانت تجمعها من قبل ثلاثة أقسام كيري (القواليز، القراربة، قربوسة)[4]. و قبيلة الفراقة دائة المعسكر ف (إقليم وهران) التي قسمت أراضيها بمقتضى المرسوم الإمبراطوري الصادر في 16 جوان 1866 إلى دوارين يجمع كل منهما على ثلاثة فصائل[1]. كما أن مساحة الأراضي الجماعية التي كانت بحوزة هذه القبيلة و المقدرة بـ

1(– Abdellah LAROUI ; L'histoire du Maghreb T II paris: 1976, p. 72.

(2) - بن داهة عدة ، ص. 28 – 29.

3(– Jean Paul SARTRE. «Le colonialisme est un système », in comité d'action des intellectuels contre la poursuite de la guerre en Afriqu du nord, guerre d'Algérie et colonisation, Paris XIII 1956, p. 63. عن بن داهة عدة، ص, 29.

4(– M.P de MENERVILLE. Op. cit.. p. 255 – 248. (عن بن داهة عدة، ص. 30.

(1) - دوار الفراقة و يتكون من ثلاثة فصائل: الزهادلية، الفراقة الفراقة، الفراقة التحاتقن تجمع 1.509 ساكنا و بحوزتها 78 هكتار أراضي جماعية، و 8533 هكتار أراضي ملك، و 04 هكتار مقابر، و 04 هكتار قطاع عام (أراضي الدولة).
- دوار عطبة جلابة و يتألف من فصائل ثلاث: عطبة جلابة، هبرة، شارب الربح، تجمع 876 نسمة و حددت أراضيها كما يلي: 988 هكتار أراضي جماعية، 2808 هكتار أراضي ملك، و 05 هكتار مقابر، و 32 هكتار أملاك عامة، بمجموع 3.256 هكتار (Idem, pp. 248 – 249.) عن بن داهة عدة، ص. 30.

12.556 هكتار و تضمن العيش لـ: 2.385 ساكنا قسمت إلى ملكيات فردية عل ى948 شخصا،

و بتفكيكها للقبلة تكون فرنسا قد حطمت البنية الاجتماعية للشعب الجزائري، و ضربت وحدته.

و قد وجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي (1863) الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم الأسلوب المنهجي لتفكيك العائلة الجزائرية المسلمة المحافظة، و أفقدها شخصيتها، و ضرب عاداتها و تقاليدها المستمدة من روح الدين الإسلامي و من التراث الحضاري الجزائري العريق[2].

و عن الرفض القاطع لهذا القانون قامت قبيلة أولاد وشاش من خنشلة إحدى قبائل الإقليم القسنطيني، حيث نادى مشايخها و أعيانها معربين عن أسفهم العميق و استيائهم الشديد لصدور هذا القانون لأنهم توقعوا مسبقا المخاطر التي ستنجم عنه و أكدوا بقوة عن موقفهم منه على لسان أحد مشايخهم بالقول "فلا الهزائم التي ألحقها بنا جيش الاحتلال الفرنسي في سهل سبيخة حيث قتل صغار رجالنا، و لا الغرامات الحربية التي فرضتها فرنسا علينا تساوي شيئا في نظرنا – لأن الجراح تشفى و تعالج – مقارنة بإنشاء الملكية الفردية و السماح للأشخاص ببيع حقوقهم الحصرية ضمن الملكية الأرضية الجماعية، فهذا أمر غير مقبول لأنه يقضي على القبيلة و يزيلها... و أردف قائلا أنه بعد عشرين سنة من صدور هذا القرار لم يبق أثر لقبيلة أولاد رشايش"[1]، و لا ريب في أن نفس الاعتقاد كان يسود جميع الأهالي الجزائريين.

و ليست الغاية من هذه التكهنات سوى إظهار معارضة الفلاحين الجزائريين الشديدة لتفكيك فرنسا للقبائل و تجريدها من أراضيها.

و على هذا الأساس يمكن اعتبار القرار المشيخي (1863) أخطر سلاح وجه لضرب البنية الاجتماعية للشعب الجزائري و أقوى أداة وضعت بين أيدي الكولون لأنه أفسح لهم

---

[2] – بن داهة عدة، ص. 31.

[1] – بن داهة عدة، ص. 32.

المجال للحصول على المزيد من الأراضي و التي عن طريقها سيكسبون القوة و النفوذ و الأمن و النجاح، في إطار "ظاهرة فرنسة الأراضي"[2].

يجمع المؤرخون على الاعتراف بأن القمع الذي أعقب انتفاضة 1871 قد تم تسليطه على جموع الأهالي بدون أي تحفظ. و كان الكولون يدفعون لذلك بدون هوادة: " كان القمع رهيبا تجاوز في نظر الكثير، مقدار الجرم المرتكب". (L. Rhinn) "(...) بل هو أشبه بعملية انتقام منه إلى معاقبة تتناسب مع ما ارتكب من جرائم". (Colonel Robin) و كان De la Sicotière، من جهته قد شدد اللهجة في تقريره على "من ليس له استعداد لقراءة انتفاضات أمة مستعبدة إلا من الزاوية التي تسمح له بتبرير البطش المسلط عليها، عوض أن يعتبره سببا من الأسباب"، ثم تبين أن "مشاعر الغضب المشروع تجاه العرب قد امتزجت في بعض الأحيان بمشاعر أخرى (منها): التعود على احتقار الحياة البشرية و إضمار الكراهية بين جنس و آخر و تفشي الجشع الذي لا يشفي غليلُه"[3].

إن الرأي السائد في أوساط المستوطنين، إثر اندلاع ثورة 1871، هو دفع رحى الحرب في اتجاه الإبادة، و كانت الصحافة في طليعة من نادوا بهذا التوجه حين قامت،، فور شهر أفريل، بحملة ضد التسامح المعهود: "إن إعطاءهم الأمان يعتبر جريمة، و إن القانون الوحيد الذي ينبغي أن نواجه به تلك الحيوانات المسعورة هو قانون لنش"[1] (Indépendant 29 أفريل). و وجهت La Zeramna، 30 ماي، التهمة إلى الجيش بدعوى تثاقله و تحفظه إزاء الدماء العربية" إلى درجة لا يُقبل في اليوم سوى خمسون متمرد عوض أن يقتل مليون، و من هنا جاءت الدعوة إلى نشر "الذعر المخلص" "يجب أن يبسط الذعر جناحيه في أجواء الأوكار التي تأوي القتلة و موقدي النيران، و يجب تصعيد القمع حتى يرسِّخ في ذاكرة القبائل، مشاهد رعب دائم لضمان الأمن للمهاجرين. "(La Seybouse، 17 جوان).

---

[2] – المرجع نفسه، ص. 33.

[3] - تقرير De la Sicotiere، ص.(4 و ص. 185), عن أجيرون: ج, 1، ص. 50.

[1] – قانون لنش Lynch (1837): نسبة إلى (Charles Lynch) و هو قاض من فرجينيا، (الولايات المتحدة الأمريكية). ينص القانون على إمكانية الإعدام بغير محاكمة مشروعة، و بمجرد إجماع الحاضرين على ذل. و منه جاءت كلمة (Lynchage) (الترجمة). عن أجيرون، ص. 50.

و بدت الانتفاضة فرصة سانحة لاستعادة ملكية الأرض و انتهاج سياسة قمع نموذجية إزاء الانتفاضة و تشكيل الساحات الاستيطانية" (L'Algérie française 27 جوان). صحيفة L'Algérie Française (21 ماي) فقد ذهبت إلى أبعد الحدود قائلة: "ما نطالب به ... هو الحشر و الإبعاد، و لم يعد هنا مجال لكلام عن عن الإدماج و لا عن المملكة العربية بل هي الهيمنة الفرنسية بكل ما تحمله من مضامين القوة". و كرجع للصدى، طالبت صحيفة l'Est Algérien (8 جوان) "بتطبيق تدابير الإبعاد التي صارت الآن ضرورة ملحة، و يجب نزع السلاح عن جميع القبائل، التي ثبت تورطها في في التمرد، أو التي لم تبادر إلى تقديم المساعدة لفرنسا ثم إبعادُها إلى الأراضي الصحراوية بدون شفقة و لا رحمة". و بعد أن جالت صحيفة l'Echo d'Oran (29 جوان) من جهتها، في لحظات حلم باستتباب جزائر مخلصة من أولئك "السكان المتوحشين" انتهت إلى القول: "يجب أن نجعلهم، على الأقل، عاجزين عن الإساءة و أن نجعلهم ضعفاء و فقراء و نقلص أعدادهم لكي لا يكونوا خطرا دائما علينا"[1].

كان التفكير إلى فرض غرامة حربية تفوق بثمان أو بعشر أو اثنى عشر مرة مبلغ الغرامة السنوية، بقطع النظر عن حجز أملاك القبائل المتمردة[2].

ثالثا – تدهور مستوى المعيشة:

عرفت الجزائر أزمات اقتصادية حادة أبرزها "القحط الشديد" أواخر الثلاثينات من بداية احتلال البلاد نتيجة ظاهرة الاستيطان، حيث ترتب عنه ارتفاع في أسعار الحبوب "وضياع أملاك الناس و عقاراتهم تحت تأثير الحاجة للنقود بما كانوا يقدمون عليه من إبرام عقود ربوية تحت أسماء مختلفة"[3] مع المستوطنين الغزاة من مختلف الأجناس.

و قد سجل ضباط المقاطعة ارتفاعا في أسعار الحبوب خلال سنتي 1845 – 1846م نتيجة سوء المحصول الزراعي و غزو الجراد. فمثلا المحصول الزراعي لقبيلة أولاد محبوب بالسقنية، كان قد أتى عليه الجراد مرة واحدة. كذلك نفس الجراد أصاب منطقة

---

(1) – أجيرون، ص. 51.
(2) – أجيرون، ص. 52.
(3) – صالح العنتري، مجاعات قسنطينة. تحقيق رابح بونار، الجزائر 1974، أنظر ص. 15 – 16 و 47 – 50.

مدجانة وقبائل التل الساحلي[4]، فقد بلغ سعر القمح ما بين 24 و 25 فرنكا للهكتوليتر الواحد في مدينتي سطيف و سكيكدة. و كان سعر الشعير يتراوح ما بين 10 فرنكا و 15 فرنكا للهكتوليتر الواحد[5].

كما سجل تقرير مكتب عنابة من إمضاء رئيسه الضابط "روز" Rose عام 1846م كميات و أسعار البضائع التالية[1]:

النوع	الكمية	السعر بالفرنك
القمح	450 هكتل	18 للهكتوليتر
الشعير	114 هكتل	6.90 للهكتوليتر
البيض	500 وحدة	0.75 للواحد
الحطب	2.000 كلغ	100/3 كلغ
فحم الحطب	2.000 كلغ	100/5.50 كلغ
الدخان	500 كلغ	100/32 كلغ
بقر و عجول	200 رأسا	80 للرأس الواحد
خرفان	400 رأسا	12 للرأس الواحد
أحصنة	15 رأسا	300 للرأس الواحد
تبن	90 قنطارا	1.50 للقنطار الواحد

هذا و قد أشار "روز" إلى فارق كميات الحبوب ما بين سنتي 1845م و 1846م، حيث سجل خلال السنة الأولى كمية 115.991 هكتوليتر. أما في السنة التي أعقبتها فقد ارتفعت إلى 120.000 هكتوليتر أي بفارق 4.009 هكتوليتر[2]. و في شهر نوفمبر 1845م، كان قد بيع القنطار الواحد من القمح بعنابة بـ 16.25 فرنكا، عوضا عن 14.25 فرنكا في نهاية عام 1844م، حيث قدرت الزيادة بحوالي 14,34%، في حين أن

---

4) – A.M.G.H. N° 115. Rapport du 20Août 1846.

5) – A. Nouschi. Op. cit.. pp. 200 – 201.

1) – F80 493. Cercle de Bône. Rapport de la 2ème quainzaine de décembre 1846.

2) – F80 493. Cercle de Bône. Rapport de la 2ème quainzaine de décembre 1846.

الشعير قد بقي بنفس السعر القديم: 11.42 فرنكا عوضا عن 11.50 فرنكا. و إن تفسير بقاء سعر الشعير بنفس الثمن يرجع إلى سبب إمكانية إنتاجه في المناطق الجبلية، بالإضافة إلى أنه لم يتعرض كذلك إلى غزو الجراد. و لكن في عام 1846م، كان مهددا بشكل أكبر من سنة 1845م، حيث تضاعف بشكل مهول – عدد الجراد[1].

و هكذا سجلت تقارير ضباط المكاتب العربية الحالة السيئة التي ألمت بالبلاد تحت نير الاستعمار و نتيجة ظاهرة الاستيطان. إذ فضلا عن مآسيه و جرائمه و تجويع و تشريد السكان الأهالي، كانت قد ظهرت سنوات 1845م إلى غاية 1847م من أسوأ السنوات. و ظلت الأسعار في ارتفاع كبير سواء بالساحل أو في الداخل. فبمدينتي سكيكدة و سطيف مثلا بقي سعر القمح مذبذبا ما بين 24 و 25 فرنكا للهكتوليتر الواحد. أما الشعير فكان سعر الهكتوليتر الواحد منه في سطيف يساوي 10 فرنكا و ما بين 12 فرنكا و 15 فرنكا في مدينة سكيكدة[2].

أما في شهر جويلية عام 1847م، فقد تضاعف سعر القمح حيث وصل إلى 40 فرنكا للهكتوليتر الواحد. أما الشعير فقد بلغ25 فرنكا للهكتوليتر الواحد[3]. و هو ما يفسر أن تلك السنة قد بدت بألوان عاتمة تمثلت في القحط الشديد و غزو الجراد كذلك للمقاطعة.

أيضا كانت سنة 1848م، قاسية بالنسبة للأهالي، حيث ظلت فيها أسعار الحبوب في ارتفاع، فبلغ ثمن القمح 37.35 فرنكا للهكتوليتر و الشعير 16.85 فرنكا[1]، و بحلول عام 1849م، لاحظت التقارير انخفاضا في أسعار الحبوب نتيجة المحصول الزراعي الجيد، فقد بلغ القمح بـ:- 15.62 فرنكا و الشعير بـ: 7.50 فرنكا في شهر جوان[2]. كما سجلت التقارير انخفاضا آخر عام 1850م، بلغ في شهر جوان بقسمة سطيف 7.85 فرنكا للهكتوليتر الواحد من القمح و 12.50 فرنكا للصاع الواحد و 3.25 فرنكا للهكتوليتر الواحد من الشعير[3].

---

(1) – A. Nouschi. Op. cit.. pp. 199 – 200.
(2) – A. Nouschi. Op. cet.. p. 201.
(3) – Idem.. pp. 201 – 202.
(1) – Idem.. P.204.
(2) – Idem.. P. 207.
(3) – 40KK7. Rapport du 3 fevrier 1850 (20).

و هكذا ظلت مؤسسة المكاتب العربية تراقب ارتفاع و انخفاض الأسعار قصد اطلاع سلطاتها العليا عن الحالة الاقتصادية و انعكاساتها على الأوضاع الداخلية. فقد سجلت لنا كذلك جملة أخرى من الأسعار خلال سنة 1857م، تبين ارتفاعها مرة أخرى نتيجة سوء المحصول الزراعي و كذا السياسة الاقتصادية الاستعمارية الهادفة إلى تجويع و تفقير هذه الأمة آنذاك.

فقد كانت الأسعار تتراوح ما بين 17.50 فرنكا إلى 26 فرنكا للهكتوليتر الواحد من القمح، و ما بين 7.50 فرنكا إلى 12.50 فرنكا للهكتوليتر الواحد، أما البقر فكان ثمن الرأس يصل إلى 150 فرنكان و الخروف إلى 20 فرنكا، أما الدخان فقد بلغ ثمن القنطار 200 فرنكا، في حين ظلت تتراوح أثمان التمور ما بين 40 فرنكا للصاع الواحد إلى 80 فرنكا[4].

و ظلت تقارير تلك المكاتب تتابع بحذر و حيطة كل التطورات و كل ما يجري في البلاد. لذلك كان اهتمامها الدقيق بالأسعار و مراقبة الأسواق من أجل إخطار السلطات العليا لتلاقي الأحوال السيئة عواقب – ربما – قد تكون وخيمة و ردود فعل شديدة، و مهما يكن من أمر، فإن أسعار الحبوب استمرت في الارتفاع[1]. يعود ذلك إلى أوضاع الأهالي القاسية للغاية من جراء ما فرضه الاستعمار بقوة الحديد و النار باتخاذه إجراءات قاسية استهدفت أول ما استهدفت تجريد السكان من أراضيهم الخصبة و محاصرتهم في الجبال و الوهاد. و هي أوضاع تعكس لنا كذلك مستوى معيشة السكان التي ظلت ظاهرة المجاعة و الفقر و المرض و الأوبئة هي المسيطرة.

رابعا ـ حالة البؤس الشديد نتيجة فقدان الأرض:

و يضيف أجيرون أن حالة البؤس و الألم الشديد و الجرح العميق هي نتيجة فقدان أرض الأجداد[2]: "إن الحجز المضروب على الربوع القبلية، كان بالطبع، أشد وقعا في نفوس السكان. إن القبائلي بحاجه إلى الأرض التي عاش عليها أجداده و التي يودُّ أن يدفن فيها، (بن علي الشريف)، و من منا لا يفهم هذه المشاعر؟ و كثيرا ما تزداد المتاعب النفسية حدة،

(4) – F80 506. Rapport des bureaux arabes de la province de Constantine. année1857.
(1) – F80 517. Constantine. Le 18 août 1858.
(2) -أجيرون، المرجع نفسه، ص. 66 – 69.

عندما يفرض اللجوء إلى قوة السلاح، من أجل إرغام المتشبثين بعتبات أكواخهم على المغادرة. عندئذ ينبعث صوت الشاعر القبائلي، إسماعيل أزيكيو:

"ذهب الناس، و حملوا أمتعتهم.

أما الأرض، فقد حل فيها الإسبان.

و المالطيون و الأعوان المتسلطون.

لقد استوليتم على المقابر و على الأراضي البلدية.

و لم نعد نجد مكانا لربط حمار!

"غير أن حب الوطن يُعيد المبعدين إلى الأرض التي شهدت ميلادهم. لقد شُطب بنواه اشك (أو لحشم) من بلاد "مجانة"، و شردت قبيلته من فتم تعويضهم سنة 1876ن بأراض جيدة في بلاد الحضنة، و لكنهم تركوها بورا و عادوا شيئا فشيئا إلى بلدهم الأصلي ليشتغلوا كخماسين في ممتلكاتهم القديمة. امتزجت لدى المستوطنين مشاعر الرضا بعودة تلك اليد العاملة، التي تسخر نفسها طواعية، مع مشاعر الفزع بوجود المجردين من أملاكهم في وسطهم و هم يعلمون أن مشاعر العداوة الصامتة لا تزال حية في نفوسهم. حدث نفس الأمر لأهالي الدواوير الكائنة في سهول دائرة جيجل، فبعد أن تم تجريدهم م ملكية الأرض لتحل محلهم مراكز الاستيطان Strasbourg و Duquesne، ثبتوا في أراض صخرية محاذية لبلدية فج مزالة؟ غير أنهم فضلوا العودة، بعد بضع سنوات من ذلك، للعمل كفلاحين في تلك الأراضي الساحلية الجيدة، و كانت يوما ما ملكية لهم. من بين هؤلاء الأهالي، و جد والد رجل يدعى فرحات عباس، و ذكَّر هذا الأخير بكل مرارة بذلك، في مؤلفه: ليل الاستعمار.

"إن الأهالي الذين تتعرض أراضيهم للمصادرة، أي جميع السكان المتواجدين في أراضي الاقتطاع، لا يفقدون الأرض فحسب بل كان عليهم أن يتخلوا أيضا عن قطعانهم و أن ينتظروا مددا تدوم أحيانا سنوات عديدة قبل أن يحصلوا على التعويض نقدا أو تعين لهم أرض في مكان ما. كانت الإدارة تقوم بتلك التعيينات بشكل صوري على الورق، و كثيرا ما يتعذر تحقيقها ميدانيا، لأنها تتعارض مع حقوق مكتسبة أو مع مالكين تم تجاهلهم. أما التعويضات نقدا فإن مراباة المتصرفين في تلك المبالغ (كودائع لمدد معتبرة) يعرض قيمتها للتآكل أو للضياع قبل صدور المخالصة من طرف صندوق الإيداعات و الرهن.

"و أما فارق الاسترجاع، المتعلق بالأراضي المحجوزة، و التي فرض تسديده على الجميع، فقد كان ذلك في نظر القبائل المعنية، أمرا غير مفهوم، و حيث أن تلك المبالغ تسدد بعد الفراغ من دفع غرامات الحرب، فهي تبدو في نظر الموظفين، مجحفة "و لا إنسانية". لقد أجبر الأهالي، بسبب تسدد تلك المبالغ على القيام بعمليتين متزامنتين و هما: البيع و الاقتراض[1].

و كثيرا ما كان القُيّاد يتولون تلك البيوع بنفسه بصفة آلية[2]، مما منحهم فرصا للاحتكار و المزايدة. يوجد من الدواوير من باع أغنامه[3] و أراضيه بثمن بخس. من 6 إلى 8 رؤوس من الغنم بـ 5 أو 6 فرنك، و الثيران بـ 10 فرنك، ومن الوسطاء من برع في تسويق تلك القطعان إلى فرنسا، فتم تصدير 1.200.000 رأس إلى فرنسا بين سنتي 1872 و 1873. و الأمر الذي أدى إلى استنزاف الأفراد و المجموعات يتمثل في القروض الربوية المجحفة. و لقد صرح النقيب Villot بأن "الأهالي لم يعودوا يعملون سوى من أجل تسديد الضرائب و العمولات"[4]. وقع الحديث في شأن تمكين سكان بلاد القبائل من استرجاع فوارق محجوزاتهم بتسخير أيام للعمل يسمح مجموعها بفتح طريق سيارة في كل أنحاء بلاد القبائل الكبرى، غير أن ذلك المشروع الذي اقترحته الجماعات و ساندته الإدارة المحلية لم يتم تسجيله. و عندها، طلب سكان بلاد القبائل الترخيص لهم بالهجرة نحو تونس[1] و لكن رفض الترخيص لهم بذلك.

"لم تكن قبائل جرجرة، تطالب وحدها بالهجرة و مغادرة البلد، بل كان الأمر أخطر، حيث أن الهجرة، كما تنبأ به ضباط المكاتب العربية، "تعتبر مؤشرا عاما ينذر بتفكيك الأواصر المؤسسة لتواجد الأهالي كشعب"[2]. و بالفعل، فقد امتدت

---

[1] – أشعار القبائل التي تشهد على ذلك عديدة. مثلا: تهوى الغرامة علينا ضربات متتابعة / 60 أوقية على الرأس في كل مرة / "هاتها أو دبر راسك" / باع الناس أشجارهم / و حتى ثيابهم / و الأرض الخصبة بثمن بخس.

[2] - هناك قصيدة أخرى ورد فيها: "نزعت الحكومة المرعى عن الأغنام / و شرع القائد في ترحيلها للبيع.

[3] – عندما ترفض بعض "الجماعات" (وساطة القياد)، فإن اللجان تضرب الحجر على بنايات و أجنة الأعيان.

[4] – و أضاف الشاعرالقبائلي: "لقد تحولنا جميعا إلى متسولين، و صار الغني فينا فقيرا". عن أجيرون، ص. 68.

[1] – وجدت إدارة Fort National أن مبلغ 2.500.000 فرنكا، الذي يمثل فارق الاسترجاع، بعد تسديد غرامة حرب بقيمة 3.500.000 فرنك، يعتبر لا "إنسانيا". لقي مشروعها المتمثل في تسخير أيام للعمل، ترحيب الحكومة في بداية الأمر، ثم رفض لاعتبارات ميدانية. عن أجيرون، ص. 68.

[2] – تحولت "الهجرة " منذ 1830 إلى رد فعل طبيعي، و في سنة 1870، ازداد عدد "المهاجرين" بكثير إلى المغرب، تونس، و سوريا. و في عهد الإمبراطورية الثانية وقعت عدة مبادرات للهجرة، أو محاولة الهجرة من طرف بعض القبائل أو جزء منها إبان الانتفاضة، فرت عدة مجموعات بدوية من النمامشة، أولاد خليفة، و أولاد مسعود للهجرة غلى تونس، هربا من القمع المسلط عيها، و لم تعد إلا بعد 1876. عن أجيرون، ص. 68.

الحركة لتشمل كثيرا من القبائل في الشرق القسنطيني و في ملحقة مستغانم و دائرة عمي موسى[3]. اكتست الهجرة السرية نحو تونس، في سنة 1874 و 1875 أهمية كبيرة مما أثار حيرة الحاكم العام Chanzy، و لمجلس الوطني الذي أخطر بذلك من طرف بعض الصحف "الجزائرية". بالرغم من محاولات النائب Warnier، الرامية إلى الإقناع بأنها حركات شعبية طبيعية جدا ("كما تنتقل عائلات بين فرنسا و بلجيكا"!) فإن المجلس الوطني لم يفوت فرصة إصدار احتجاج شديد اللهجة ضد "أساليب الإبعاد و الإذلال التي يعيشها الجنس العربي و التي تجلت أثناء عمليا الحجز". لقد قدر Roustan في سنة 1876، عدد الجزائريين المستقرين في تونس بحوالي 16.600 شخص (من بينهم 7.000 قبائلي).

"هناك كتابات أخرى تؤكد، إن دعت الحاجة إلى التأكيد، تفكك البنية الاجتماعية الأهلية نتيجة الحجز. فقد صرح سي بن علي الشريف أنه قد فزع من الأساليب المتبعة و من مشاعر الحقد و الانتقام المتأججة"، و رأى الجنرال Lapasset، بدوره أنه "سيأتي يوم تُسد فيه الهوة التي أنشئت بين المستوطنين و الأهالي بالجثث". و تصاعدت من قمم بلاد القبائل نغمة جزن مجهولة يقول صاحبها:

"لقد زُرع الحقد في الدواوير (ثوذار).
إننا ندفنه، و لكن يبقى منه الكثير
كمثل الغلة الوفيرة في حقل محروث."

(3) - A.G.G. 15 H 1 "(لا ننسى أن دائرة عمي موسى قد فقدت بعد ¾ سكانها أثناء المجاعة)". عن أجيرون، ص. 68.

الفصل الثامن

ردود الفعل الأهلية

لقد أخذت ردود الفعل الأهلية للاستيطان و مصادرة أراضيهم و الاحتلال بشكل عام ردودا مختلفة و متفاوتة من حيث التصعيد و التطور التاريخي للأحداث.

و يمكن تبيان تلك الردود الفعلية من أجل البقاء و التمسك بأرض الأجداد و مقاومة الغزاة من خلال ما يلي:

أولا – الاحتجاجات و الشكاوي و الإضرابات:

من خلال البحث و التنقيب في أرشيف "إكس" بفرنسا، عثرنا على وثيقة هامة مجهولة المصدر[1]، تبين لنا موقف الأهالي من الاستيطان و ظاهرة الاستعمار بشكل عام.

لقد اتهمت تلك الرسالة جريدة المبشر بـ: "تضليلها للناس" و بـ: "أكاذيبها" التي عملت على تشويش أفكار الجزائريين، متسائلة في شكل استفهام توبيخي و تقريعي للاستعمار: "إنكم أخبرتم الناس بذلك بأمر البلدان و القرى و الأوطان و على أهليهم.. فما فائدة (كذا) إخبار الناس بذلك من حين أخذتم البر (أي منذ أن استوليتم على الوطن) و

---

[1] – A.O.M. 1H6.
- رسالة مجهولة . جواب لجريدة المبشر بتاريخ 22 جمادى الأول 1265 هـ الموافق لـ 15 أفريل 1849م.
هذه الرسالة ترجمت من طرف ضباط المكاتب إلى اللغة الفرنسية أنظر الملحق الرسالة.

لم يبق لكم منازع و قلتم كذلك منعت الجند عن المخالطة (كذا) في أمورنا (أي التدخل في أمورنا) و احترام لديارنا (كذا) بل أنك أخذت البر من يقدر أن يخالفك أمرا أدت أن تفعله!.. و زيادة البر و ما فيه و ما ملكت أيديهم كلهم لك و إن أردت نزعهم من الملك أو قتلهم فلا يمنعك أحد إلا الله سبحانه و تعالى.."؟!..

و تمضي الرسالة بهذه اللهجة الثائرة و هذه العاطفة الساخطة على ما يقترفه العدو من ممارسات ظالمة لتكشف للتاريخ و للأجيال إلى أي حد كان هذا المستعمر يستولي على الأراضي و يثبت عنصرا أجنبيا، و يمعن في القهر و الظلم و زرع الموت و الدمار. ثم ليتساءل أصحاب هذه الرسالة محملين الاستعمار مسؤولية مآسي كل الجزائريين: "من يقدر أن يخالفك أمرا أردت أن تفعله؟! إن البلاد و ما فيها ملك لك.." فكان هذا الشعور على جانب كبير من الوعي حيث يبين لنا: استيقاظ الشعور الوطني أي: كم كان هذا الشعب يتململ من أجل التحرير و الانعتاق و القضاء على الكولون..

كما كشفت الرسالة عن مبالغة الاستعمار في فرض الضرائب الباهظة على الأهالي و إثقال كاهلهم بها من غير وجه حق بل فضحت صراحة وعوده الكاذب: ".. مرارا تكتبوا قوازيط (أي كواغيط أي مناشير) لتشلوش (كذا) (لتشوش) عقول الناس يهم و تجعلهم في الحيطان نحو المائتين أو أكثر و لم تصح منهم واحدة

فعلموا أن ذلك كله كذب ليس هو بصحيح و لا ينصتوا الآن إلى كلام تخرجوه و لا حديث تحدثوه.. و قلت أن الفرانصيو (الفرنسيس) يحكم بالعـــــــدل و هـــــــذا لـــــــيس هـــــــو الحـــــــق..
و إن أردت ذلك شارع نفسك بنفسك و انظر ذلك هل هو صحيح أم لا هاذا (كذا) بعض كلامهم الذين (كذا) تطمعوا الناس به و لا ينصت إلى كلامك (كذا) سوى الناس ليس له عقل"[1].

و هكذا يتضح – مما لا شك فيه – أنه مهما حاول الكولون و الاستعمار حمل الجزائريين على قناعة قبول الاحتلال الفرنسي بالجزائر و التسليم بالأمر الواقع، إلا أن الهوة كانت تتسع و تزداد بي الجنسي. و ما جريدة "المبشر" إلا وسيلة من بين الوسائل الاستعمارية المختلفة لتضليل الرأي العام الجزائري، بل و قد تبين لنا من خلال هذه الرسالة المجهولة الهوية، نضج هذا الرأي الذي كان يمهد لاستيقاظ الشعور الوطني.

و لعل أبرز مثال عن ذلك لاسترجاع الأرض و طرد الكولون الغزاة هو تململ هذا الشعب إثر سقوط النظام الملكي بفرنسا عام 1848م حيث ترك انعكاسات واضحة على الوضع بكامل أنحاء البلاد الجزائرية، فالثورة التي اندلعت ضد نظام الملك "لويس فيليب (Louis Philippe) للإطاحة به كانت قد تجاوزت آثارها حدود

---

[1] – أنظر نفس الرسالة.

فرنسا نفسها لتنعكس على الرأي العام الجزائري الذي وجد الفرصة سانحة لكسر الطوق. هنا تضاعف دور هؤلاء الضباط من أجل تهدئة الخواطر. فالنقيب "روبار" (Robert) رئيس مكتب مدينة سطيف – مثلا – قد أعلن "أنه منذ وصول خبر الثورة (على النظام الملكي)، تمرد سكان مدينة مسيلة على قائدهم"[1]. أيضا كانت دائرة مدينة سكيكدة مسرحا للاضطرابات و القلاقل نتيجة ما يجري في فرنسا من أحداث، حيث كتب رئيس مكتب هذه المدينة: "إن الناس الذين هم أعداء لنا، يعيشون في الأسواق أن الحرب الأهلية قد انطلقت في فرنسا، و أن الأنجليز سوف لن يتأخروا في التدخل لمحاربة فرنسا في الجزائر.. و أخيرا فإن الداعينن أو المحرضين على الثورة، يعلنون أن الانطلاقة ستبدأ بالقضاء على المعمرين و الضباط الفرنسيين الذين يقومون بدوريات في الأراضي المزروعة"[2] من أجل الإحصاء الجبائي.

أما رئيس مكتب مدينة قالمة، الملازم الأول "أوراس" (Aurès)، فقد سجل في تقرير له بمناسبة ما يجري في فرنسا ما يلي: "إن الحكم الجمهوري الجديد بفرنسا، الذي خلف النظام الملكي، لم يستوعب الأهالي فكرة الشمولي، فقامت العناصر المشاغبة التي تتمركز بالزوايا خاصة باستغلال الأحداث من أجل تحريفها لدفع

---

(1) – F80 495. Cercle de Sétif. Rapport de 1ere quinzaine, mai 1848.

(2) – F80 495. Cercle de Philippeville. Rapport de 1ere quinzaine d'avril 1848.

الناس إلى الفوضى و الاضطرابات"[3] لأن هذا النظام الجديد سيزيد من التمكين للكولون.

و الواقع أن ما حدث في فرنسا لم يكن سوى مبررا أو فرصة من أجل الثورة على العدو و التحريض على "الحرب المقدسة، كما تذكر تقارير هؤلاء الضباط، فقد ظهر المجاهد بوسبع بدائرة سكيكدة يدعو قبيلة بني إسحاق إلى التمرد على الاستعمار[1] في حين قامت السلطات العليا بإرسال الضابط "سيروكا" (Séroka) لمعاينة حالة التفكير العام لقبائل الزيبان. هذا الضابط الخبير بالشؤون الأهلية كان قد لاحظ وجود غليان كبير في أوساط الأهالي استعدادا للجهاد[2] للقضاء على الكولون و كل محتل معتد على الأرض و النفس و العرض و المقدسات.

كما أن عناصر نشطة بدأت تتحرك ما بين الصحراء و الجزائر العاصمة تحمل أخبارا سيئة عما يجري في فرنسا حول خلافاتها و نزاعاتها المدنية مشيعة بين الناس أن الفرنسيين سيرحلون لا محالة من البلاد"[3]. و أن الثورة تلوح في الأفق و أن ألف دلالة تدل عليها،

---

(3) – F80 495. Cercle de Guelma. Rapport de 2eme quinzaine ? mars et de la 1ere quinzaine d'avril 1849.

(1) – L. CH. – Féraud. Histoire des villes de la province de Constantine. Philippeville. Alger. Jourdan 1875. Pp . 112 – 113.

(2) – A.O.M. 1H6. Biskra. Le 10 Août 1849.

(3) – Commandant Séroka ; « Le Sud Constantinois de 1830 à 1855 ». Revue Africaine 1912. Pp. 503 – 504.

بل إن تهديدات وجهت لبغض الشيوخ"[4]. و كان ذلك كله يشير إلى استعدادات حثيثة بدأت تظهر لإعلان الثورة على المستعمر بالزيبان. و فعلا، فقد تأكد ذلك بإعلان بوزيان رحمه الله ثورته المعروفة في التاريخ، ألا وهي ثورة الزعاطشة عام 1848م.

أما النقيب "دنفو" (De Neveu) و هو أحد ضباط الشؤون العربية بالمقاطعة. فقد بين من جهته أن "الحالة بالزيبان بدأت تسوء بل أن الخطر بدأ يتزايد هناك. لقد فقدنا - كما قال – عز قوتنا في أعين رجال الأهالي نتيجة ما يرجونه من أخبار في الاتجاه. كما أن المخلصين لنا من رؤساء الأهالي، قد انجذبوا و تأثروا باتجاه الرأي العام[1] المناهض لفرنسا.

كذلك و في دائرة مدينة باتنة، فإن الحالة بها لم تكن لتختلف عن تلك التي سادت بدائرة بسكرة، فقد سجل لنا رئيس مكتبها النقيب "مارميي" ما يلي: "لقد تابع الأهالي صراعات السلطة العسكرية مع السلطة المدنية.. و لم يكن هؤلاء يجهلون ما تعيشه باريس من أحداث. لقد اختاروا الفرصة المناسبة لما كانت قواتنا بمنطقة القبائل لتندلع ثورة الزعاطشة و لتنتشر بسرعة فائقة قي المنطقة.."[2].

---

(4) – Idem.. p 504.

(1) – A.O.M. 1H6. Biskra. Le 10 Août 1849.

(2) – A.O.M. 2H25. Cercle de Batna. Notice Additionnelle au Rapport de la 2eme quinzaine de juillet 1849.

مما يدل دلالة قاطعة على أن اندلاع ثورة بوزيان لم تكن من حيث اختيار الزمان عشوائية. و بالرغم من أن الحاكم العام "شارون" (Charon) قد أصدر الأمر لضباط المكاتب العربية من أجل تدارك الوضع و توقيف كل من يحرض الناس على الفرنسيين و ذلك بتكثيف دور المراقبة و الدوريات بين أوساط القبائل[3]، فإن الحالة ما فتئت تزداد تعقدا و بدت معنويات الكولون الضباط تنهار نتيجة ما أحاط بها من خوف و انكسار لأنه لم يكن من السهل عليهم إيقاف التطورات السريعة التي ترجمت فيما بعد إلى ثورات متتالية، هزت الكيان الاستعماري و بات المعمرون لا يأملون كثيرا فيما زينته لهم سلطاتهم العسكرية و غررت بهم في فتح الآمال الكاذبة و الوعود الزائفة.

ثانيا ـ المطالبة بإرجاع أملاك الوقف

لقد نتج عن القرار الصادر عن حكومة الاحتلال في 08 سبتمبر 1830 القاضي بمصادرة أملاك البايلك، و أراضي الموظفين الأتراك الذين غادروا الجزائر، وكذلك أملاك الحبوس ردود فعل, و ذلك عن طريق تقديم الجزائريين لمذكرات احتجاج إلى القنصل الإنجليزي باعتباره وكيلا عن أملاك الغائبين المتروكة[1].

---

[3] – Commandant Séroka. Op. cit.. p. 504: voir aussi P. Azan. Op. cit.. p 441.

[1] – Gabriel ESQUER. Correspondance du duc de Rovigo. Alger 1944, p 280.
عن بن داهة عدة، ص. 69.

و قد قدم القنصل الإنجليزي احتجاجات الجزائريين إلى السيد "جيراردي" (GERARDI) مدير الأملاك العامة "الدومين" قائلا فه "يجب عليكم استعادة أملاك مكة و المدينة – يقصد بها الأحباس – و كذا الأراضي المصادرة إلى أصحابها"[2]. و هذا متناقض تماما لعهد بورمون في 5 جويلية 1830.

و يمكن القول أن استيلاء فرنسا على أملاك البايلك و أملاك الأحباس و المتغيبين قد مكن حكومة الاحتلال من استخدامها لتسهيل استيطان المهاجرين إلى الجزائر من سائر أنحاء أوروبا.

كما طالب سكان مدينة الجزائر الحاكم العام برتزان إرجاع أملاك الوقف التي استولى عليها الجنرال كلوزيل عام 1830، إلا أنه لم يستجب لهم[3].

و حتى أراضي البايلك التي استخدمها الأمير عبد القادر في تاقدمت – قرب تيارت – صادرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية على اعتبار أنها أراضي مخزنية و أدخلتها ضمن أراضي أملاك الغائبين المتروكة، إلى جانب ثلاثة قطع أرضية بقبيلة أولاد عوف – قرب سعيدة – كنت تحت تصرفه[4].

---

[2] – Idem.,

[3] – أحمد حسي السليماني. "نزع الملكية العقارية للجزائريين (1830-1871)" مجلة المصادر، العدد 06، محرم 1423 / مارس 2002، ص. 116.

[4] – A.O.M. G.G.A Carton 1 N/04 (séquestre: Alger le 12/05/1966).

"و مع أن سلطات الاحتلال الفرنسي قد وضعت نفسها حارسا على أملاك الجزائريين إلى حين عودتهم إليها مطالبين باستردادها، إلا أن برقية 12 ماي 1866 نصت على عدم رفع الحجر (main levée)، على هذه الممتلكات، و تساءلت فيما يجب اعتبارها أملاكا تابعة للبايلك أو أملاكا خاصة، و للعلم فإن هذه الأراضي استخدمها الأمير عبد القادر في أغراض اجتماعية و عسكرية، حيث أقام بها مجمعا سكنيا (الزمالة) و مخيما عسكريا.

"منحت مصلحة الأملاك العامة بمعسكر، الأراضي التي كان يستولي عليها الأمير عبد القادر في قبيلة أولاد عوف إلى محمد بن برجي، إلا أن أحد أهالي أولاد عوف طالب بحقه في ملكية هذه الأراضي التي يعتقد أنها مخزنية على أنها ملكا خاصا جردته منه سلطات الاستعمار، و أنه ينتظر أن تجري عليها الإجراءات التطبيقية للقرار المشيخي حتى يعوض بدلها أرضا أخرى، أو يتلقى مقابلها مبلغا ماليا تحدده السلطات الرسمية. ردت سلطات الاستعمار على هذا التشكي بأن مصلحة الأملاك العامة قد سلمت لمحمد بن برجي هذه خطأ لاعتقادها أنها أرضا مخزنية ليس من حق أحد المطالبة بها[1].

عن بن داهة عدة، ص. 73.

(1) - Idem., عن بن داهة عدة، ص. 73 – 74.

"و في إقليم سيدي بلعباس اصطدم المشروع الاستيطاني الفرنسي بمعارضة شديدة من قبل الفلاحين. فمثلا إن قبيلة الحازج التي تبلغ مساحة أراضيها الفلاحية 18.306 هكتارا لم تبق منها فرنسا لهذه القبيلة سوى 4.846 هكتارا بصفتها أراضي ملك، أما باقي المساحات فقد تعرضت للحجز و المصادرة بناء على القرار الإمبراطوري الصادر في 25 أبريل 1866، بحيث أصبح متوسط المساحة الأرضية للشخص الواحد من أبناء هذه القبيلة لا يتعدى أربع هكتارات".[2]. هذه القبيلة، بالرغم من احتجاجاتها لم يسمع المحتل نداءاتها و استغاثاتها، بل كان يصم أذنيه و لا يكترث لحالها أو بؤسها أو فقرها، بل كان يمعن في تفقيرها و تهجيرها و تقتيلها.

و من الأمثلة كذلك القبائل التي رفعت احتجاجاتها بقوة بسبب مصادرة أراضيها، قبيلة عكرمة الغرابة الواقعة في قسم مستغانم على ضفاف وادي يلل و التي اقتطعت منها مساحة تقدر بـ 1.200 هكتار من أجود أراضيها لإنشاء مركز يلل الاستيطاني، رفعت ثمانية قبائل احتجاجات خاصة غلى سلطات الاحتلال[1]، و لكن بلا جدوى، و ظلت سلطات الاحتلال تمعن في الاستيلاء على ممتلكات الأهالي.

---

[2] – بن داهة عدة، ص. 74.

[1] – بن داهة عدة، ص. 77.

خلال عام 1873 رفعت احتجاجات قوية من طرف الفلاحين الجزائريين إلى سلطات الاحتلال يحتجون فيها على تحويل أملاكهم الخاصة غلى أملاك عمومية (بلدية). و اعتبرت الأراضي الفلاحية المتروكة للراحة السنوية شاغرة و أدرجتها ضمن الأراضي الجرداء و الحصوية غير المزروعة، و صمتها إلى قطاع أملاك الدولة[2].

و في 31 جويلية 1873 تقدم سكان قرية زموري الذين طردوا من أراضيهم بمذكرة احتجاج إلى الحاكم العام للجزائر يطلبون منه النظر في حالتهم المأسوية بحيث لم تبق لهم السلطات الاستعمارية سوى بعض أشجار التين و بعض البساتين، و يناشدونه التدخل حتى يسمح لهم بالبقاء فوق ما تبقى لهم من ساحات أرضية، و أبلغوه بأنه يعز عليهم مغادرة أراضيهم التي ولدوا فيها، كما تقدم سكان قرية تاورة مطالبين بشراء مساحة أرضية تقدر بـ 2.570 هكتار تمت مصادرتها[3]، إلا أن سلطات الاستعمار وقفت عقبة كئودا في سبيل حل مصائب الفلاحين، و أخضعت جميع المذكرات الاحتجاجية لما كانت تسميه بالقانون العام (La loi commune) و يورد الأستاذ ين داهة جدولا بأسماء بعض الأشخاص و القبائل التي وجهت رسائل

---

(2) – Charles-Robert AGERON. Les Algériens musulmans et la France T1, Paris – P.V. F. 1968, p 07.

(3) – A.O.M. 2H 81. .83 عن بن داهة عدة، ص.

إلى الحاكم العام للجزائر سنة 1873 تطلب منه شراء الأراضي التي تم لإدارة الاحتلال أن صادرتها منهم:

الشخص الدوار القبيلة	المساحة المطالب بها	تاريخ الاحتجاج	قرار المصادرة	المرجع	الملاحظة
دوار زموري	5.349 هكتار	1873/01/08			مرفوضة
جماعة قرية تاورة	2.570 هكتار	1873/01/12	1871/06/27	Bull off 368n°	
ضواحي دلس	1.301 هكتار	1873/01/12	1871/09/14	Bull off n°375	
أولاد سمير			1871/08/12	Bull off n° 371	
الحاج أحمد مخي الدين		1873/08/03			
بلعيد بوراس		1873/؟/08	1871/06/27	Bull off n° 368	

المصدر: A.O.M. 2H81 عن بن داهة عدة، ص. 84.

إن عـدم رد سـلطات الاحـتلال الفرنسـي علـى شـكاوى هـؤلاء الفلاحين يعتبر نفيا لسيادتهم عليها و على امتلاكهم إياها، و يبدو أن الإدارة الاستعمارية بهذا الأسلوب أنها تجاهلت مكاتبات الأهالي حول ملكيـة الأراضـي لاعتبارهـا نشـاطا معاديـا للحضـور الفرنسـي فـي الجزائر، بجب التصدي له.

"و إن كـان للسـلطات الاسـتعمارية مواقـف سـلبية حيـال مطالـب الأهـالي، فعلـى العكـس مـن ذلـك، فـإن العـرائض و المـذكرات الاحتجاجيـة التـي كـان الكولـون يرفعونهـا إلـى إدارة الاحـتلال كانـت تحظى بالاستجابة السريعة، و من الأمثلة على ذلك أنه على الرغم من اعتـراض المتصـرف الإداري لبلديـة معسـكر المختلطـة علـى طلـب الكولـون القـاطنين بمركـز ماوسـة الاسـتيطاني لاقتطـاع جـزء مـن الأراضـي التابعـة لأمـلاك البلديـة لأنشـاء بسـاتين تلحـق بالمدرسـة و بالمعبـد (presbytère)[1] إلا أن الحـاكم العـام للجزائـر رد علـى العريضـة التـي وقـع عليهـا ثمانيـة مـن الكولـون بالرضـى و القبـول، فشجعهم ذلك على بناء كنيسة[2].

"و بمقتضـى مرسـوم 11 جويليـة 1858، و المـادة الثانيـة مـن مرسـوم 08 سـبتمبر 1859 صـادرت فرنسـا أراضـي فلاحيـة كـان

---

[1] – A.O.M. G.G.A Carton 2M/13 (réclamation en date du 21/07/1890). عن بن داهة عدة، ص. 89 – 90.

[2] – Idem., (Pétition des habitants réclamans la construction d'une église à Mascara en date du 24/04/1893). عن بن داهة عدة، ص. 90.

يمتلكها مائة و ستون فلاحا جزائريا لتوسيع مركز ماوسة الاستيطاني الذي بدأت أعمال توسعيه في 1876 تلبية لرغبة الكولون" [3].

و مهما كانت الحجج و الذرائع التي ظلت تستند إليها فرنسا طيلة سبعين سنة من احتلالها للجزائر (1900 -1830) لتبرير اعتداءاتها على الأهالي، فإنها لا تبرئها على ما اقترفته من ظلم و عدوان و اغتصاب في حق الجزائريين[4].

كما لم تكن العرائض و لا المذكرات الاحتجاجية التي تقدم بها الفلاحون الجزائريون إلى البرلمان الفرنسي و إلى سلطات الاحتلال فيما بين 1892 – 1894 و التي أدت إلى تشكيل لجنة تحقيق برلمانية يرأسها "جول فيري" (Jules FERRY)، بعد وصول تقارير تنذر بالخطر عن الحالة العامة، لم تكن تلك العرائض أو المذكرات أي أثر على سلطة الاحتلال[1].

و هكذا أصبح الفلاح الجزائري مستعدا لكل شيء بعد أن جرد من كل شيء يمتلكه، فلم يندم أو ييأس على أي شيء بعد أن فقد الأرض و الأهل و كل ما يملك، و صار بين خيارين: إما الجهاد في سبيل الله، و الانعتاق من طغيان الاحتلال، و إما حياة الذل و

---

[3] – Idem., (Supplément au courrier de Mostaganem expropriation terrain nécessaire à la création du centre de colonisation à Mascara du 18/06/1876). – voir aussi Moubacher du mardi 19/09/1876.

[4] – بن داهة عدة، ص. 90.

[1] – أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1900- 1930، ج. 02، ط. 03، الجزائر: ش. و. ن. ت. 1983، ص. 80.

الاستكانة و العبودية. خاصة بعد صدور مرسوم 13 سبتمبر 1904 الذي أبقى على الامتياز المجاني للكولون للحصول على مزيد من الأراضي على حساب الأهالي.

و في الجنوب الجزائري عارض السكان بشدة إقدام فرنسا على حفر الآبار، و محاولة بسط سيطرتها على الواحات و إقامة المستوطنات العسكرية، و خير شاهد على ذلك مذكرة الاحتجاج الجماعية التي بعث بها باشا تيميمون و القرارة إلى القائد العسكري الفرنسي المقيم بالمنيعة، و التي تحمل أسماء و إمضاءات أحد عشر قائدا اجتمعت كلمتهم على المعارضة الشديدة لاستيلاء الفرنسيين على أراضي تيمنطيط، و دخولهم القصر من غير استئذان السكان أو القياد، و بلوغهم بساتين النخيل، و ضمنوا رسالتهم خبرا مفاده أن قيادة تدكلت، و عين صالح، و سالي، غير راضين تماما بعملية حفر الفرنسيين لآبار في أراضيهم الواقعة بـ"تبلخوزة"، و أن الهجوم الذي تعرضت له الحامية العسكرية الفرنسية "بالأحمر" كان من صنع ثمانية عشر رجل من المهّارة أصحاب الشيخ سيدي بوعمامة، و أنهم معروفون بأسمائهم[1].

[1] – C.A.O.M. G.G.A. Carton 22H/56 (en date du 29 – 07 - 1896).

و في نفس السياق وجه ثمانية عشر قائدا من الجنوب الجزائري رسالة جماعية بتاريخ 19 أوت 1896 يحتجون فيها على الوجود العسكري الفرنسي فوق أراضيهم[2].

و أمام خطورة الموقف – خاصة و أن هذه الاحتياجات تزامنت مع ثورة الشيخ بوعمامة (1881 - 1904) أسرع الجنرال "بواتارد" (BOITARD) قائد القسم العسكري للإقليم الوهراني بإبراق رسالة إلى الحاكم العام للجزائر يكشف له فيها عن مخاوفه من انتشار لهيب ثورة الشيخ بوعمامة بالمناطق الجنوبية للجزائر[3].

و للإشارة فإن الرسالة التي بعث بها الجنرال "بواتارد" إلى الحاكم العام للجزائر يخبره فيها بخطورة الموقف الناجم عن حفر الآبار، و التي يعرض فيها عليه مشروعا بإنشاء سبعة نقاط مائية على الطريق الرابط بين المنيعة و تبلخوزة كانت تحمل علامة "سري" (Confidentiel)[4].

وما يمكن استخلاصه من هذا الاحتجاج الجماعي لسكان الجنوب الجزائري أن الماء كان أحد أهم أسباب صراعهم مع الاحتلال الفرنسي، و ذلك لما قد ينجر عنه من مكاسب استراتيجية تساعد على

---

(2) – Ibid.
(3) - C.A.O.M. G.G.A. Carton 22 H/56.
(4) – Ibid. (12/04/1896).

تحقيق أحلام الكولون في تحويل الصحراء الجزائرية إلى جنة خضراء.

لقد ظلت المذكرات الاحتجاجية خلال القرن التاسع عشر تشكل واحدة من بين أهم الوسائل القانونية الكفيلة بتحقيق هدف الفلاحين الجزائريين في استعادة أراضيهم، و أداة ناجعة للتعبير عن موقفهم و اكتراثهم بمسألة التعدي على حقوقهم و امتهانها، كرفضهم لإقامة المشاريع الاستيطانية فوق أراضيهم، أو إسقاط حقهم فيها بعد ترحيلهم منها، أو إكراههم على القبول بالتعويض المالي و العيني.

و من بين المذكرات التي تثير رفض الفلاحين لسياسة التعويض والتي يجدر بنا التوقف عندها إثباتا لهذه الحقيقة، أربعة رسائل احتجاجية بعث بها أصحابها إلى التصرف الإداري لبلدية كاشرو المختلطة و نمسوط، يعترضون فيها بشدة على قرار مصادرة أراضيهم و تعويضهم إياها بأراضي أخرى[1] ، إلى جانب عريضة أخرى رفعها تسعة فلاحين من دوار حجاجة (معسكر) إلى الحاكم العام يبدون فيها رفضهم للأراضي التي منحتهم إياها إدارة الاحتلال بديلا عن أراضيهم[2].

و ظلت العرائض الاحتجاجية حول ملكية الأرض ترد من الفلاحين الجزائريين تباعا على سلطات الاحتلال الفرنسي خلال

---

(1) –.A.O.M. G.G.A Carton 2/M/40 (réclamation de divers indigènes le: 01/10/1897).
(2) - A.O.M. G.G.A Carton 2/M/07 (en date du 02/05/1899).

الفترة ما بين 1900 و 1962، و تمثل مظهرا بارزا لتشكي الفلاحين من سوء حالهم، و مؤشرا لتبنيهم الدفاع عن أراضيهم و مطالبتهم لحقوقهم بأنفسهم كما سيظهر من خلال النماذج التي ستعرض لاحقا، مثل العريضة الاحتجاجية التي تقدم بها المدعو بن نغماس أحمد بن محمد من عني تموشنت إلى الحاكم العام للجزائر يطالب فيها بأرض جدّه الولي الصالح سيدي محمد بن نغماس دفين "ريوسالدو" (المالح حاليا) غرب وهران، و المقدرة مساحتها بـ 32,5 هكتارا – حيث يوجد ضريحه – و التي استولى عليها أحد الكولون، و قد تضمنت العريضة معلومات بخصوص التحقيق الجزئي الذي خضعت له هذه الأرض سنة 1875، و تفاصيل دقيقة بأسماء الورثة من ذرية و أحفاد سيدي محمد بن نغماس، و تنتهي بطلب الالتماس من الحاكم العام للجزائر فتح تحقيق ينصف الورثة و يمنحهم حقوقهم في الإرث[1]

و الحقيقة أن الشكاوى و الاحتجاجات لا تعد و لا تحصد مما يبين أن الفلاحين الجزائريين لم يعد لهم أي وجود – تقريبا – على أراضيهم سوى الجبال أو الوهاد ، أما السهول و الحقول الخصبة، فلا مكان فيها إلا للكولون، و تلك هي شريعة

(1) –C.A.O.M. G.G.A. Carton 3N/01 (Le 17 juin 1931)..112. بن داهة عدة، ص

الغالب و رسالة الغزاة لحمل "الحضارة" المزعومة إلى أهل البلاد. و يا لها من حضارة الغاب.

و من بين الشكاوى، نذكر دوار واد مريال بالأوراس بتاريخ 25 مارس 1900 موجهة إلى حاكم المنطقة، دون ذكر من هو هذا الحاكم؟. جاء فيها.

شكوى السكان من مصادرة أراضيهم في 25 مارس سنة 1900

"الحمد لله وحده.

"هاته دبارة.

"اجتمعنا تحت رئاسة شيخنا الوشن ين زكري بن المسعود، نخن أعضاء جماعة دوار واد مريال اجتمعنا يوم 25 من شهر مارس سنة 1900 على احساب أمر سيدي الحاكم بلاد أوراس لينظروا في فضية البلاد التي هي في واد مريال و هي عينت من الدولة فلاج سيدي معنصر الذي سيكون حدثة سيدي الحاكم أوراس يطلب منا أن تسلموا إلى الفلاج المذكور عدد 1350 أقطار و 45 آر. بعد تأملنا في الأمر الذي عرض لنا سيد الحاكم وجدنا فيه ظرارا كثيرا لأن في دوارنا لم تكن فيه أراضي الحرث كثيرا. و عدد النفوس من سكان الدوار اكثير في التراب الذي عندنا و النصف من البلاد دوار مريال تمسكوا بها حكام الغيب، و نصف الباقي تريد الدولة تنزعوه للفلاح و لا يبقى لنا

شاي، و لكين نحن طائعين إلى الدولة و حكامها، و حيث الدولة لها رغبة في الفلاج المذكور اننا سلمنا و أعطينا عددا 1350 هتطارات و 45 آر للفلاج الذي سيحدث في سيدي معنصر بشرط نطلب من سيدي الوالي العام أن يعطي لنا العواض أولا في فيظ اطلودي و هي بلاد الدومين الكائنة في واد مريالن يعطي لنا عدة أراضي المعدة للحرث التي في الغيب الجبل دوارنا التي كانت أولا زمان بين يدنا و نزعت و دخلوها في رسم غابت بوغزالت، نريد نخذوا العواض في بلاد الدومين الذي في فم الطوب. نطلب من الدولة أن تنظر إلينا بالرضاء و لا تتركنا هاملين. و السلام من الجماعة الحاضرين للدبارة وهم:

"حموش عمار بن بلقاسم، قراداي معمر بن كاكة، سعديد أحمد بن محمد. بوعكاكر أحمد بن عبد الله، قدوار محمد ين مبارك، زوزو يحيى بن محمد. ويهاذا عرفت سيادتك العالية و السلام. ممن كتب عن اذنه ابنكم و خديم دولتكم الوشن بن زكري ين المسعود شيخ دوار وادي مريال [1].

[1] – المصدر: A.O.M. 73 L 30، عن عبد الحميد زوزو، ص. 167.

كـــذلك شـــكوى و احتجـــاج مـــن دوار أولاد موســـى بتـــاريخ 1902/09/11.

دائرة عين القصر الممتزجة

عمالة قسنطينة

قسمة باتنة

دوار أولاد موسى

عام ألف و تسمائة و اثنان

"على الساعة الواحدة بعد الزوال أن جماعة دوار أولاد موسى، امعقدت بمحل انعقادها المعيوم (كذا) تحت رياسة السيد ين حسن أحمـــــــد بـــــــن المســـــــعود شـــــــيخ الـــــــدوار و ذلك حسبما أمر الصادر من السيد الحاكم بتاريخ الخامس شهر سبطامبر سنة 1902.

"كبرا الحاضرين، منهم شيبون بوشريط، بهلول نزار، بن بزوح سعيد، مشنن محمد الصالح، نمرحولت علي، بن رينة الأعلى، بوجوراف أحمد، بن عايشة محمد، زلماط عمار، نموشي محمد.

"كبرا الغائبين.. ..

"لما أن عدد الكبرا المجتمعين كفا الكلام على ما سياقع حصوله تكلم الرايس بانتفاح الجمعية لبدى الكلام في شان عواض تراب سيدي

معنصر المسلمون فيه انك أمرتنا بالحضور لديك لما حضرنا عرفتنا وان السيد الوالي العام أراد يعاوضنا من تراب غير تراب المعروف فم الطوب و ذلك في شأن التراب الذي سلمنا فيه إلى الدولة نحدثها فيلاج سيدي معنصر اعلم سيدنا أن هذا الخبر أشق علينا و شقت منه خواطرنا ألم تعلم سيدنا و انه لك نحو العامين و أنت طالب منا تسليم ترابنا الكاين سيدي معنصر وامتنعنا في ذلك. و عند الآخر انك و عدتنا و عهدتنا وانك تمكن لنا تراب فم الطوب عوضا عن ترابنا لما رأينا صدق عهدك ووثق كلامك أجبناك بالانعام، و اليوم كيف يصدر خلاف ذلك. اعمل سيدنا أن عدم وعدك و عهدك لنا غن ما تقدم اننا راجعين عن تسليمنا أول مرة لتراب سيدي معنصر. اعلم انه احيا. منك لقبولنا بتسلم هاذا التراب وقبلنا تراب فم الطوب عوض لترابنا من كونه ملتسقا لما بقي لنا من التراب بالدوار و كما رأينا و أن تراب فيم الطوب يصلح للحراثة و كما أن بقيت عهدك الأول يعني تمكينه لنا تراب فم الطوب، بعدم تشتيت شملنا و أما إذا عوضتنا بتراب غير تراب فم الطوب نصير البعض منا في ناحية و البعض منا الآخر من الآن. إذ الدولة لم تقبل منا عواضها لنا بتراب فم الطوب اننا لم تقبلوا نتسليم تراب سيدي معنصر، إذ هو لم صدر فعل خسيس قرب الدولة التي نشهدوا لها بالعدل و الاصاف (كذا).

و السلام من ابنكم بن حسن أحمد بن المسعود شيخ دوار أولاد موسى"

في 11 سبطامبر 1902

في حين تمنح الأراضي مجانا للمعمرين و بكل الوسائل. و لعل هذه المذكرة، تبين ذلك.

وزارة الحربية

قسم شؤون الجزائر

مذكرة حول القطع الزراعية الممنوحة مجانا، و تأسيس القرى في الجزائر.

"على الأشخاص الراغبين في الاقامة بالجزائر، بصفتهم معمرين مستفيدين ضمن المراكز السكنية و القرى الفلاحية التي تشيدها الحكومة، توجيه طلباتهم مباشرة، أو عن طريق الولاة، و هذا أفضل، إلى وزارة الحربية.

"و يجب أن يرفق الطلب بشهادات أصلية، تبرز على الخصوص خلق صاحب الطلب و مهنته و سنه، و عمر أولاده و عددهم، و حصة رصيده المالي الذي يتوفر عليه عند حلوله بالجزائر.

"و مع أن حصة الأرصدة غير محدد فإن المبلغ المقدر لعائلة غير كبيرة قد يتراوح بين 1200 و 1500 ف، حين حيازتها لقطعة أرض، و عليه فإن المبلغ المالي يجب أن يتناسب مع حجم العائلة بحيث يكفيها و يغطي نفقاتها إلى أن يحل أول موسم للحصاد.

"و في صورة قبول الطلبات التي ستحول إلى مدير الداخلية بالجزائر يقوم هذا الأخير بدمج المقبولين ضمن المستفيدين بالقرية، و

تخصيص قطع أرضية لهم. و بعد ذلك يعطي المستفيد عن طريق القسم الخاص بالوزارة الحربية رخصة سفر، تمكنه هو و عائلته، و كل من يشاركه في مشروعه من الإبحار إلى الجزائر من ليون أو من مرسيلية مجانا. و هنا ننصح المعمرين قبل توجيههم إلى أحد الميناءين لإبحار على أن يحصلوا على الرخصة المذكورة مسبقان تفاديا لأي تأخير في السفر أو دفع لنفقاته على الحساب الخاص و عند الوصول إلى المستعمرة يحصل المستفيد في الحين، و بعناية من مدير الداخلية على قطعة أرض للبناء في القرية التي ستحدد له، و قطعة أخرى للحرث.

فالأولى تكون واسعة تكفي لبناء دار، و إقامة اصطبلات و تخصيص ساحة. أما الثانية و هي المخصصة للحرث فمساحتها بين 4 و 21 هكتارا، و ذلك بحسب موارد المعمر، و عدد أفراد عائلته. لكن هناك حالة استثنائية في صالح الكولون، ذوي إمكانيات عمل جسيمة، تخول لهم الحصول على قطع أوسع مساحة بموجب قرار خاص، و قد يقتضي الموافقة الوزارية.

"و سيجد المستفيد ملجأ مؤقتا تحت أبنية خشبية جاهزة تقيمها الإدارة، ريثما يتمكن السكان الجدد من مساكنهم و سيحظى بالعون أكثر لإقامة مسكنه الدائم من تتبين محدودية إمكانيته المالية، و ذلك عن طريق إسعافه بمواد البناء تتراوح قيمتها من 3 إلى 600 ف.

"أما عن حرث أراضيه فستقدم له عن طريق الإعانة المؤقتة دواب للحرث كما سنوضع في متناوله بذور و آلات زراعية في شكل تبرع مجاني تارة، و في شكل استرداد تارة أخرى، و له أن يشارك أخيرا في توزيع الغرس و البذر الواردة من مختلف مشاتل المستعمرة و بمجرد استقراره بالقطعة المخصصة له، يتسلم عقدا مؤقتا بالملكية، مسجلة عليه الشروط الواجب استيفاؤها و الخاصة بالبناء و الحرث.

"و عند استجابة المعمر للشرود و تأديته للواجبات المنصوص عليها في العقد المؤقت بمقتضى محضر اعتراف – يتحول العقد المؤقت إلى عقد نهائي، و تصبح الملكية بموجبه ثابتة و لا تقبل بأي حال استبدال مالكها، و ذلك في حدود و نصوص المادة 544 من القانون المدني.

"أما عن القطع الزراعية (الريفية) الداخلة في دائرة القرية، الجاري بناؤها، فتمنح هي الأخرى مجانا، لكن تصبح بعد مرور خمس سنوات عليها محل رسوم خفيفة.

"هذا، و إن الأراضي بجميع أصنافها، التي للأوروبيين، أو المستغلة من طرفهم بالجزائر، معفاة إلى يومنا هذا من كل الضرائب العقارية، كما أن القرى موجودة في أماكن صحية معروفة، و متوفرة على المياه، و تحيط بها أسوار دفاعية، و تحميها معسكرات و فرق من الدرك، زيادة على كون السكان مسلحين و منظمين في هيئة

ميليشيا، و نهاك كنائس و منابر و مدارس موزعة عبر الأراضي الاستيطانية و ذلك بحسب احتياجات السكان، بالإضافة إلى ما هي عليه مراكز الاستيطان من اتصال ببعضها و بغيرها من المدن بواسطة الطرق التي تضمن وصول المواد، و تصريف المحاصيل، و ضمانات المبادلات و الاتصالات من شتى الأصناف. و توجد أيضا دوريات طبية على فترات متقاربة في القرى الاستيطانية على اختلاف أنواعها"[1].

[1] – المصدر: أرشيف وزارة الحربية 228 H228، عن عبد الحميد زوزو، ص, 149 – 153.

ثالثا - الثـــــــورات:

كـان كلـوزال أول جينـرال يعـين حاكمـا عامـا للجزائـر فـي 20 أغسطس 1830م ، قد انتهج سياسة الترغيب و الترهيب مع الأهالي، "و تصرف خلال فترة حكمه و كأن الجزائر تمثل المرحلة الأولى من امتلاك النيابة، حيث ينبغي أن تحل السلطة الفرنسية محل السلطة التركيـة" [1]. و وضـع أسـس الإسـتيطان و قـام بتسـليم الأراضـي للمعمرين.كما اغتصب مزرعة تقع عند وادي الحراش (حوش الداي) حوالي ألف هكتار سماها "المزرعة النموذجية الإفريقية"، و نتيجة لذلك أصبحت مرسيليا زاخرة بالتجارة و الأموال المتدفقة عليها من الجزائر[2]. و وصلت الإستيرادات إلى 20% و كانت أطماعه مثل أطمـاع سـلفه. هـذا نهـب خزينـة الجزائـر، و ذاك نهـب الأوقـاف الإسلامية، كما وزع الأراضي المغتصبة على الفرق العسكرية (أربع هكتـــارات لكـــل فرقـــة) لكـــي تقـــوم بزراعـــة الخضـــر و تربيـة المواشـي بعـد أن ضـاقوا ذرعـا بوجـودهم و ذاقـوا الجـوع و الحرمان من جراء مقاطعة الجزائريين لهم[3].

احـتلال مدينـة البليـدة و المقاومـة الشـعبية: دخلـت الحملـة العسكرية بقيادة الضابط "بواييه" مدينة البليدة في 18 نوفمبر 1830م

---

[1] محمود على عامر: تاريخ المغرب العربي المعاصر، دمشق 1997، ص. 29.

[2] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية و إلى غاية 1962، دار المغرب الإسلامي 1997، ص 103.

الذي احتل مسجد البليدة و جعله مستشفى عسكريا، و عاث جيشه فسادا في الأرض يقتل و يفسك الدماء و يطارد الأهالي الضعفاء داخل غابات الجبال. و في طريقه إلى مدينة المدية لاحتلالها، كان المجاهدون الجزائريون قد اعترضوا حملته في مضيق موزاية، فدارت معركة حامية، سقط من جنود الغزاة 27 قتيلا، و جرح 80، و تم احتلال المدينة يوم 22 نوفمبر، حيث نصب عليها عميل مواليا لفرنسا كباي جديد لها و هو مصطفى بن الحاج عمر[3] الذي هاجم المجاهدون حاميته التي تركها الفرنسيون.

كان عدد المجاهدين قد بلغ 8 آلاف شخص و كان قائدهم هو المجاهد الحسين بن زعموم. هذا القائد الذي برز منذ عام 1830م، كقائد لقبيلة فليسة، كان بالرغم من سنه (حوالي 70 سنة) قد استجاب لنداء الجهاد في سبيل الله بعد سقوط العاصمة و مناداة الباي مصطفى بومرزاق باي التيطري للجهاد ضد الغزاة.

كانت هذه المقاومة شديدة و قوية و لولا المدفعية التي استخدمها العدو لأبيدت الحامية عن آخرها. لقد استشهد حوالي 800 مجاهد، أما الجند الفرنسي فقد سقط منه تسعة عشر منهم ضابطان

---

[3] - أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية ،ج1 م.و.ك،.الجزائر1992 ، ص. 38 - 39.

و جرح خمسة و خمسون بعد أن انتقم كلوزال من الأطفال و النساء و الشيوخ[4] الذين لم يستطيعوا حيلة و لم يهتدوا إلى سبيل.

إبن العنابي و التصدي للإحتلال: هذا الرجل المجاهد مفتي الجزائر و الذي سبقت الإشارة إليه في الحديث عن الأتراك، كان رجلا مخلصا لأمته، الأمر الذي جعل منه موضوع شبه و مراقبة من السلطات الإستعمارية التي أحاكت له مؤامرة، قرر إثرها الجينرال "كلوزال" سجن المفتي ثم نفيه إلى الإسكندرية. لقد تصدى ابن العنابي لهذا الجنرال الذي أجبره على تسليمه بعض المساجد بالعاصمة لجعلها مستشفيات للجيش الفرنسي متهما إياه بتدبير مؤامرة ضد الوجود الفرنسي بالجزائر و إعادة الحكم الإسلامي[1] لقد كان موقف ابن العنابي نتيجة مصادرة كلوزال للأملاك و الأوقاف الإسلامية موقفا شجاعا و صارما تجاه العدو حيث رفض له أي تنازل.

كان فشل كلوزال العسكري في القضاء على المقاومة الشعبية قد أدى إلى استدعائه من طرف حكومته بعد مساومته باي تونس من أجل احتلال قسنطينة فاقترح عليه أن يعين بايا أحد أشقائه على

---

[4] P. Azan. : l'armée d'Afrique, de 1830 à 1852,Paris pp. 35 - 36.

[1] – أبو القاسم سعد الله. المرجع السابق، ص. 38 - 39.

وهران و آخر يعين بايا على قسنطينة، و بذلك يتعاون معه باي تونس على التخلص من أية مقاومة جزائرية في شرق البلاد أو غيرها.

و اعتقد الجنرال بمقتضى مرسوم مؤرخ في 15 ديسمبر 1830م أنه يستطيع عزل الباي أحمد قسنطينة، فكانت محاولة فاشلة رفضت رسميا كمشروع من طرف الحكومةالفرنسية[3]، و انتهت تلك المحاولة بعزله و اتهامه بالذاتية و عدم الديبلوماسية.

الجنرال "برتزان" و استمرار المقاومة الشعبية:

خلف "برتزان" "كلوزال" يوم 20 فبراير 1831م حيث سارع مباشرة إلى نجدة باي المدية مصطفى بن الحاج عمر الذي تركه "كلوزال" محاصرا من طرف المقاومين الجزائريين الذين اضطروا الغزاة على إخلاء مدينة المدية و هاجموا المزرعة النموذجية بقيادة ابن زعموم.كما فشل "بيرتزان" في احتلال مدينة عنابة التي أرسل إليها حملة بقيادة الضابطين "هيدار" و النقيب "بيقوت" في سبتمبر 1831م حيث لقيا مصرعهما و منيت جنودهما بخسائرة فادحة في الأرواح و العتاد[1]، جراء المقاومة الشديدة التي قادها سكان المدينة.

و كمحاولة منه لاستقطاب الجزائريين للقضية الفرنسية كان "برتزان" قد وقع اختياره على السيد: محي الدين الصغير بن مبارك الذي ينحدر من عائلة مرابطة بالقليعة و أسند إليه و ظيفة "آغا

---

(3) - أبو القاسم سعد الله: إبن العنابي رائد التجديد الإسلامي، الجزائر 1976، ص. 33.

(1) - P.Azan. : op. cit. pp.62 - 63.

العرب" للمحافظة على الأمن و التوسط بين الأهالي و الكولون الغزاة.

و ظن "برتزان" أنه أحسن الإختيار و لكن كانت النتيجة عكس ما كان يظن، ذلك أن محي الدين قد بات ساخطا على الإستعمار الفرنسي و بدت القطيعة بينه و بين القيادة الفرنسية.

و بسبب ما وقع من فشل و هزائم لقوات "برتزان" في السيطرة و التوغل في البلاد و زيادة نمو المقاومة ضد المحتل، اتهمه قادته بضعف الشخصية و عجزه عن حماية الوجود الإستعماري، فتم عزله و استخلافه بالدوق "دوروفيقو" الذي حل بالجزائر في أواخر ديسمبر 1831م. و كان هذا الدوق لا يختلف في سياسته الإجرامية عن سياسة "كلوزال" حيث قام بالإستيلاء على المؤسسات الدينية وتحويل جامع كتشاوة إلى كنيسة كاثوليكية وانتهكت المقدسات والأعراض.. .

مجزرة قبيلة العوفية: لقد اقترف هذا السفاح "دوروفيقو" مذبحة رهيبة لقبيلة العوفية التي أبيدت عن آخر فرد فيها أثناء نومها من ليلة الخامس أفريل 1832م بتهمة قتل مبعوثي فرحات بن سعيد إلى "دوروفيقو" و الذي كان معارضا شديدا للحاج أحمد باي قسنطينة. كما قبض على شيخ القبيلة و أعدم هو الآخر.

إثر هذه المذبحة دعا الحاج السعدي و الحاج محمد بن زعموم للجهاد. و استطاع الحاج السعدي الذي كان ينحدر من عائلة دينية

أصلها من نواحي الجزائر و البيبان و بجاية، أن يجلب إليه الحاج محمد الدين إلى صف المجاهدين. و أول معركة خاضها المجاهدون هي معركة زاوية التوري قرب العوفية، قتل فيها 57 جنديا مرتزقا من اللفيف الأجنبي و لم ينج من الفرقة كلها سوى ألماني اعتنق الإسلام و سماه الناس أحمد.

ثم كان اجتماع القيادة الجديدة في شهر سبتمبر 1832م و هو الإجتماع التاريخي الذي وقع في "سوق علي" بالقرب من بوفاريك و الذي أدى إلى جمع الكلمة و تكوين قوة كبيرة من المجاهدين انطلقت ضد العدو بقيادة ابن زعموم أيضا، و خرجت القوات الفرنسية لتفريق هذا التجمع الوطني، و لكن المجاهدين نصبوا لها كمينا فقتلوا منها و أصابها الذعر و الخوف و الفوضى لولا نجدة أعادت إليها أنفاسها، و ذلك في اليوم الثاني من أكتوبر 1832م. و استمرت المناوشات بين المجاهدين و قوات العدو في متيجة خلال 1833م - 1834م و كان العدو قد تعلم استعمال الهجوم الخاطف، و ظل خلال ذلك محاصرا في العاصمة و لم يقم بغزوات جديدة إلا على المدن البحرية. أثناء ذلك كانت تأتي أخبار الإنتصارات التي حققها الأمير عبد القادر إلى المجاهدين فتزيدهم حماسا وتضحية في سبيل الله عز و جل.

ثورة الامير عبد القادر على المحتل والكولون :

سعى الأمير إلى بعث الروح الوطنية في الأمة الجزائرية و تحريض الناس على الجهاد بخطاب تتردد فيه مثل هذه الكلمات: دينكم، بلادكم، أرضكم، نساؤكم، ...إشارة إلى هذا المحتل العدو على أنه يريد أن يغل الأعناق و أن يعتدي على الشرف. لقد تجاوز خطابه بني فلان، و بني فلان، إلى الشعب، إلى المواطنين حيثما كانوا و مهما كان انتماؤهم .. و ربما لم تعرف الجزائر قائدا من أبنائها استعمل هذا الخطاب من قبل[4]. و تتفق معظم روايات القادة الفرنسيين الذين عرفوه أنه يعمل على بعث "قومية عربية" في عهد انبعاث القوميات في أروبا، فكان القادة الفرنسيون يخشون انتشار هذه الفكرة، يقول "تشرشل": "تقدم عبد القادر إلى بني وطنه بفكرة بسيطة و عظيمة في نفس الوقت، و هي فكرة قومية عربية .. كان يعتقد أن هناك، من بين مئات القبائل التي تقطن الجزائر بعض على الأقل ستوقظ فيه الفكرة القومية رد فعل إيجابي"[5].

لقد وصل خطابه أعماق الشعب و حرك نداؤه ضمير الأرض، و هزّ صوتُه أركان الوطن فإذا بريح الوطنية تطوي المسافات و تجتاز الحدود القبلية و الطرق الصوفية و الإقليمية لتصبح شعلة واحدة تحرق وجه العدو الدخيل

---

[4] - الجزائري، الأمير محمد بن عبد القادر: تحفة الزائر في تاريخ الجزائر و الأمير عبد القادر، شرح و تعليق الدكتور ممدوح حقي، بيروت 1964، ص 53 - 147.

[5] - تشرشل: حياة الامير عبد القادر ، تحقيق وترجمة ابو القاسم سعد الله،د،م ج، الجزائر ،2004 ، ص.9 10

كان الجهاد يدفع الناس للتضحية بالنفس و المال و الأولاد و كل الأملاك من أجل تحرير البلاد، فتجاوبت مع الأمير مشاعر كثيرة متأججة بالإيمان حبا في الأرض و في الوطن و في دولة الأمير، هذا الوليد الجديد الذي حاربه أعداء الداخل و الخارج من المحتل و من تبعه من الخونة والماسونية الصهيونية و الكنيسة التي اعتبرته حركة جهاد إسلامي و نهضة للإسلام و اعتبرت "عملها ذلك استمرارا للصليبية التي خاضت في الشرق و الغرب حروبا ضارية ضد الإسلام والمسلمين، بما فيها الأندلس و وهران. و تآمرت عليها الماسونية خصوصا في الدوائر المحيطة بالحكومة الفرنسية و حاشية الملك و قطعان التراجمة و المستشرقين الذين توافدوا على الجزائر، لأن دولة الأمير كانت دولة عربية، سلفية، شريفة، لو انتصرت لكانت خطرا عظيما على مخططات الماسونية الصهيونية في الشرق، و لكانت أول دولة توحد العرب على كلمة الجهاد كما وحدتهم عليها زمن الرسول صلى الله عليه و سلم و زمن الخلفاء الراشدين"[2].

ثورة محمد بن عبد الله (بومعزة 1845 - 1847)

كان بومعزة يشاهد ما حل بالبلاد من ظلم و جور و قهر للجزائريين على أيدي الغزاة بقيادة السفاح بيجو. لقد نشر المحتل الرعب و القتل و الفساد في الأرض بحرق أرزاق الناس

---

[2] - سعد الله: الحركة الوطنية ج1، ص. 274.

[3] – سورة الإسراء: 70.

و حشدهم كقطيع الغنم في محتشدات و مصادرة ممتلكاتهم و انتهاك حرمـــــــــــة بيـــــــــــوتهم و أعراضـــــــــــــهم: " و في هذه اللحظة التي بدأ فيها كل شيء ضد الجهاد إرتفع صوت بـــــــــومعزة عاليـــــــــا يعلـــــــــن أن لا يـــــــــأس، و يلوح بسيف الجهاد في الأفق، فيثبت الحائر، و يرهب الجائر، و ينشط الخائر. فإذا معظم الجزائر في ثورة عارمة ضد الذين ظنوا أنهم قضوا على المقاومة و ناموا مسترحين"[1].

كان بومعزة ينتقل خلال (1845 - 1847) في نواحي عديدة من الجزائر: الظهرة، و الشلف، وفليتة، و الونشريس، و جبال الديرة، و الصحراء، إلخ. و كان يظهر و يختفي بسرعة، و كان العدو يطارده في جهة ما فإذا به يظهر فجأة في جهة أخرى. و قد التقى بالأمير شخصيا[5]. و اتجها معا إلى جرجرة حيث اشتركا مع أحمد الطيب بن سالم خليفة عبد القادر في مقاومة الفرنسيين خلال شهر ديسمبر 1845[1] و الظاهر أنهما لم يتفقا، فالتحق ببني سناسن في منطقة الحدود المغربية و سعى إلى دفعهم للجهاد. ناصره ابن جلول زعيم فليتة و انتشرت ثورته في منطقة الظهرة كلها، و جبال ديرة بمنطقة سور الغزلان، و امتدت إلى أولاد نايل و أولاد جلال. لقد أزعج

---

(1) - المرجع نفسه، ص. 295.

(5) - أبو القاسم سعد الله، ص. 296.

(1) – P. Azan : Op. cit., p. 219.

وجوده هناك كثيرا ضباظ المكاتب العربية. فكان محل حراسة و مراقبة شديدة من طرفهم، حيث قامت السلطات الإستعمارية بشن حملات متتالية عل قبيلة أولاد نايل ما بين 1846 – 1847[2] كم هز بومعزة اركان قواعد الاستيطان.

ثورة أولاد سيدي الشيخ(1864 - 1881)

إستقر أولاد سيدي الشيخ في واحة تانكيرت المعروفة باسم الأبيض سيدي الشيخ بالجنوب الوهراني منذ مطلع القرن السادس عشر، نسبة إلى جدهم سيدي الشيخ.

و جه سي سليمان أحد قادة الثورة نداء للقبائل يدعوها للجهاد: "إن الله يدعوكم للجهاد وبإمكانكم ذلك. إن هدفنا هو نصرة الدين .. إن الله سينصرنا" [1]، "إعلموا أنه ينتظرنا واجب هو إحياء سنة الرسول صلى الله عليه و سلم التي أفلت بسبب وجود الكافر.. إن الساعة التي كنت أنتظرها لإعلان الجهاد قد حانت"[2]. كما كلف كاتبه سي الفضيل بتحرير رسالة تحرض على الجهاد في سبيل الله: "الحمد لله .. و الصلاة و السلام على نبي الهدى. من عبد ربه سليمان بن الشهيد حمزة بن أبي بكر رحمهما الله إلى كل مقاديم الطريقة الرشيدة، وشيوخ القبائل .. السلام عليكم و رحمة الله وبركاته. أما بعد هذا مني

---

[2] – F80 494. Cercle de Batna, de Constantine, de Sétif. Rapports de la 1er quinzaine de janvier 1847.

- أنظر تقرير المكتب العربي حول تحركات بومعزة.

[1] -A.M.G. H128 . 5 Avril 1864.

[2] - A.M.G. H128 (Mai 1864).

إليكم باتفاق جماعتنا بإعلان الجهاد في سبيل الله على سنة رسول الله صلى الله عليه و سلم ضد الكفار الفاسقين الفرنساويين .. كونوا من القوم الذين وعدهم الله (ألا خوف عليهم و لا هم يحزنون).. الجهاد ثم الجهاد .. كتب بأمر خديم الدين سليمان بن حمزة يوم 22 من شهر شعبان عام 1280"[3].

كان اولاد مومن قد هاجموا المركز الاوروبي الذي تم بناءه في وسط اراضيهم الخصبة [1]

إثر ذلك تمت مبايعة سي محمد ولد حمزة شقيق سي سليمان فوجد في عميه سي الزبير، و سي الأعلى سندا له. كان سي الأعلى يحث الناس على الجهاد و جلب المؤن و السلاح. إنضم إلى الثورة الآغا النعيمي ولد جديد على رأس عدد كبير من أتباعه في قصر الشلالة بدائرة بوغار. كان النعيمي قد هاجم معسكرا فرنسيا و قتل عددا من جنود العدو و الصبايحية والكولون .

إندلاع الثورة بفليتة بجبال الونشريس:

إمتدت ثورة أولاد سيدي الشيخ جنوب الجزائر العاصمة، و في الغرب الوهراني في حوض الشلف بقيادة سي الأزرق بالحاج من الطريقة القادرية. خاض معركة حامية مع العدو يوم 27 أفريل بخنقة العازر، قتل فيها تسعة ضباط و ثمانية و ستين جنديا، و استشهد

---

[3] - يحي بوعزيز، ص. 143 – 144.

[1] DJILALI Sari :op-cit.,p.194.

حوالي أربعمائة مجاهد. و تمكن سي الأزرق من تحطيم معسكر الرحوية الفرنسي و استمر في جهاده يهز أركان المحتل إلى أن استشهد يوم 20 ماي[1].

إمتد لهيب الثورة إلى العديد من الجهات، فاستنفر العدو كل قواته، و استشهد قائد الثورة محمد ولد حمزة في معركة جنوب غرب الأبيض سيدي الشيخ يوم 22 فيفري 1865 عن عمر عشرين عاما، فخلفه أخوه سي أحمد ولد حمزر في قيادة الثورة و عمره لا يزيد على إثني عشر عاما. و لذلك رعاه عمه سي الأعلى الذي أصبح العقل المدبر للثورة. إلتحق بالثورة بن ناصر بن شهرة في شهر مارس، خاض معهم عدة معارك ضد العدو

ثورة مالك البركاني بمنطقة شرشال و مليانة (1871)

إتفق المجاهدون على تعيين مالك البركاني قائدا عليهم ولقبوه "آغا المجاهدين"، و وزعوا أنفسهم إلى ثلاث فرق:

1 - فرقة بني مناصر الشراقة بقيادة على بن أحمد كرجوج صديق جماعة البركاني. كان من أكبر المحرضين على الجهاد.

2 - فرقة بني مناصر الغرابة بقيادة أحمد أو دادي.

3 - فرقة برئاسة البركاني نفسه.

- العمليات التي نفذها المجاهدون:

---

[1] - Un ancien officier de l'Armée du Rhin : Le général Lapasset (1817 - 1864), T. 1, p. 12 – 15.

1 - حرق نزل حمام ريغة ليلتي 16 و 17 جويلية 1871 و قتل عدد من الحراس الأوربيين.

2 - حصار البركاني لمدينة شرشال و انتشار الثورة لتشمل كل المنطقة من حجوط إلى نواحي العاصمة.

3 - تحطيم الجسر الذي يوصل إلى زويخ ليلة 16 جويلية.

4 - حرق معمل لعصر الزيتون بواد ملاح على بعد 35 كلم من شرشال.

5 - الهجوم على قرية بنيان الاستيطانية يوم 23 جويلية و قتل عدد من الأوربيين و حرق مخزن للحبوب 26 جويلية.

6 - قطع الماء على شرشال و حرق بعض مزارع الكولون و الهجوم على قافلة عسكرية قرب قرية زيوي. كما جرت معركة في مزرعة برانكور " في جبل الشنوة، و قتل من العدو 31 و جرح عدد كبير من الأروبيين.

و نتيجة لذلك جهزت فرنسا قوات ضخمة برا و بحرا من ميليانة و العاصمة و بجاية، و سقط مالك البركاني شهيدا في معكرة قرب زوريخ على الطريق القديم المؤدي إلى شرشال. و كما هو معروف عن العدو المحتل، شرع بعد ذلك في القتل و التدمير و التخريب و مصادرة أملاك و أراضي المجاهدين.

ثورة المقراني الجزائري (1871)[1]

عوامل اندلاعها

1- **العامل السياسي والإداري**:

أولا - التقليص من سلطة وامتيازات المقراني: منذ عام 1853م، بدأ التقليص من سلطة محمد المقراني، حيث انتزعت منه صلاحيات اقتراح الشيوخ أو القياد لتصبح من اختصاص ضباط المكاتب العربية. فقد بين قائد قسمة سطيف، الضابط "ميسات" أهمية هذا الإجراء على الصعيد السياسي والعسكري بعد أن أحدث تغييرا جذريا في تنظيم قبيلة بني هاشم بتعيين ستة عشر شيخا على تلك القبيلة بناء على اقتراح " دارجنت "، اذ " وفق تعليمات النظام الفرنسي يمكن الحصول على معلومات و خدمات لم يكن من الممكن الحصول عليها من المقراني و ذلك بجعل تلك القبيلة في النهاية تمتثل لكل الأوامر"[1] الإستعمارية.

كما اتهم النقيب " أجيرود " أسرة أولاد مقران على أنها تعرقل تطور ظاهرة الاستيطان و الإدارة الإستعمارية[2]. كما لاحظ مكتب البرج أن الباشاغا محمد المقراني "رجل خطير"[3]، و ينبغي أن يحسب له ألف حساب. فتم تجريده من الامتياز الذي ورثه عن والده:

---

[1] - صالح فركوس : أنظر كتاب إدارة المكاتب العربية (خلاصة ثورة أسرة المقراني)، جامعة عنابة 2005

[1] - F80 501. Cercle de Bou-Saada. Rapport du mois d'octobre 1853.

[2] - 40kk9. Rapport du 5 novembre 1853 (N° 180).

[3] - 40kk8. 18 février 1853 (N°28).

الحصول على ثلث الضريبة، و تخصيص راتب سنوي له يقدر بـ 10.000 فرنكا، مما جعل منه مجرد موظف لا يتمتع بحرية التصرف[4]. و هكذا بدأت وضعية أولاد مقران تتعقد و تتأزم، خاصة بعد انتقال الضابط " دارجنت " إلى البويرة، وتعيين مكانه المقدم "مارميي" عام 1855م الذي لم يترك وسيلة الا وحارب بها تلك الأسرة. ففي 6فيفري 1858م أجبر محمد المقراني على دفع الزكاة لتلك الخزينة و التي لم تكن مفروضة عليها سابقا[5].

و لم يقف "مارميي" عند هذا الحد إذ طالب الباشاغا بتحويل ضرائب المخالفات التي يستخلصها من السكان بأوامره إلى خزينة الدولة، و كان قد اعتاد الإحتفاظ بها لأسرته، و هو إجراء يهدف إلى إضعافه ماديا[1].

و في 4 أفريل من نفس السنة تلقى الضابط " مارميي " الأمر من السلطة العليا لإخضاع قبيلة هاشم للضريبة و إنهاء وصاية محمد المقراني على قيادة القبائل بالمنطقة، فلم تعد له أية سلطة أو إشراف عليها في حين أوكلت تلك المهمة إلى مكتب برج بوعريريج[2]. كما تم أيضا تأسيس ملحق لمكتب بوعريريج ببرج

---

(4) - A.O.M. 6H 28 .

(5) - 40kk9. Rapport du 3 novembre 1854 (N° 183). Voir Aussi 40 kk 60. Rapport du 21 décembre 1854 (N° 180).

1 (2) - L. Rinn. Op. cit.. p. 34.

2 (3) - L. Rinn. Op. cit.. 10-12.

تازمالت الذي شيده لخضر بن أحمد المقراني، - قائد قبيلة بني عباس – و ذلك قصد الإعداد لإبعاده هو الآخر عن السلطة[3].

كان الباشاغا محمد قد اعتبر تأسيس ملحق "بتازمالت" و كذا الإجراءات الأخرى المجحفة التي اتخذت تجاه تلك العائلة، بمثابة تحذير له و لأفراد أسرته من طرف السلطة الفرنسية[4] و كان لابد من رد الفعل، حيث أبقى على أعوانه و مساعديه خارج إطار السلطة الفرنسية يعملون ضد المستعمر و مصلحته[5].

لم يكن في الحقيقة من السهل في تلك الظروف التي تعج بالثورات ضد المحتل أن يجرأ الضباط الفرنسيون على التخلص مرة واحدة من أسرة المقراني، و لكن ظل هؤلاء يمارسون سياسة الضغط والمضايقة على تلك الأسرة، فقد تبين للضابط "مارميي" عدم صدق ولاء زعماء الأهالي لفرنسا[6]. ولعله يشير في ذلك إلى محمد المقراني خاصة، الذي فقد المستعمر ثقته تجاهه[7].

ولما عين النقيب " بيان" (Payen) عام 1860م رئيسا لمكتب برج بوعريريج، خلفا لـ "مارميي" وجد محمد المقراني نفسه خاضعا للأوامر المباشرة لهذا الضابط الذى أعطت له السلطة

---

[3] (4) - 40kk 11. Rapport du 4 Avril 1858. (N° 116). Voir aussi Rinn. Op. cit. p. 35.
[4] (5) - 40 kk 61. Rapport du 31 juillet 1857 (N096).
[5] (6) - L. Rinn. Op. cit.. p.34
[6] (7) - 40kk61. Rapport du 30 juillet 1857 (N° 94).
[7] (8) - L. Rinn : op. cit. p 36.

العليا تعليمة دقيقة " للسهر على استقامة و استمرار إدارة المقراني ...."[1].

و قد نجم عن تعيين " بيان" مشكلة نفسية لمحمد المقراني الذي لم يكن يراه فقط أقل درجة من أسلافه من حيث مركزه العسكري، بل أخذ هذا الضابط الصغير يطالبه بتقديم الإيضاحات عن كل الأعمال التي يمارسها. كما فرضت عليه السلطة الإستعمارية عام 1861م التقليص من عدد فرسانه الحشم و الصبايحية[2]، كما أن ظهور اتساع أراضي المعمرين، و إنشاء مراكز بلدية جديدة، جعل من بقاء هؤلاء الرؤساء مزعجا بالنسبة لأنصار النظام المدني.

لقد تحمل المقراني هذا النزول السحيق عن مكانته وقيمة شخصيته في قيادته، حيث تحول إلى مجرد مستشار بلدي: "إن رجلا ثريا من مثل المقراني.. لا يمكن أن يتحول و قد كان سيدا من الأسياد قبل الإستعمار إلى مجرد مستشار بلدي"[3]. لقد كان ذلك محزنا للغاية بالنسبة له.

و لما اندلعت ثورة أولاد سيدي الشيخ عام 1864م و إغتيال أحد الممثلين البارزين لمؤسسة المكاتب العربية و هو العقيد "بوبراتر"(Beauprêtre)، اتهم الباشاغا محمد المقراني بالتواطؤ

---

(1) - A.O.M. 6H28 le 22 février 1867.
(2) - L. Rinn op. cit.. p 36.
(3) - A. Rambaud : L'insurrection Algérienne de 1871 Paris pp 13 – 15.

مع أولاد ماضي بدخولهم الثورة، رغم أنه أعلن في سبتمبر من نفس السنة أنه سيبقى عائلته و كل الخاضعين لقيادته كأولاد ماضي و الحضنة و ونوغة بعيدين عن الثورة[4].

لقد كان ضباط القيادة العسكرية وبخاصة ضباط البرج يراقبون تحركات المقراني، بالرغم أنهم كانوا يعلمون أن "العرب جميعا كانت عندهم قناعة راسخة في ضمائرهم أنه عاجلا أم أجلا سيغادر المحتل البلد"[5].

لقد كانت ثورة أولاد سيدي الشيخ أحد العوامل التي دفعت إلى تقديم استقالته نتيجة الوضع السيء الذي آل إليه، لكن النقيب "روستان" المفتش الإداري الجديد لعمالة قسنطينة، قد أبلغه بواسطة "أوليفي" يوم 12 مارس 1871م بأن يجدد إليه استقالته كتابيا و بصورة رسمية باعتباره المسؤول و الممثل للنظام المدني في العمالة، و يظل بعد تقديم استقالته مسؤولا على كل ما يحدث في منطقته في انتظار الرد عن طلبه، فاعتبر المقراني هذا التصرف بمثابة تحد له و إهانة بالغة لشخصه فأقدم على الثورة[1].

ثانيا- سياسة "فرق تسد": هذه السياسة الإستعمارية التي غذت بشكل رهيب روح الفتنة بين الأهالي أدت في النهاية إلى إضرام نار

---

(4) - Déposition de A Warnier. P 126.

(5) - A.O.M. 6H28 Rapport adressé par le chef du bureau arabe de Bordj bou-Arréridj au(commandant de ce cercle. Le 22 février 1867.

(1) - A.M.G. H208 (Gl. Daumas).

الثورة ضد العدو. لقد حصل ابن علي الشريف[2] على منصب "باشاغا" شلاطو في 24 سبتمبر 1869م و أصبحت سلطته تمتد على سكان صدوق و تخضع له عائلة الشيخ الحداد من الناحية الإدارية، حيث أدى إلى الصراع بين العائلتين[3]. هذا التعيين الجديد قد نجم عنه إستقالة سي عزيز الحداد كقائد على عموشة و تاقيطونت[4].

كان سي عزيز قد اتهم ابن علي الشريف بأنه كان ضد النظام المدني و أن السلطة الفرنسية قد منحت ثقتها إلى "المخربين والعصاة واليهود من الفرنسيين". كما حمل مسؤولية الثورة إلى ضباط المكاتب العربية و أعوانها كابن الشريف[5].

و يتضح أن الخصومة الحادة بين عائلة الحداد و ابن علي الشريف، لها تأثير على الأحداث و أن سلوك ابن علي الشريف تجاه هذه العائلة كان أحد الأسباب غير المباشرة التي دفعتها إلى الثورة عام 1871م.

2- العامل الإقتصادي والإجتماعي:

لقد كان الجزائريون بسبب حالتهم الإقتصادية و الإجتماعية المزرية للغاية مهيئين للثورة. لقد أكد ذلك الحاكم العام "ماكماهون" في شهر جوان عام 1869م حيث قال:"إن الجزائر خاضعة بالقوة

---

[2] - L.Rinn. op. cit. p. 184. 150.

[3] - أسرة ابن علي الشريف، كانت ضاحبة نفوذ منذ عهد الأتراك. و عندما غزا الجنرال "بيجو" حوض وادي الساحل و وادي الصومام عام 1847م، استسلم ابن الشريف له و تعهد بإخضاع كل السكان المجاورين لزاوته.

[4] - F.L Bidault la vérité sur l'Algérie. Bougie 1871. Voir pp 53-65.

[5] - L. Rinn : op. cit voir pp 197 -199.

ولكن سكانها لم يستسلموا وأي حادث تقترفه فرنسا ضدهم، سيدفع بهم إلى الثورة"[6].

كانت القبائل الجزائرية قد عانت ويلات الاستعمار و ما انجر عنه من أزمات أدت إلى حد موت الناس بالآلاف نتيجة الأوبئة و المجاعات فقد كانوا يسقطون جماعات جماعات في القرى والطرقات و لم يكن الاستعمار يحرك ساكنا سوى الزيادة في تقتيلهم و تدميرهم اقتصاديا و اجتماعيا إلى درجة نبش القبور و أكل جثث الموتى.

منذ سنة 1867م إلى غاية 1870م تراجع الإنتاج الفلاحي بشكل كبير ففي قيادة المقراني التي هاجمها الجراد متلفا محاصلها الزراعية، اضطرته للاقتراض من السماسرة اليهود بأرباح باهظة لمساعدة الفلاحين و المحتاجين، حيث اقترض مليونا فرنكا، و لم يستطع أن يسدد الفلاحون ديونهم للمقراني، فارتفعت بذلك الأرباح و اضطر المقراني أن يبيع بعض أملاكه[1]، حيث رفعت ضده الشكاوى، بلغت مصاريف التقاضي فيها إلى ثمانمائة فرنك. فارتفعت بذلك ديونه[2]. و هكذا إشتد عليه الكرب و عظم عليه الخطب، فلم تكن له وسيلة أخرى سوى الحرب[3].

3- العامل الديني أو تجنيس اليهود:

---

(6) - A.M.G. H 238 .

(1) – A. Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinoises de la conquête jusqu'à 1919. Voir. pp 319- 320.

(2) – Idem. pp 246 – 247. 319 – 320..

(3) – L. Rinn. op. cit. pp 50 – 51 et 84.

كان سقوط الامبراطورية الثانية بقيادة نابليون الثالث ،و إعلان الجمهورية الثالثة في الرابع سبتمبر 1870م، و تعيين "كريميو" اليهودي مكلفا بشؤون الجزائر، حيث ترتب عنه صدور قرار 24 أكتوبر من نفس السنة يقضي بتجنيس يهود الجزائر بصورة جماعية و إجبارية[4].

هذا القرار و هذا التعيين لليهودي "كريميو" أثار غضب المقراني، في الوقت الذي سحب فيه "بونفالي" كل صلاحيته[5]، و اعتبر بعض الضباط هذا القرار: "خطأ سياسي فادح تسبب في ثورة الجزائريين"[6]، التي اندلعت "ضد التصرفات الحمقاء لحكومة الرابع سبتمبر"[7]، و التي ستجعل من اليهود قضاة على الجزائريين.

لقد رفض الجزائريون الإنصياع لليهودي "كريميو" و بدأ بعضهم يردد في المقاهي و غيرها" أن فرنسا قد انتهى أمرها.. ما دام يحكمها يهودي.. و أن الله قد أعمى قلوب الفرنسيين وهذا موعد رحيلهم و هو انتصار للإسلام"[1]، و لقد بدأت تنمو – فعلا- في كيان القبائل "نزعة الاستقلال"، حيث كانت مستعدة "للثورة باسم

---

[4] – F80- 1862. 1862. Voir aussi. AB Cahen. Notice historique sur les israélites de l'Algérie Bordeaux 1878 pp 14.15.

[5] – L. Rinn op. cit. voir pp 127 – 129.

[6] – Un ancien officier de l'armée d'Afrique. L'Algérie devant l'assemblé Nationale cause des insurrections Algériennes. Versailles 1871 pp 1- 10.

[7] – Leblanc de Prebois : Situation de l'Algérie depuis le 4 Septembre 1870, Alger 1875 pp 1-13.

[1] - L. Rinn. Op cit.. voir pp 97-99 et 119 – 120.

الدين"[2]، و كان المقراني يشيع بين الناس أن النظام المدني سيغير لهم قوانينهم الإسلامية في الأحوال الشخصية[3].

لقد صرح"مكماهون" قائلا في 3 جانفي 1870م: إذا كان العرب لا يرفضون حكومة فرنسا، فإنهم لا يقبلون سيادة المعمرين عليهم"[4]. كما أعلن ذات يوم "لاباسي":"أن الهوة التي تعمقت بين المعمرين و الأهالي سيأتي اليوم الذي تملأ فيها بالجثث[5].

و هكذا كانت الحالة تزداد سوءا على سوء، و بات الجزائريون نتيجة الصراع المحتدم بين النظامين: العسكري و المدني، و نتيجة كذلك الإحتلال الغاشم خاضعين لكل أنواع الظلم و القهر. و كان لابد بسبب تلك العوامل أن تندلع ثورة المقراني و الحداد، حيث كتبت جريدة "المستقبل" بتاريخ 24 أفريل 1871م ما يلي: "أيها المعمرون.. كنتم تريدون أن تضعوا أيديكم على أراضي العرش... فلتجيبكم عن ذلك الثورة". فالثورة –إذن- كانت جوابا للإستعمار.

لقد كان لزاوية صدوق أنصار في معظم القبائل الكبرى و الصغرى. لقد خاض سي عزيز وأتباعه معارك كثيرة ضد المحتل، خاصة في ثورة المقراني.

---

[2] - AMG H238.

[3] - E.Thuillier, le royaume arabe devant le jury de Constantine Paris 1873- pp 24 – 27.

[4] - F80. 1704.

[5] - CH.R. Agéron : les Algériens Musulmans Et la France (1871 - 1919). Paris 1968. P 35.

- إنطلاقة الثورة:

أولا- خطة الثورة: لم تكن للمقراني أية استراتيجية عسكرية، فقد اجتمع بكل أبناء عمومته مساء يوم 14 مارس 1871م بمدجانة معلنا لهم أن الوقت قد حان لتفجير الثورة ضد "حكومة اليهود والمركانتية"، أي المعمرين، و قرر أن يزحف بستة ألاف رجل على مدينة البرج صباح يوم 14مارس، في حين يتجه أخوه بومزراق إلى ونوغة و سور الغزلان، أما ابن عمه الحاج بوزيد فيدعمه من الخلف، و كلف صهره السعيد بن داود بمنطقة الحضنة و بوسعادة و أولاد نايل بالجلفة[1].

ثانيا- أبرز الأحداث: لقد قطع محمد المقراني كل علاقاته مع السلطات الإستعمارية كما قطع خط الهاتف الذي كان يربط مدجانة بالبرج، و مع ذلك فان الإستعدادات التي اتخذها لم تكن كافية بالرغم من محاصرته لمدينة البرج مدة أربعة أيام لم يتخذ فيها القرار الحاسم لمهاجمة تلك المدينة بل أعطى فرصة للقوات الإستعمارية حتى دخلت المدينة بقيادة الجينرال "سويسي"، الذي استطاع أن يحاصر قوات المقراني من الخلف بانتقاله إلى ساقية الرحا شمال مدجانة التي

[1] - Robin, l'insurrection de la grande Kabylie en 1871, Paris 1901. Pp 102 – 106.

لم تكن محصنة من طرف المقراني، فقام بإحراق كل منازلها بل تمركز في قصر الباشاغا نفسه الذي اتخذه كمركز لقيادته[2].

أثناء ذلك، كان مجاهدو الثورة يحاصرون مدينة سطيف من كل النواحي، و بأمر من سلطاته العليا سارع الجينرال "سويسي" إلى المدينة بعد أن نسف قصر المقراني ليحول كذلك دون دخوله مدينة سطيف و لتظل محاولات المقراني لا تخرج عن إطار المناوشات.

إثر ذلك حاول المقراني حصار مدينة البويرة و دخولها لكنه فشل. إنما خاض معركة طكوكة بذراع المومن مع قوات العدو في 28 أفريل 1871م حيث استشهد بعض ثواره و جرح و قتل بعض الأوربيين.

و في صبيحة يوم 5 ماي فاجأت قوات العقيد "ترومليي" قوات المقراني. بدأت المناوشات بين الطرفين التي استمرت حتى منتصف النهار حيث قام المقراني لصلاة الظهر مع بعض رفقائه، خلال ذلك كان جنود الزواف "يترصدونه فرماه أحدهم بأربع رصاصات[3] أردته شهيدا، كما سقط معه ثلاثة من رفقائه بعدها توقفت المناوشات تماما لتحمل جثة المقراني و لتدفن في قلعة بني عباس.

و هكذا اختفى المقراني بعد خمسين يوما من عمر ثورته فقد فشل في احتلال البرج و سطيف والبويرة و سور الغزلان و فقد قصره

---

[2] - C. Taupiac, Débat de l'affaire Trinquand. 1er conseil de guerre de Constantine. Paris 1871. pp. 7 – 8.

[3] - L. Rinn. Op. cit. pp. 204 – 208.

بمدجانة و كل آثاثه و أملاكه. كما فشل في تعبئة الأسر الكبرى مثل أسرة ابن قانة و صديقه ابن علي الشريف و لكنه نجح في جلب الشيخ الحداد إليه و بني عمومته أولاد عبد السلام و أولاد عبد الله و أولاد بلقندوز.

بعد استشهاد المقراني التحق بومزراق بمعسكر الشيخ الحداد في قرية تيزي الجمعة قرب بجاية[1]. لكن أسرة الحداد ما لبثت أن استسلمت في بداية جويلية من عام 1871م و شعر بومزراق بخطورة الوضع فانسحب إلى الصحراء مع أفراد أسرته فارا من العدو الذي تتبع فلولهم حيث اعتقله في 20 جانفي 1872م. و هكذا يسدل الستار عن ثورة المقراني و لكن لم يسدل عن مسيرة المقاومة.

ثورة محمد بن العربي (بوعمامة) (1881 - 1899)

ـ أسباب الثورة:

1 - إستياء و تذمر القبائل الصحراوية، خاصة قبائل أفلو و البيض التي منعت من التنقل بمواشيها إلى الجنوب خلال موسم الترحال و ذلك في فصل شتاء (1879م - 1880م) و (1880م - 1881م) مما أدى إلى هلاك مواشيها نتيجة البرودة الشديدة بتلك المنطقة[2].

---

(1) - Robin. Op. cit. pp. 343 – 376. Voir aussi. Rinn. Op. cit.. pp. 634 – 646.

(2) - H.M.P. De la Martinière et M. Lacroix : Dcuments pour servir à l'étude de Nord-Ouest Africain. T. II, lille, 1896, p.772

أنظر كذلك: يحي بوعزوز، ص. 248. و كذلك إبراهيم مياسي، ص. 165.

2 - الدعوة السنوسية التي كانت منتشرة في الصحراء، كان لها تأثير على ثورة بوعمامة.

3 - دعوة جمال الدين الأفغاني و السلطان عبد الحميد العثماني إلى وحدة المسلمين و رأب الصدوع و رص الصفوف كان لها تأثير على ثورة بوعمامة[1].

4- احتلال تونس 1881 و ثورة المهدي السوداني سنة 1881 و ثورة عرابي باشا في مصر عام 1882. كل تلك الأحداث كان لها تأثيرها على بوعمامة.

5- أما السبب المباشر لاندلاع ثورة بوعمامة فكان نتيجة مقتل نائب رئيس المكتب العربي لمدينة البيض، الضابط "و انبيرونر" (weinbrenner) يوم 22 أفريل 1881 مع أربعة صبايحية من حراسته حينما حاول إيقاف نشاط بوعمامة لدى الجرامنة بواد الحجل، و هما: الطيب بن الجرماني" ومرزوق السروري[2].

- انطلاقة الثورة:

لقد عبأ بوعمامة قبائل جنوب إقليم وهران واحتل سعيدة و فرندة و تيهرت و منطقة جبل عمور. و التحق به قادة بارزون من أنصار

---

[1] – عبد الحميد زوزو: ثورة بوعمامة 1881 – 1908, الجزء الأول. الجزائر 1981، ص. 47.

[2] - E.Graulle : Insurrection de Bou-Amama. Août 1881.(Paris, 1905), p. 21 – 24, voir aussi, P. Wachi : L'insurrection de Bou – Amama , R.T. 1904, p/ 336 – 337/

أولاد سيد الشيخ منذ ثورتهم 1864 ومنهم الآغا قدور بن الصحراوي زعيم الحرار، و كوّن جيشا ضخما و أصبح يهدد الوجود الفرنسي[3].

- اغتيال العقيد "فلاترز" و فرقته العسكرية: اتهم الفرنسيون به التوارق الضالعين مع حركة بوعمامة و مع الطريقة "السنوسية". و كان "فلاترز" يتجسس على المنطقة و أهلها باسم البحث و الاستكشاف. إثر هذا الاغتيال أوقع العدو مذبحة في الأهالي و قمعا واسعا، و هو يقول: "إنه سيعطي الجزائريين درسا لن ينسوه"[4].

- معركة سفيسيفة جنوب عين الصفراء (27 أفريل 1881). أسفرت على انهزام الجيش الفرنسي و خلفت 5 قتلى من العدو[5].

- معركة الشلالة و المويلك (19 ماي 1881) شمال بوصمغون و جنوب عين تازنة، خسر فيها الفرنسيون ستين قتيلا و اثنين و عشرين جريحا، و استشهد حوالي مائتي[1].

- تحطيم محطة و منشآت الشركة الفرنسية للحلفاء يوم 11 جوان.

- تخريب مراكز المعمرين و اغتيال عدد من جنود العدو و أعوانه في الهضاب العليا خاصة الذين كانوا يستغلون الحلفاء. و

---

(3)– أبو القاسم سعد الله، ص. 210.
(4)– المرجع نفسه، ص. 211.
(5) - Graulle : Op. cit., p. 35 – 41.
(1) - يحي بوعزيز، ص. 249.

ارتفع عدد قتلى العدو إلى 287 رجلا و خسارة قدرت بحوالي مليوني فرنك قديم[2].

- بدأت ثورة بوعمامة تهدد الشمال بعد أن اكتسحت الجنوب، و اضطر العدو إلى التعجيل بإعادة جزء من قواته من تونس، و جهّز كتائبه العسكرية، بكل ما تحتاجه لقتال بوعمامة.

- مهاجمة قافلة عسكرية (2 أفريل 1882) نتج عنها قتل ضابطين من ضباط العدو هما: "باربيي" (Barbier) و "ماسون" (Massone) و جرح الكثير من جنود القافلة في سفح جبل عنتر قرب المشرية[3].

- وهكذا كانت ردود الفعل على ظاهرة الاستيطان والاستعمار بشكل عام لتطهير البلاد من براثن ورجس الكولون . تلك الثورات التي انتهت لتحقق ثورة نوفمبر المباركة آمالها وتعيد للأمة الجزائرية عزتها وكرامتها واستقلالها .

مجازر 8 ماي 1945:

لقد كان لمجازر 8 ماي 1945 آثارها العميقة على وضع الكولون، حيث تشير تقارير كثيرة إلى إلى قلق هؤلاء على مستقبلهم بعد هذه الأحداث، فمثلا في تقرير سري، عثرنا عليه بأرشيف "إكس – أون - بروفنس" أرسل به الحاكم العام

---

[2]- يحي بوعزيز، ص. 251 و إبراهيم مياسي، ص. 173.
[3] - المرجع نفسه، ص. 254.

إلـى وز يـر الداخليـة بتـاريخ 07 جويليـة 1945 حـول الـرأي العـام الأهلـــــي و الأوروبـــــي، جـــــاء فيـــــه مـــــا يلـــــي :[1]

"الــرأي العــام الأهلــي متــذمر للغايــة، قلــق عــام حــول المسـتقبل. كثيـر مـن النـاس يخشـون تمـردا آخـر يقـع، أمـا بالنسـبة للأوروبيــين فكثيــر مــنهم أصــبح يرغــب فــي مغــادرة الجزائــر نتيجـة الخـوف مـن أي تحـرك للأهـالي. لقـد قـال بعضـهم نريـد أن نمــوت فــي فرنســا. إن حالــة الحقــد و الكراهيــة بــين الجنســين أصـبحت شـديدة. ولا يمكـن إزالتهـا غيـر أن وسـيلة القمـع باتـت ضرورية ومبررة و فعالة في حالة أي انتفاضة".

لقـد عجلـت مجـازر 8 مـاي بنهايـة الكولـون ،حيـث مهـدت للثــورة الجزائريــة التــي لــم يبــق علــى لانــدلاعها الا ســنوات معــدودة لتطــوي كتــاب " الجزائــر فرنســية" و تقبــر أحــلام المعمرين إلى الأبد.

[1] A.O.M 1CM 55 N° 1282 / CDP Secret le7 juillet 1945.

ردود فعل الثــورة الجزائرية:

انتهجــت الثــورة الجزائريــة سياســة ذات آثــار وخيمــة و عميقــة علــى اســتقرار و ازدهــار و مســتقبل المعمــرين فــي الــبلاد، حيــث لــم يعــد لهــم أمــل فــي البقــاء فــي الجزائــر، بعــد أن هــزت الثــورة أركــان طغيــانهم و اســتغلالهم أصــحاب الأرض الــذين كــانوا أسـيادا، فأصـبحوا بعـد الاحـتلال عبيـدا فـي وطـنهم، يُسـاقون بالقوة و يسخرون بالضياع دون مقابل.

هــذه السياســة، تجســدت فــي سياســة "الأرض المحروقــة" أي حــرق مــزارع و مســتوطنات وحتــى قتــل الــذين قتلــوا و عــذبوا، و قــد الكثيــر مــن مراكــز الاســتيطان مراكــز تعــذيب و تقتيـل، لـذلك تبنـى المجاهـدين أسـلوب القصـاص: الـنفس بـالنفس و العين بالعين و السن بالسن و الجروح قصاص.

ففــي مــدة ثلاثــة أعــوام مــن عمــر الثــورة، أي مــن فــاتح نــوفمبر 1954 الــى فــاتح نــوفمبر 1957 تمكــن المجاهــدين مــن تخريــب 6.353 مزرعــة اســتيطانية، و قطــع 50.746 عمــود

تيليغرافـــي، و إتـــلاف حـــوالي 587.700 مـــن الأنعـــام و المواشي[1] .

و هكـذا اسـتمرت عمليـات حـرق مـزارع المسـتوطنين منـذ انطلاقــه الثــورة الجزائريــة غلــى غايــة توقيــف القتــال فــي 19 مــارس 1962، فكانــت هــذه العمليــات وسـيلة حــرب و أداة ردع للكولـون، حيـث قتلـت الثـورة الكثيـر مـنهم، خاصـة المعتـدين الـذين لـم يكتفـوا بتجريـد الفلاحـين مـن أراضـيهم، بـل قتلـوا الكثيـر مـنهم و نكلوا بهم في مراكزهم الاستيطانية.

[1] Philippe Bourdel : le livre noir de la guerre d'Algérie, Français et Algériens, 1954 – 1962, France 2002, p, 184.

الخـــاتمـــــة و النـــتـــائـــج

أولا - الخاتمة

يتضح لنا مما سبق عرضه:

1- أن القوانين المنظمة للاستيطان قد مرت بمرحلتين هامتين

الأولى: من 1830 إلى غاية 1870

الثانية: من 1870 إلى غاية 1926.

2- أن القوانين المنظمة للاستيطان كانت نابعة من أهداف السياسة الاستعمارية في الجزائر، والتي كانت مشبعة بأفكار التجارب الاستيطانية الأوروبية في العالم الجديد واستراليا وجنوب إفريقيا.

3- كانت القوانين الاستعمارية تهدف إلى تهديم البنية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأهالي المسلمين والتي بنيت على الشريعة الإسلامية منذ قرون .

4- إن أخطر القوانين الاستعمارية على الإطلاق هي هذه التشريعات الاستيطانية التي زرعت الموت و الدمار في المجتمع الجزائري، بسبب الانعكاسات الخطيرة التي ظهرت عند التطبيق على السكان المسلمين.

5- بعد اطلاع على اغلب القوانين الاستعمارية يتضح أن هذه القوانين كانت كالسلسلة مرتبطة يبعضها البعض ومكملة كذلك لبعضها . منذ بداية الاحتلال إلى نهاية الحرب العالمية الأولى.

6- إن القوانين المنظمة للاستيطان، كانت من جانب أخر تهدف إلى تفتيت القبائل والمجتمع الجزائري والقضاء على روح المقاومة. وتجفيف منابع الصمود لدى السكان الأهالي .

7- كما أن جميع القوانين كانت تهدف إلى السيطرة على الأرض، وتشجيع الاستيطان وتنظيمه وتثبيته في الأراضي الخصبة.

8- ظهـور مجتمـع أوروبـي جديـد ودخيـل غريـب فـي عاداتـه ونظـم حياتـه وأخلاقـه وسـلوكياته سـاهم الـي حـد بعيـد فـي تفكيـك البنيـة الاجتماعيـة للمجتمـع الجزائـري، فضـلا عـن تفشـي ثلاثـي التخلـف: **البطالـة والجهـل والبـؤس**. فانتشـرت عـادات السـكر والإدمـان والرذيلـة، الشـيء الـذي أدى إلـى انهيـار القـيم وشـيوع التفسـخ الأخلاقـي والتفكك الاجتماعي.

9- تحطـيم مكانـة ونفـوذ العـائلات الجزائريـة الكبيـرة، التـي كانـت تمثـل قيـادات للمجتمـع الجزائـري و رمزيتـه المعنويـة؛ بـل الاجتماعيـة والإداريـة والسياسـية. نـتج عـن كـل ذلـك تمـزق فـي وحـدة المجتمـع وتفكـكه فضـلا عـن تشـرد أفـراده. أدى ذلـك إلـى ضـمور " **البرجوازيـة الجزائريـة** " فـي المـدن الكبـرى؛ تلـك المؤلفـة مـن التجـار والقضـاة والمثقفيـن، والوجهـاء والأعيـان.. لتأخـذ الجاليـة الأوروبيـة الجديـدة وظـائفهم ومكـانتهم الاجتماعيـة. وتتصـرف تجـاه الجزائـريين الأصـليين بعـدها بكـل أنـواع السـوء فـي الميـدان الاجتمـاعي والاقتصـادي، وبكثيـر مـن مظـاهر القسـوة والإقصـاء فـي الحيـاة الادارية والسياسية.

10 - حطـم الاسـتيطان ايضـا المزارعـون والفلاحـون مـن خـلال انتـزاع الملكيـة الزراعيـة و الفلاحيـة مـن أصـحابها، و أرغمـوا علـى بيـع مـا بقـي منهـا بأيـديهم عبـر إرهاقهـم بالضـرائب والغرامـات، وربـا سـفهاء اليهـود؛ لتـنخفض الملكيـة الزراعيـة مـا بين عامي 1883 وعام 1903م.

11 - إلـى جانـب هـذه السياسـة الاسـتيطانية الاسـتعمارية القاسـية، فقـد تعـرض الأهـالي إلـى نكبـات ومصـاعب قاسـية أخطرهـا كـان جفـاف ومجاعـات أعـوام: 1867، 1868، 1893، 1897، 1920م. نجـم عـن ذلـك تفشـي الأمـراض والأوبئـة كـالكوليرا، والتيفـوس.. فقـدوا علـى أثرهـا كـل شـيء بـل تحـول اغلـبهم إلـى خماسـين (ربـات الماشـية) ومـزارعين وعمـالا موسـميين بالاسـتئجار. وهـو الآمـر الـذي اضـطر معـه الكثيـرون إلـى الهجـرة خـارج البلـد، و كانـت أكبـر موجـات المهـاجرين قـد اتجهـت

إلـى فرنسـا وتـم اسـتغلالها هنـاك للعمـل فـي الأعمـال الشـاقة فـي المصـانع، وشـق أنفـاق الطرقات وبناء الجسور.. وغيـرها

12- أدى صـدور بعـض القوانيـن الاسـتيطانية وتطبيقـها إلـى تـدني فـي تربيـة الماشـية بسـبب الاسـتيلاء علـى الأراضـي الصـالحة للرعـي، وأصـبح الفـلاح مجـرد **"خمـاس"** أو أجير في مزارع لمستوطنين بعد أن كان هو صاحب الأرض والثـروة.

13 - اختفـاء المؤسسـات القبليـة التقليديـة التـي كانـت تسـاعد الفلاحيـن، نتيجـة لمصـادرة الإدارة الفرنسـية أراضـي الحبـوس (أمـلاك الأوقـاف الدينيـة)، وإلغـاء دور الزوايـا بصـفتها مؤسسـات تقليديـة كانـت تسـاعد الفلاحـين والفقـراء وعـابري السـبيل.. أدى كـل ذلـك إلـى تـدهور عـادة خـزن الحبـوب التـي كثيـرا مـا سـاعدت الفلاحيـن فـي المواسم غيـر المنتجة.

14 - إن فـتح بـاب التجنـيس بصـدور قـانون **"سـيناتوس كونسـولت"** عـام1863م، حيـث بموجبـه أصـبح للجزائـري المسـلم الحـق فـي طلـب الحقـوق الفرنسـيّة بسـهولة؛ شـرط أن يلتـزم بـالخروج عـن أحكـام الشـرع الإسـلامي. لكـن **"حركـة الـردة"** هـذه لـم تلـق مـن الشـعب الجزائـري أي إقبـال بـالمرّة، و كـان عـدد الـذين أقبلـوا علـى التمتـع بـالحقوق الفرنسـية ضـئيل جـدًا لا يكـاد يـذكر. الواقـع أن مـن أصـل **542** حالـة قـدمت لطلـب التجنـيس بمقتضـى قـانون سـيناتوس كونسـولت، سـجل قبـول **276** حالـة منـذ عـام 1863م؛ وبذلك لم يتجاوز عدد المجنسين حتى عام 1881م **18100** مجنسا.

15- لقد أدى صدور هذه المراسيم وتطبيقها إلى هلاك الكثير من الماشية بسبب الاستيلاء على الأراضي التي كانت صالحة للرعي ،انعكس هذا الوضع على نشاط القبائل الاقتصادي، وتعرقلت بل توقفت في أغلب الأحيان حركة قطعان الماشية الموسمية من الجنوب إلى الشمال. وكان لذلك تأثيرها على النشاط التجاري المترتب على تربية وتجارة الماشية. إضافة إلى الآثار المترتبة على غذاء المواطنين.

16- أدى هـذا التحـول القسـري لوسـائل الإنتـاج إلـى تقسـيم الملكيـــة، فأصـبحت عمليـات البيـع والشـراء والمضـاربة منتشرة؛ بحيـث أصـبح الفـلاح تـدريجيا مجـرد خماس، أو أجيرا في مزارع المستوطنين بعد أن كان مالـك الأرض..

17- أدت هـذه السياسـة الاقتصـادية الاستعمارية كذلـك إلـى هجـرة عـدد كبيـر مـن المواطنيـن الذين لـم يتمكنـوا مـن التكيـف مـع الوضـع الجديـد، أو الذين رفضـوا هذه السياسـة وغيـر قـادرين علـى مقاومتهـا. وكانـت هذه الهجـرة داخليـة إلـى المـدن أو المنـاطق الجـرداء البعيـدة عـن التـأثير الغربـي الاستعماري وخارجيـة إلـى المغـرب، وفرنسا ودول أ وروبية أخـرى.

18- إن هذه المراسيم والإجراءات اجتذبت عـددا مـن المرابين والمضـاربين علـى الأرض، لا فـي البيـع والشـراء فحسـب بـل أيضـا فـي القـروض التـي يقـدمونها لأصـحاب الأرض لدفـع الضـرائب، أو الرسـوم علـى الأرض. أو إقامـة دعـاوى بسـبب المصـادرة أو الحجـز أو غيـره. هذا الإقـراض مقابـل فائـدة يتقاضـونها مـن المـالكين عينـا أو نقدا، وكانـت نسبتها مرتفعـة فـي كثيـر مـن الأحيـان حيث تصـل إلـى 120 بالمائة.

19- - أدت هـذه السياسـة إلـى اختفـاء المؤسسـات القبليـة التقليديـة التـي كانـت تسـاعد الفلاحين حين يكون المحصـول سيئا . وعلـى سـبيل المثـال نتيجـة لتملـك الإدارة الاستعمارية لأرض الحبوس. إلغاء الزوايـا بصـفتها مؤسسـات تقليديـة كانـت تسـاعد الفلاحين، لكن يجب أن نشير إلـى أن تلك الزوايـا كانـت شبه إقطاعيـة تقـدم للفلاحين الإعانات لتحتفظ بسلطتها، ولتستفيد أيضا من الوضع الاقتصادي القـائم.

20- تـدهورت عـادة خـزن الحبـوب التـي كانـت تسـاعد الفلاحين فـي المواسـم غيـر المنتجـة. وكـان لتلك العـادة فوائـد يجنيهـا الفـلاح فـي وضـع اقتصـادي إقطـاعي ومـن ثـم رأسمالي لا تتوفر فيهمـا علـى أي حـال الضـمانات المعيشية المستقـرة لحيـاة الفـلاح وأسرته.

و علـى أيـة حـال، فـإن ظـاهرة الاسـتيطان و الاحـتلال بشـكل عـام كانـت لهمـا آثارهما العميقة على الأرض و الحيوان و مختلف حياة المجتمع الجزائري.

ثانيا – النتائج

الإنجازات المحققة

أولا: انجاز المشروع في شكل كتاب تحت عنوان :

"التشريعات المنظمة للاستيطان الاستعماري و أثارها على المجتمع الجزائري"

ثانيا: إنجاز فصل يدرس كمقياس في برنامج طيلة تاريخ ل.م.د.

هذا الفصل طبع في كتاب منشورات جامعة قالمة.

ثالثا: توجيه فوج من طلبة الماستر لإعداد مذكرات حول ظاهرة الاستيطان.

رابعـا: تحضـير رسـالة دكتـوراه مـن طـرف احـد أعضـاء فرقـة المشـروع الأسـتاذ : العياشي روابحي تحت إشراف الأستاذ الدكتور صالح فركوس.

عنوان الرسالة : " الإدارة الاستعمارية في الجزائر 1837-1871".

الملاحق

الاحتجاجات و الشكاوي

أرشيف أنور - اونبروفانس

A.O.M.1H6

وثيقة رقم 01

رسالة مجهولة من طرف الأهالي جواب الجريدة المبشر بتاريخ 22 جمادى الأول هـ الموافقل15أفريل1849م ،هذه الرسالة ترجمت من طرف ضباط المكاتب العربية إلى اللغة الفرنسية.

لقد اتهمت تلك الرسالة جريدة المبشر ب"تضليلها للناس" وبـ "أكاذيبها" التي عملت على ذبذبة أفكار الجزائريين متسائلة في شكل استفهامي توبيخي و تقريعي للاستعمار قائلة: "أنكم أخبرتم الناس بأمر البلدان والقرى والأوطان .....فما فايدة (كذا) إخبار الناس بذلك من حين أخذتم البر(كذا) أي (منذ أن استوليتم على الوطن) ولم يبق لكم منازع و قلتم كذلك منعت الجند عن مخالطة (كذا) في أمورنا (أي التدخل في أمورنا) واحترام أديارنا (كذا) بل انك أخذت البر من يقدران يخالفك أمرا أردت أن تفعله،وزيادة البر و ما فيه و ما ملكت أيديهم كلهم (كذا) لك و ان أردت نزعهم من الملك أو قتلهم فلا يمنعك احد إلا الله سبحانه و تعالى.

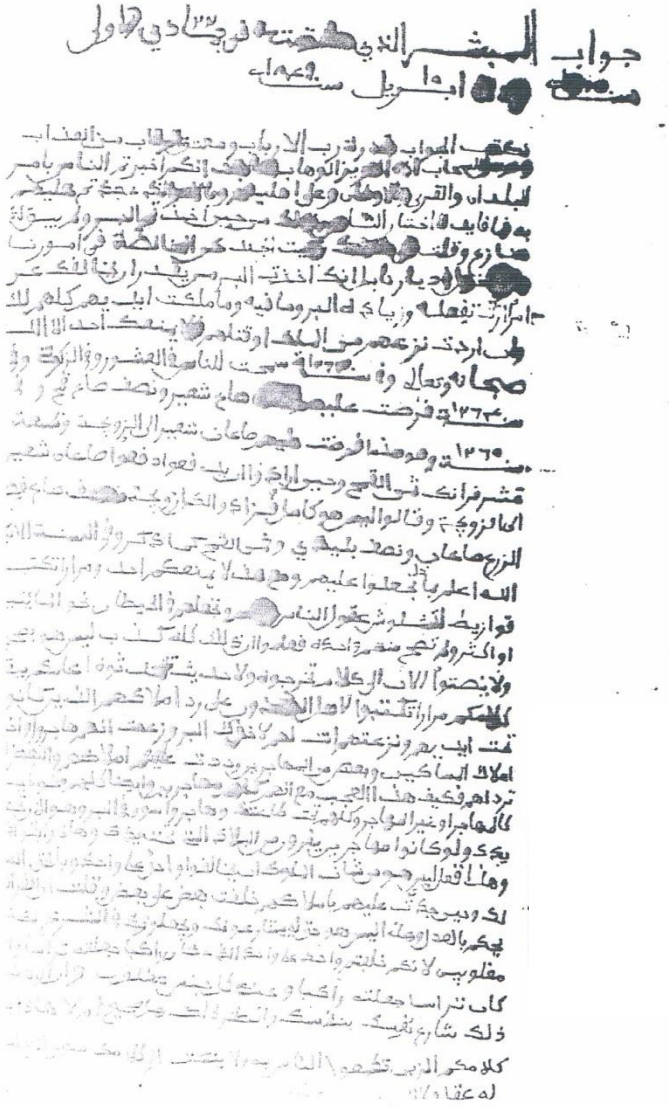

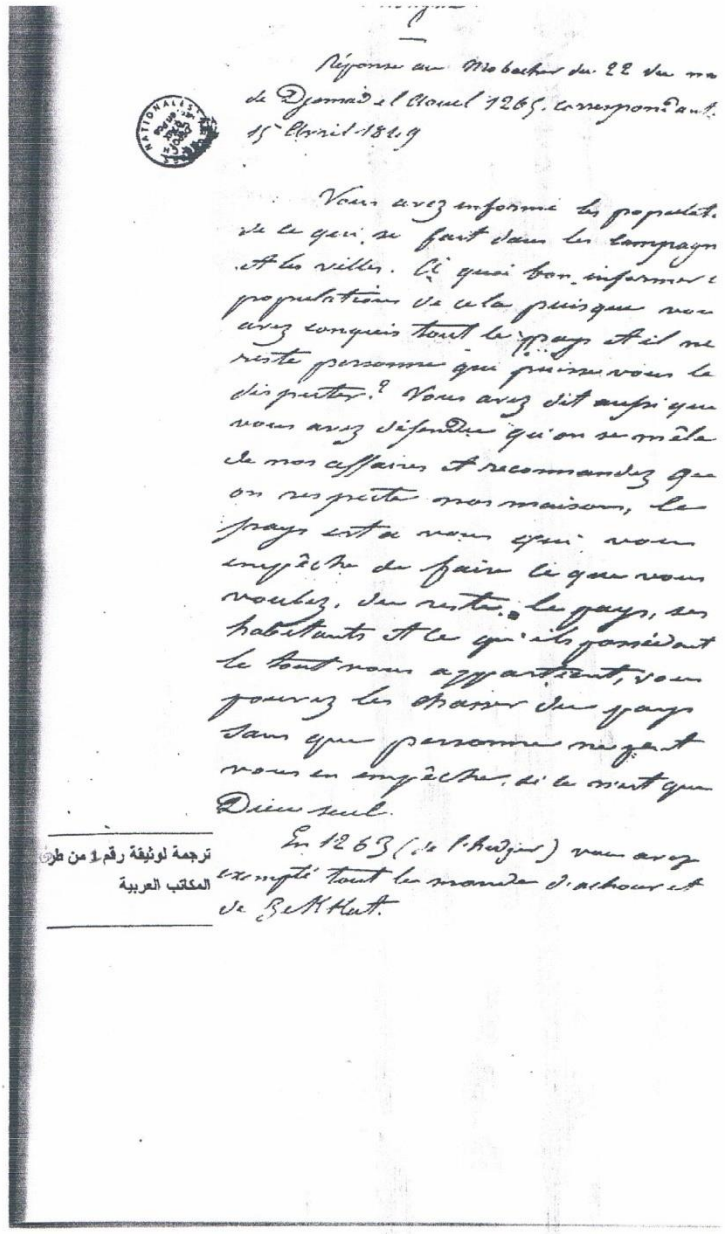

Réponse au Mobather du 22 du mois de Djemad el Aoual 1265. correspondant au 15 Avril 1849

Vous avez informé la population de ce qui se fait dans la campagne et la ville. Ce qui est bon. informer la population de cela puisque nous avons conquis tout le pays et il ne reste personne qui puisse vous le disputer. Vous avez dit aussi que vous avez défendu qu'on se mêle de nos affaires et recommandez que on respecte nos maisons, le pays entier vous qui vous empêche de faire ce que vous voulez. Du reste le pays, ses habitants et ce qu'ils possèdent le tout nous appartient, vous pouvez les chasser du pays sans que personne ne peut vous en empêcher, si ce n'est que Dieu seul.

En 1263 (de l'Hedjira) vous avez exempté tout le monde d'acheur et de Zekkat.

ترجمة لوثيقة رقم 1 من طرف المكاتب العربية

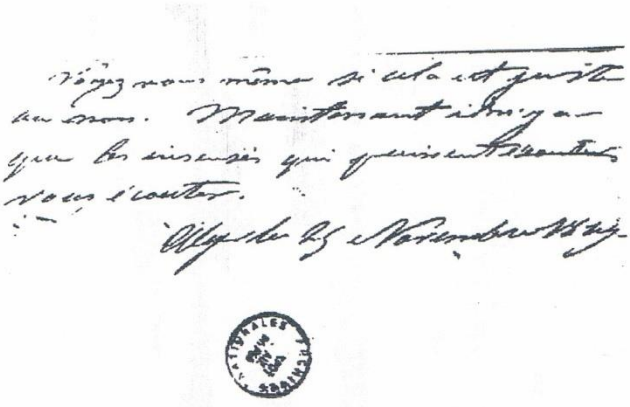

تابع وثيقة رقم 1

شكاوى من أجل استرجاع أملاك الوقف

رسالة شكوى من خلال تقرير ارسل من ولاية قسنطينة

الى الحاكم العام بتاريخ 24 افريل 1857

ارشيف أكس –ارن بروفنس

F80.517

وثيقة رقم 2

من بين مواضيع التقرير ، طرحت مسالة الحبوس ، حيث رفعت شكاوى عديدة حول هذه المسألة.كما أشار التقرير ، كما حولت تلك الشكاوى إلى المحاكم الإسلامية ، إذ يذكر التقرير أن أملاك الحبوس قد بيعت كأملاك خاصة وأن أهلها يطالبون بردها وإبطال هذه البيوع ،

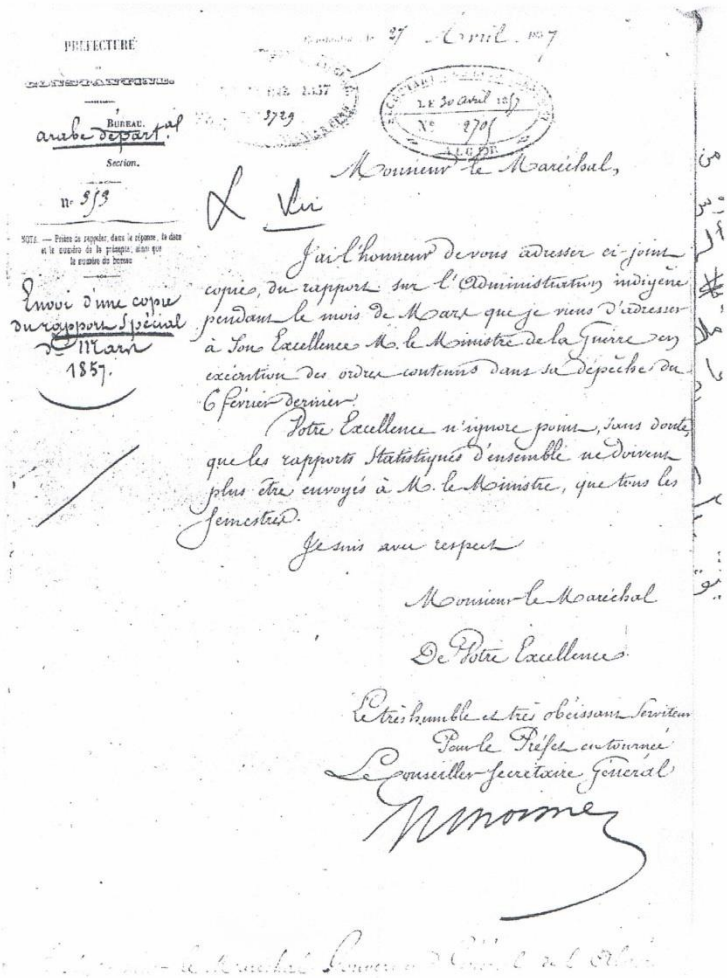

PRÉFECTURE

Bureau.
arabe départ.
Section.
N° 959

NOTA. — Prière de rappeler, dans la réponse, la date et le numéro de la présente, ainsi que la mention des bureaux

Envoi d'une copie du rapport spécial de Mars 1857.

Alger le 27 Avril 1857

Le 30 Avril 1857
N° 970

A. G. DR.

Monsieur le Maréchal,

J'ai l'honneur de vous adresser ci-joint copies du rapport sur l'Administration indigène pendant le mois de Mars que je viens d'adresser à Son Excellence M. le Ministre de la Guerre en exécution des ordres contenus dans sa dépêche du 6 Février dernier.

Votre Excellence n'ignore point, sans doute, que les rapports Statistiques d'ensemble ne doivent plus être envoyés à M. le Ministre, que tous les Semestres.

Je suis avec respect

Monsieur le Maréchal

De Votre Excellence

Le très humble et très obéissant Serviteur
Pour le Préfet en tournée
Le Conseiller Secrétaire Général

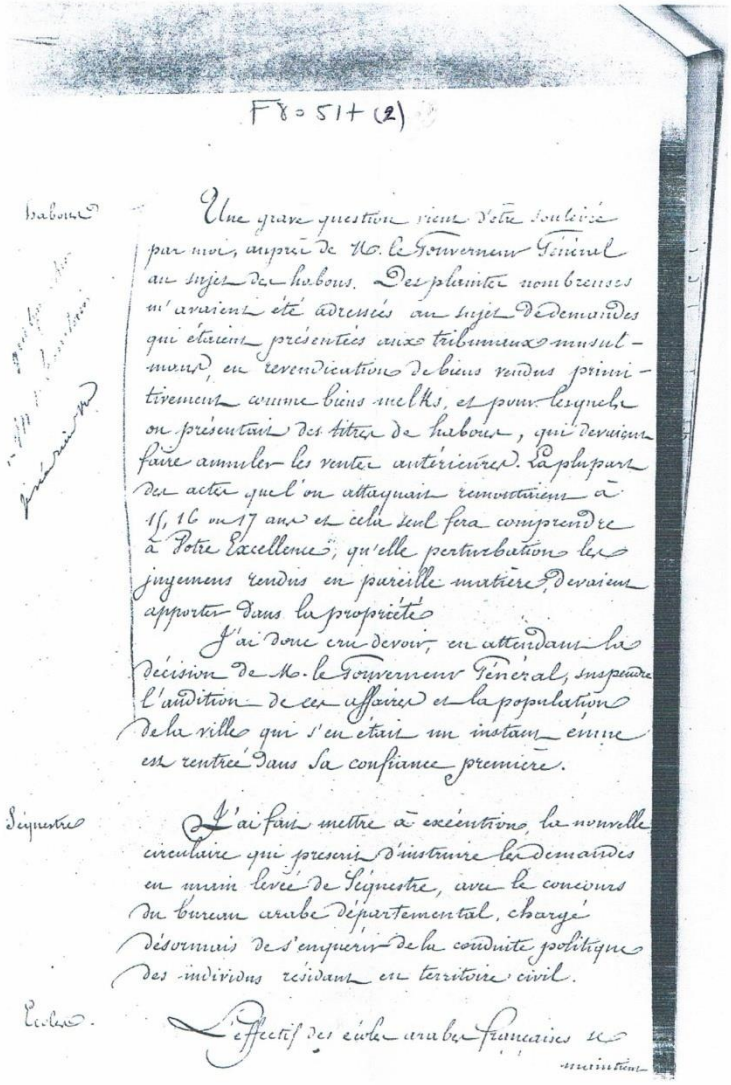

F8 o 51+ (2)

habous

Une grave question vient d'être soulevée par moi, auprès de M. le Gouverneur Général au sujet des habous. Des plaintes nombreuses m'avaient été adressées au sujet de demandes qui étaient présentées aux tribunaux musulmans, en revendication de biens vendus primitivement comme biens melks, et pour lesquels on présentait des titres de habous, qui devaient faire annuler les ventes antérieures. La plupart des actes que l'on attaquait remontaient à 15, 16 ou 17 ans et cela seul fera comprendre à Votre Excellence, qu'elle perturbation les jugements rendus en pareille matière devaient apporter dans la propriété.

J'ai donc cru devoir, en attendant la décision de M. le Gouverneur Général, suspendre l'audition de ces affaires et la population de la ville qui s'en était un instant émue est rentrée dans sa confiance première.

Séquestre

J'ai fait mettre à exécution, la nouvelle circulaire qui prescrit d'instruire les demandes en main levée de Séquestre, avec le concours du bureau arabe départemental, chargé désormais de s'enquérir de la conduite politique des individus résidant en territoire civil.

Ecoles.

L'effectif des écoles arabe-françaises se maintient

مراكز الاستيطان التي كان يعذب فيها الجزائريون

ولاية سطيف :

مركز تعاونية المعمر فانسا ببئر العرش

مركز الصراف النواصر حاليا بالبلاغة

مركز الحاسي ضيعة كوم ببئر العرش

مركز برج العوراقبة ضيعة تيكولا بالبلاغة

دوار رقم 5 الكوبانية :

جورمان ريزي

مركز بيضاء برج

مركز ضيعة ديبلانو

مركز ضيعة بطاي بحمام السخنة

مركز ضيعة قروسي بحمام السخنة

مركز بام لعبول مركز عام

مركز ضيعة كسان بطاية

مركز كون دار بيبير بطاية

مركز ضيعة كرادو مطحنة عيشور بطاية

جميلة مركز:

مركز برحمون

مركز عين السلطان

مركز شيبوب

مركز اولاد يعقوب

مركز دراع بن عطية

مركز عين السلطان – بتاشودة

مركز جلاوة – بتاشودة

مركز تيان دوبان – بتاشودة

مراكز جيش العدو الفرنسي:

مركز عموشة خاص بتعذيب المواطنين أنشأ في سنة 1955 م

مركز ثنية الطين قرية لعوامر خاص بتعذيب المواطنين والقتل الجماعي أنشأ سنة 1960 م

مركز عقاب بأولاد قايد أنشأ سنة 1960

مركز سوق الجمعة أنشأ لمراقبة المواطنين وتعذيبهم

مركز لوزين مشتة برباس خاص بالتعذيب والقتل الجماعي أنشأ سنة 1956

مركز تيز لبشار خاص بالتعذيب والقتل الجماعي أنشأ سنة 1956

مركز مشتة قرقور مانتانو خاص بمراقبة الثوار انشأ سنة 1959

مركز رأس تقيطونت – خاص بالطائرات العمودية أنشأ سنة 1950

مركز بني عزيز

مركز شعبة الزقار

مركز كاف الغم

مركز درع بولحاح عين السبت

مركز عين سطح عين السبت

مركز مورانة معاوية

مركز كرم علي سرج الغول

مركز لقوارد

مركز الوادي البارد

مركز تيمريجت

مركز جنجن

ولاية قسنطينة

المراكز العسكرية ومراكز الشرطة للعدو:

القصبة ومعروفة بسجنها الكبير والمحكمة العسكرية .

قصر الباي

دار الطلبة للقبعات الحمر والسود للافيف الاجنبي

محافظات ومراكز الشرطة

المحافظة الاولى بجانب مركز الشرطة

مركز فندق الزيت للتعذيب

مركز بجانب الولاية

نقاط الحارسة العسكرية لثابتة والمتنقلة

مركز راس القنطرة سيدي راشد

رحبة الجمال حمام بن قليعة للبحث والتعذيب

السوق القديم سطحة مركز للمراقبة

حمام اربعين شريف النزل الكبير رحية الجمال الاقامة الضباط

ضباط الشؤون الاهلية (الصاص) منها

مركز بوشلاغم بالطريق الجديد

مركز العدو ونقاط حراسة للناحية الثالثة قسنطينة

الهرية

اولاد رحمون

اولاد ناصر لخروب

وادي حميمي (مطار سابقا)

مزرعة بودي

مزرعة ريجامي عين الباي

دراع الناقة مزرعة لمصالي البعراوية

قطار العيش عين الباي

مزرعة كرير

مزرعة موسكة للقروي

مزرعة موليز

مزرعة لو

مزرعة ستي

مزرعة جيري

مزرعة استي ماسين

مزرعة بيصو

ثكنة الدخلة (مركز العجزة حاليا)

مزرعة كونير

نقاط الحراسة

مزرعة تورل

مزرعة بونفة

مزرعة الصراوي

مركز بونوارة

مركز الكحالشة

مزرعة بوحجرة

مزرعة دولو صال

مركز سهيريس الكبير ، لاحتوائه أربع ثكنات

خزان الماء لصاص

مركز مخزن الحبوب

محطة السكة الحديدية

مركز صيربنة

مركز مشتة الجبانة

زيغود يوسف حاليا دائرة مركز العدو ونقاط الحراسة

الدعرة الرجايمية

سيدي لخضر

مركز عين الكايلة : المختص في الشؤون الاهلية (لصاص)

مركز رابح العسكري الشهير

قصر النعجة

مركز قنطرة الحديد

مركز بن حميدان

مركز لاسي

مركز سطايح

مركز الزويتينة

مركز مزرعة زيلة

مركز بوخلف

مركز مزرعة فوغ

مركز زياد

مركز عين الكرمة

مركز الملمينة

مركز العين الكبيرة

نقاط الحراسة

مزرعة الوجه

نقف السكة الحديدية الدعرة

الميناء

سغراطونا

روما ناكسو

قنطرة الحديد

قصر النعجة

مشتة المارة السوساني

مزرعة جافطي

مزرعة ريس

مزرعة نكلي

مزرعة صوني

مزرعة ببول

شعبة المدبوح

السكة الحديدية عين الشوك

محطة القطار القنطرة الكحلة

مزرعة بيكوه

مزرعة فارلة

مزرعة تريفو

مزرعة بن شيكو

مزرعة فور

المالحة وادي البقرات.

مراكز التعذيب جيجل قالمة :

ولاية : جيـــجل

قسمة : الميلية

مركز التعذيب

المركز الكبير للتعذيب المستشفى حاليا

مركز الدوزيام ببرو السناطر

مركز -4- غربي صالح

مركز -5- في صالح بجانب حي لعلامة

مركز أخر بالسوق العمومي سابقا

مركز التعذيب بالعنصر:

الدوزيام بيرو بالعنصر

مركز التعذيب المحارقة العنصر

مركز التعذيب باولاد عواط العنصر :

مركز التعذيب بقسمة بوراوي بلهادف:

مركز التعذيب بقسمة بوراوي بلهادف:

مركز التعذيب بالصمعاء دواربني افتح

قسمت خيري واد عجول:

مركز التعذيب بأيدم بني بلعبد 1961/56

العنصر مركز العنصر به مركز للتعذيب

المحارقة العنصر به مركز للتعذيب

سيدي معروف س/ معروف به مركز للتعذيب

الصمعة دوار لمسيد س/معروف به مركز للتعذيب

بلحمام س/معروف به مركز للتعذيب

الدردارة طانكي س/ معروف به مركز للتعذيب

الم العنصر به مركز للتعذيب

اولاد مسعودة العنصر به مركز للتعذيب

سلام العنصر به مركز للتعذيب

بوعمارة العنصر به مركز للتعذيب

سيدي الزروق سيدي معروف به مركز للتعذيب

لمروج سيدي معروف به مركز للتعذيب

بوالقرود سيدي معروف به مركز للتعذيب

الاربعاء سيدي معروف به مركز للتعذيب

اشبوالميلية

سوق الاثنين الميلية

المغالوة الميلية

بومعد الميلية

دار عياش الميلية

ولا العربي الميلية

لعرابة الميلية

المريجة الميلية

المراقد الميلية

مكاتب التعذيب للعدو والميلية مكاتب التعذيب للعدو وبدائرة الطاهير 60/59

قطينة الأمير عبد القادر

بونعجة الطاهير

العنصر الشقفة

المحارقة جيمار

سيدي معروف سيدي عبد العزيز

الصمعة برج الطاهر

بولحمام الشحنة

الدردارة بني فتح بوديان

ايدم	أولاد عسكر
أولاد مسعودة	مرادة دائرة تكسانة
بولمروج	تنقلاست دائرة تكسانة
سيدي رزوق	واد جنجن دائرة تكسانة

ولاية قالمة :

الرقم التسلسلي	اسم المركز	المكان	البلدية	ملاحظة
01	الجندارمة	قالمة	قالمة	دائرة قالمة
02	الشرطة المدنية	قالمة	قالمة	دائرة قالمة
03	الثكنة العسكرية	قالمة	قالمة	دائرة قالمة
04	الشرطة الشرعية	قالمة	قالمة	دائرة قالمة
05	شرطة المعلومات العامة	قالمة	قالمة	دائرة قالمة
06	المعهد الفلاحي الخاص	قالمة	قالمة	دائرة قالمة
07	برجال المضلا ت للتعذيب	قالمة	قالمة	دائرة قالمة
07	مركز عسكري	بلخير	بلخير	دائرة قالمة
08	مركز عسكري	حجر المنقوب	بلخير	دائرة قالمة
09	الجندرامة	عين العربي	عين العربي	عين العربي
10	مركز عسكري	ضيعة علي الشريف	عين العربي	عين العربي
11	الجندارمة	لخزارة	لخزارة	لخزارة
12	مركز عسكري	بوحشانة	لخزارة	لخزارة

13	الجندارمة	بومهرة احمد	بومهرة احمد	بومهرة احمد
14	مركز عسكري	بلاد كفار	بومهرة احمد	بومهرة احمد
15	مركز عسكري	ضيعة اندريا	بومهرة احمد	بومهرة احمد
16	الجندرامة	هليوبوليس	هليوبوليس	هليوبوليس
17	مركز عسكري	ضيعة لاقي	هليوبوليس	هليوبوليس
18	مركز عسكري	لفجوج	هليوبوليس	هليوبوليس
19	مركزعسكري	بوعاتي محمود	بوعاتي محمود	بوعاتي محمود
20	الجندرامة	عين احساينية	عين احساينية	عين احساينية
21	مركز عسكري	ضيعة سعدان	عين احساينية	عين احساينية
22	مركز عسكري	بن جراح	بن جراح	بن جراح
23	مركز عسكري	حمام مسخوطين	حمام مسخوطين	حمام مسخوطين
24	الجندرامة	بوشقوف	بوشقوف	بوشقوف
25	مركز عسكري	بوشقوف	بوشقوف	بوشقوف
26	مركز عسكري	مجاز الصفاء	مجاز الصفاء	مجاز الصفاء
27	مركز عسكري	مومنة	واد فراغة	واد افراغة
28	مركز عسكري	فراغة	واد فراغة	واد افراغة
29	مركز عسكري	حمام النبائل	حمام النبائل	حمام النبائل
30	مركز عسكري	وادي الشحم	وادي الشحم	وادي الشحم
31	مركز عسكري	النشماية	النشماية	النشماية
32	مركز عسكري	العلمة	العلمة	العلمة
33	مركز عسكري	تاملوكة	تاملوكة	تاملوكة
34	مركز عسكري	عين اركو	عين اركو	عين اركو

35	مركز عسكري	بالطة	بالطة	بالطة
36	مركز عسكري	خماسة	خماسة	خماسة
37	مركز عسكري	قتلة الرمول	قتلة الرمول	قتلة الرمول
38	مركز عسكري	مشتة زيتوني	مشتة زيتوني	مشتة زيتوني
39	مركز عسكري	بلحفاف	بلحفاف	بلحفاف
40	مركز عسكري	سلاوة	سلاوة	سلاوة

جدول بياني يوضح عدد المحتشدات:

رقم تسلسلي	اسم المحتشد	البلدية	الدائرة	ملاحظة
01	ضيعة علي شريف	عين العربي	قالمة	
02	عين سلطان	عين العربي	قالمة	
03	عين فراس	عين العربي	قالمة	
04	بخلة	عين العربي	قالمة	
05	عين سوف	عين العربي	قالمة	
06	سبعة عيون	عين العربي	قالمة	
07	بونرية	لخزارة	قالمة	
07	ضيعة بودبوز	لخزارة	قالمة	
08	بوحشانة	لخزارة	قالمة	
09	احجر المنقوب	بلخير	قالمة	
10	ضيعة قوسى	بلخير	قالمة	
11	ضيعة مسيود	بلخير	قالمة	
12	ضيعة عجابي	بلخير	قالمة	

13	ضيعة ديماك	بلخير	قالمة	
14	بلاد غفار	بومهرة احمد	قالمة	
15	ضيعة ليهودية	بومهرة احمد	قالمة	
16	ضيعة ديبوا	بومهرة احمد	قالمة	
17	ضيعة اندريا	بومهرة احمد	قالمة	
18	ضيعة صوري	بومهرة احمد	قالمة	
19	ضيعة ديتلوا	بومهرة احمد	قالمة	
20	ضيعة ديتلو	بومهرة احمد	قالمة	
21	ضيعة الناظور	بومهرة احمد	قالمة	
22	مشتة لخزارة	بومهرة احمد	قالمة	
23	حمام برادع	هيليوبوليس	قالمة	
24	حمام ولاد علي	هيليوبوليس	قالمة	
25	ضيعة بوجون	هيليوبوليس	قالمة	
26	ضيعة سعودي	لفجوج	قالمة	
27	بن طابوش	لفجوج	قالمة	
28	حمام المسخوطين	عين احساينية	قالمة	
29	مجاز عمار	عين احساينية	قالمة	
30	مجاز عمار	عين احساينية	قالمة	
31	لبسابسة	عين حساينية	قالمة	
32	ضيعة سعدان	عين حساينية	قالمة	
33	ضيعة شياخة	عين حساينية	قالمة	
34	عين عمارة	عين حساينية	قالمة	

35	بن جراح	عين حساينية	قالمة	
36	حاج مبارك	قالمة	قالمة	
37	بوشقوف	بوشقوف	بشقوف	
38	فج خرباش	بوشقوف	بشقوف	
39	بورياشي	بوشقوف	بشقوف	
40	مجاز الصفاء	مجاز الصفاء	بشقوف	
41	المكاسة	مجاز الصفاء	بشقوف	
42	ضيعة مرشولي	بوشقوف	بشقوف	
43	مومنة	واد فراغة	بشقوف	
44	بوكموزة	واد فراغة	بشقوف	
45	فراغة	واد فراغة	بشقوف	
46	بوظروة	واد فراغة	بشقوف	
47	مزرعة براهمية	واد فراغة	بشقوف	
48	سيدي عيسى	عين بن بيضاء	بشقوف	
49	سيدي جميل	عين بن بيضاء	بشقوف	
50	النشماية	النشماية	بشقوف	
51	القيقبة	النشماية	بشقوف	
52	سيدي عمار	النشماية	بشقوف	
53	لقرور- لعوايد	وادي الشحم	بشقوف	
54	مقعد الميود	وادي الشحم	بشقوف	
55	عين ضراسة	حمام النبائل	بشقوف	
56	البسباسة	حمام النبائل	بشقوف	

57	بوحشانة	حمام النبائل	بشقوف	
58	ضيعة فايزي	حمام النبائل	بشقوف	
59	عين السودة	حمام النبائل	بشقوف	
60	عين صندل	حمام النبائل	بشقوف	
61	البلطوم	حمام النبائل	بشقوف	

ولاية جيجل :

المحتشدات بدائرة الطاهير

المحتشدات
فاوس
الامير عبد القادر
اشواط
اوجانة
خولة
القنار
الاربعاء
بوديان
س. عبد العزيز
برج الطهر

المحتشدات بدائرة الميلة

المحتشدات
قطينة
برة
اولاد امبارك
الزرقاء
الميلية
دار السيف
س. معروف
لمحارقة
بني بلعيد
بني مسلم
النشمة
اولاد عربي

القانون المشيخي .

إن عـرض القـانون كـاملا قـد يـؤدي بنـا إلـى معرفـة شـاملة لخطورتـه وانعكاسـاته على الأهالي الجزائريين .

ورد هـذا القـانون فـي الجريـدة الرسـمية، التـي يصـدرها الحـاكم العـام فـي الجزائـر سـنة 1863. بلغتـين همـا العربيـة علـى اليمـين والفرنسـية علـى اليسـار ومـا كتـب بالعربيـة ننقله كما جاء في الجريدة دون تصويب أو تصحيح أو تعليق :

هذا قانون سلطاني

يخـص كيفيـة إجـراء القـانون الشـرعي الـذي قـرره جماعـة مشـيخة الدولـة فـي 17 افريـل 1863 فـي تثبيـت ملكيـة الأمـلاك التـي يسـتقر بهـا اعـراش الـبلاد الجزائريـة وصدور هذا القانون من جانب سعادة السلطان عز نصره .

"نحـن نـابليون سـلطان الفرانسـويين بفضـل الله وإرادة الأمـة الفرانسـوية السـلام علـى الموجـودين فـي الحـال والآتيـين فـي الاسـتقبال بعـد اطلاعنـا علـى كتـاب عرضـه علينـا وزيرنـا كاتـب السـر فـي الأمـور الحربيـة نظرنـا فـي القـانون الشـرعي المـؤرخ فـي 16 جـوان 1851 وفـي تقريـر الأمـلاك بـالبلاد الجزائريـة ثـم تأملنـا فـي مضـمون المسـوم الصـادر مـن جماعـة مشـيخة الدولـة بتـاريخ 22 أفريـل 1863 فـي تثبيـت ملكيـة الأمـلاك التـي يسـتقر عليهـا اعـراش الـبلاد الجزائريـة ونظرنـا خصوصـا فـي الفصـل الثالـث منـه وهذا نصه .

"يصـدر قـانون مـن ديـوان مشـورة الدولـة يتعـين فيـه كـل مـا يتعلـق بـالأمور التـي ذكرهـا وهـي أولا كيفيـة العمـل فـي تحديـد ارض كـل عـرش ثانيـا كيفيـة العمـل فـي تقسـيم ارض كـل عـرش بـين الـدواوير التـي يشـتمل عليهـا العـرش المـذكور وكيفيـة العمـل حـين يريـد الـدواوير نقـل أملاكهـم إلـى غيـرهم وذكـر شـروط ذلـك كلـه ثالثـا كيفيـة العمـل بالشـروط اللازمـة فـي تقريـر ملـك الأقسـام لأهـل الـدواوير وأشخاصـها فـي حسـب حقـوقهم المتقـدة ونظـرا إلـى عوايـد الـوطن وكيفيـة إصـدار عقـود التمليـك لهـم مـن دواويـن الدولـة . انتهـى الـنص ثـم سـمعنا أعضـاء ديـوان مشـورة دولتنـا السـعيدة فـي مـا مـر ذكـره وأمرنا بإجراء القانون الذي نورده هنا مفصلا وهو .

الباب الأول

وفيه مقدمات ينتظم بها الأمر

الفصل الأول

"سيصدر عنا على أوامر سلطانية موافقة لما سيعرضه علينا القوفرنور جنرال والي مملكة الجزائر ولرأي وزيرنا المكلف بتدبير أمور الحرب تتضمن ذكر الاعراش التي يشرع وكلاء الدولة في تحديد أراضيها وتقسيمها كما هو مقرر في الفصل الثاني من القانون الشرعي المؤرخ في 22 افريل 1863 وتنطبع تلك الأوامر وتتدرج في الصحيفة المسماة بولتان اوفيسيال دكوفرنمان وصحيفة الأخبار المدعو بالمبشر وتلصق أيضا نسخ منها على الحيطانفي قواعد العملات الكبيرة والصغيرة العبر عنها بسوبديفيسيون وسيوكل ويلزم إعلانها في أسواق الاعراش التي يجري فيها العمل المذكور واشتهارها في بلادهم ثم يصدر من وكلاء الدولة القائمين بأمور تلك النواحي كتاب معبر عنه ببروسي فربال وهو بيان صورة السجل ويتضمن ذكر شان الإشهار وتحقيق وقوعه ليكون ذلك حجة على الناس وإنذارا لهم بالنظر في انجاز حقوقهم المتعلقة بالأراضي المسماة أملاك البايلك وبالأملاك التي يزعم أربابها أنهم مستقون بها مطلقا

الفصل الثاني

"في تحديد الاعراش وتقسيم أراضيها بين الدواوير يلزم استكمالها في أدنى وقت بواسطة جماعة من وكلاء الدولة المكلفين بذلك الشأن يختارهم القوفرنور جنرال والي مملكة الجزائر وتشتمل جماعتهم وعلى الجنرال من جنرالات دبريقاد او قلونيل او نائب قلونيل

الفصل الخامس

"أن كل جماعة لها فصل المنازعات التي يمكن وقوعها بسبب أمر التحديد وإما حقوق الدومين في أراضي البايلك وحقوق الناس في العقارات التي يصقلون بملكها

مطلقا بالنظر فيها للمحكمات لا للجماعة وأحكام الجماعة مقيدة برايا كثر أصحابها وان وقعت مساواة في الآراء فالترجيح لرأي رئيس الجماعة ثم يردون الأحكام إلى استحسان جنرال العمالة أن كانت تلك الأراضي في البلاد التي تحت حكم الجنرال المذكور ا والى البريفي ان كانت في البلاد المعبر عنها بسيفيل

الفصل السادس

"أن الجماعة تقيم أنصاب من الحجر او غيره في المواضيع التي حددوها غير ظاهرة أو أثارها في وجه الأرض غير باقية ثم يصفون أمر التحديد في كتاب مسمي بر وسي فربال ويضع فيه وكلاء الاعراش خط أيديهم

الفصل السابع

"ان كل جماعة تكتب عملها ملخصا في شان تحديد كل عرش وتلحق به كتاب صفة العمل في تعيين الحدود وملحقات ذلك الكتاب المقدمة الذكر ونص الأحكام الصادرة منها وكتاب صفة التحديد ثم تبعث بالجميع إلى نظر جنرال العمالة ان كانت الأراضي المحددة في البلاد التي تحت حكمه ا والى نظر البريفي إن كانت في البلاد المعبر عنها بسيفي لوامـا الجنرال أو البريفي بذكر رأيه في الأمر ويبعث به إلى القفرنورجنرال والي مملكة الجزائر ليثبت .... (9) إلى التحديد لا يثبت مطلقا إلا بصدور أمر سلطاني... بطلب القفرنور (10) جنرال ولما يراه وزير الحرب

الباب الثالث

في كيفية تقسيم أراضي الاعراش بين الدواوير

الفصل الثامن

"ان الجماعة لما ينتهي شغلها في تحديد أراضي عرش من الاعراش نواحي التل والبلاد المعمورة تشرع من ساعتها في تقسيم تلك الأراضي بين الدواوير التي يشمل عليها العرش المذكور وفي تحديد الأقسام المعينة لتلك الدواوير

الفصل التاسع

أن الجماعات عليها العمل بالشروط المقررة في الفصل الرابع والفصل الخامس والفصل السادس من الباب الثاني من هذا القانون ثم تشرع كل جماعة منها في تحديد أقسام الدواوير بحضرة وكلاء العرش ووكلاء الاعراش التي لها مصلحة في ذلك لكن أراضي المسارح التي يتشارك في الانتفاع بها اهل بعض الدواوير بمقتضى عوايد الناحية يجوز إبقاؤها على حالها بعد تحديدها ولا تنقسم وذا كانت الدولة نقصت من ارض دوار أو دواير بأخذ قطعة من تلك ارض بقصد المصلحة العامة أو إقامة بعض أهل الحراثة فيه فيجوز التعويض عنها للدوار او للدواير بقطعة أخرى من ارض العرش تكون مناسبة لما قد أخذته الدولة

الفصل العاشر

" أن أرباب العقارات التي يستقلون بملكها مطلقا وهي في وسط أراضي العرش أو الدوار يلزم عليهم رفع بيان حقوقهم إلى رئيسا للمصلحة المذكورة وذلك في مدة شهرين من يوم الاشتهار والإعلان ... ذكره في الفصل الأول من هذا القانون وإلا فبامتناعهم تضيع حقوقهم ولذلك يجب على متولي خدمة الدومين رفع طلبه إلى الجماعة في المدة المذكورة كلما ظهر له ان بعض العقارات التي في وسط أراضي العرش أو الدوار ملك من أملاك البايليكوان تخلف رب العقار أو عجز عن القدوم فيجوز له البعث بطلبه الى رئيس الجماعة على يد شيخ الدوار ثم يكتب أصحاب الجماعة تقريرا يتضمن ذكر العقارات المستقلة بملكها وذكر الأملاك التي ..شتها البايلك لنفسه وحدودها وأسمائها وأسماء أربابها وما يحتجون في ثم يلحقون بالدفتر مقادير مساحة تلك العقارات وتلك الأملاك أو صورها على رأي العين ان ظهر لهم الحاجة بذلك

الفصل الحادي عشر

"إذا كانت الاعراش والدواير التي لها مصلحة في هذا الأمر توقفهم الجماعة بلا تأخير على دعاوي الناس أو الدومين وان ظهر لهم ... تلك الدعاوي فيجوز لهم التعرض لها على الطريق الشرعي في ذلك في مدة شهر من يوم إنذارهم بأمر

الـدعاوي وإلا تصـير الأمـلاك والعقـارات المنـازع عليهـا ملكـا لمـن دعاهـا وإذا أراد احـد التعـرض علـى الـدعاوي فيلزمـه رفـع طلبـه إلـى المحكمـة التـي لهـا النظـر فـي الأمـر ويجـب عليـه تقـديم طلبـه إلـى مجلـس الحكـم فـي مـدة شـهر مـن وقوفـه علـى الـدعاوي المذكورة وان تخلف ضاعت حقوقه

الفصل الثاني عشر

"إذا وقـع التنـازع فـي شـان عقـار مسـتقل بملكـه أو فـي شـان ملـك مـن أمـلاك الباليـك فيجـب علـى الخصـمين رفـع أمرهمـا إلـى المحكمـة التـي لهـا النظـر فـي ذلـك ويجـوز الرجـوع مـن حكمهـا ورفـع الـدعوى إلـى المحكمـة السـلطانية المسـماة كـور يمبيريـال التـي هي بالجزائر وإما الطلب الشرعي فلا ينقطع به عمل الجماعة المكلفة بأمر التحديد

الفصل الثالث عشر

"أن أعمـال الجماعـات فـي تحديـد دوايـر الاعـراش وفصـل الـدعاوي والتحقيـق بـامر الأمـلاك المسـتقلة بملكهـا ومـلاك الباليـك يجـب ذكـر كـل ذلـك ملخصـا فـي كتـاب ويلحقـون بـه الكواغـذ المخصصـة بإعمـالهم مـن مخططـات مسـماة بروسـي فربـال وتصـويرات ونسـخ حكـم ومـا يتعلـق بـذلك ويبعـث بالكـل إلـى جنـرال الديفسـيون او البريفـي علـى حسـب كيفيـة حكـم الـبلاد فيكتـب رأيـه فيـه ويبعـث بـه الـى القوفرنـور جنـرال والـي مملكـة الجزائـر ليثبـت صـحة الأعمـال وأمـا استحسـانها وإقرارهـا فـلا يكـون إلا بأوامر سلطانية يطلب إصدارها القوفرنور جنرال ويوافق عليه وزير الحرب

الفصل الرابع عشر

"أن المكلفـين بتـدبير شـان التسـجيل فـي دفـاتر الدولـة يسـجلون نسـخة مـن الأوامـر المـذكورة فـي دفتـر مخـتص لـذلك ويسـجلونها أيضـا فـي دفتـر أخـر بـدار الرهـان العقاريـة المعبر عنها بيرو ديبوثيق الكائنة بقاعدة تلك العمالة وكل ذلك من غير أجرة

الفصل الخامس عشر

"أن كتاب ديوان أنواع المجابي يكتبون مضمون تلك الأوامر وتلك الأحكام أي الدفتر العقاري يذكرون اولا أملاك البايلك وثانيا الأملاك المستقلة بملكها وثالثا الأملاك المختصة بالمنفعة العامة ورابعا الأراضي المشتركة الحراثة

الباب الرابع

في كيفية العمل حين يريد أهل الدوار نقل ملكهم إلى غيرهم

القسم الأول

في شان الأراضي العامة الانتفاع بين أهل الدوار

الفصل السادس عشر

"أن الدوابر التي قد تقرر أمر أراضيها على حسب ما تقدم ذكره يرتب جنرال الديفيسيون آو البريفي في كل واحد منها جماعة من أهل ذلك الدوار ويلزم استحسان أصحاب تلك الجماعة حين يطلب الناس الإذن في نقل الكل او البعض من أراضي الدوار العامة المنفعة الى الدواة وغيرها بطري ق المعاوضة او البيع وتلك البيوع تكون بالتراضي أو علانية بالمزايدة

الفصل السابع عشر

"أن المعاوضات لا يتم عقدها إلا بإذن الدولة ولأجل ذلك تبعث جماعة وكلاء الدوار بكواغذهم في شان طلب الإذن إلى الجنرال أو البريفي وان ظهر له يأمر بالبحث عن موافقة الإذن ثم أن المتعاهدين يختار كل واحد منهما رجلا بصيرا بذلك ويقيم الرجلان قيمة تلك الأملاك كل منها بما ظهر له على حدة ثم يكتبان رأيهما في كتاب مسمى بروسي فيربال ويؤكدان صحته بخط يديهما ثم أن الكواغذ في هذا

الشـأن يبعـث بهـا إلـى الجنـرال أو البريفـي مـع ورقـة تتضـمن مشـاورة جماعـة وكـلاء الـدوار وذكـر تراضـي المتعاقـدين ويلحقـون بـذلك ورقـة أخـرى يـذكرون فيهـا مـا يتضـمنه الـدفتر العقـاري مـن أحـوال تلـك الأمـلاك مـع مقـادير مسـاحتها ثـم للجنـرال او البريفـي إمضـاء المعارضـة وتقريـر شـروطها ولـه الإذن فـي كتابـة عقـدها وان كانـت قيمـة الأمـلاك للتعـويض بهـا اقـل مـن خمسـة ألاف فرنـك فيكـون استحسـان العقـد للقوفرنـور جنرال وان كانت القيمة أكثر من ذلك المبلغ فلا تتم ... إلا بإمضاء سعادة السلطان

الفصل الثامن عشر

"أن البيـوع بالتراضـي أمـر البحـث فيهـا والإذن لهـا مقيـدة بالشـروط المـذكورة فـي الفصل السابق

الفصل التاسع عشر

"أن انتقـال الأراضـي إلـى الغيـر ببيـع المزايـدة مقيـد بالشـروط الأتـي ذكرهـا أولا : البعـث بطلـب الإذن فـي الانتقـال إلـى الجنـرال أو البريفـي فـان ظهـر لـه يـأذن فـي البحـث عن موافقة ذلك .

ثانيـا : أن الحكـم الفرنسـاوي الـذي ذلـك الـدوار فـي ناحيتـه يختـار رجـلا خبيـرا ليقـيم قيمـة ذلـك العقـار ويعـين المبلـغ الـذي يفتـتح بـه البيـع بالمزايـدة .ثالثـا : أن الكتـاب الـذي يضـبط فيـه عمـل ذلـك الخبيـر يطلـع عليـه جماعـة وكـلاء الـدوار ليـذكروا رأيهـم فـي شـروط البيـع وفي المبلغ الذي يفتح به المزايدة .

رابعـا : أن الكتـاب الـذي يتضـمن ذكـر الشـروط الأزمـة علـى المشـتري يبعـث بـه إلـى الجنـرال أو البريفـي ومعـه كتـاب عمـل الخبيـر ونسـخة مشـاورة وكـلاء الـدوار ونسـخة ممـا يتضـمنه الـدفتر العقـاري فـي شـان العقـار المـذكور ويلحقـون بـذلك صـورة حـدود العقار ثم أن ظهر الجنرال أو البريفي الموافقة في ذلك يعطى الإذن في البيع .

خامسـا: يلـزم قبـل عـرض العقـار للبيـع إعـلان ذلـك بـأوراق يـذكر فيهـا يـوم البيـع والمكـان الذي يوضع فيه كتاب الأمور الأزمة المقدم الذكر بصورة العقار .

سادسا : أن البيع يكون بحضرة من لهم مصلحة في ذلك وبحضرة وكلائهم وتحت نظر وكيل يعينه الدولة سابعا أن البيع لا يثبت ولا ينجز إلا باستحسان القوفرنور جنرال والي مملكة الجزائر

الفصل العشرون أن الثمن المباع به العقار يدفع المشتري مبلغه لصندوق أنواع مجابي تلك الناحية لقبضة الدوار

الفصل الحادي والعشرون

أن عقود المعاوضات والبيوع بالتراضي أو بطريق المزايدة يلزم تسجيلها ونسخها في دار الرهن العقاري المعبر عنها بيروديبوثيق الكاينة بقاعدة العمالة التي فيها العقار

الفصل الثني والعشرون

"إن الدولة إذا دعتها المصلحة العامة إلى اخذ ارض من أراضي الدوار فعليها العمل بالشروط المحددة في القانون الشرعي المؤرخ في يوم 16من جوان 1851 في انجاز حقوقها وتعويض خسارة الدوار ثم تدفع مبلغ العض لصندوق أنواع مجابي تلك الناحية ليقبضه الدوار

القسم الثاني في الباب الرابع

في الأراضي المختصة بالحراثة

الفصل الثالث والعشرون

"أن الأراضي المختصة بالحراثة التي للدوار أو لبعض أهله لا يجوز انتقالها إلى ما لم يكمل تثبيت ملكية الأملاك الشخصية على حسب الشروط المعينة في الباب الخامس من هذا القانون

الفصل الرابع والعشرون

"انه بعد انفصال المنازعات على موجب الشروط المعينة في الفصل الحادي عشر من هذا القانون والاعتراف بحقوق الدوار في ملك العقارات المعينة فيها بأنها أملاك مستقلة بها او أملاك للباليك يلزم تلحق العقارات المذكورة الأراضي المخصصة بالمنفعة العامة أو بالأراضي المعينة للاقتسام بين الدوار وذلك

باعتبار أنواع العقارات وإذا وقع انفصال المنازعة بعد تقسيم الأراضي بين أهل الدوار فيجوز انتقال ملك تلك العقارات إلى الغير او اقتسامها بين الناس حسب الشروط المذكورة في الباب الخامس وهو

الباب الخامس

في تثبيت ملكية الأملاك الشخصية وإصدار عقودها

الفصل الخامس والعشرون

"إصدار أمر سلطاني يعين فيه الدوار الذي يلزم تثبيت ملكية الاملاك الشخصية فيه فيشرع وكلاء الدولة من الجماعة الكبيرة والصغيرة ذلك بلا توان والجماعتان تتعقدان بمقتضى الفصل الثاني من القانون وتقسمان الأملاك بين أهالي ذلك الدوار أو رجالها حسب حقوقهم المتقدمة وعوايد الوطن

الفصل السادس والعشرون

"أصحاب الجماعات ينتقلون إلى أوطان الدواوير بعد الوقوف على الأخبار الصادرة من الجماعات الصغيرة وجماعات وكلاء الدوابر ... صورة العمل في قسمة الأوطان وكيفية توزيعها على أهل الدوابر وأشخاصها وذلك باعتبار حقوقهم المتقدمة والعرف الجاري

الفصل السابع والعشرون

"كتاب كيفية العمل الذي يرتبه الجماعة في شان الاقتسام يذكر أسماء أهالي الدوار وأشخاصه الذين يقصد تمليك الأقسام لهم ومساحة تلك الأقسام وتعيينها ثم يبعث بذلك الكتاب إلى وكلاء الدوار ليبقى عندهم مدة شهر حتى يقف عليه كل من له مصلحة في ذلك ويقول رأيه فيه والكتاب المذكور يودع نسخة منه بقاعدة تلك الناحية ويعلنون مضمونها في الأسواق

الفصل الثامن والعشرون ان الجماعات لهم فصل الدعاوي الواقعة في شان رسم كتاب كيفية الاقتسام

الفصل التاسع والعشرون

"إذا تصالح الخصمان أو انفصلت قضيتهما بحكم صدر من الجماعة فيلزم تعيين حدود جميع الأقسام بأنصاب من الحجر أو غيره وإما نفقة الأنصاب ووضعها فيدفعها من لهم مصلحة ذلك ثم أن الجماعة تلخص جميع أعمالها في كتاب ويوضع وكلاء الدوار خط أيديهم فيه ثم يلحق بهذا الكتاب صور حدود الأقسام والورقات التي سطرت فيها أشكال تلك الأقسام على رأي العين مع نسخ الأحكام الصادرة من الجماعة ويبعثون بالكل إلى جنرال اتل ديفيسيون أو البر يفي ليذكر رأيه فيه ثم يبعث به إلى القوفرنور جنرال ليصحح الأعمال وإما ملكية الأملاك الشخصية بلا تثبيت إلا بصدور الإمضاء في صورة أمر سلطاني موافق لطلب القوفرنور جنرال ولرأي وزير الحرب

الفصل الثلاثون

"أن متولي أنواع المجابي عليه التأمل في تلك الأوامر السلطانية وضبط مضمونها في دفتر عقاري مع بيان العدد الذي يتعين به كل ملك من تلك الأملاك وذكر مواضع الأملاك وأسماء المالكين لها

الفصل الحادي والثلاثون

"أن حجج تلك الأملاك يعني عقودها ينشيها كتاب الدولة باعتبار ما يدل عليه الدفتر العقاري وبصورة تعينها الدولة ثم يمكنون منها أرباب الأملاك وعلى الأرباب اجر تسجيلها في الدفتر المعد لذلك يدفعونه لصندوق دار الرهان المعبر عنها ببيروديبوثيق الكاينة بقاعدة تلك العمالة واجر التسجيل مبلغه قليل ولا يختلف باختلاف أثمان العقارات

الفصل الثاني والثلاثون

"أن الأملاك التي ثبتت ملكيتها الشخصية على حسب الشروط المقدم ذكرها لا يجوز نقلها إلى الغير حتى يصدر عقد ملكيتها وإذا وقع النقل قبل ذلك فيجوز لمن له مصلحة في هذا الشأن ولوكيل الدولة طلب إبطال عقد الانتقال وان كان كاتب العقد موثقا من العدول الفرنساويين المعبر عنهم بنوطي راو ممن له وظيفة شرعية فيعاقب

بالتعطيل مدة آو بالعزل بحسب جريمته وان ظهر للمحكمة تعافيه مع ذلك عقوبة مالية تعويضا عن خسارة من صدر عنه الشكوى

الباب السادس ترتيبات عمومية

الفصل الثالث والثلاثون

"أن نفقات إقامة الأنصاب بحدود أراضي الاعراش والدوابر وحفر الحفاير وغير ذلك تلزم الاعراش والدوابر المذكورة بدفعها وكذلك تلزم دفع نفقات الأحكام الواقعة في انفصال دعاويها المعين جنسها في الفصل الثاني عشر من هذا القانون فيدفع كل رجل من العرش او الدوار جزءا منها مناسبا لمبلغ ما يدفعه من المطالب المخزنية ويصدر من الدولة قانون يتعين فيه الشروط في قبض تلك النفقات

الفصل الخامس والثلاثون

"أن كل دوار ساكن بقرب طريق من الطرق المارة من بلد إلى بلد يختار وكلاء الدولة جزءا من أرضه المخصصة بالمنفعة العامة ويعينونه لنزول المحال والعساكر التي تمر بتلك الناحية

الفصل السادس والثلاثون

"أن هذا القانون وجميع الأوامر المرتبة لإجرائه تلزم ترجمنه باللغة العربية وطبعه بالصحيفة المسماة بولتان اوفيسيل والصحيفة المسماة المبشر

الفصل السابع والثلاثون

"أن وزيرنا المكلف بأمور الحرب والقوفرنور جنرال قد كلفهما بتنفيذ هذا القانون كل منهما فيما يتعلق به

كتب في باريس بتاريخ 23 من ماي سنة 1863 وعليه علامتنا نابليون أن وزير الحرب شاهد بان هذه علامة السلطان راندون (11)

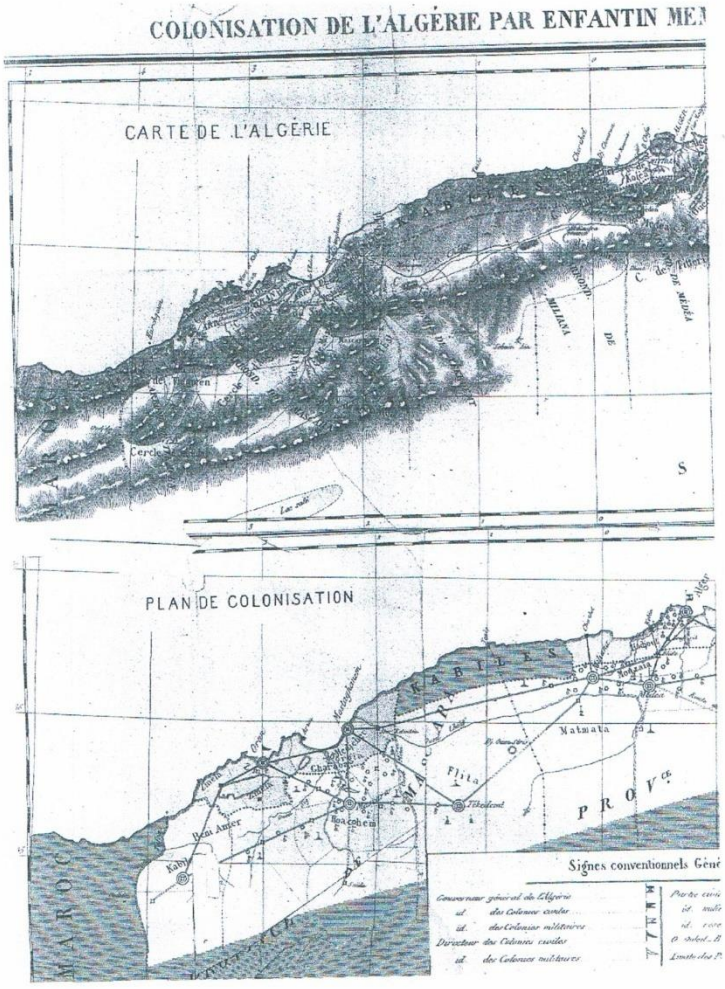
COLONISATION DE L'ALGÉRIE PAR ENFANTIN ME
CARTE DE L'ALGÉRIE
PLAN DE COLONISATION
Matmata
Flita
Beni Amer
Kabyl
PROVce
Signes conventionnels Gén

DE LA COMMISSION SCIENTIFIQUE D'ALGERIE 1843.

238

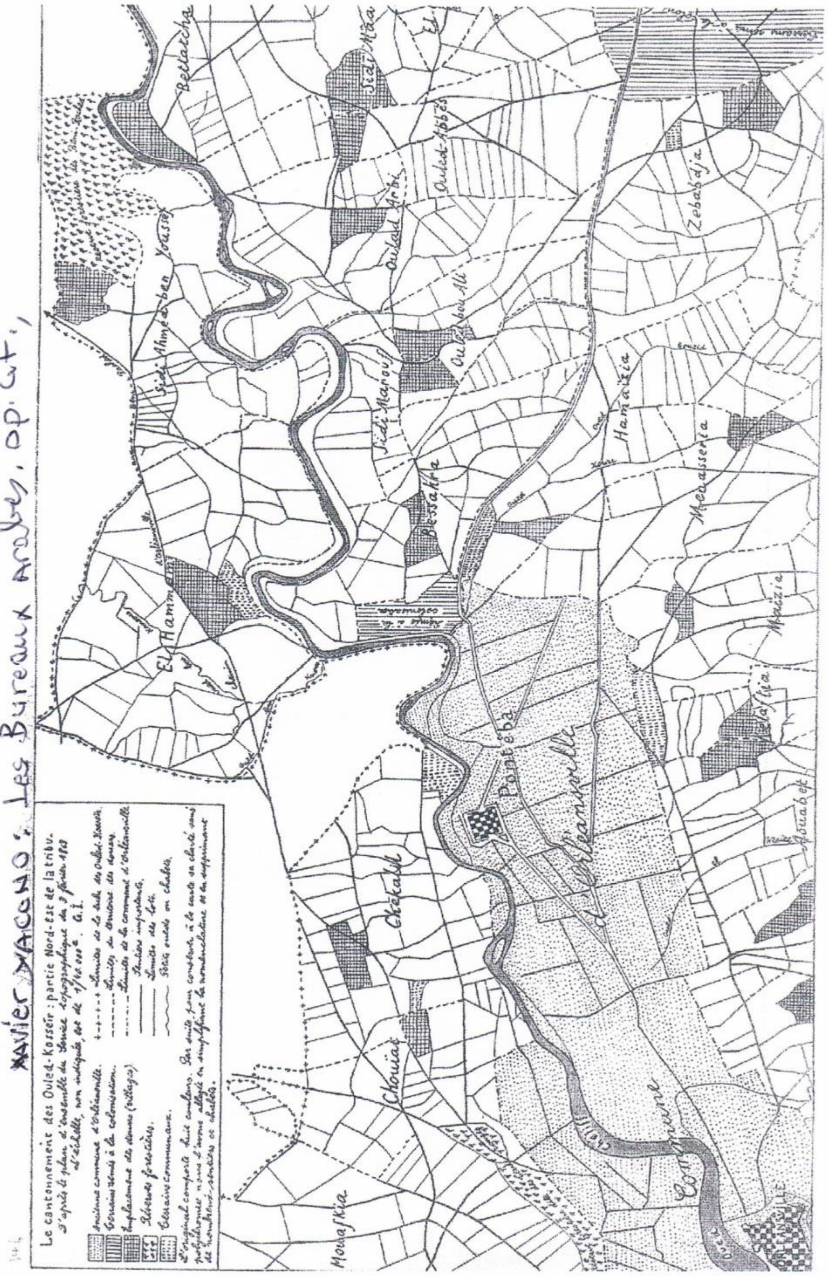
Xavier Yacono, Les Bureaux arabes, op. cit.
Le cantonnement des Ouled-Kosseïr : partie Nord-Est de la tribu.
Mouafkia
Chouiat
Chekalal
El Hamm
Pontéba
Bessahra
Hamaiza
Zebabdja
Ouled Arbi
Bellalcha
Orléansville

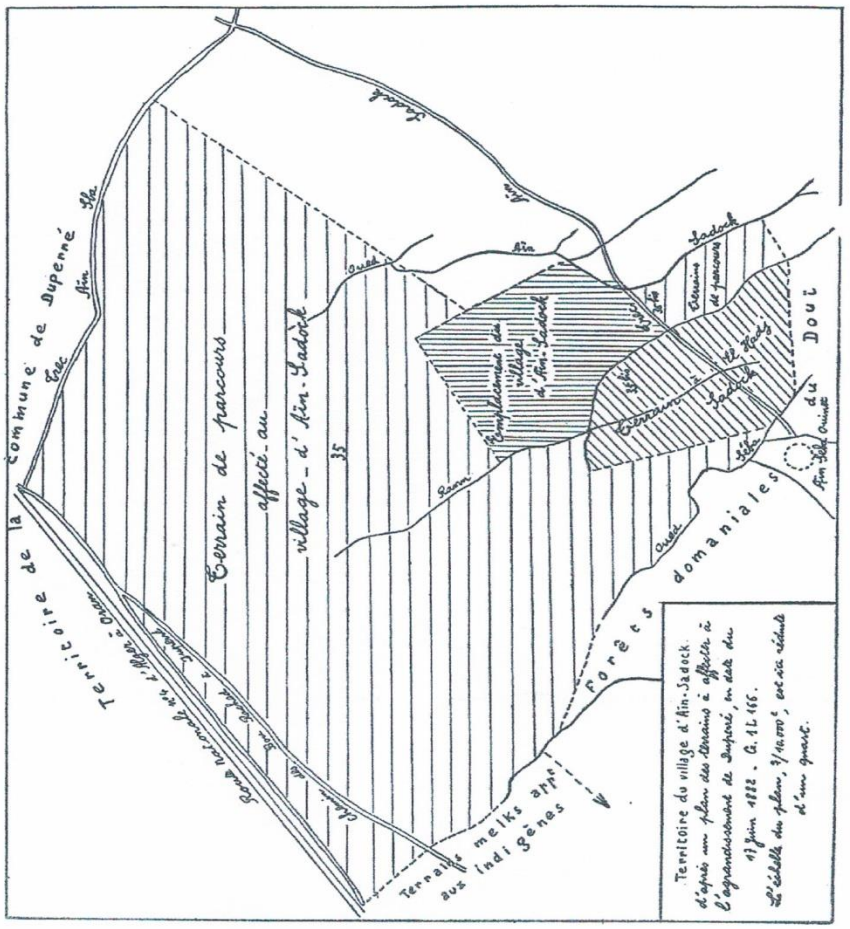
Territoire de la commune de Dupenné
Terrain de parcours affecté au village d'Ain-Sadok
Terrains melks appartenant aux indigènes
Forêts domaniales du Dout
Territoire du village d'Ain-Sadock d'après un plan des terrains à affecter à l'agrandissement de Duperré, en date du 17 juin 1882. A. 1L 165.
L'échelle du plan, 1/10.000e, est ici réduite de moitié environ.

X. YACONO.

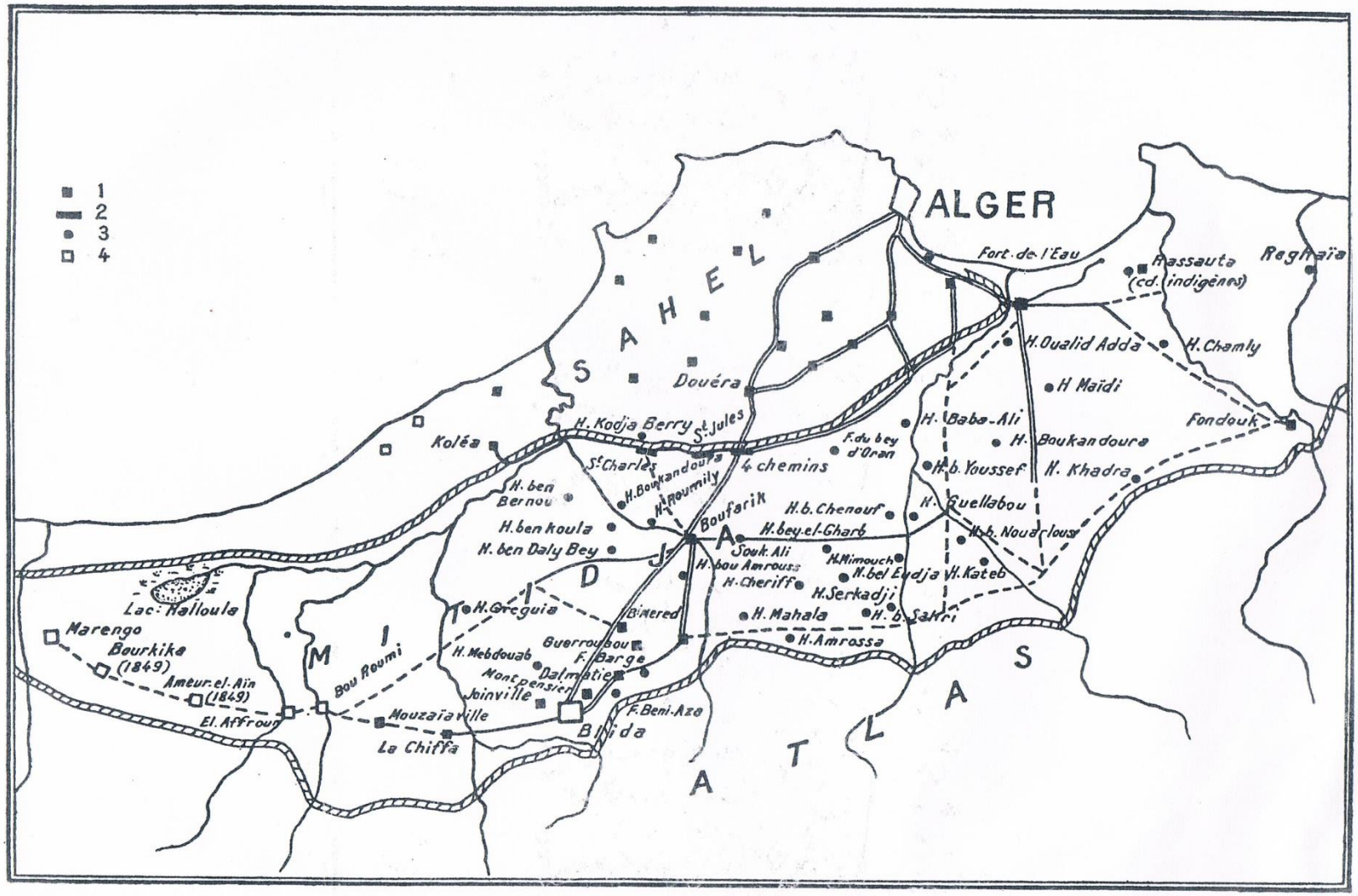

— La colonisation de la Mitidja (1840-1849). — **1** : Centres de colonisation ordinaire. — **2** : Villages spontanément créés à l'entreprise. — **3** : Fermes. — **4** : Colonies agricoles sous la IIe République. (D'après J. FRANC, *Le chef-d'œuvre colonial de la France : la colonisation de la Mitidja*, 1928, p. 343.)

Colonies agricoles de la province d'Oran, 1848
(D'après *L'Illustration*, 28 octobre 1848, t. II, p. 141)

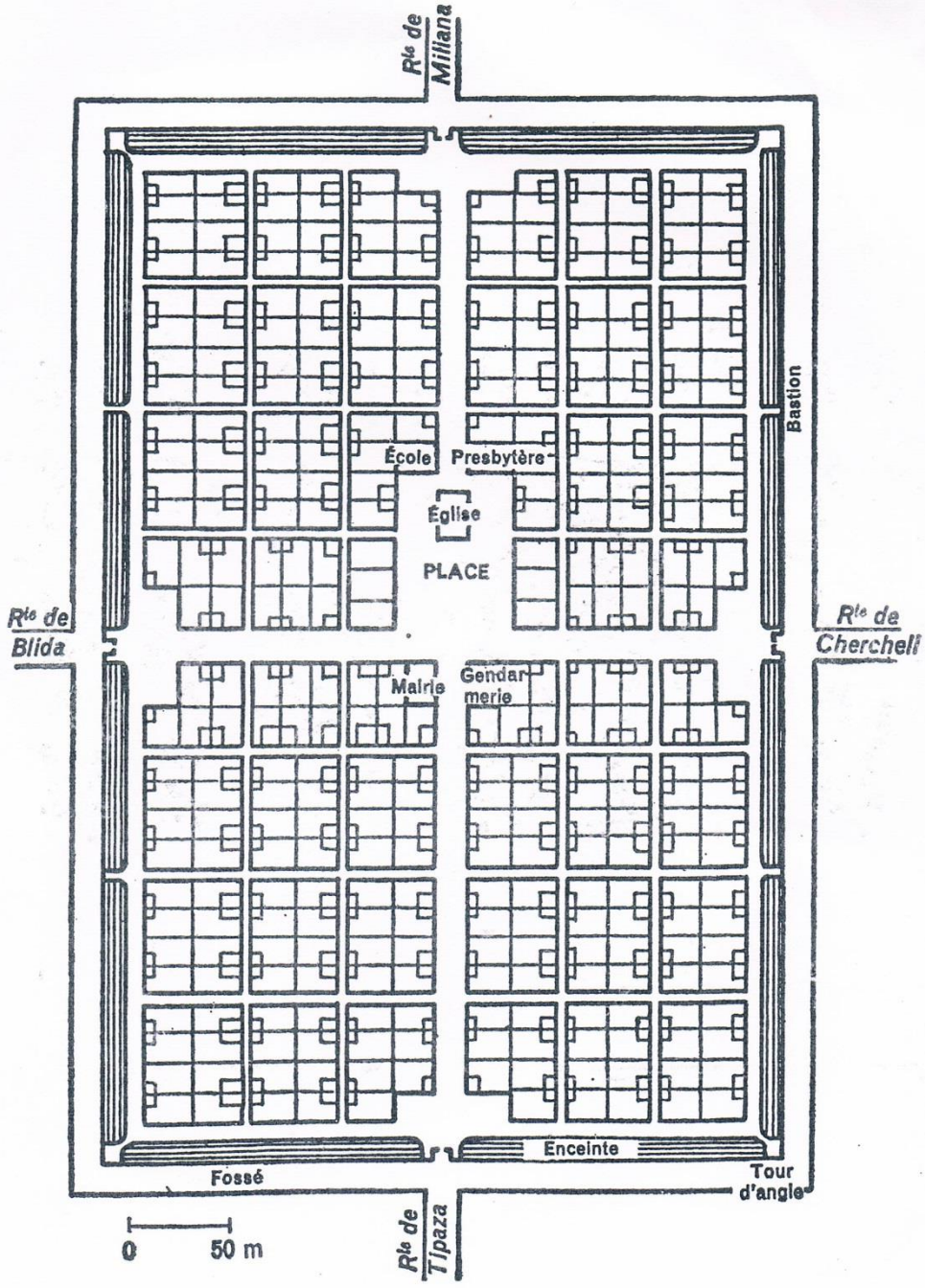

— Une colonie agricole de 1848. Plan du village par le capitaine Malglaive
(D'après J. Franc, *Le chef-d'œuvre colonial de la France : la colonisation de la Mitidja*, 1928, p. 364)

المصادر و المراجع

أولا – الأرشيفات

1. أرشيف إكس – أون – بروفنس -فرنسا

Sous - série F80

F80 442. Constantine, 1e 07 novembre 1857.

F80 443. 1er janvier 1854.

F80 457. Rapport du 27 novembre 185 l: voir aussi

F80 493. Cercle de Constantine. Rapport de la 2m‘ quinzaine dejuin 1846.

F80 493. Cercle de la Calle. Rapport de la 1ere quinzaine d’août1846.

F80 493. Cercle de Bône. Rapport de la 2ème quinzaine de décembre 1846.

F80 493. Cercle de Bône. Rapport de la 2ème quinzaine dedécembre 1846.

F80 494. Cercle de Batna, de Constantine, de Sétif. Rapports de la1ere quinzaine de janvier 1847.

F80 494. Cercle de Batna, de Constantine, de Sétif. Rapports de la1ere quinzaine de janvier 1847.

F80 495. Cercle de Sétif. Rapport de 1ere quinzaine, mai 1848.

F 80 495. Cercle de Philippeville. Rapport de 1ere quinzaine d’avril1848.

F80 495. Cercle de Guelma. Rapport de 2ème quinzaine ? Mars et de la 1ere quinzaine d’avril 1849.

F 80 495, cercle de la Calle, Rapport de la 1ere quinzaine dedécembre 1848.

F 80 497, cercle de Bône, Rapport de la 1ere quinzaine de janvier

1849

F 80 501. Cercle de Bône. Rapport du mois de janvier 1853.

F80 501. Cercle de Bou-Saada. Rapport du mois d'octobre 1853.

F80 505. Cercle de Bou-Saada. Année 1856.

F80 505. Cercle de Bougi. Mois de mars 1856.

F80 506. Rapport des bureaux arabes de la province de

Constantine, année1857.

F80 506, Rapport du 31 décembre 1856.

F 80 506. Cercle de Batna. Résumé de Pannée 1857.

F80 506. Cercle de Batna. Rapport du mois de février 1857.

F80 506. Cercle de Guelma. Rapport du mois de mars 1857.

F80 506. Cercle de Batna. Rapport du 2éme trimestre 1857.

F80 506. Cercle de Batna Rapport du 2éme trimestre 1857.

F80 508, Constantine, le 07 novembre 1856.

F80 510, cercle de Philippeville, Rapport de la 1ere quinzaine denovembre 1848.

F80 510, cercle de Constantine, Rapport de la 1ere quinzaine denovembre 1848.

F 80 510. Rapport fait au ministre de la guerre le 2 septembre1847.

F80 510. Rapport fait au ministre de la guerre le 7 juillet 1848.

F80 510 Rapport du 23 février 1849

F80 510. Cercle de Guelma et de Constantine. Rapport fait auministre de laguerreLe 07/07/1848

F80 517, Sétif, Rapport du mois de septembre 185 7.

F80 517. Sétif. Rapport du mois de septembre 1857.

F80 517. Constantine, le 18 août 1858. Voir aussi, F80 517. 1855- 1856.

F80 560. Cercle d'Ain Beida. Mois de janvier 1857.

F80. 1704.

F801762. Note du général Martimry sur l’usure. Juillet 1860.

F80 1762. Note du général Martimry sur l’usure. Juillet 1860.

F 80/1804. (Charte - partie conclue à Cork pour le transport d’émigrants irlandais en Algérie, 23/ 10/1863), (projet d’immigration chinoise).

F80- 1862.

Sous - série k

K. Rapports mensuels, subdivision de Sétif 1854 - 70, Rapport du31 octobre 1856.

K. Inspection générale, Rapports du décembre 1851 - 59, Rapportdu 5 octobre 1857.

K. Rapports mensuels. Subdivision de Sétif 1854 - 1870.

K. Cercle de Bordj. Rapport du 23 janvier 1856.

K. Rapport mensuels 1867 - 69. Cercle de Tébessa. Rapport du 2novembre 1869. Voir aussi A. M. G.. H N° 239 bis. Mémoires surla misère de 1867 - 68 ; 30 avril l870.

Sous - série kk

1KK6, Rapport du 27 septembre 1847 (N° 45)

lKK 51.

40KK7. Rapport du 3 février 1850 (20).

30 KK 45, Philippeville, le 17 mars 1849 (N° 24).

40kk8. 18 février 1853 (N°28).

40kk9. Rapport du 5 novembre 1853 (N° 180).

40kk9. Rapport du 3 novembre 1854 (N° 183).

40kk 11. Rapport du 4 Avril 1858. (N° 116).

40 kk 60. Rapport du 21 décembre 1854 (N° 180).

40 kk 61. Rapport du 31 juillet 1857 (N096).

40kk61. Rapport du 30 juillet 1857 (N° 94).

Sous - série H

1H6. Biskra. Le 10 Août 1849.

2H25. Cercle de Batna. Notice Additionnelle au Rapport de la 2^{éme}quinzaine de juillet 1849.

2H 81.

6H28 Rapport adressé par le chef du bureau arabe de Bordj Bou Arreridj au(commandant de ce cercle. Le 22 février 1867.

8H2. Constantine. Le 27 novembre 1856. Rapport d'inspectiongénérale des bureaux arabes de la province de Constantine.

10H13, Rapport général sur 1e cercle de Bône et de l'Edough en1845.

10H13. Historique de subdivision de Bône année 1852. Bône, le20janvier 1853.

10H60. Tableau statistique de la population arabe soumise à l'administration militaire

2– أرشيف وزارة الحربية -فانسان– باريس -فرنسا

Sous - série H

H128. 5 Avril 1864.

H128 (Mai 1864).

H208 (G1. Daumas).

H 229. Mémoires divers 1845 - 1882.

H230. Mémoires divers 1845 - 1882.

ثانيا –المصادر و المراجع العربية

إبراهيمميمياسي.. مقارباتفيتاريخالجزائر 1830 – 1962 ،دارهومةالجزائر 2007.

الجزائري،الأميرمحمدبنعبدالقادر:تحفةالزائرفيتاريخالجزائروالأميرعبدالقادرشرحوتعليقالدكتورممدوححقي،بيروت1964.

أبوالقاسمسعد الله:إبنالعنابيرائدالتجديدالاسلامي. الجزائر1976.

- : الحركةالوطنيةالجزائرية1830 – 1930 ،ج . 01ط. 03، :ش.ون.تالجزائر.
- :الحركةالوطنيةالجزائرية 1900 ٠ -1930،،ج . 02،ط. 03، : الجزائرش.ون.ت1983.

أحمدحسيالسليماني. "نزعالملكيةالعقاريةللجزائريين(1830-1871)مجلةالمصادر.
العدد06،محرم1423/ مارس2002.

بنداهةعدةالاستيطانوالصراعحولملكيةالأرض(1830 - 1962)،ج
1،مطبعةخاصةوزارةالمجاهدين،الجزائر 2008.

شارلروبيرأجرون:الجزائريونالمسلمونوفرسا(1871 - 1919)الجزءالأول.دارالرائدللكتاب - الجزائر2007نقلهإلىالعربيةم.حاجمسعودوأ.بكاي.

صالحفركوس:إدارةالمكاتبالعربية،جامعةعنابة2005

صالحالعنتري:مجاعاتقسنطينة،تحقيقوتقديم:رابحبونار،الشركةالوطنيةللنشروالتوزيع. الجزائر، 1954.

مصطفىالأشرف. الجزائر:الأمةوالمجتمعد/ترجمةدمرحنفيبنعيسى،الجزائرن.م.وك 1983.

عبداللطيفبنأشنهو:تكونالتخلففيالجزائرترجمةنخبةمنالأساتذةالجزائريين.ش.وت. (بدونتاريخ)

عبدالحميدزوزو:نصوصووثائقفي تاريخالجزائرالمعاصر (1830 - 1962)،الجزائر 1984.

عماربوحوش:التاريخالسياسيللجزائرمنالبدايةوإلىالنهاية1962،دارالمغربالإسلامي1997.

عبدالحميدزوزو:ثورة بوعمامة1881- 1908 ، الجزءالأول. الجزائر1981

محمود علي عامر: تاريخ المغرب العربي المعاصر دمشق 1997.

هنري تشرشل: حياة الامير عبد القادر، تحقيق و ترجمة ابو القاسم سعد الله، دم.ج، الجزائر 2004

يحيى بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري و الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1954، ديوان المطبوعات الجامعية 2007.

ثالثا –المصادر و المراجع الأجنبية

Abdellah LAROUI : L’histoire du Maghreb T II Paris. 1976 .

- : De l’Algérie près coloniale à l’Algérie coloniale, Alger,

E. N. A. L 1985.

Albert Ringel : Les Bureaux arabes de Bugeand et les cerclesmilitaires de Galliéni, Paris 1903.

A. Nouschi, Enquête sur le niveau de vie des populations ruralesconstantinoises de la conquête jusqu’à 1919, Paris 1961.

A.Rey. Goldzeiguer: Le Royaume arabe. La politique algériennede Napoléon III (1861 - 1870), SNED, Alger 1977.

Arthur Girauld : Principe de la colonisation et de la législationcoloniale, Paris 1924.

Burunet M. J :La question Algérienne. Paris 1892.

Bulletin officiel des actes du gouvernement T.6 ,1846.

CH. A. Julien, Histoire de 1’Algérie Contemporaine, (1821-1871)Paris 1964.

Charles - Robert AGERON :Les Algériens Musulmans et la France (1871-1919)T. 01 et 02. Paris P.U.F 1968.

Claude COLLOT: Les institutions de 1’A1gérie durant la périodecoloniale 1830 - 1962, Alger: O.P.U, 19.

Claude Martin : des Israélites Algériens, 1830. 1902, Paris, 1936.

C. Taupiac : Débat de l’affaire Trinquand. l^{ere} conseil de guerre deConstantine. Paris 1871.

Djilali Sari: La dépossession des fellahs, S. N. E. D, Alger, sansdate.

- :le désastre démographique de 1867 - 1868 en Algérie

ENA G - Alger 2010.

E.Thuillier, le royaume arabe devant le jury de Constantine Paris1 873.

E.Graulle : Insurrection de Bou-Amama. Août 1881.(Paris, 1905).

E. Mercier : Histoire de Constantine, Constantine 1903.

- ESOUBLON et LEFEBURE: Code de L’Algérie annoté: 1896 -1907, Alger. 1898.

F.Hugonnet : Souvenirs d’un chef de Bureau arabe, Paris 1858.

F.L Bidault la vérité sur l’A1gérie. Bougie 1871.

Gabriel ESQUER. Correspondance du duc de Rovigo. Alger 1944.

J. Duval et A. Warnier, Bureau arabes et colons. Paris 1869.

Jules DUVAL. L’Algérie et les colonies françaises, Paris 1877, p34

Jules Duval: Réflexion sur la politique de l’empereur en Algérie,Paris 1866.

J. Flamm. Etude sur la décentralisation de l’administrationgénérale, Bône 1881.

Jean Marie MIGNON. La colonisation française et les AlgériensMusulmans dans le département d'Oran de 1900 à 1914 - Thèse -faculté des lettres et sciences humains d'Aix - en Provence.

France, 169 - 1970.

Jean Paul SARTRE. «Le colonialisme est un système », in comitéd'action des intellectuels contre la poursuite de la guerre en

Afrique du nord, guerre d'Algérie et colonisation, Paris XIII 1956

Le Vicomte de Caix de Saint - Aymour. « Français - Espagnols,Indigènes et Italiens», in Historia spécial, juin 1987, n° 486 H.S.

Paris 1987.

Mahfoud Kaddache et Djilali Sari: l'Algérie dans l'histoire,O.P.U. Alger, 1989.

L. De Baudicou. Histoire dele colonisation del'A1gérie. Paris1860.

L. CH. - Féraud. Histoire des villes de la province de Constantine.

Philippeville. Alger. Jourdan 1875. Pp. 112 - l13.M.L.

Menerville : Dictionnaire de la législation Algérienne. 1er volume

1830 - 1860 Paris. 1877

- : Dictionnaire de la législation Algérienne 2.V.

1860 - 1866 Alger. Paris 1877.

P. Azan. : l'armée d'Afrique, de 183à 1852,Paris .

Pierre GOINARD. Algerie: ljœuvre Français, Paris 1984.

- H.M.P. De la Martinière et M. Lacroix : Dcuments pour servir àl'étude de Nord-Ouest Africain. T. II, lille, 1896.

Tayeb CHENTOUF. Le monde contemporain, Alger, O.P.U.1983.

T.E.F. Statistique générale de l'Algérie. 1864 - 1872

X. Yacono : Les Bureaux arabes et l'évolution des genres de vieindigènes dans l'ouest du tell Algérois, Paris 1953.

رابعا –الجرائد و المجلات:

Le moniteur Algérien du 15 juin 1845,

Moubacher du mardi 19/09/1876,

Hamid- AIT AMAR << La question agraire aujourd'hui » inInsaniyt n° 07 - 1999.

- Le Vicomte de Caix de Saint - Aymour. « Français - Espagnols, Indigènes et Italiens », in Historia spécial, juin 1987, 11° 486 H.S.

Paris 1987, pp 98 - 99.

Commandant Séroka ; «Le Sud Constantinois de 183à 1855 ».

Revue Africaine 1912. pp. 503 - 504.